المملكة العربية السعودية

DEANSHIP OF LIBRARY AFFAIRS

جامعة الملك سعود

عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11495 P.O.Box 22480

No. ... . الرقم

١٥/٩/١٤٢٩هـ

١٥/٩/٢٠٠٨م

٤١٤
ش

(شرح على منظومة في الصرف) ؟ كتبت سنة ١٢٥٥هـ

١٢٢ق ٢٥س ٢٢×٥ر١٥سم

نسخة حسنة ناقصة الأول ، خطها مغربي ، المتن

٣٤١٤

بالحمره بها آثار تلويث وخروم صغيره وأكل أرضه .

اوراقها منفرطة .

١- الصرف والوضع أ- تاريخ النسخ .

ب- منظومة في الصرف .

Copyright © King Saud University

يكون مشاركا للفاعل في المفاعلة بل كان مغايرا للفاعل وهو المشارك
متعديا الى مفعولين نحو جاذبته الثوب فان مفعول جذب وهو الثوب
مثلا لما لم يصلح لان يكون مشاركا للفاعل في المجاذبة احتيج الى مفعول آخر
يصلح منه المشاركة فتعدى الى اثنين وامّا ان صلح مفعوله للمشاركة فلا
يتعدى الى اثنين بل يكتفي بمفعوله كما في شاتمت زيدا تنبيه
من حافظ على بقاء حروف الفعل على هيئاتها في المصدر فقال في مصدر
فَعَّل التفعيل فعّالا بتضعيف العين ايضا فقال في مصدر الفَعَّل فاعل
فيعالا تقلب الالف ياء ضرورة امتناع النطق بها بعد الكسر لا فعالا
لكن قال الجاربردي وجاء على فيعال فلولا ما قلناه فيعالا ومن ثم قالوا
ان فعالا فرع فيعالا من حيث كان جاريا على الفعل فقلبت الالف ياء
لانكسار ما قبلها وظاهر كلام التفتازاني ان فعّالا صيغة اصلية ويروى
ما رايته مِرّاء وقاتلته قتالا بتشديد الراء والتاء المدغمتان وهما بدلان
من الياء المنقلبة عن الف فاعل عكس دينار في دنّار ويكون فاعل
بمعنى افعل نحو عافاك الله اي اعفاك وبمعنى فعّل اي للتكثير نحو
ضاعفته وضعّفته وبمعنى فعل اي لنسبة الفعل الى الفاعل لا غير
كقولك سافر بمعنى نسبة السفر الى المسافر وتمثيل التفتازاني له بما كان
بمعنى فعل في دافع المسند الى الله تعالى فيه نظر لان الدفع من الله تعالى
يكون على يد بعض الناس وعادته جارية بمقابلته بدفع من المدفوع
وان كان دون الدفع الاول فلم يخرج عن معناه الاصلي فتامل وان قلت
هل مزيد فعل بالتضعيف الحرف الاول من المدغمين ام ثانيهما قلت
قولان لاهل علم الصرف ثم بفتح المثلثة اي فيه قولان فذهب الخليل
واختاره ابن عصفور وابن مالك الى ان الزائد هو الاول وعللوه بان زيادة
الساكن اولى من المتحرك لما فيه من تكثير الزائد بكونه حرفا وحركة و
هذا له الاولوية بالنسبة الى العلة المستلزمة لاولويته وهو ارجح
من مقابله والمصير الى الارجح متعين فلا يرد ما قيل ان القايل بزيادة

دبيان
اذ الدمع

الاول قليل يختم في الرد لا باوليته وذهب يونس كما نقله عنه الفارسي
واختاره هو وابن الحاجب وغيرهما ونقل عن الاكثرين ان الزائد هو
الثاني وعللوه بان الزيادة بالآخر اولى والوجهان جائزان عند سيبويه
اي محتملان لتكافؤ الدليلين والكلام في ادلة الفريقين والاعتراض عليها
طويل الذيل قليل النيل فلذا اضربنا عنه صفحا وطوينا عن التعرض
له كشحا وما تضمنه هذا البيت من زيادة على الاصل وثاني اقسام
الثلاثي المذكورة هو الخماسي وهو ما كان على خمسة احرف وهو الفعل
زيد فيه بالبناء للمفعول على اصوله الثلاثة حرفان وهو خمسة ابواب
تفعّل بتشديد العين وتفاعل وانفعل وافتعل وافعلّ بتشديد اللام
وهي نوعان في الرد لانها لا تخلو اما ان تكون مبدوة بالتاء الفوقية
او بالهمزة فالاول له بابان اولهما باب التفعل وفائدته في فعل الثلاثي
المجرد الذي ان تزيد في اوله التاء المفتوحة وتكرر عين فعله وتدغم
فتقول في مثل فعل تفعّل بزيادة التاء في اوله وتكرير العين مع الادغام
المشار اليه بقولنا مضعفا والالف في المقال للاطلاق ووجه تسميته
بباب التفعل علم مما سبق وهو لمطاوعة فعّل بالتشديد نحو كسرته
فتكسر والمطاوعة عبارة عن الاثر عن تعلق الفعل المتعدي بمفعوله فانك
اذا قلت كسرته فالحاصل له التكسر ويرد للتكلف ومعناه ان الفاعل
يتعانى في الرد الفعل ليحصل بمعاناته كتشجع اذ معناه استعمل الشجاعة
وكلف نفسه اياها لتحصل ولما كان هذا ملتبسا بتفاعل من حيث ان كل واحد
منهما غير ثابت لمن نسب اليه فرق بينهما بان معنى التفعل ممارسة الفعل
ليحصل ومعنى التفاعل اظهار الفعل على خلافه لا لتحصيله بل ليظهر انه عليه
فان الفاعل في نحو تحلم يطلب ان يكون حليما وفي نحو تجاهل لا يطلب ان يكون
جاهلا فتامل ويرد ايضا لاتخاذ الفاعل المفعول اصل الفعل نحو توسدته
اي اتخذته وسادة ومنه تبوءوا الدار اي اتخذوها دارا مباءة وللتجنب اي
ليدل على ان الفاعل جانب اصل الفعل نحو تاثم وتحرج وتحوب اي جانب الاثم
والحرج

والحرج والحوب قال الخطابي وليس في الكلام تفعل بمعنى القى الشيء عن نفسه
غير هذه الثلاثة والبابق بمعنى تكسب وزاد غيره تنجس اذا فعل فعلا
تخرج به عن النجاسة كذا رايته فقلته في شرح البخاري ونقل التفتازاني
لهذا النوع تهجد اي جانب الهجود وهو النوم فيكون خمسة وللدلالة على
ان اصل الفعل حصل مرة بعد مرة نحو تجرعه اي شربه جرعة بعد جرعة وللطلب
نحو تكبر اي طلب ان يكون كبيرا والفرق بين الطلب والتكلف هو ان في
التكلف تحصل صورة الفعل بخلاف الطلب وللتلبس بمسمى ما اشتق
منه نحو تعمم وتقمص وللعمل فيه نحو تغدى وتعشى ولموافقة المجرد
نحو تبين وتبسم اي بان وبسم وللاغناء عنه نحو تكلم وتصدى وللاغناء
عن فعّل المشدد نحو تولى اي ولى ولا اذ المعروف في اختصار الحكاية
فعّل بالتشديد وللصيرورة نحو تايمت المراة وتحجر الطين ومنه تقيس
وتنزر اذا انتمى الى قيس ونزار كذا قاله ابن مالك وادرج الزمخشري باب
تقيس في التكلف ولسؤال اصله نحو تعطى وترحم اذا سال العطاء والرحمة
والباب الثاني من المبدو بالتاء الفوقية هو باب التفاعل وفائدته في الفعل
الذي ان تزيد في اوله التاء وتزيد الالف بين فائه وعينه فتقول في
مثل فعل تفاعل بزيادة التاء والالف نحو تباعد ووجه تسميته بباب التفاعل
علم من سابقه وهو لمشاركة امرين او اكثر في اصله اي مصدر فعله الثلاثي
صريحا وانما قلنا صريحا احترازا من فاعل نحو تضاربوا وتضاربا فلاجل انه
يتشارك فيه امران صريحا نقص عن فاعل مفعول واحد فان كان فاعل
المتعدي الى مفعولين يصير متعديا الى واحد نحو نازعته الحديث وتنازعناه
وان كان من فاعل المتعدي الى واحد يصير لازما كتضاربا وتكارما
وفي الرد لان وضع فاعل لنسبة الفعل الى الفاعل المتعلق بغيره مع ان الغير
ايضا فعل ذلك كما مر بيانه ووضع تفاعل لنسبته الى المشتركين فيه من
غير قصد الى تعلق له بمفعول فاذا قلت تشارك زيد وعمرو كان مدلوله
الاخبار بصدور الشركة المستفادة من جوهر اللفظ من كل منهما قطع

النظر عن تعلقها بالآخر وعن اشتراكهما في الاتصاف بها وان كان كل من الامرين
لازما لها ذا وحيث تأملت ما فرق به بين فاعل وتفاعل استبان ذلك منه وفرق
آخر هو ان البادي في فاعل معلوم دون تفاعل ومن ثم يقال ضارب زيد عمرا او
ضارب عمرو زيدا ولا يقال مثله في تفاعل ويأتي تفاعل المذكور للدلالة على
ان الفاعل اظهر ان المعنى الذي اشتق منه تفاعل حاصل له مع انه ليس في
الحقيقة كذلك نحو تجاهلت اذ معناه اظهر الجهل من نفسه وليس عليه في
الحقيقة وعن التفتازاني عرّف هذا المعنى بالتكلف وفرق بينه في هذا
الباب وفي باب تفعل بان التكلف في باب التفعل يطلب وجود الفعل في
نفسه بخلافه في باب تفاعل نحو تحلم وتجاهل فان المتحلم يطلب وجود الحلم
في نفسه بخلاف المتجاهل وفيه ما فيه على ان التكلف هو معاناة الفاعل
لذلك الفعل بمشقة ويرد تفاعل بمعنى فعل نحو توانيت اي ونيت
من الونى وهو الضعف ولمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد ثم النوع الاول
من الخماسي المنحصر في هذين البابين وهما باب التفعل وباب التفاعل
لا غير وذا النوع هو الذي بالتاء الفوقية في ابتداء الفعل كما علمت ذلك من
الامثلة واما النوع الثاني وهو الذي بالهمزة في ابتداء ماضيه ففيه
ثلاثة ابواب منحصرة وهي باب الافتعال وقاعدته في النقل اليه ان
تزيد في اوله الهمزة وتزيد بين فائه وعينه التاء الفوقية فتقول مثل
فعل افتعل بزيادة الهمزة والتاء نحو اجتمع ووجه تسميته بباب الافتعال
علم مما سبق وهو للمطاوعة ومعنى كون الفعل مطاوعا كونه دالا على
معنى حصل عن تعلق فعل آخر متعد به كقولك جمعته فاجتمع فقولك
اجتمع عبارة عن معنى حصل عن تعلق فعل متعد وهو جمع فهذا
الذي قام به اجتمع وقد يتكلم بالمطاوع ولا يذكر معه مطاوع كقولك
اجتمع السحاب قال الشيخ عبد القاهر معنى المطاوع انه قبل الفعل ولم
يمتنع فالثاني مطاوع بصيغة اسم الفاعل لانه طاوع الاول والاول مطاوع
بصيغة اسم المفعول لانه طاوعه الثاني تنبيه الغالب مجيء افتعل

المطاوعة

٣

للمطاوعة عند الاغلب فيما فاؤه لام او راء او واو او ميم او نون نحو لوّيته فالتوى
وردعته وضعته ومددته ونقلته وقد يأتي لها فيما فاؤه غيرها نحو جمعت
الماء وشويت اللحم وحجبت الشيء ووطئته وغيرها وقد يأتي لمطاوعة
افعل نحو اشعلت النار فاشتعلت ويرد افتعل للاتخاذ نحو اختبز اي اتخذ
الخبز وللمبالغة في المعنى نحو اكتسب اي بالغ في الكسب ويكون بمعنى تفاعل
نحو اختصم اي تخاصم وبمعنى فعل نحو جذب واجتذب وانما لم يجعلوا اجتذب
مثل اكتسب للمبالغة لجواز وقوعه في جميع مواقع جذب وبالعكس يدل
عليه قول الصحاح الجذب المد جذبه وجبذه على القلب واجتذبه ايضا وقد
ذكر بعضهم لافتعل معاني اخر لكنها راجعة عند التأمل الى ما ذكرناه
وانما ذلك نحو موافقة تفعل نحو ابتسم اي تبسم وموافقة استفعل نحو
اعتصم اي استعصم ويأتي ايضا للتخيير بالمعجمة والمثناة التحتية نحو انتخب
وبفعل الفاعل بنفسه نحو اضطرب واكتحل والباب الثاني من النوع
الثاني هو باب الافعلال بتخفيف اللامين وقاعدته في النقل اليه ان تزيد
في اوله الهمزة وتكرر لام فعله وتدغم فتقول في مثل فعل افعلّ بزيادة
الهمزة في اوله وتكرير اللام مع الادغام كاحمرّ ووجه تسميته بباب الافعلال
علم مما سبق والخلاف السابق في فعل المضاعف من ان الزائد هو العين الاولى
او الثانية او جواز الوجهين يجري هنا في اللامين فان قلت القول بان الزائد
اولى العينين في فعل معلل بكونها ساكنة كما مر وذا التعليل لا يجري
هنا في اللام الاولى من افعل لكونها محركة في الاصل بدليل ما سبق في
فعلل من انه لو سكن لزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير بالفعل وكذا
القول الثالث وهو جواز الوجهين فانه معلل بصحة دليل القول الاول
ومكافأته لدليل مقابله وقد بطل الدليل الاول كما علمت فيشكل هذا
ايضا قلت اجيب عن ذلك بانه لما علم ان وضع تحرك اللام الاولى
عملا بالدليل السابق يقتضي الوجوب سكونه للادغام في مماثله نزل
هذا السكون العارض لوجوبه منزلة السكون الاصلي فجرى فيه القولان

ليقول ان المذكور انتهى وتناوله للمبالغة ولا يكون الا لازما مختصا بالالوان
والعيوب الظاهرة كاصفر واعور ولا يتابع هذا الاختصاص فيحسب شذوذا
في غيرهما كازور الليل اي انتصف وابهار القمر اي فاق ضوءه لان الازورار
ما كان لازما للشدة الظلمة او النور الحقيقي بالالوان وكذا الضوء ملحق بها
وهذا النوع الثاني وهو المبدو بالهمزة **جاء مختصرا** فيما سبق بيانه
وفي باب الانفعال وهو الباب الثالث من النوع الثاني وقاعدته في
النقل اليه ان تزيد اوله همزة مكسورة ونونا ساكنة بعدها فتقول في
مثل فعل **انفعل** كانقطع بزيادة الهمزة والنون وهو لمطاوعة فعل نحو
قطعته فانقطع ولهذا لا يكون الا لازما فاقد التعدي لافادة المطاوعة كما
قاله الجاربردي تقتضي اللزوم وفي كلامه مسامحة لاقتضائه ان هذا
انما هو في مطاوع المتعدي لواحد اما مطاوع المتعدي لاثنين فيتعدى
لواحد كعلمته الحساب فتعلم كما مر بيان ذلك قريبا فعليه فيجوز كسوت
زيدا جبة فانكسى هو تلك الجبة واما فعل المطاوع فلا يكاد يكون الا
متعديا لتمكن المطاوعة والانفعال واما ما جاء من منهوي ومنغوي من
هوي في بعض اذا سقط وغوي اذا ضل فقال ابن عصفور يجوز ان يكونا
مطاوعين لاهويته واغويته كذا خلقته فانخلق ولا يكون ذلك فيهما
شاذا واما استعماله في نحو انطلق وانفتق وانسلخ الشهر وانكدرت
النجوم اي سقطت فصوفيها لمطاوع الطلق ونفق لاستعماله في فتق
اللؤلؤة مثلا ثقبتها وسلخ لاستعماله في سلخ الشاة وكدر الشيء المعقود
الوضع واستظهر بعضهم انه فيما ذكر فعل للفاعل على الحقيقة قد انسلخ
عنه معنى المطاوعة وليس على فعلته فانفعل وفي اطلاقه نظر لما رايت
وقد جاء شاذا مطاوعا لافعل نحو اغلقت الباب فانغلق واسقفته
فانسقف بمعنى ازعجته قال ابن مالك يجوز ان يكون انغلق ونحوه على لغة من
قال غلقته وسقفته فانهما مقولان بل منقولان وما ذكرناه من ان منهوي
مطاوعة لافعل شاذة لا يتابع ما تقدم عن ابن عصفور من ان منهوي ومنغوي
من اهويته

من اهويته واغويته فلا شذوذ فيهما لان الشذوذ المنتفي ثمة مخالفة الا
ستعمال والشذوذ المثبت هنا مخالفة القياس فلا منافاة ولا يبنى انفعل
الا مما فيه علاج وتاثير ووجه انه لما اختص بالمطاوعة التزموا ان يكون
امره مما يكون اصله ظاهرا وهو علاج تقوية للمعنى الذي ذكر من ان المطا
وعة حصول الاثر فلا يقال انكرم وانعدم وانعلم وانفهم من اكرم واعدم
وعلم وفهم اذ لا علاج في الكل لان الاكرام اعطاء شيء للاخر والاعدام افناء
الشيء ولا تاثير فيهما ايضا اما الكرم فلا اثر فيه بالمكرم واما العدم فلان المعدوم
ليس بموجود حتى تقوم به اثر واما العلم والفهم فلان كلا منهما انفعال اي
تاثر لا فعل اي تاثير ولو سلم فاثرهما غير ظاهر للحس فتامل فان قلت
انكرم وانعدم كما انتفيا لما ذكرته من العلة كذلك انتفيا لان انفعل لا
يطاوع افعل كما مر فما وجه تخصيصه الوجه الاول بالعلية قلت لان مطاوعة
افعل قد ثبتت في الجملة كما مر فينبغي ما ذكر اسا انما هو بما ذكرنا واعلم ان
قولهم انفعال ليس كانكرم لان الفاعل يعمل في تحريك لسانه ويعالج في ترتيب
اجزاء العبارة لموافقة المعنى بعض علاج **وثالث الاقسام** الثلاثة
السابقة وهو السداسي وهو **ما** كان على ستة احرف وهو الذي **قد زيد** بالبنا
للمفعول **في اصوله** الثلاثة وفي هنا بمعنى على كقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع
النخل اي ما زيد على اصوله احرف **ثلاثة** وهو ستة ابواب استفعل وافعال
وافعوعل وافعول وافعنلى وافعلل وسياتي بيانها واحدا واحدا
فالاول منها هو باب الاستفعال وقاعدته في نقل الثلاثي المجرد اليه
ان تزيد في اوله الهمزة والسين والتاء على هذا الترتيب فتقول في مثل فعل
استفعل **كاستطعم** بصيغة الامر ووجه تسميته بباب الاستفعال علم
مما سبق وهو للطلب ومعنى كونه للطلب نسبة الفعل الى ما عليه
لارادة تحصيل الفعل المشتق هو منه وذلك قد يكون صريحا كاستكتبته
اي طلبت منه الكتابة وقد يكون تقديرا كاستخرجت الوتد من الحائط فليس
هنا طلب صريح بل المعنى لم ازل اتلطف به واتحيل حتى خرج فنزل ذلك

منزلة الطلب وانما حذفت المفعول للعموم ليصح التمثيل به لكلا النوعين فان
قدرته خلقه عن ان يطلب منه فهو مثال للصريح والا فللمقدر ويرد لاتخاذ
الشيء على صفة نحو استعظمته اي وجدته عظيما وللتحول انتقاله الى اصل الفعل
نحو استحجر الطين اي تحول الى الحجرية ومنه قول الشاعر ان البغاث بارضنا
تستنسر :. اي تتحول الى صفة النسر ويكون بمعنى فعل نحو قر واستقر
وقيل انه للطلب كانه يطلب القرار من نفسه وعليه فهو من الطلب المقدر لا
الصريح فلذا قلنا كانه يطلب القرار وانما عبر عن هذا القول بصيغة التمريض :.
لضعف وجهه وذلك لانه استغرب اسناده الى ما يمتنع منه الطلب كاستقر
الحجر وهذا القول هو مقتضى ما قررناه في استخرجت الوتد من الحائط
اذ لا فرق في استحالة الطلب بين الطالب والمطلوب منه ولهذا اسقطه
الجاربردي من معاني استفعل ومن مجيئه بمعنى فعل نحو بان واستبان
وعلا واستعلا وبمعنى افعل نحو استيقن وايقن واستبان وابان واستجله
واجله واستحصد الزرع واحصد وهو في هذا المحل للصيرورة اي حان وقت
الحصاد ويجيء بمعنى تفعل نحو استكبر وتكبر واستمنع وتمنع ومنه استبدل
وتبدل وبمعنى افتعل نحو استعصم واعتصم وقد يغني عن فعل بالتشديد
نحو استرجع اذ قال انا لله وانا اليه راجعون والاصل رجع كما مر اذ قال ذلك
وعن المجرد نحو استنكف واستحيى وقد يطاوع افعل نحو اكانه فاستكان
ويجيء للاتخاذ نحو استبغد اي اتخذ بغداد مسكنا و الثالث من ابواب المزيد
ثلاثة احرف هو باب الافعيلال وقاعدته في الفعل اليه ان تزيد في اوله
همزة والفا بين عين فعله ولامه وتكرر اللام فتقول في مثل فعل افعال
بزيادة الهمزة والالف وتكرير اللام مع الادغام نحو احمار وفي الزائد
من الافعيلال الخلاف السابق ولامه الاولى محركة في الاصل ثم سكنت للدليل السابق
ومن ثم تقول احماررت فتلا ووجه تسميته بباب الافعيلال علم من سابقه وحكمه
حكم افعل المشدد اللام الا ان المبالغة فيه زائدة لان الزيادة في المبنى
تدل على الزيادة في المعنى تنبيه قال ابن عصفور افعل مقصور من
افعال

واستحيى

افعال لطول الكلمة ومعناه كمعناه بدليل ان ما من شيء يقال فيه افعل الا
ويقال فيه افعال لكن قد يكثر احدهما في لفظ ويقل في الاخر وكثرة افعل
كاحمر واخضر وكثرة افعال كادهام واشهاب وما ذكره من القصر
هو مذهب الخليل وقد يفرق بين افعل وافعال بان الاكثر قصد عروض
المعنى اذا جيء بالالف ولزومه اذا لم يجئ بها في الغالب مع الالف قوله
تعالى مدهامتان ومن العروض مع عدمها قولك اصفر وجهه وجلا :.
وقراءة ابن عامر تزور عن كهفهم و الثالث من ابواب المزيد ثلاثة احرف
هو باب الافعيعال وقاعدته في الفعل اليه ان تزيد في اوله همزة وتكرر
عين فعله وتزيد بينهما الواو فتقول في مثل فعل افعوعل بزيادة
الهمزة واحدى العينين والواو بينهما نحو اعشوشب ووجه تسميته
بباب الافعيعال علم من سابقه وهو للمبالغة ويأتي ايضا للصيرورة
نحو احلولى الشيء اي صار حلوا وبمعنى استفعل فيتعدى الى مفعول
به كقوله :. لو كنت تعطي حين تسأل سامحت :. لك النفس واحلولاك
كل خليل :. اي استحلاك وبمعنى المجرد كقولهم خلق ان يفعل كذا
واخلولق ولطا واعلوط كقولهم ثنيته فاثنوني ومنه قراءة بعضهم
الا انهم تثنوني صدورهم وهو لازم وقد جاء منه لفظان متعديان وهما
احلوليته اي استطبته واعروريته اي ركبته عريا فائدة اعلم انه يوجد
في بعض نسخ الاصل ما نصه الباب الرابع من ابواب المزيد ثلاثة احرف
باب الافعوال وقاعدته في الفعل اليه ان تزيد في اوله همزة وبين
عينه ولامه واوين مدغمة اولاهما في الاخرى فتقول في فعل مثلا
افعول بزيادة الهمزة والواوين وفي المثال للاطلاق ووجه
تسميته بباب الافعوال علم من سابقه قال في التسهيل وهو بناء
مقتضب اي موضوع على مثال لم يسبق بناء خراط له او كالاصل مع
الخلو من حرف زيد لمعنى او الحاق يعني انه ليس منقولا من فعل
ثلاثي وهو للمبالغة ولا يكون الا لازما نحو اجلوذ الليل اي دام مع

التغيير

اجلوذ

في الصرعة لكن في الصحاح اعلوّطني زيد اي لزمني وهو صريح في انه متعد
وصرح بذلك الرضي في شرح الشافية لكن لم ار الى ما قلته وهذه الابواب
الاربعة اصول غير ملحقة بغيرها واما البابان الباقيان من الابواب
الستة وهما باب الافعنلا والافعنلال فمن الملحقات باحرنجم وليست من الاصول
كما يأتي التنبيه على ذلك في التنبيه الاتي وانما عددتها في هذا المقام مع
الاصول تبعا للاصل ومماشاة معه وللاشارة الى ذلك غيرت الاسلوب
في العطف واتيت بصيغة التشبيه حيث قلت ومثله اي مثل المذكور
سابقا في كون المزيد فيه ثلاثة احرف باب الافعنلا وقاعدته في
النقل اليه ان تزيد في اوله الهمزة وبين عينه ولامه النون وفي اخره
ياء فتقول في فعل افعنلى بزيادة الهمزة والنون والياء لكنها
تقلب في الفعل الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع خفائها في صورة
الخط ياء تنبيها على الاصل وهو لازم وعن بعض نحو سلقاه فاسلنقى
ومذهب سيبويه ان هذا البناء لا يتعدى وخالفه ابو عبيدة وابو
الفتح وانشد على ذلك قول الشاعر قد جعل النعاس يغرندني
ادفعه عني ويسرندني وليس مصنوعا كما زعم الزبيدي فقد ذكره
غير واحد من ائمة اللغة غير ان ابن دريد لا يعرفه والاسمان في
معنى واحد وهو الاغتلال كذا اي ومثل باب الافعنلا في كونه من
المزيد ثلاثة احرف ومن الملحقات باحرنجم لا من الاصول باب الافعنلال
وقاعدته في النقل اليه ان تزيد في اوله الهمزة وتزيد النون بين
عينه ولامه وتكرر اللام ولا تدغم فتقول في مثل فعل افعنلل
بزيادة الهمزة والنون واحدى اللامين نحو اقعنسس والالف
في المثال للاطلاق وفي الزائد من اللامين الخلاف السابق فان قلت لا يجري
التعليل السابق للقول الاول في هذه اللام لتحركها فما وجه
القول به هنا قلت وجهه وقوعها موقع ما حكم بزيادته لسكونه
لسكونه فيقابل ووجه تسميته بباب الافعنلال على ما سبق وهاهنا

تنبيه

تنبيه على مواخذة في كلامنا السابق اعتذرنا عنها فيه وهو المشار
اليه بقولنا وجعل بصيغة المصدر المضاف الى فاعله وهو ضمير المتكلم
واما مفعوله فهو افعنلل كاقعنسس ثم افعنلى كاسلنقى من
الابواب الاصول لمزيد الثلاثي قد تبعت الاصل اي مختصر الزنجاني فيه
اي في الجعل المذكور والاوجه كما في غير هذا الكتاب قد الحقا بصيغة
المبني للمفعول المسند الى ضمير المثنى لاتحادهما في المصدر باحرنجم
فيما حققنا من القول بالبناء للمفعول ايضا والالف للاطلاق
فحينئذ فالتوجيه فكيف ها فيه سلك ما الحقا به وقد اعتذر بعضهم عنه
بان الالحاق يستدعي مغايرة الملحق للملحق به في حقيقته فلا بد من
معرفة حقيقة الملحق من اي نوع وباب هي ليمكن الحكم بانها ملحقة
بحقيقة من نوع وباب اخر وانما الحقا باحرنجم دون دحرج لاتحاد
مصدرهما ومصدر احرنجم كما علمت بخلاف مصدر دحرج لانه الفعللة
ومصدرهما ليس كذلك الخ تنبيه ثاني المثلين في باب اقعنسس
اولى بالزيادة لوقوعه موقع الف احرنبى قال ابو حيان جهة
الاولوية انه لما الحق احرنبى باحرنجم واحرنبى من باب الثلاثة
لم يات بالزائد الذي هو للالحاق الا اخيرا وهي الالف وكذلك الذي جيء
به للالحاق في هذا النوع هو مقابل لهذه الالف والمقابل لها في
اقعنسس انما هي السين الثانية فلزم الحكم عليها بانها
الزائدة ليجري باب الثلاثي في الالحاق مجرى واحدا الا ترى انهما
مشتقان من الحرب والقعس فلزم لذلك كان الاولى ان تكون السين
الثانية هي الزائدة انتهى ومن يقل كالتفتازاني تبعا لما في
الشافية والمفصل ان تفاعلا وتفعلا بتضعيف العين والالف
فيهما للاطلاق ليسا من الاصول اي من الثلاثي المزيد حرفا
وانما هما من ملحقات قولنا تفعللا اي الرباعي المزيد حرفا تزيد
بالبناء للمفعول اي ضعف قوله اطلق الاول فلان الالحا كما في

الموصل وغيره لم تثبت فقط للالحاق حال كونها حشوا ابدا في وسط
الكلمة وانما تقع كذا الواو في الاخر ووجهه ايضا عند المحققين انما
الحقت بالياء فتحركت وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فلو الحقت في غير الاخر
فلا يخلو اما ان تلحق متحركة بعد فتحة او غيرها والواو فان الحقت على الاول
انقلبت الفا فيزول وجه الالحاق لفوات الحركة فيها فيفوت المعنى
الذي من اجله الحقت وان الحقت على الثاني وجب ان تبقى فلا تكون الفا
بخلاف الاخر فانها وان زالت فيه حركة اصلها فلا تنقل الى الفا لا
يقدح ذلك في الحاقها بالحرف المتحرك فان حركتها عارضية غير
معتد بها لاجل الزنة فاعرفها باحد ال التنوين الخفيفة الفا واما
الثاني فلانه لا يجي التضعيف للالحاق من عين الكلمة كما صرح به الرضي
الزنجاني في شرح الهادي ونقل السعد التفتازاني في ذا المذكور خبرا
حيث قال وكذا افاعل وتفعل من الملحقات بنحو دحرج زيد بصيغة
الامر لما ذكرنا ولانه سمع من العرب تطوع الغوم ونحوه بالادغام
ولو كان ملحقا لم يجز ادغامه مثل جلبب وقيل لان الالف لها معنى
وهو ازالة قلق اللسان فتتوالى الحركات فلم يجز جعلها في مقابلة
العين من تفعلل تنتهي وايضا عدم اتحاد المصدر مانع من الحاقه
بتفعلل لان مصدره التفعلل وليس هو مصدرهما واتحاد الملحق
والملحق به في المصدر شرط في الحاق احدهما بالاخر كما علمت ومما
اشتمل عليه هذا التنبيه من زيادة في الاصل وبعد انقضاء الكلام
على باب الثلاثي المزيد نشرع في الكلام على ما يليه وهو باب الرباعي
المزيد وله ثلاثة ابواب بحكم الاستقراء وهي نوعان لان الزايد فيه
اما حرف او حرفان فالاول منهما بناء واحد وهو تفعلل كتدحرج
والثاني منهما بناءان وهما افعنلل كاحرنجم وافعلل بتشديد
اللام الاخيرة كاقشعر وليس منه افعلل بتشديد اللام الاولى
كاجرمز فقد استظهر ابو حيان انه من مزيد الثلاثي غير الملحق

والمماثل

والمماثل وقد اشرت الى التقسيم المذكور بقولي ثم الفعل الرباعي
المزيد قد قسم بصيغة المبني للمفعول من الثلاثي المجرد الى اقسام
ثلاثة وذلك كتقسيم علم بصيغة المبني للمفعول ايضا في باب سابق
وذلك لانه لا يخلو اما ان يكون مزيدا حرفا واحدا او اكثر فاولها
اي اول هذه الاقسام وهو ما زيد على اصوله حرف واحد هو باب واحد
وهو باب التفعلل وقاعدته في نقل الرباعي المجرد اليه ان تزيد في
اوله التاء فتقول في فعلل تفعللا بزيادة التاء والالف للاطلاق
كتدحرج ووجه تسميته بباب التفعلل علم مما سبق ثم ثاني الاقسام
ما زيد على اصوله حرفان وفيها بابان فالاول منهما باب الافعلال
وقاعدته في النقل اليه ان تزيد في اوله الهمزة الية وتكرر اللام
الثانية وتدغم فتقول في فعلل افعلل بزيادة الهمزة في اوله واحدى
اللامين وهو بسكون الفاء وفتح العين واللام الاولى مخففة والاخرى
مشددة كاقشعر ووجه تسميته بباب الافعلال علم مما سبق وثاني الاخرين
اي من المزيد حرفين باب الافعنلال وقاعدته في النقل اليه ان تزيد
في اوله الهمزة وتزيد بين عينه ولامه الاولى نونا فتقول في
فعلل افعنللا بزيادة الهمزة والنون كاحرنجم والالف في المثال للا
طلاق ووجه تسميته بباب الافعنلال علم مما سبق ويلحق بهذا
نحو افعنسس واسلنقى كما علمت ولا يجوز الادغام في نحو
افعنسس وان اجتمع فيه مثلان لان الملحق يجب ان يكون مثل الملحق
به لفظا والا زال الغرض الذي حصل الالحاق لاجله تنبيه الفرق بين
بابي افعنسس واحرنجم ان الاول ثلاثي الاصول والثاني رباعيها
وانه يجب في الاول تكرير اللام ليصح مقابلة الحرف الزائد بها اذ لو
لم تكرر فعبر عن الزائد بلفظه لخرج عن باب افعنلل كما تقول في
احبنطى مثلا افعنلى لا افعنلل لعدم تكرير اللام مع انه يلحق
باحرنجم ايضا كافعنسس واما الثاني فلا يجب فيه تكرير اللام لان

الحروف التي بعد الفاء والعين فيه اصل فيعبر عنه باللام مماثلا كان اولا ان
تقرر ذلك فهذه المذكورة لمزيد الرباعي هي اصوله الثلاثة والملحق به
من مزيد الثلاثي فروع خمسة الملحق بفعلل وهي جلبب وجورب و
بيطر وترهوك وتسكن وهذه اعنا تقدم من عد افعنسس واسلنقى
من الاصول واما على التحقيق السابق من انها ملحقات احرنجم ففروع الرباعي
المزيد سبعة اذا علمت ذلك فجملة الابواب كلها ثلاثيها ورباعيها
مجردها ومزيدها اصليها وملحقها اثنا عدنا منحصرة في خمسة لها
ثلاثون تلف وذلك لان ابواب المجرد الثلاثي ستة والمجرد الرباعي
واحد والملحق به ستة ومزيد الثلاثي اربعة عشر على عد افعنسس
واسلنقى منه واثنا عشر على عدهما من ملحقات احرنجم ومزيد الرباعي
ثلاثة والملحق به خمسة او سبعة على الخلاف السابق وقد مر سرد الجميع
في ابوابها فلا حاجة الى اعادتها وما اشتمل عليه هذان البيتان من زيادة
ولما ذكرنا حروف الزيادة في الكلام التي بيانها وهذا فصل عقدته
له فقال فقولي الاحرف التي تزاد في الكلمة يشترط فيهن ان تكون
من احرف جمعها قولك سألتمونيها وهي السين المهملة والهمزة واللام
والتاء الفوقية والميم والواو والنون والياء التحتية والهاء والالف
فقط واختيرت هذه الاحرف للزيادة دون غيرها لكونها اسلس
على اللسان وقد جمعها الشيخ جمال الدين بن مالك في بيت واحد باربعة
امثلة من غير حشو وهو هذا: هناء وتسليم تلا يوم انسه نهاية مسؤول
امان وتسهيل * ورأيت في بعض المجاميع نقلا عن تذكرة الصلاح
الصفدي جمعها في سبعة وعشرين مثالا فجعل ما زيد في كلمة يشترط ان
تكون من هذه الاحرف الا الزيادة التي للالحاق التي هي لغير التضعيف
وهو كما مر جعل كلمة من باب موزون ما زنة الكلمة اصلية فيه ليعامل
معاملته في التكسير والتصغير سواء كان ذلك الزائد الملحق مكررا
كجلبب او لا كجورب او الزيادة التي لاجل التضعيف التي لغير الالحاق

وهو

[هامش: وترهوك]
[هامش: هناء وتسليم]

وهو التكرير لحرف اصلي قبله سواء كان المكرر وهو الثاني من احرف
الزيادة السابق بيانها كقتل بالتشديد او من غيرها كبشر كفر العرق
وبما قررته من الالحاق بكونه لغير التضعيف والتضعيف بكونه لغير
الالحاق لان الزيادة للالحاق التي بالتضعيف قد تكون منها وقد
تكون من غيرها نحو شملل وجلبب واما الزيادة للالحاق التي ليس
بالتضعيف فلا تكون الا من هذه الحروف نحو جدول وزرقم وكذا
الكلام في التضعيف لغير الالحاق فان الزيادة هنالك ايضا قد تكون
من هذه الحروف وقد لا تكون نحو علم وجرب والحاصل ان الزيادة التي
لغير التضعيف لا تكون الا من هذه الحروف واما التي بالتضعيف
سواء كانت للالحاق او لغيره فقد تكون منها وقد تكون من غيرها
وفي التعبير بالالحاق والتضعيف دون الملحق والمضعف نكتة هي
الاشارة الى الاستغناء عن زيادة ابن الحاجب بعد استثناء المكرر
حيث قال لا بتثنيته ابدليل دال على عدم قصد التكرار كعدم
فعلال فانه دليل على ان بلقان فعلان اذ التعليل المستفاد من
اللام مستلزم للقصد وان كان بين العبارتين فرق من جهة ان
الاصل في التكرار قصده عند ابن الحاجب وعدم قصده عند غيره فتأمل
هذا الزائد للالحاق او التضعيف لا يخص حرفا دون حرف بل يعم
سائر اي جميع الحروف قال في الكشاف العرب استعمال السائر بمعنى
الباقي واستعماله في كلام المصنفين بمعنى الجميع من تبيين انتهى
وتبعه الحريري على ذلك وزعم ان استعماله بمعنى الجميع من اوهام
الخواص واستدل على ذلك بقول النبي صلى الله عليه وسلم لغيلان
لما اسلم عن عشر نسوة امسك اربعا وفارق سائرهن وتبعه في ذلك
ومنع ابن بري هذا وقال ان ابن دريد ذكر في بعض اماليه جاء
سائر الحاج اي كلهم وله سائر المال اي كله وانشد قول مضرس
فقال: فما احسن ان يعذر المرء نفسه * وليس لذي سائر الناس عاذر

وغيره الذي من ابيات ورد فيها سائر بمعنى الجميع انتهى وقد استعمله
الزمخشري في مقام الدعاء بمعنى الجميع نحو القول بانه من باب عيب
قول العطار السائر بمعنى الجمع انفع للمدعو له لانه يتكرر الدعاء في حقه
انتهى وهذا المعنى اولى لا سيما وقد ثبت استعماله عن العرب وما
تضمنه هذا الفصل والذي بعده من زيادة في الاصل وبعد الفراغ من
تعريف الفعل وتقسيمه باعتبار جوهره الى ما ذكر نشرع في تقسيمه باعتبار
هيئته وهذا **فصل** عقدته في بيان **امثلة** حاصلة من **تصريف هذه الافعال**
التي تكون من الثلاثي والرباعي المجرد والمزيد فيه **والفعل** السابق بيانه — بيان الفعل
اي **انواعه قد حصرت** بالبنا للمفعول **في العرف** اي عرف جمهور البصريين
من انواع ثلاثة لا غير واشتهرت فيما بينهم وانما فسرت العرف بعرف
جمهور البصريين لان مذهب الاخفش منهم والكوفيين قاطبة
ان الفعل نوعان باسقاط الامر بناء على انه مقتطع من المضارع فهو
عندهم معرب بلام مقدرة وانتصر لهم ابن هشام في المغني وقووه وانما
ادعوا اقتطاعه من المضارع دون الماضي لان الماضي لا يؤمر به بخلاف
المضارع فانه عند اقترانه بلام الامر يؤمر به كما ستعرف ذلك
في اشتقاقه منه المقتضي لنقل حروف الاصل ومعناه الى الفرع
فاول اقسامه المتفق عليها هو فعل **ماض** سمي بذلك لمضي
زمانه واصله ماضي بالياء والتنوين فحذفت الضمة للاستثقال ثم
الياء لالتقاء الساكنين **كذا** من المتفق عليه **المضارع** سمي بذلك
لمشابهته لاسم المصوغ للفاعل من جهتي اللفظ والمعنى اما من
جهة اللفظ فلجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف
مطلقا وفي تعيين الحروف الاصول والزوائد وتعيين محالها ما عدا
الزيادة الاولى واما من جهة المعنى فلان كل واحد منهما يأتي بمعنى
الحال او الاستقبال قال الشاطبي وهذا التوجيه احسن ما سمعته
انتهى **و**القسم الثالث هو المختلف فيه وهو **الامر** سمي بذلك

لدلالته

لدلالته على الامر بمعنى طلب الفعل **والنهي ايضا قد حواه هذا الحصر**
لانه داخل في القسم الثالث وهو المضارع فعلى هذا اذا صرفت هذه الافعال حصلت
امثلة هي الماضي والمضارع والامر فان قلت اذا كان الماضي والمضارع والامر من
الامثلة الحاصلة من تصريف هذه الافعال فما هي الافعال المشار اليها
بهذه التي تتصرف فتحصل الامثلة المذكورة منها قلت هي الثلاثي وما
بعده اعم من الماضي وغيره فتتصرف بعضها الى بعض فيكون كل منها اصلا لما
لان يكون اصل الفاعل والمراد بتصريفها ابراز هذه الماهيات الكليات
في انواعها المقدرة فيه تحققها كما يقال مثلا اذا صرفت الثلاثي المزيد
فيه حرف الى الماضي قلت اكرم والى المضارع قلت يكرم والى الامر قلت اكرم
تنبيه انما كانت الافعال ثلاثة لانحصار الزمان في ذلك لان الفعل
الذي هو الحدث اما متقدم على زمن الاخبار او مقارن له او متاخر عنه فالاول
هو الماضي والثاني الحال والثالث الاستقبال قال ابن الخباز الدليل
على ان الازمنة ثلاثة قوله تعالى له ما بين ايدينا وما خلفنا وما بين ذلك
وقول زهير: واعلم علم اليوم والامس قبله • ولكنني عن علم ما في غد عم: وقدم
الماضي الذكر لتقدم زمانه على زمان قسيميه بحسب الوجود الخارجي لان
ذات الزمن الذي تحقق وانقضى مقدمة في الوجود على ذات الزمن الذي لم
يوجد والذي هو موجود ولان كل حادث مسبوق بالارادة ثم بان يقول
ثم يكن قال الله تعالى انما قولنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون
فوقع الماضي ثم المضارع ثم الامر فاشبه الماضي لشبهه بارادة التقدم و
المضارع لشبهه بان يقول المتوسط واللام لشبهه بكن المتاخر كذا
ذكره الاصبهاني وايضا فالماضي اصل بالنسبة الى المضارع لانه فضل
بالزيادة على الماضي ولا شك في فرعية ما فضل بالزيادة واصالة ما فضل
غيره بالزيادة عليه ويلزم من ذلك اصالته بالنسبة الى الامر ايضا
اما على القول باقتطاعه من المضارع فظاهر واما على القول بعدم اقتطاعه
فبقياس المساواة بينه وبين المضارع في علة اصالته المذكورة وقدم

وقدم المضارع على الامر لشرفه بمشابهة الاسم ولزم من ذلك تأخير الامر
ولا يحتاج الى علة وقد عقدت لكل قسم بابا مشتملا على مباحثه واعلم ان
كل واحد من الماضي والمضارع باعتبار بنائه للفاعل والمفعول ينقسم
الى قسمين وقد عقدت ايضا لكل قسم بابا فالباب الاول هو **باب**
الماضي المبني للفاعل ويسمى المبني للمعلوم وقدم على ما يليه لاصالته
فماضي الافعال بنقل حركة الهمزة الى ما قبلها والاضافة فيه لامية
من قبيل حذف الموصوف لا بيانية اذ شرطها صحة اطلاق المضاف اليه على
المضاف وغيره والظاهر ان المراد بالافعال جميعها وان الجميع لا يطلق على
الماضي كما ان المراد بالقوم كله وهو لا يطلق على بعضه وهو **ما دل** منها
مجردا عن القرينة **على معنى اتى في الزمن الذي خلا** اي مضى خرج بهذا
الفعل الحال والمستقبل وانما زدت في الحد قولي مجردا عن القرينة ليدخل
فيه نحو قام من قولك ان قام زيد قمت وليخرج عنه المضارع المنفي بلم
نحو لم يقم والمضارع في سياق لو نحو قوله تعالى لو يطيعكم لان دلالة الاول
على الاستقبال والاخرين على المضي ليست بالوضع وانما هي بالقرينة
والكلام انما هو في الماضي المجرد عن القرينة فيكون قام في ذلك المثال
اذا اخذ مجردا عن القرينة يدل على معنى اتى في الزمن الماضي فلا يكون
خارجا ويقوم اذا اخذ مجردا عنها لا يدل على معنى وقع في الماضي فيكون
خارجا فلا اشكال ولا يضرنا خروج نحو نعم وبئس وعسى وليس لعدم
دلالتها على الزمان لانها من الجوامد والمراد هاهنا الماضي الذي هو
احد الامثلة الحاصلة من تصريف الافعال ولو اريد المطلق فتجرده هنا
عن الزمان الماضي عارض لا اعتداد به وكذا الكلام في صيغ العقود
نحو بعت واشتريت وامثاله ولا يخفى حسن هذا التعريف بالنسبة
الى تعريف الاصل المستلزم لتعريف الشيء بنفسه لكن يرد على
التعريف سواء اريد المطلق او المقيد نحو خلق الله الزمان فان خلق
الزمان لا يكون في زمان والا لكان الزمان الثاني اما عين الاول او غيره والكل
محال

محال اما الاول فلانه يلزم منه كون ايجاد الزمان واقعا في ذلك الزمان
بعينه فيلزم ايجاد الموجود وهو محال واما الثاني فلانا ننقل الكلام
الى ذلك الزمان الثاني الذي هو غير الاول فنحن ما ذكرنا فاما ان
ينقطع الزمان فيلزم الايراد واما ان يتسلسل الى غير نهاية وهو
محال واجيب عن ذلك بان افعال البارئ تعالى لا تحتاج الى زمان
لكن لما كانوا لا يعقلون فعلا الا في زمان قالوا ذلك فاجروه مجرى ما
يعقلون وعليه فيمكن ان يجاب عنه بان الزمان ان كان عدميا كما عرفه
في الشرح من قال هو مقارنة متجدد موهوم لمتجدد معلوم فهو امر
اعتباري فخلقه بمعنى تقديره ولا استحالة في كون تقديره في كل زمان
واقعا في زمن اخر غيره الى غير النهاية لان الامور الاعتبارية لا استحالة
في عدم تناهيها وان كان وجوديا كما عرفه من قال مقدار حركة
الفلك فخلقه بمعنى ايجاده ونختار القسم الاول ولا استحالة في كون
ايجاد الشيء مقارنا لذلك الشيء وواقعا فيه اذ الاستحالة في ايجاد
موجود بوجود حاصل من ذلك الايجاد مقارن له انما المحال ايجاد
موجود بوجود سابق عليه كما حقق عند اهله فتامله وعلامة الماضي **قبوله**
لتا في النظم **تانيث** الفاعل حال كونها **اتت ساكنة** احترز به عن
المتحركة فانها تلحق الاسم كقائمة والحرف كربت وثمت على انهما قد
خرجا بتقييد التاء في الشرح المذكورة بكونها لتانيث الفاعل
اذ لا دلالة لهما على ذلك واما قولهم ربت وثمت بالسكون على قلة
حيث دخلت على الحرف فلا يرد على الحد ايضا لعدم دلالتها على تانيث
الفاعل بل هي في مثل ذلك لتانيث اللفظ وان اطلق التانيث في النظم
فالمراد به تانيث المعنى كما اشرنا اليه لانه المتبادر عند الاطلاق والمراد
بها الساكنة بالذات فلا يضر تحريكها لعارض كان لاقاها ساكن
فتكسر نحو قالت امرأت العزيز او تضم نحو قالت اخرج عليهن ولهذا
قال المرادي لا اعتداد بحركة النقل ولا بحركة التقاء الساكنين لعروضها

فلحوق التاء المذكورة للماضي بالقوة او بالفعل **علامة له تثبت** عندهم
وانما اختصت به وكانت علامة له لانها تدل على تانيث الفاعل كما علمت
فلا تلحق الاسماء فاعل والصفات استغنت عنها بالتاء المتحركة
الدالة على تانيثها او تانيث فاعلها والمضارع والامر لا تلحقهما تاء فان
قلت المصدر له فاعل وليس فيه ما يغني عنها قلت فاعل المصدر حقيقة
هو فاعل الفعل الذي المصدر بمعناه فالمصدر بالذات ليس له فاعل لان
النسبة الى فاعل غير ماخوذة فيه بمفهومه فلا يتوقف
تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل والصفات وتلحق هذه التاء الماضي
متصرفا كان او جامدا نحو قامت ونعمت الا فعل التعجب وحبذا في المدح
وافعال الاستثناء وكفى به في قولهم كفى بزيد ولا يقدح ذلك في كونها
في الماضية لان العرب التزمت تذكيرها فاعلها وانما اختصت السا
كنة بالفعل للفرق بين الواقعة في الاسم كقائمة والحرف كربت وثمت
وبين الواقعة في الفعل كما مثلنا ولم يعكس الامر لان الفعل ثقيل فلم
يتحمل المتحركة لثقلها وما تضمنه هذا البيت من زيادتي **وهو** اي الفعل
الماضي من حيث هو **لفاعل** حقيقة او تاويلا **ومفعول** كذلك **بني**
والواو بمعنى او اي الفعل الماضي اما مبني للفاعل **كقولنا ثني** بفتح اوله
وثانيه **و**اما مبني للمفعول نحو **قولنا ثني** بضم اوله وكسر ثانيه وانما
عممت الفاعل والمفعول بقولي حقيقة او تاويلا لدفع ما عسى ان يقال
هذا التقسيم غير حاصر لانه يخرج منه نحو جرى النهر وطاب نهاره
وربع الفيل بضم الهمزة اي ملي وضرب اماط الاميراة المرجوع به كل منها
ليس فاعلا ولا مفعولا اذ النهر مكان الجري والنهار زمن الصوم والسيل
فاعل اي مالا الاملو والامير كضرب لا مفعول فيهما في الامثلة المذكورة بنا
وبل فتامل والفعلان الواقعان عروضا وضربا لهذا البيت مبنيان
للمفعول **فما بني لفاعل** من ذلك اي **مما** اي الفعل الماضي الذي **اوله الحقيق**
بالفتح فامتسا اي متصفا وهو في كل باب لم يكن اول ماضيه همزة مكسورة

وهو

١١

وهو ثلاثة عشر باب نصر وضرب والكرم وتكسر وتدحرج او جا منتصبا بالفتح حيث
اول بالضم لما سبق **محرك** بالرفع صفة لاول **فيه وجد** ايضا لان اول ماضيه حرف منه مفتوحا وهو في كل باب تكون فيه اول ماضيه همزة مكسورة وهو عشرة الخ
وهو عشرة ابواب نحو اجتمع فان اول متحرك من اجتمع وهو التاء مفتوح وقد
فاؤه ساكنة والهمزة لا اعتداد بها لما سياتي **واذا** التعريف الاخير يعم
شعر بها **سابقا** لان اول متحرك من نصر هو النون كالتاء من اجتمع **ولذا**
العموم **انتقل** عن الاصل الجمع بينهما مع اغناء الاخير عن الاول وعلى من
اقتصر على الاول فقط لعدم شموله ما ذكرنا من نحو اجتمع وسياتي الجواب
عن هذا الانتقاد في التنبيه الاتي ان شاء الله تعالى والفعلان الوا
قعان عروضا وضربا لهذا البيت مبنيان للمفعول وليست او في الحد
مما يفسده لان المراد بها هنا التقسيم اي ما كان على احد هذين
الوجهين وانما تفسده لو كانت للشك او الظن او الابهام لا بغال
او موضوعة لاحد الشيئين او الاشياء وسواء كانت للشك او التقسيم
فيها ذا القدر لا يتميز التقسيم عن الشك بل لا بد من زيادة لانا نقول
قولنا الوجهين ظاهر في كون المراد بها التقسيم فلا تكون للشك
لكن يرد على كونها للتقسيم ان التقسيم يقتضي كون المقسم اعم من كل
من الاقسام وتباين الاقسام والا لكان قسيم الشيء مساويا له و
قسيمه قسما منه وكلاهما باطل ولازم لكونها للتقسيم لان المبني للفاعل
مساو ولما كان اول متحرك منه مفتوحا وما كان اوله مفتوحا قسم مما
كان اول متحرك منه مفتوحا فتامل وانما فتح اول متحرك منه لم يضم
لا يتعذر الابتداء بالساكن في نحو نصر ولئلا يلزم معه التقاء الساكنين في نحو
استفعل ويكون الفتح اخف الحركات كما بني ما حمل على الفتح سواء
كان مبنيا للفاعل او المفعول اما اصل البناء فلانه الاصل في الافعال واما الحركة
فلمشابهته للمعرب بوقوعه موقعه نحو زيد ضرب اي ضارب فجعل له
حظ من الحركات التي هي الة الاعراب واما الفتح فلخفته وثقل الفعل
لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط في الاصالة ومعنى بدلالته
على الحدث والزمان وطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فكان جديرا
بالتخفيف فبني على الفتح لفظا نحو جلس وقام او تقديرا نحو غزا

ورمى وهنع التفتازاني بقتضى ان الماضي المعتل مبني على غير الفتح حيث
استثناه من الحكم المذكور فان كان ذلك بالنسبة الى ظهور الفتح
فظاهر ولكن الحكم عام وان كان بالنظر الى ما هو اعم من الظاهر والمقدر
فممنوع اذ لم يقل احد ان الماضي المعتل المجرد من اتصال شيء به مبني
على غير الفتح فتامل نعم يستثنى من ذلك المتصل به ضمير رفع متحرك نحو
ضربت فانه مبني على السكون للفرق بين الفاعل والمفعول مع ما
وحمل اخواته عليه للتساوي في الاضمار والرفع والمتصل به واو
الجماعة فانه مبني على الضم للمناسبة واما نحو عموا واشتروا ففيه اعلال
كما سياتي في بابه وذهب بعضهم الى انه مبني على الفتح مطلقا واما نحو
ضربت وضربوا فالسكون والضم عارضان اوجبهما امر ومشى على هذا
ابن هشام في التوضيح واعلم انك اذا صرفت الماضي يحصل لك اربعة عشر
مثالا ستة للغائب ثلاثة منها للمذكر مفردا ومثنى ومجموعا
وثلاثة للمؤنث كذلك وستة للمخاطب كذلك وواحد للمتكلم وحده
وواحد له مع غيره والى هذه الاشارة بقوله مثاله اي مثال المبني
للفاعل من الماضي والمثال هنا هو الشخص ومنه تمثل بين يدي الامير
اي قام مثاله بين يديه ولا شك ان الجزئي يتشخص فيه الكلي لانه
هو مع زيادة المشخصات وهذا ابتناء على ما هو شائع من ان الكلي في
ضمن جزئياته والتحقيق ان الكلي لا يقبل الوجود الخارجي اذ
الموجود فيه لا يقبل الشركة فلا يكون كليا بل جزئيا وانما الموجود
فيه شيء مطابق للكلي يطلق عليه انه جزئي له ولا يتضح محل غير هذا
وجملة قولنا ان شئت تصريفا له معترضة بين المبتدا السابق وخبره
وهو نصر اي هذا اللفظ الخ هو فعل ماض مسند للمفرد المذكر
الغائب ويقرا بسكون الاخر للوزن وقس عليه فتتبل الباقي لاخر
الوجوه الاربعة عشر واللام بمعنى الى كما جاء ببيان ذلك في المختصر
الخ فكمثاله وانما ترك قلم الامثلة روما للاختصار ولانها غير

خارجية

خارجية على ذوي الاستبصار وللمثنى الغائب نصرا والجمع نصروا وللمفردة
الغائبة نصرت ولمثناها نصرتا ولجمعها نصرن وللمفرد المخاطب
نصرت ولمثناه نصرتما ولجمعه نصرتم وللمفردة المخاطبة نصرت
ولمثناها نصرتما ولجمعها نصرتن وللمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا
نصرت وله مع غيره مثنى كان او جمعا مذكرا كان او مؤنثا نصرنا
فزاد وتا في نصرت للغائبة للدلالة على تانيثه كما في الاسم نحو
ناصرة وخصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل معادلة بينهما
لثقل الفعل كما تقدم وحركوها في التثنية لالتقاء الساكنين وزادوا
الفا وواوا علامة للفاعل الاثنين والجماعة وقد تحذف الواو
في الندرة كقوله ولو ان الاطباء كان حولي ❊ وكان مع الاطباء
الاساة ❊ وما ذكرناه من جواز الحذف قليلا هو ظاهر كلام بعضهم و
خصه البعض بالضرورة وزادوا تاء للمخاطب والمخاطبة والمتكلم و
حركوها في الجمع خوف اللبس بتاء التانيث ولم يعكسوا لانتقاض
الغرض ولان تاء التانيث حرف وهو اولى بالسكون ولان تاء الضمير
مشتركة بين معان ثلاثة فلو لزم طريقة واحدة وقع اللبس وضموها
للمتكلم لان الضم اقوى فاعطوه المتكلم لتقدمه لانه مصدر الافادة
ولا يخفى ان جهتها الشرف من جهة الاستفادة وعلله بعضهم بان
المتكلم في رتبة الفاعل والمخاطب في رتبة المفعول وهو اولى من
تعليل غيره بان محلها الرفع لانها فاعل فحركت بحركته لان هذه
العلة بعينها موجودة في ضمير المخاطب والمخاطبة وقد فتحوا
الاول وكسروا الثاني وانما فتحوها للمخاطب حيث تعذر الضم
لاستئثار المتكلم به والفتح ارجح لخفته والمذكر مقدم فاعطوه وانما
قدم المذكر لانه الاصل لامرين احدهما ان شيئا اسم مذكر يندرج تحته
كل موجود مذكرا كان او مؤنثا فهو اعم من المؤنث مطلقا والعام
اصل للخاص لانه اعرق قدما في الوجود والثاني ان المذكر لا يفتقر

التي علامة يذكر بها معنا الا لفظا ولا تقديرا بخلاف المؤنث فجعلها
استعمد في المذكر بالفتحة لما ذكرنا بقيت الكسرة والمخاطبة فاعطينها
وايضا الياء في ضميرها في نحو اضربي والكسرة بنتسها فناسب الكسرة اعطا
ؤها للمخاطبة ولم يفرقوا بينهما في المثنى لان الاصل في الضماير المرجوع
وهو لفظ هو والاصل فيه المنفصل الغايب لانه اكثر وقوعا وقد اتحد لفظ
تثنيته اذ لا لبس لوجود الفاء نحو ضربا وضربتا فحمل الباقي عليه
ليجري الباب على سنن واحد وقال ابن الحاجب لما كان الاختصار مطلوبا
في اغتفروا اللبس فيما هو قليل الوقوع وهو التثنية لا فيما كثر وقوعه
عنه وهو المفرد والمجموع انتهى ومع هذا فقد زادوا فيما فرقوا بين
المخاطبين والغايبين وضموا ما قبلها لان الميم شبيهة
كالواو فمناسبها الضم ووضعوا للمتكلم مع غيره ضميرا اخرا كما في المنفصلات
نحو نحن فعلنا وفعلنا وفرقوا بين جمع المذكر الغايب وجمع المؤنث
الغايب باختصاص المذكر بالواو والمؤنث بالنون دون العكس لان
الواو اقوى من النون لانها من حروف المد واللين والمذكر مقدم
وكذا فرقوا بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص المذكر بالميم لمنا
سبتها الواو التي هي علامة له في الغيبة والاختصاص المؤنث
بالنون كما في جمع الغايبة وانما لم يزد في الواو وبدل الميم كما في
الغيبة لان الواو حينئذ قد تسقط لالتقاء الساكنين فيلتبس الجمع
بالمفرد المتكلم وشدد النون لان اصله فعلتمن فاذا دخلت الميم في النون
ادغاما واجبا وكذا ضموا ما قبل النون اعني التاء لمناسبة ضم الميم
وهذه كلها مناسبات ذكرت بعد الوقوع والا فالحاكم حقيقة
هو الواضع لا غير وقس على تصريف هذا المثال السابق وهو تصريف
ما وزن فعلل نحو دحرج دحرجا دحرجوا الى اخره وكذا الذي قس عليه
ايضا تصريف ما وزن افعل بتشديد اللام نحو احمر وكذا تصريف ما وزن
افعوعل نحو اعشوشب ثم قس عليه ايضا تصريف ما وزن افعوّل

بتشديد

بتشديد الواو نحو اجلوذ وكذا تصريف ما وزن افعلل بتشديد
اللام الثانية نحو اقشعر فقس ايضا على ما سبق وتصريف ما وزن في
افتعل نحو اجتمع ومثله اي مثل ما سبق في القياس المذكور تصريف
ما وزن استفعل ايضا نحو استخرج وكذا ايضا تصريف ما وزن انفعل
نحو انقطع ومثل ذا التصريف في العمل في تصريف ما وزن تفعللا
نحو تدحرج فتصريف المزيد كما ذكر كتصريف المجرد منهما من غير
فرق حاصل بينهما فيما في الرجوع على السوية وكذا الذي ايضا تصريف
ما وزن افعنللا نحو افرنقس والاقيس هذه لي الامثلة للاطلاق
وهذا تنبيه على جواب الانتقاد الذي اشرنا اليه في كلامنا سابقا
في كلام من جعل علامة الماضي المبني للفاعل فتح اوله فقط وهو
ان اوايل الافعال المبدوة بهمزة الوصل ليست مفتوحة بل مكسورة
لان حكم همزة الوصل الكسر لانها اذ خلف وصلة الى النطق بالساكن
والساكن اذا حرك حرك بالكسر فكذا ما كان وصلة الى النطق به فحاصل
الانتقاد انها غير مفتوحة الاوايل فلا تكون مبنية للفاعل فاجبنا
عنه بقولنا وان يكن في اول الفعل الماضي وجد بالبنا للمفعول همز
للوصل محرك ليس هذا القيد للاحتراز وانما هو لبيان الواقع ضرورة
ان همزة الوصل لا تكون الا متحركة لانها اجتلبت لاجل التخلص
من النطق بالساكن فلو كانت ساكنة لزم تحصيل الحاصل وقيدت
الهمزة بكونها للوصل للاحتراز عن الهمزة وبهمزة القطع نحو اكرم
فانه داخل في العموم السابق ولا محذور يلزم منه اذ هي مفتوحة
ابدا فذا الهمز لا تعتمد تحريكه اي حركته لانه اي الهمزة المذكور
لا يثبت الا اذا ابتدي بالبنا للمفعول ونايب الفاعل فولتابه وذا الذي
كاستفتوا للاحتياج اليها حينيذ وان يجي الهمز المذكور في الدرج
اي حشو الكلام فهو يسقط لعدم الاحتياج اليه نحو فقلت افتعل
واستفعل وانفعل بحذف الهمزة وانطال الواو بالكلمة وهذه الحكمة

افعنللا صح

هو رسم همزة الوصل و لاجل ذا السقوط اعتبار اي اعتبار تحريكه لم
يشترطوا في ابتداء الماضي المبدو بهمزة وصل نطقا على ما ذكرنا من ان علامة
الماضي فتح اوله لما علمت ومع هذا اجاز التعريف الكوفي اولى لعدم ايهام
ما ذكر وانما الحقوا بهذه الابنية همزة وصل لانها ابنية طويلة
وكانت اوايلها متحركات فاستثقلوا طول البنا وكثرة الحركات فاسكنوا
الاول تخفيفا وجاوا بالهمزة توصلا الى التلفظ بالساكن فظهر مما
ذكرنا وجه تسميتها بهمزة الوصل تنبيه لهمزة الوصل مواضع
يسيرة مضبوطة بالعد وجملتها ستة عشر موضعا عشرة منها
في الاسماء والستة الباقية في الماضي المتجاوز اربعة والامر والمصدر
منه وامر الحاضر من الثلاثي وحرف التعريف وقد جمعتها في قولي

بيت: مواضع همز الوصل يا صاح ستة تلي عشرة فاحفظ تعالى واتقي
وذا في بني وابنم اثنين وامرء وثنتيهما او اسم مع است وايمن
بيت: وال التعريف وماض مجاوز لاربعة والامر منه كاعتنق
ومصدره والامر من ثلاثه فكن لثمار العلم بالفكر مجتني

وسيأتي تمام الكلام على احكامها في باب الاسماء ان شاء الله تعالى وبعد
ان فرغ من الكلام على الماضي المبني للفاعل شرع في الكلام على ما يليه وهو
باب الماضي المبني للمفعول ويسمى ايضا المبني للمجهول فقال
اما الفعل الذي منه اي من الماضي للمفعول يبنى اي البنا للمفعول وهو
اي المبني للمفعول مطلقا سواء كان من الماضي او المضارع الفعل الذي
لم يسم بالتخفيف والبنا للمفعول اي لم يذكر فاعله بتسكين الهاء
كذا بالتخفيف وبالبنا للمفعول ايضا اي يسمى كما تقول ضرب زيد
فان فاعل ضرب لم يذكر واقيم مفعوله اعني زيدا مقامه في الرفع
والاسناد اليه فاعطي حكمه من العمدية وغيرها وهذه الجملة معترضة
بين اما وجوابها وحذف الفاعل يكون لاغراض جمعها ابو حيان في
قوله وحذفه للخوف والابهام والوزن والتحقير والاعظام والعلم
والجهل

الاختصار

والجهل والاحتقار والسجع والوفاق والايثار كما تقول ضرب زيد
فيرفع زيد القيامه مقام الفاعل ولا تذكر الفاعل لتعظيمه فتصونه
عن لسانك او لتحقيره فتصون لسانك عنه او لعدم العلم به او لقصد
قصر الفعل عن الفاعل كان اذ لا غرض في ذكر الفاعل على نحو فقتل
الخارجي فان الغرض المهم قتله لا قتل آله او لغيره الذي مما تقرر
في علم المعاني وجوابا اما هو قوله فهو الفعل الذي ضممت انت
منه الحرف الاول فقط ان لم يكن مزيدا وابتدا بزايدة او بهمزة وصل
كضرب ودحرج وافتقد روا او ضم مع اوله ثانيه وذلك في الخماسي
المبدو بالتاء او ضم مع اوله ثالثه وذلك في السداسي المبدو
بالهمزة كتقضى وتعلم ثم بعد ضم اوله فقط او مع ثانيه كسرت انت
لفظا ان سلم من اعلال وادغام كضرب او تقديرا ان لم يسلم منهما كقيل
ورد ما اي حرفا اخيرا منه وهذا الحكم له مطلقا ثلاثيا كان او غيره
مزيدا فيه او غيره ولا يستثنى من ذلك شيء ونحو افعل وافعول
فيه الاصل فيهما افعلل وافعولل وفي افعلل كذا فتعين الاصل
افعلل فنقلت كسرة اللام الثانية الى الاولى وادغموا اوله
وكسروا ما قبل الاخير للفرق لانه لا بد من تغيير ليتميز به عن المبني
للفاعل فغيروه الى فعل بضم اوله وكسر ما قبل الاخير دون ساير
الاوزان لبعده عن اوزان الاسم ولو كسروا الاول وضموا الثاني
لحصل هذا الفرق ايضا لكن الخروج من الضمة الى الكسرة اولى من
العكس لانه طلب خفة بعد ثقل ثم حمل غير الثلاثي المجرد عليه
في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر وما يقال ان ضم الاول عوض عن
المرفوع المحذوف ليس بشيء لان المفعول المرفوع عوض عنه وهو
كاف واما ما حكي من نحو ضرب بنقل كسرة الراء الى الضاد وعصر
بسكون الصاد ونحوها فرديء قوله تعالى وردت الينا بكسر الراء
فيكل في الرد لا يرد نقضا على ما ذكرناه لقلته تنبيه جاء نحو جن

بيان لا اقامة له

ان ضم

وسل بالمهملة وزكم ووعك وحم وهزل وفلج وفيد وعني ووكس ونكب
ونتجت الناقة وعمت المرأة وغم الهلال ولغي من اللغوة وعني بالحاجة
وأولع بها ونُبت جده مثلثة ووضع في البيع إذا خسر وزهي إذا
تكبر وثلج فؤاده إذا كان بليدا أو انتقع لونه وأغمي على المريض وامتقع
الرجل ونتج حجته وطل دمه وهطف الدابة مهملتين إذا طابقها
داء في قوائمها مبنية للمجهول أبدا على خلاف في بعضها للعلم بفاعلها
في غالب العادة أنه هو الله تعالى فمثال المبني للمجهول من الثلاثي
المجرد كقولنا **فُعِل** نحو نُصِر بضم أوله وكسر ما قبل آخره **و**من الرباعي
المجرد **فُعْلِل** نحو دُحرِج بالضبط المذكور **و**من الثلاثي المزيد حرفا
من باب الإفعال **أُفْعِل** كأُكرِم بالضبط المذكور **و**من باب المفاعلة
فُوعِل كضُورِب بالضبط المذكور وأصله فاعل فلما انضم أوله قلبت
الألف واوا **و**من باب التفعيل **فُعِّل** بالتضعيف ككُسِّر بالضبط المذكور
مضعفا ومثال ما ضم مع أوله ثانيه وذلك في الثلاثي المزيد حرفين
من باب التفعل نحو **تُفُعِّل** بالتضعيف وزيادة التاء وإحدى
العينين كتُكُسِّر بضم أوله وثانيه وكسر ما قبل آخره وإنما ضموا
الفاء أيضا لأنه لو قيل تُفَعِّل بضم التاء فقط لالتبس بمضارع فعّل إذا
كان المضارع منصوبا أو موقوفا عليه ولذا الأمر في باب التفاعل تُفُوعِل
كما سيأتي **ومثله** أي ومثل الثلاثي المزيد حرفين في ضم أوله وثانيه
وكسر ما قبل آخره الرباعي المزيد حرفا من باب التفعلل نحو
تُفُعْلِل كتُدُحرِج بضم أوله وثانيه وكسر ما قبل آخره وكذلك
الثلاثي المزيد حرفين من باب التفاعل **تُفُوعِل** كتُضُورِب بالضبط
السابق وإنما ذكرته مع أنه كتُفُعِّل في تمثيل الثلاثي المزيد
حرفين للتنبيه على ما فيه من قلب الألف واوا لانضمام ما قبلها وإنما
ضمت الفاء أيضا لدفع الالتباس بمضارع فاعل لو اقتصر على ضم التاء
وقولنا **أي كالذي مر لنا** من ضم الأول وكسر ما قبل الآخر **فُعِل** تفسير

لوجه

بين
لوجه المماثلة الرباعي المزيد حرفا والثلاثي المزيد حرفين وبين الثلاثي
المزيد حرفا والرباعي المجرد **أو ضم** في البنا للمجهول **منه** حرفي **أول**
محرك سواء كان أوله الحقيقي أو ثانيه كما تقدم أو ثالثه كما سيأتي **وإذا**
التعريف **يعم ما** في التعريف الذي **مضى و**لذا العموم النفاه **استدركوا**
على من عرف بالتعريف الأول فقط بأنه غير جامع ورد على من جمع بينهما كالأصل
بأنه مستغنى عنه بهذا وإنما ذكرتهما اتباعا له وأما نحو قيل وبيع
فأصلهما قُوِل وبُيِع بضم أولهما وكسر ما قبل آخرهما فاستثقلت
الكسرة على حرف العلة بعد ضمة فحذفت الضمة ونقلت الكسرة
إلى محلها فسلمت الياء في نحو بيع لسكونها بعد حركة تجانسها
وانقلبت الواو ياء في نحو قيل لسكونها بعد كسرة فصار اللفظ بما
أصله الواو كاللفظ بما أصله الياء ويجوز في نحو قيل وبيع وجهان آخران
أحدهما الإشمام وهو الإشارة إلى الضم مع التلفظ بالكسر وثانيهما
الإتيان بالواو ساكنة بعد الضمة والكسر فيهما أفصح ويليه الإشمام
ويليه الواو وهي لغة ردية **مثال هذا** الأخير وهو المضموم أوله
وثالثه من الثلاثي المزيد حرفين **افتُعِل** كافتُتِل بضم أوله وثالثه
وكسر ما قبل آخره **و**من المزيد ثلاثة أحرف **استُفعِل** كاستُخرِج
بالضبط السابق وكذا قياس كل ما كان أوله همزة وصل وإنما ذكرنا
مثال فعل ونحوه ولم أذكر تبعا للأصل افعلّ وافعالّ وافعوعل
وافعوّل وافعنلل ونحوها لأن فعل ونحوه يشفع متعديا
فيكثر بناء المجهول منه لتوفر الدواعي من الأغراض السابقة فيه
بخلاف الذي هو سريع الانفعال التي تصورها مثلنا به استعمالا وما
لم يكن انفعل ونحوه بهذه المثابة لعدم الذهن إياها بعد جمع
اللزوم واستبعاده بناء المجهول منه إذ لم يحتج ذكره غرض
استعماله إلا لا افتقار من اللوازم وبناء المجهول منها لا يكاد
يوجد كما علل به التفتازاني لأن المبني للمجهول هو ما حذف فاعله

والمسند الى المفعول سواء كان مفعولا به او فيه او مطلقا فكيف يقال ان اللازم لا يوجد منه بناء المفعول وبمجاراه يعتذر عنه بانه انما عبر بكاف المشبهة وهي واه افراده عن الوجود لاستلزام نفي المفارية اي الى بناء على التجبح مثاله نعيد لا نفي عين ها الكثير لكتاب التسهيل وغيره قد تستعمل لكد لالة على وقوع الفعل عسيرا كقوله تعالى لا يكادون يفقهون حديثا وهو المراد هنا فتامل **واما الهمزة** التي للوصل في اول الفعل المبني للمفعول فهو **في الضم كحرف في الضم** اي المضموم **تتلي** اي يكون مضموما عند الابتداء كقولك مبتديا **استخرج المال** مثلا بضم الهمزة لضم الفاء **وكقولك ذا الستفق سرا** بضم الهمزة ايضا لضمة التاء ومثلت بمثالين للاشارة الى انه لا فرق بين السالم وغيره **وقد تم** بحمد الله **بحث قسمي الفعل الماضي** باسقاط الياء للوزن **فيما ذكر** اي البناء للمفعول والا فيه عروض هذا البيت وضربه للاطلاق وبعد انقضاء الكلام على بحث الماضي نشرع فيما يليه وهو **باب الفعل المضارع** وقدم على الامر لشرفه بمضارعته الاسم والاعراب ولانه فرع عنه على مذهب الكوفيين والاصل مقدم على الفرع وكذا الشيخ على اسم الفاعل والمفعول لاخذهما منه فان قلت هذه العلة غير تامة لعدم جريانها فيما كان مشتقا من الماضي منهما كناضرب زيدا امس او مضروب امس اذ لا يجوز دعوى اشتقاقهما من المضارع لوجوب موافقة المشتق للمشتق منه في المعنى قلت لا اعتبار بالزمان في مفهوم اسمي الفاعل والمفعول وضعا وانما عرض هذا الوصف في الاستعمال فقد يقرب جدا دعوى اشتقاقهما منه باعتبار اصل الوضع فتامل وقد اشرنا الى اللغة تعريفه على وجه يشعر بوجه تسميته بالمضارع وذكر ان المضارعة في اللغة المشابهة اخذا من الضرع فانه صح كان كلا من المتشابهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا وقيل من الضرع بالكسر وهو المثل حيث

فلنا

قلنا **اما الفعل المضارع الذي قد اشبه الاسم** لفظا ومعنى واستعمالا اما لفظا فلجريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته فانه ظاهر فيهما كيضرب وكذا المزيد وللتخصيص بالحرف في موضع اما في الاسم فنحو الرجل فلام التعريف التي تخصصه بمعين بعد شيوعه لكل واحد على البدل واما في المضارع فكسوف او فرع حرف التنفيس الذي يخصصه بالاستقبال بعد شيوعه له وللحال واما معنى فلانه يشاع الموجود في المحليين كما رايت من حال الرجل وسوف اقوم قبل التخصيص بالحرف فان كل واحد منهما صالح على البدل من افراده حقيقة واحدة وصلوح اقوم مثلا لواحد من مدلولين مختلفين وضعا اللفظ لكل واحد منهما حقيقة على المختار في كون المضارع مشتركا واما استعمالا فلدخول لام الابتداء على كل منهما نحو ان ربي لسميع الدعاء ونحو وان ربك ليحكم بينهم كذا ذكره الجمهور ورده ابن الكفاية بان وجه الشبه بينهما هو انه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب عليه على صيغة واحدة كما يعرض ذلك للاسم ولا يميز بينهما الا الاعراب كما في مسئلة لا تاكل السمك وتشرب اللبن فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الاعراب فالا والجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء او مجاراته اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الامور تحتاج الى ما يجوز الاعراب لاجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها انتهى واذا اردت بيانه **فقد اعانه وجزء ما حده هو الفعل الذي دل معنى** اي حدث **عند ازمانه مستقبلا** نحو سيقوم **او حاضرا** اي حالا نحو يقوم الان كما سيأتي وقيد دلالته على ما ذكر **في الوضع** ليخرج به ما دل على ذلك بغيره كالماضي المقترن باداة شرط كما مر واعلم ان المراد بالزمن الحاضر هو القدر المشترك بين الزمانين فلهذا اذا قيل زيد يصلي الان مع مضي بعض صلاته والاستقبال بعضها فيكون المضارع الحال هو المقترن وجود لفظه

بوجود جزء مختال لا بوجود جميعه وبيان وجه التسمية والتعريف من
زيادتي ثم بعد بيان تعريفه بالرسم اشرنا الى تعريفه بالعلامة تتميما
للفائدة وقد جاء بالمد له علامة بالنصب حال مقدمة من فاعل جاء
وهو قولنا احرف تكون هو اوله حال كونه من الزوائد جمع زائد او
زائدة لان الحرف يذكر ويؤنث لغة وهي بدل من الكلمة الحروف بالجر
بدل من الزوائد والالف واللام فيها للعهد الذهني وانما ترك نعت
الثلاثة الاربع صفة للحروف رعاية للوزن فان قيل لم اسقط الاربعة بالثنائية
لان المعدود مذكر او لنا وليها الكلمات والحروف الاربعة المذ
كورة هي النون والهمزة والتاء الفوقية والياء التحتية التي
يجمعها قولنا نأتي بالنون فالهمزة فالتاء الفوقية فالياء التحتية
جعين انت فوقيا والياء للاشباع كذا ايضا قولنا انيت بالهمزة
فالنون فالتحتية فالفوقية بمعنى ادركت نجع هو بصيغة المبني
للمجهول ويجمع ايضا قولنا نأيت بالنون فالهمزة فالياء التحتية
فالتاء الفوقية بمعنى ادركت وايضا يجمع قولنا انين بالهمزة
فالتاء الفوقية فالتحتية فالنون فاسمعوا ذلك وانما خصوا هذه
الاحرف بالزيادة لخفتها او لانها احرف العلة في الاصل وذلك
انباء لكن ظهوري الهمزة والتاء بعد قلب سيأتي بيانه وانما كانت
احرف العلة حقيقة لكثرة دوران الكلام اما بانفسها او
بابعاضها التي هي الحركات الثلاث قيل واولها هذه الاحرف
الاربعة التي جمعت الحروف الزوائد اول المضارع ثانيها وهو انيت
بالهمزة فالنون فالتحتية فالفوقية وذلك لان الاولوية لوجهين احدهما
راجع للمعنى والثاني للفظ اما الاول فلان انيت بمعنى ادركت
احسن من نأيت بمعنى بعدت وانين ونأتي كما لا يخفى واما الثاني
فلاجل التضعيف المرتبة اي مرتبة مدلولات هذه الاحرف
الاربعة في العدد وذلك لان الهمزة تدل على واحد وهو المتكلم

وحده

وحده والنون على اثنين وهو المتكلم ومعه غيره والمعظم نفسه والياء
التحتية على اربعة المفرد الغائب ومثناه وجمعه وجمع الاناث الغائبات
والتاء الفوقية على ثمانية المفرد المخاطب ومثناه وجمعه والمفردة المخا
طبة ومثناها وجمعها والمفردة الغائبة ومثناها فكل حرف منها اضعف
ما قبله ونصف ما بعده والاولوية بيان ومنها من زيادتي على الاصل
وانما زادوا هذه الاحرف في اول المضارع فرقا بينه وبين الماضي وخصوه
بالزيادة لانه متأخر بالزمان عن الماضي والاصل عدم الزيادة فلا حذف في
المقدم ثم لما كان في المقام سؤال وارد وهو ان علامة الشيء ما توجد
فيه ولا توجد في غيره وقد وجدت هذه الاحرف في اول الماضي كاكرم
وتكسر وتدرنا ونرجس اشرنا الى دفعه بقولنا واما الهمزة التي هي
علامة للمضارع فالمراد بها الموضوع للافراد والمتكلم اذا كان المتكلم غير
معظم لنفسه فخرج بذلك همزة اكرم لعدم دلالتها على ليس المراد
في الهمزة والنون والتاء والياء التي جعلت علامة للمضارع كل همزة ونون
وياء وتاء حتى يرد ما ذكر بل المراد بها همزة ونون وياء وتاء مخصوصة
فلا يرد ما اورد على ما ذكر وعدلت عن عبارة الاصل وهي قوله للمتكلم
وحده لان هذه العبارة توجب صدق حد الضمير بما وضع لمتكلم او
مخاطب او غائب على احرف المضارعة فالصواب التعبير بما عبرنا به وهذه
الهمزة وضعت للدلالة على المتكلم المسند الى ضمير الواحد سواء كان
مذكرا كاقوم انا او وحده اي مؤنثا والمتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم
بالضرب او نضرب وانما وضعت في اضرب في المفرد بمعنى انه ليس مع
غيره كما يدل عليه وضعه في نضرب بكونه مع الغير فلا يجمع الافراد
مع كونه مع الغير فليعلم بتحريك الساكن بالكسرة للموازنة واصل هذه
الهمزة العين لكنها لما وقعت ابتداء الكلام وهي ساكنة لا يمكن افتتاح
النطق بها ابدلوها همزة واما النون فالمراد بها ما جاء ايضا له اي
للمتكلم لكن بشرط ان تكون مع موصوفه وهو المتكلم الغير فتدل اي شاركه

في مدلول الفعل المبدو بالنون وقد رايته مشاركه في التكلم كما قيل وهذا في
المغارب اعم من ان يكون واحدا نحو انا وزيد نقوم او اكثر نحو نحن معاشر الانبياء
لا نورث مخرج بقيد دلالته النون المذكورة على المتكلم فنون نحو نرجس لعدم
دلالتها على ما ذكر واعلم انه قد يجيء النون في موضع التعظيم للمفرد المتكلم
المعظم لنفسه نحو نحن نقص عليك ولكن هو في المعنى من قبيل الاستعمال
للمتكلم ومعه غيره وذلك لان المعظم لنفسه انما يستعملها حيث ينزل
نفسه منزلة الجماعة تعظيما لشانه وذلك لان العظيم يتكلم عن نفسه و
غيره غالبا لان اتباعه يشاركونه في غالب اموره وهذا الاستعمال المذكور
مجاز من الجمع لعدم المعظم نفسه كالجماعة والعلاقة ما ذكرنا ولا وجه
بتحريك الساكن بالكسرة اي ما ذكرنا تنبيه لم يجيء مثل هذا الاستعمال
في الغائب والمخاطب المعظمين في الكلام القديم المعتد به وانما هو من
استعمال المولدين هذا وقد تستعمل النون للدلالة على ان الفعل
لجماعة منه مما يقصر الواحد عن القيام به كما قاله كثير من المحققين ومنه
قول العبد اياك نعبد واياك نستعين ونحمدك اللهم وما اشبه ذلك
لان المقام مقام التذلل والخضوع وما تضمنه هذا البيت من
زيادتي واما التاء الفوقية التي هي علامة المضارع فالمراد بها ما
انت للخطاب وهو توجيه الكلام نحو الغير ويراد به كثيرا اللفظ
المخاطب به وهو المراد هنا المطلق اي سواء كان المخاطب مذكرا او
غيره نحو انت تقوم وانتما تقومان وانتم تقومون وانت تقومين
وانتما تقومان وانتن تقمن مخرج بقيد دلالتها على الخطاب تاء نحو تكسر
لعدم دلالتها على ما ذكر واصلها الواو لكنها قلبت تاء لما يلزم كما
على ابقائها من توالي واوين في نحو ووجل مضارع وجل وهو تفعيل
والتاء كثيرا ما تبدل من الواو كما في نحو تخمة وتراث واما الياء التحتية
التي هي علامة المضارع فالمراد بها ما دلت على الغيبة مخرج بذلك
ياء نحو يرنا لعدم دلالتها على الغيبة وذلك في المذكر مطلقا وفي جمع

الاناث

١

١٨

الاناث فقط نحو هو يقوم وهما يقومان وهم يقومون وهن يقمن وهو المراد
بقولي لما عدا اي ما عدا التكلم والخطاب وهو اولى من قول ابن مالك للغائب
لصحة نحو قولنا يفعل الله ما يشاء وليس بغائب تعالى عن ذلك وهذه
العبارة تشمله دون عبارته وقد اعتذر عنه عن مثل هذه العبارة
بان المراد باللفظ فاذا قلت الله يحكم فالله لفظ مذكر غائب لان الاسماء
الظاهرة كلها من قبيل الغائب اذ ليس واحد منها متكلم ولا مخاطب
وهو المراد بالغائب وما اجيب بمعنى ذلك ايضا بان عدم جواز اطلاق
الغائب عليه انما هو على مذهب التوقيف اما على راي المعتزلة
والقاضي ابي بكر الباقلاني وهو انه اذا دل العقل على ان معنى اللفظ
ثابت في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه من دون لا اتفاق الكل
على اشتراط ان لا يكون موهما لما لا يليق بكبريائه تعالى ومن ثم امتنع
اطلاق لفظ العارف والفقيه والعاقل والذكي وما اشبهها عليه تعالى
لاشعار المعرفة بسبق الجهل والعقل بحبس العاقل ومنعه والفقه
بعلم كلام الغير بعد جهله والفطنة والذكاء بسرعة ادراك ما غاب
انتهى فان قلت لم يعبر فوايتين جمع المذكر الغائبين وجمع الاناث
الغائبات كما عبر فوايتين مفردهما ومثناهما فيجعلوا الثاني بالتاء
الفوقية قلت قد عبر فوايتهما بالواو والنون نحو تضربون ويضربن
فلا حاجة الى تعرض لهن ويكون الياء للغائبات ايضا بناء على المشهور
وقيل قد تجيء التاء الفوقية للغائبات وفي قراءة تكاد السماوات
يتفطرن وهو غريب ولاثبات الياء على الغيبة المذكورة جاز على ذا
الفتى اسلوب في الخطاب الا المونث المثنى الغائب نحو الهندان
تقومان والا التي حال كونها مفردة اتت لغائب الغيبة نحو هند
تقوم فذات الاخيرات بالتاء الفوقية التي جعلها كما مثلنا ليس غير
ذلك وارد ايلا يلتبسا بالغائب والغائبين فان قلت الالتباس
بان محاله لانها حقيقة يلتبسان بالمخاطب والمخاطبين قلت قبل هذا اذا

أسهل من الأول لأن الخطاب قرينة معنوية تميز المخاطب عن غيره غالبا
وفيه نظر إذ لا لبس قد يقع كما إذا قال شخص بجواب من سأله عن
موت أمه مثلا تعيش بالتاء الفوقية لأنه يحتمل الإخبار بأن أمه تعيش
ولم تمت ويحتمل أنه دعا للسائل بالحياة وأن أمه ماتت فتأمل والمشهور
أن هذا الحكم للمثنى بلفظ الظاهر أو الضمير المنفصل وفصل بعضهم بين
أن يكون ذكر بلفظ الظاهر كالمثال المتقدم فالحكم ما ذكرنا وبين أن
يكون ذكر بلفظ المضمر فيكون فعلهما بالياء التحتية إيثارا [illegible]
إصلاح للمذكر والأرجح الأول ويشهد له قول عمر بن أبي ربيعة :. أقص
على أختي بدء حديثنا :. وما لهما من أن تعلما متأخر :. لعلهما أن تبغيا له
حاجة :. وأن ترحبا سرا بما كنت أحصر :. الرواية فيه فعلهما وتبغيا
وترحبا بالتاء الفوقية واعلم بأن إبدال النون الخفيفة [illegible] وإنما
خصوا الياء بالغائب لكونهما في الياء والغائب وسطين فجعلت الياء
من وسط المخارج والغائب دائر بين المتكلم والمخاطب فيكون وسطا
فناسب الوسطى للوسطى وإنما زادوا هذه الأحرف في أول المضارع
لاحتياجهم إلى الفرق بينه وبين الماضي واختصوا هذه الحروف دون
غيرها لأن الزيادة مستلزمة للثقل فاحتاجوا إلى حروف خفيفة
تعادل الثقل الناشئ من الزيادة ثم تلك حروف المد واللين لكثرة
دورانها في كلامهم إما بنفسها أو بأبعاضها أعني الحركات فزادوها
وقلبوا الألف همزة لرفضهم للابتداء بالساكن ومخرج الألف قريب
من مخرجها وقلبوا الواو تاء لأنه يؤدي زيادتها إلى الثقل لا سيما في مثل
ووجل بالعطف وقلبها تاء كثير في كلامهم نحو تراث وتجاه والأصل
وراث ووجاه فقلبوها هنا أيضا تاء ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم
وحده ومع غيره أرادوا أن يفرقوا بينهما في المضارع أيضا فزادوا النون
لمشابهتها حروف المد واللين من جهة الخفاء والغنة وأما وجه
تخصيص كل حرف بالمعنى الذي وضع له فهو أن المتكلم مبدأ الكلام
والمخاطب

١٩

والمخاطب منتهاه والغائب دائر بينهما وللهمزة أول الحروف مخرجا
والتاء لا تبدل من الواو ومنتهاه والياء بينهما لأن مخرجها وسط
ليقع موقعها القسمة على هذه النسبة وأما النون فلأنها آخر الحروف
مرتبة لأنها منها بحكم المشابهة وما وراء الواحد مؤخر عنه فوقعت
بينهما هذه المناسبة ثم جعلت الغائبة والغائب بالتاء تبعيضا للمخاطب
لاشتراكهما في باب الماضي نحو نصرت ونصرتما ونصرنا ولم يجعل جمع
المؤنث تبعا للمذكر وإن كانت العلة مشتركة لئلا يجتمع علامتا
تأنيث لو قيل تضربن بالتاء وهما التاء والنون ثم هذا الفعل المضارع
الذي بيانه قد تقدم ما الأعم للإطلاق يصلح باعتبار دلالته على الزمان
لزمن الحال والمراد به أجزاء من طرفي الماضي والمستقبل يعقب بعضها
بعضا من غير فصل مهلة وتراخ هكذا عرفه التفتازاني وغيره ووجه
مناسبته إذ لا بد من اعتبار الجزء الحاضر لوقوع الحال بل هو الأصل
وغيره بطريق الانضمام إليه ويصلح أيضا لزمن الاستقبال أي للزمن
المستقبل والمراد به ما يترقب وجوده بعد الحال فيكون المضارع موضوعا
لكل واحد منهما على سبيل الانفراد فهو حقيقة في كل منهما لأن دلالته على
كل منهما لا يحتاج إلى قرينة وإنما المحتاج إليها إرادة أحدهما أي الإرادة
من الدلالة وهذا على القول الراجح فيه من خمسة أقوال للنحاة حكاها
أبو حيان وغيره أحدها ما ذكرنا وهو مذهب سيبويه والجمهور واختاره
ابن مالك لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على سماع بخلاف
إطلاقه على الماضي فإنه مجاز لتوقفه على مسموع ولأنه يطلق عليهما كإطلاق
كل مشترك على أفراده بموجب القول به كسائر المشتركات والثاني أنه
حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال بدليل حمله على الحال عند الإطلاق
من غير قرينة ولو كان إطلاقه للاستقبال كان هو المتبادر إليه الفهم
عند ذكره أيضا فالمناسبة تقتضي أن يكون للحال صيغة خاصة كما
للماضي والمستقبل وهذا هو مذهب الفارسي وقوله الرضي واختاره

مسموع

ابن فلاح في مغنيه وعلله بانه اذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز اولى
وثالثها انه حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال ورابعها انه حقيقة
في الحال ولا يستعمل في الاستقبال اصلا لا حقيقة ولا مجازا وخامسها عكسه
تنبيه لم يشتهر الخلاف الا في اشتراك المضارع بين الزمنين
واختصاصه باحدهما فقط وقد ذكر صاحب البديع اشتراكه بين الثلاثة
الازمنة وتخصيصه باحدها بالقرينة نحو يضرب الان ولن يضرب غدا
ولم يضرب امس وما تضمنه هذا المضارع من زيادة حتى اذا انفرد
وعلمت ان ارجح الاقوال الخمسة هو الاول وهو وضعه لهما فالاشتراك
فلا بد للمشترك عند استعماله في احد معانيه من قرينة تخصص ذلك
المعنى المراد فان انتفت قرينة من قرائن احد زمانيه مخصصة بصيغة
اسم الفاعل زمانه المقصود فيه بضم المهملة وكسرها اي يجب اي تخلصه
حينئذ من الاشتراك وتستعمله لما اقتضته هذه القرينة فان كانت
من قرائن الحال كقد حل الان البر المدينة فان الان وما في معناه كالحين
والساعة من قرائن الحال فيصير حينئذ دالا على الحال فقط فذا المضارع
المقترن بقرينة الحال بحاضر وحال قد وسم بصيغة المبني للمفعول
اي يسمى بهما لاختصاصه بالزمان الحال الحاضر وان كانت من قرائن
الاستقبال فيصير دالا على الاستقبال فقط نحو قولك غدا يقوم زيد
المستقبل وذا المقترن بقرينة الاستقبال في عرفهم مستقبلا بفتح الباء
على المشهور اسم مفعول والقياس يقتضي كسرها اسم فاعل لانه
يستقبل كما يقال الماضي ولعل توجيه الاول ان المخاطب عند سماعه
يترقب مدلوله ويطلب اقباله الامر فسمي به لان المطلوب اقباله
مستقبل او لان الزمان يستقبله فهو مستقبل اسم مفعول لكن الاولى
ان يقال المستقبل بكسر الباء فانه الصحيح وتوجيه الاول لا يخلو عن
جزازة وهو منصوب على انه مفعول ثان لقولنا يسمى بصيغة المبني
للمفعول ونائب الفاعل ضمير عائد الى المضارع المقترن بقرينة

الاستقبال

الاستقبال ويسمى في العرف لاختصاصه بالزمن المستقبل وهو
اي المضارع المشترك بين الحال والاستقبال فزمن الاستقبال قد
بصيغة الماضي المبني للمفعول لما تقترن به احدى قرائن الاستقبال
وهي كثيرة منها اقترانه بظرف واسناده الى متوقع واقتضاؤه طلبا
ووعدا او مصاحبة اداة توكيد او ترج او مجازاة او ناصب او لو المصد
رية ودخول سوف الموضوعة للاستقبال مع التنفيس وهو تاخير
الفعل في الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفسته
اي وسعته وهي اكثر تنفيسا من السين لما تقرر من ان الزيادة في
المبنى تدل على الزيادة في المعنى وقد تخفف بحذف فائها فيقال
سو وقد تقلب الواو ياء فيقال سي وقد تحذف الواو ومنها فتسكن
الفاء التي كانت متحركة لالتقاء الساكنين لعدم مقتضى تحريكها فيقال
سف او دخول السين اي مسماها على الافعال الحقيقي لانهما
لا يجتمعان فلاجل ذا الرد اتيت باو الدالة على احد الشيئين وهي
دالة على التنفيس ايضا وهل هي متفرعة عن سوف كما تفرعت الكلمات
السابقة عنها ام صيغة مرتجلة الاصح الثاني والاول بدليل توهمهم
احدهما انها اكثر استعمالا من سو وسف ولو كانت فرعا لكانت
اقل لانها ابعد عن الاصل والاصل وما قرب اليه احق بكثرة الاستعمال
من الفرع الا بعدنا نبهنا ان مدة التسويف بسوف اطول فلو كانت
فرعا لتساوتا مدة التسويف فيهما واورد ابن مالك على الاول ان نعم
بسكون العين فرع نعم بكسرها مع ان الساكنة العين اكثر استعمالا
ومنع الثاني مستندا بقوله تعالى وسوف يؤت الله المؤمنين اجرا
عظيما مع قوله اولئك سنؤتيهم اجرا عظيما وفيه نظر لان نعم لم تقع
معنى نعم وانما غير لفظه ليدل على تغيير معناه وكلا منهما فرع هو
المعنى الطه كشهد وشهيد ولان لولا ينفي لبس الفرع مخصوصين
وليس سلم يكن احد الحرفين مجازا فانه اقرب من تخطئة المحققين

من اللغويين كالزمخشري وغيره القائلين بأن مدة التسويف بسوف أطول
إذا تعذرت إرادة الحال مثل ما عليه قد فعل سوف ويسمى مستقبلا لوجود
قرينة الاستقبال فيه كسوف يفعلون أو السين نحو سيفعل وإن
بقرينة الحال كلام الابتداء قد اقترن المضارع الصالح للحال والاستقبال
بحيثية بالزمن الحال خصصه بصيغة الأمر كلام لام الابتداء من قرائن الحال
على ما ذهب إليه الكوفيون والزمخشري وابن مالك وغيرهم متمسكين بأن
الأصل فيها الدخول على الاسم وإنما تدخل على الفعل لمشابهته إياه ومن
ثم امتنع أن زيدا لقام والاسم لا يكون مستقبلا ولا ماضيا فقل في مثال ذلك
ليحزنني بفتح اللام ومن قرائن الحال أيضا اقترانه بليس وما وإن النافيات
ووقوعه في موضع نصب على الحال وفي التمثيل بيحزنني تلميح إلى الآية الشريفة تلميح
وهي قوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام إني ليحزنني أن تذهبوا
به فإن قلت لا يصح التمثيل بهذه الآية لأن الكلام المذكور لم تخلص المضا
رع المذكور فيه للحال بل هو مستقبل لأن فاعل يحزن وهو الذهاب
لم يوجد عند نطق يعقوب بيحزن ولا يسبق الفعل فاعله في الوجود
لأن الأثر لا يسبق المؤثر قلت قد أجيب عن ذلك بأن التقدير قصد
أن تذهبوا به والقصد حال انتهى وهذا التقدير غير ضروري لأن
الشيء له وجود في الذهن كما له وجود في العين والفعل المسند هنا في
إسناده إلى الذهني كالعيني فتأمل تنبيه اللام في نحو قوله تعالى
ولسوف يعطيك ربك فترضى وقوله ولسوف أخرج حيا متمحضة للتوكيد
فلا تحمل عنه معنى الحالية لأنها إنما تقيد بذلك إذا دخلت على
المضارع المحتمل لهما لا المستقبل الصرف وقوله تعالى إن ربك ليحكم
بينهم يوم القيامة نزل منزلة الحال إذ لا شك في وقوعه وأمثال ذلك
في كلامه تعالى كثيرة نحو قوله تعالى أتى أمر الله ونادى أصحاب النار فصعق
من في السماوات ومن في الأرض وما تضمنه هذا البيت من زيادتي وبعد
انقضاء الكلام على تعريف المضارع وبيان علامته وزمانه نشرع في تقسيمه

باعتبار

باعتبار بنائه للفاعل والمفعول وأحكامه باعتبار الحالين وقدمنا القسم
الأول منهما وهو باب المضارع المبني للفاعل ويسمى المبني
للمعلوم لإطلاقه بالنسبة إلى المبني للمجهول فنقول أما القسم الأول
وهو الذي منه أي من المضارع من حيث هو هو لفاعل بني بصيغة المبني
للمفعول ومنوا بفتح كضرب لغو مجهول لا غنى مقدم عليه لاعتناء به
والتقدير أعنيه بفتح حرف أول بالصرف به زينه بصيغة المبني للمجهول
صيغة للمحرف أعنيه أنت وهذا هو جواب أما وقد حذفت الفاء منه
للوزن والحاصل أن الفعل المضارع المبني للفاعل هو ما كان حرف المضا
رعة منه مفتوحا كيضرب وإنما فتح طلبا للخفة وهذا الحكم ثابت لكل
مضارع مبني للفاعل إلا المضارع الذي ماضيه جاء على أحرف أربعة سواء
كانت كلها أصولا كيدحرج إذ ماضيه دحرج أم بعضها زائدا كيجيب
ويكرم إذ ماضيهما أجاب وأكرم والهمزة فيهما زائدة لأن وزنهما أفعل
وما عدا الرباعي فهو مفتوح الأول مطلقا سواء كان ثلاثيا أو لا
يكون إلا على الحروف كيضرب أو خماسيا أو سداسيا ولا يكون إلا مزيدا
فيهما كينطلق ويستخرج ففيه أي في المضارع الذي ماضيه جاء على أربعة
أحرف ضم أنت الحرف الآتي للمضارعة وإنما ضم في هذه لأنه لو فتح في
مضارع أفعل مع حذف همزته مع المضارع لم يبق غير حرف المضارعة مع ثلاثة
أصول لم يدر أهو مضارع فعل المستعمل أولا أم مضارع أفعل محذوف منه
الهمزة بخلاف سائر أبواب الرباعي وهو فعلل وفاعل وفعل بالتضعيف
فإنه مع فتح حرف المضارعة لا يلتبس مضارعه بمضارع المجرد لاشتمال
مضارعه على الحرف المزيد لكنه حمل عليه طردا للباب وإنما لم يعكس الحكم
فيفتح حرف المضارعة في دحرج وقاتل وفرح ولا لبس ثم يحمل يكرم عليه
وحمل الأقل على الأكثر أولى لأنه لو حمل الأقل على الأكثر لزم الالتباس
ولو في صورة بخلاف العكس فإنه لا لبس فيه أصلا وإنما خص الضم في
الرباعي والفتح بما عداه دون العكس لأنه أقل مما عداه والضم أثقل من

الرفع والخفض الضم بالاقل والفتح بالاكثر لتعادل ابنيتهما بينهما فنيسم يستثنى
منه ذا نحو اخال فان همزته مكسورة على الاصح ونحو يهريق ويستطيع فان الياء
فيهما مضمومة مع ان ماضيهما وهو اهراق واسطاع ليس رباعيا وقد يقال
انهما من الشواذ فلا استثناء اوان الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس
فكانهما على اربعة احرف تقديرا واما كسر غير الياء مما كان ماضيه مكسور
العين وكسر الياء ايضا اذا كان بعدها ياء اخرى على لغة غير الحجازيين فلا
يضرنا خروجه لانه شاذ خارج عن القياس واما نحو خصم يخصم وقيل يقتل بالـ
لتشديد وفتح حرف المضارعة فلان الاصل فيهما اختصم واقتتل ادغمت التاء فيما
بعدها وحذفت الهمزة فهو على خمسة احرف تقديرا فلذلك فتح حرف المضا
رعة فقط مثال هذا المستثنى مما سبق وهو ما كان ماضيه على اربعة احرف
قولنا يد حرجوا بضم اوله وانما مثلت به مسندا الى ضمير الجماعة لاجل الوزن
وفيه اعتبار الواو حرف وصل لا ضمير جماعة وحرف الوصل هو حرف لين
ينشأ عن اشباع حركة الروي كالالف بعد الفتحة والياء بعد الكسرة والواو
بعد الضمة كما هنا وهذا انما يصح اعتباره في الفعلين الواقعين عروض هذا
البيت وضربه وهو يد حرجوا ويعرجوا واما في الفعلين الاخرين اللذين
هما حشو المضارع الثاني وهما قولنا يكرموا ويقاتلوا فلا يتاتى فيهما
هذا الاعتبار بل الواو فيهما ضمير جماعة لا غير واما قولنا يعرجوا بالجيم
مضعفا فقد سبق ان الاعتبارين جاريان فيه ومثله بالاربعة امثلة
تبعا للاصل لان ما جاء ماضيه على اربعة احرف لا يخلو اما ان يكون سالما او
لا فالاول مثال الاول والثاني لا يخلو اما ان يكون مهموزا او معتلا او
مضاعفا فالثاني الاول والثالث للثاني والرابع للثالث ثم لما كان ضم
حرف المضارعة في هذه الافعال حال كونها مبنية للفاعل ملتبسا بالمبني
للمفعول منها لاشتراكهما في ضم الاول اشرنا الى رفع ذا الرد الالتباس
بقولنا وعلامة البنا للفاعل في هذه الكلمات الاربع هو كون
الحرف التالي لغما اخر بكسر الغاء المعجمة وزيادة اللام في قولنا
لها

لها اي اخر كل واحد من هذه الاربعة حال كونه مبنيا للفاعل مكسورا
وذا النوع كما مضى تمثيله مكسورا فلما قبل اخر يد حرجوا ويكرموا ويقاتلوا
ويعرجوا مكسور وهذا بخلاف المبني للمفعول منها ومن غيرها فان
اخره مفتوح كما سنذكره في بابه ولما كان للمضارع اربعة عشر مثالا كما للماضي
على التفصيل المذكور هناك اشرت اليها بقولي فان ترد ايها الطالب ان
تصرف مثاله اي مثال المضارع المبني للفاعل مما هو ذو اس ما وازن يفعل
بضم العين فعج تصريف ذا الرد من نصر مثلا للمذكر الغائب مجردا او مثنى
وجمعا ينصر قل ينصران ينصرون وللمؤنثة الغائبة كذلك تنصر
تنصران ينصرن وللمذكر المخاطب كذلك تنصر تنصران تنصرون و
للمؤنث المخاطب كذلك تنصرين تنصران تنصرن وللمتكلم وحده او
ومعه غيره انصر ننصر وقد يستعمل ما للمثنى في بعض المواضع للواحد
كقوله :.: فان تزجراني يا ابن عفان انزجر :.: وان تدعاني احم عرضا ممنعا :.:
وقوله :.: فقلت لصاحبي لا تحبسانا :.: بنزع اصوله واجدز شيحا :.: وهذه
الامثلة هي المراد بقولي الراجيز مثلوا ولا تخفى هذا التصريف مقصورا
على مثال بعينه بل هو جار في كل فعل ثلاثيا كان او غيره مجردا او غيره سالما
او غيره اذا علمت ذا الرد وقس على تصريف هذا المثال وهو ان ينصر الى
اربعة عشر مثالا تصريف غيره ايضا والرد نحو يعلموا ويضربوا ويقاتلوا
ويكرموا كذلك القياس فقس ايضا يعرجوا ويد حرجوا بقلب تاءيه دالا
وادغام التاء في الدال للوزن وقس ايضا عليه نحو يتكسروا باسكان التاء
للضرورة ويعشوشبوا ويستخرجوا في عروض البيتين وضربهما
ما اشتغال من الاعتبارين وقس عليه ايضا تصريف نحو يحمار ويحمر بتشد
يد الراء فيهما كذلك القياس ايضا فقس تصريف نحو يتجمع وتصريف نحو
يقعنسسوا المسند الى ضمير الجمع للمتكلم للضرورة وتحذف الراء في قولي نبا عدوا
واسكنت الفاء للضرورة ايضا وقس عليه ايضا تصريف نحو ينقطع كذا
قس تصريف نحو يسلنقى ويقشعر بتشديد الراء فقل ايضا مثل ذلك

في تصريف نحو نعد نحوا ويدحرجوا باد غام التاء في الدال فالمناسب
بصرف كل واحد من هذه الافعال المذكورة ونحوها التي لابعة عشر
مثالا كما او نحنا لك ذلك والمراد تسرد امثلة تصريف هذه الافعال
لانه غير خاف عليك وان عسر عليك فتصريف نحو افشعر واستلقى وسيأتي
بيان تصاريف المضاعف والناقص وقد تم بهذا مبحث المضارع المبني للفاعل
وتحمل بتثليث الميم لكن الضم هنا اولى لمناسبة عروض البيت لئلا يحصل
سناد التوجيه لو لم تضم ولنشرع في بيان القسم الثاني منه وهو
باب المضارع المبني للمفعول فنقول وان بنيت ايها الطالب
منه اي من المضارع من حيث هو هو للمفعول وذلك بان تحذف فاعله لنكتة
مما تقدم وتسنده الى مفعوله وتعطيه احكام الفاعل وسمه اي سم
الفعل الذي بنيته للمفعول المبني للمجهول والمبني للمفعول والمبني
لما لم يسم فاعله كما تقدم بيانه في الماضي وهذا المصراع من زيادتي فالضم
باوله حتما اتى حملا على الماضي حتم ايضا فتح ما قبل الحرف الاخير اتشا
بصيغة المبني للمفعول وانما فتح ليعادل خفة الفتحة ثقل الضمة في
المضارع الذي هو اثقل من الماضي فان كان مفتوحا قبل بناءه للمفعول
ابقي على فتحه وهذا الحكم ثابت له سواء كان ثلاثيا او غيره مجردا او غيره
كينصروا ويكرموا ويدحرجوا ويقاتلوا ويفرحوا ويستخرجوا بضم
اوائلها وفتح ما قبل اخرها وكذا يظهر انه اذا بني للمفعول بضم حرف المضا
رعة ويبقى الساكن على سكونه ويفتح ما عدا ذلك غير لام الفعل فانه
بحسب ما يقتضيه العامل وفي عروض هذا البيت وضربه ما اسلفنا ه
من الاحتمال وتصريف هذه الافعال كتصريف المبني للفاعل مثلا
وقس على هذه الامثلة غيرها والمراد تذكيرها للاصل غير المتعدي لانه
قل ما يوجد المبني للمفعول منه وبعد انقضاء الكلام على تعريف المضارع
وتقسيمه ذكرنا بعض اشياء مما يطرا عليه وهذا فصل فيه نال لترك
فنقول قد خلها حال كونها ناصبة لمعنى ما دخلت عليه والقافية نها

بتر الري

بتر الري لكثرة معانيها كما هو مقرر في محله وقد جمعها بعضهم في قوله
محامل ما عشر وان شئت حصرها ❊ فحافظ على بيت تشهير لقد كرا ❊
ستفهم بشرط الوصل فاعجب لنكرة ❊ بكف ونفي زيد هي مصدرا ❊
كذا الدي الدخول تدخل ايضا لا النافية على فعل مضارع بيان خلا
في المعجمة اي سلعي فتخلصه للحال على مذهب الجمهور قال ابن مالك
وقد يكون الفعل معها مستقبلا على قلة كقوله تعالى قل ما يكون
لي ان ابدله من تلقاء نفسي واجيب على ذلك بانهم انما جعلوها
للحال اذا لم توجد قرينة خلافه وتخلصه لا للاستقبال كما هو مذ
هب الاكثرين وخالفهم ابن مالك ايضا لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالا
تفاق مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال فاذا
دخلا عليه فلا يغيران اصلا اي ابدا او هو منصوب على الظرفية صيغته
اي مجموع مادته وهيئته لان الصيغة تطلق تارة على هيئة الكلمة وتارة
على الهيئة والمادة والاطلاق الثاني هو المراد هنا ولا يكون ذلك
مع قولنا ولا يبدلان ايضا هيئته تكرارا لان النفي هناك انصب على
المجموع من حيث المجموع وهنا على الهيئة فقط والمراد بمادته حروفه
التي تتركب منها وهيئته الحالة الحاصلة له باعتبار الحركات وتقديم
بعض الحروف على بعض اعني انهما لا يحملان فيه لفظا بحذف الحركات
والنونات وان عملا فيه معنى اي نفيا معناه فنقول ما ينصر ما ينصران
ما ينصرون الى اخره كما تقدم في ينصر بعينه وكذا لا ينصر لا ينصران
لا ينصرون الى اخره وقد سمع من العرب الجزم بلا الناهية اذا صلح
قبلها كي نحو جيئت لا يكن له علي حجة وهذا المصراع من زيادتي وان
عليه اي على الفعل المضارع عامل جازم من الجوازم الخمسة عشرة المقررة
في كتب النحو وسمي جازما لانه يقطع ويحذف من اخر المضارع الحركات
والحروف والجزم هو القطع قد دخلا الا لعله طلاق فذا الجازم يحذف
الحركات فعلا اي التزم حذفها من فعل معرب بها اي بالحركات وهو

الفعل الذي لم تتصل بآخره علامة التثنية والجمع والمفردة المخاطبة من
الالف والواو والياء فيتناول من الاربعة عشر المثال خمسة امثلة المفرد
المذكر الغائب نحو لم ينصر والمفردة المؤنثة الغائبة نحو لم تنصر والمفرد
المذكر المخاطب نحو لم تنصر والمتكلم وحده نحو لم انصر والمتكلم ومعه غيره
نحو لم ننصر و كذلك ايضا تحذف نون التثنية سواء كانت في فعل مسند
الى غائبين مذكرين او مؤنثين او مخاطبين كذلك و كذلك ايضا تحذف
نون جمع لكن لا مطلقا بل نون جمع لمذكر غائبا كان او مخاطبا فيكتفي
بهاء الوقف نحو لم ينصروا ولم تنصروا كذلك ايضا تحذف نون فعل
المؤنثة الواحدة لا مطلقا بل ان خوطبت نحو لم تنصري فاضبط سبعة
لهاذي العايدة وهذه الافعال المسماة عند النحاة بالامثلة
الخمسة وسيأتي بيانها في بحث نون التوكيد وانما كان الجازم يحذف
هذه النون لانها جعلت في هذه الامثلة علامة للرفع كالضمة
في فعل الواحد فكما كان يحذف الحركة كان يحذف النون ايضا وانما
جعلت النون علامة للاعراب كالحركة لانه لما وجب ان تكون هذه
الافعال معربة والاعراب انما يكون في آخر الكلمة وكان اواخر هذه
الافعال ساكنة وهي الضماير لانها اتصلت بالافعال وصارت كاجزاء
منها ولم يمكن اجراء الاعراب عليها لثقل الضمة والياء وتعذرها على
الالف وجب زيادة حرف للاعراب ولم تمكن زيادة حرف المد واللين
لسبق نظيرها فيلزم اقتران حرفين لين وهو متعذر فزادوا النون
لمناسبتها اياها من جهة الخفاء والغنة كما سبق بيانه و اما نون
جمع المفردات الاناث مطلقا فانها قد ذكر بصيغة المبني للمجهول
ولا يحذفها الجازم لانها اي النون المذكورة ليست علامة اعراب وانما
هي كالواو في الفعل المسند الى جماعة المذكورة فهي اسم مضمر اي
ضمير فاعل فلا تحذف بل تثبت على كل حال بخلاف النونات
الاخر فانها علامة الاعراب كما تقدم تنبيه اذا اتصلت هذه

النون

النون بالفعل المضارع صار مبنيا لانه انما اعرب لمشابهته الاسم ولما
اتصلت به النون التي لا تتصل الا بالفعل رجح جانب الفعلية لموافقة
الاصل وصارت النون من الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك و
تعذر الاعراب بالحركات والحروف لان الفعل صار هو الجزء الاول
من الكلمة والجزء الاول لا يعرب لا بحركة ولا بنون والنون غير قابلة
للاعراب لانها حرف فلم يجر عليها الاعراب ايضا فجرد الفعل المتصلة
به النون عن العوامل فيبقى وهو البناء اذا تقرر هذا تقول اجعلا الطالب
في تمثيله اي تمثيل المضارع الذي دخل عليه الجازم وكان مسندا الى
ضمير المفرد المذكر المخاطب لم تنصر بالمثناة الفوقية وسكون الراء
لكنه حرك في البيت للوزن وان كان مسندا للمثنى لم تنصرا بحذف
نون التثنية ولجمعه لم تنصروا بحذف نون الجمع وهكذا افعل بالاخر
الكلام بمعنى الى اي الى آخر الامثلة فتقول لمفرد المذكر الغائب
لم ينصر ولمثناه لم ينصرا ولجمعه لم ينصروا وللمفردة المخاطبة لم تنصري
ولمثناها لم تنصرا ولجمعها لم تنصرن بثبوت النون لما علمت وللمفردة
الغائبة لم تنصر ولمثناها لم تنصرا ولجمعها لم ينصرن وللمتكلم وحده
لم انصر وله مع غيره لم ننصر تنبيه قد جاء لم في الضرورة غير
جازمة حملا لها على ما كقوله :. لولا فوارس من نعم واسرتهم :.
يوم الصليفاء لم يوفون بالجار :. وظاهر كلام ابن مالك انها لغة وجاء
ايضا في الضرورة الفصل بينها وبين مجزومها كقول ذي الرمة :. فاضحت
مغانيها قفارا رسومها :. كأن لم سوى اهل من الوحش تؤهل :.
يريد كأن لم تؤهل اي لم تسكن سوى اهل من الوحش قال ابن عصفور
وهو من اقبح الضرائر ولا يقاس عليه في شعر ولا غيره انتهى وجاء
ايضا حذف مجزومها في الضرورة كقوله :. احفظ وديعتك التي
استودعتها :. يوم الاعازب ان وصلت وان لم :. اي وان لم تصل و
عامل ناصب من نواصب الفعل المذكورة في النحو اذا علته اي علا

المضارع يدخل فإن كان معربا بالحركات ففتحة ضمته بالنصب فيهما على
أنهما معمولان مقدمان فحيثما تقول لن يبدل بصيغة المبني للمعلوم من
المضارع أي يبدل ضمة المضارع الموجودة فيه قبل دخول الناصب
بفتحة والضمير في ضمته عائد إلى المضارع وفي يبدل إلى الناصب وإنما بدل
ضمته بفتحة لأنهما متقابلان فإن النصب يكون بالفتحة في الفعل المضارع
المعرب بالحركات الظاهرة كما أن رفعه بالضمة وجزمه بالسكون لا يقال
من العبارة أن تقول فيبدل رفعه نصبا لأنه معرب والضم والفتح إنما
يستعملان في المبنيات لأنا نقول الغرض هنا بيان الحركة دون التعر
ض للإعراب والبناء والحركة من حيث هي حركة هي الضم والفتح والكسر
لا الرفع والنصب والجر فإن هذا أمر زائد فتأمل وإن كان معربا بالحروف
كالأفعال الخمسة المعربة في حال الرفع بثبوت النون وفي حال النصب
والجزم بحذفها فحكم الناصب إذا دخل عليه كحكم الجازم في يسقط
كل واحد منهما منه النونات التي كانت علامة للرفع فيه ما عدا
النون التي على جماعة النساء دلف فإنه لا يسقطها كما مضى في سابق
من علة وهو ما تقرر من كونها ضميرا لا علامة للإعراب وهذا ا
لاستثناء إن اعتبر من النونات بلا قيد كونها للرفع فهو متصل
وإلا فمنقطع إذ نون الإناث ليست من نونات الرفع ضرورة أن الفعل
معها مبني على السكون كما علمته وإنما أسقط الناصب هذه النو
نات حملا له على الجازم لأن الجزم في الأفعال كالجر في الأسماء فكما النصب
على الجزم فتحذف النونات المذكورة فيه حال الجزم وهذا المضارع من زيادتي
وإن نشأ البيان لما دخل عليه ناصب فيبدل ضمته فتحة أو أسقط النون
منه في أمثلة تخصيص فتح ذا الراء فقل في ينصر بضم الراء لن ينصر بفتحها
وفي ينصران بثبوت النون لن ينصرا بحذفها وفي تنصرين كذا الراء لن
تنصري بحذفها وفي تنصرون كذلك لن تنصروا بحذفها وأما جمع
المؤنث السالم فقل فيه لن تنصرن بإثباتها لما علمت وهذه الأمثلة

في

في ضبطها بالتاء الفوقية وبالتحتية ما عدا مثال المفردة المخاطبة
فإنه بالفوقية لا غير وباقي التمثيل ينقل حركة همزة ال إلى ما قبلها
للوزن ليس يعسر عليك فإذا عرفت هذا فقس عليه غيره ثم لما
كان اقتران المضارع بلام الطلبيتين غير مخرج له عن مضارعيته وإن
أفاد بسبب اقترانه بهما الطلب ولا ذكرناه في هذا الباب وذكرنا
حكم اللام ولا في نهي الاستقبال وقد تقرر في كتب النحو أن الجوازم على
قسمين قسم يجزم فعلا واحدا فقط وقسم يجزم فعلين يسمى أولهما
فعل الشرط والآخر جوابه وجزاءه ومن القسم الأول وهو الجازم
لفعل واحد يجزم لام أفادت طلبا سواء كان أمرا نحو لينفق ذو
سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك أو التماسا كليفعل صاحب دار من
المساوي وإنما عملت اللام المذكورة الجزم لأن المضارع لما أخلفت شابهت
الأمر بالصيغة وهو مبني ولم يمكن بناء المضارع لوجود حرف المضارعة
فيه مع عدم تعذر الإعراب فأعرب بإعراب يشبه البناء وهو السكون
لأنه الأصل في البناء وفي الكلام لكون المشابهة مستفادة منها عملت الجزم
وتعبيرنا بلام الطلب أشمل من تعبير الأصل بلام الأمر لعدم شموله
ما ذكرناه لأن الأمر هو الطلب الصادر من الأعلى إلى الأدنى والدعاء
بالعكس والالتماس من المساوي والمراد أنها تفيد الطلب في الأصالة
فلا يضر خروجها عنه لظاهر كاللام التي يراد بها ومد نحو قولها الحد
نحو فليمدد له الرحمن مدا ولنحمل خطاياكم أي فيمد ونحمل أو التهديد
نحو من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وأما قوله ليكفروا بما آتيناهم
وليتمتعوا فيحتمل اللام فيهما التعليل فيكون ما بعدها منصوبا و
التهديد فيكون ما بعدها مجزوما واعلم أن اللام المذكورة جزمها
لفعل غائب بالإضافة أي فعل مسند إلى ضمير غائب سواء كان
الفعل المذكور أمرا أو دعاء أو التماسا مبنيا للفاعل والمفعول و
سواء كان الفاعل المذكور مذكرا أو غيره مفردا أو غيره فقد كثر

بضم المثلثة وأما جزمها الفعل مسند إلى ضمير ذي تكلم أي متكلم سواء كان
الفعل المذكور مبدوءا بالهمزة نحو قوله صلى الله عليه وسلم قوموا فلأصل لكم
أي لأجلكم أو مبدوءا بالنون نحو قوله تعالى ولنحمل خطاياكم فهو
قليل كما ذكره ابن مالك في الكافية لأن المتكلم لا يأمر نفسه وسوى ابن
بين دخولها على الغائب والمتكلم في الكثرة وأقل منه دخولها على فعل
مسند إلى ضمير مخاطب بصيغة اسم المفعول نحو قوله تعالى فبذلك
فلتفرحوا بالمثناة الفوقية في قراءة عثمان وأبي وأنس وزيد ونحو
قوله صلى الله عليه وسلم لتأخذوا مصافكم وقول الشاعر : لتقم أنت
يا ابن خير قريش : فتقضي حوائج المسلمينا : وهو المشار إليه بقولنا نزر
بضم الزاي أي قل لأن المخاطب له صيغة خاصة وهو الأمر بالصيغة وزعم
الزجاجي أنها لغة جيدة والجمهور جعلوا جزمها الفعل المخاطب أقل
من جزمها الفعل المتكلم وإنما اختص المخاطب بالأمر بالصيغة وما عداه
بالأمر باللام لأن أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف به أولى
وحذفت العاطف من المعطوفين وهما في تكلم ومخاطب للوزن وهو
جائز حتى في السعة وإنما يقل جزمها الفعل المتكلم والمخاطب إذا كانا
لفاعل قد بينا كما مثلنا وأما إن بنيا للمفعول نحو لأكرم ولتكرم بصيغة
المبني للمجهول فيهما فهذا المذكور وهو جزمها إياهما ليس بقليل بل
قد رويا بصيغة المبني للمفعول أيضا والألف للإطلاق كقوله وإنما جاز
ذلك لأن المأمور بعد دخولها حقيقة غير المتكلم وإنما هو الفاعل المحذوف
النائب عنه ضمير المتكلم ولا تخص أن الجزم بحرف الطلب خاص بفعل دون
فعل بل هو عام يستوي فيه الفعل الثلاثي وما زاد عليه في البنا وهو
الرباعي والخماسي والسداسي سواء كان مسندا إلى ضمير مفرد مذكر ويكون
جزمه بالسكون نحو ليضرب زيد أو إلى ضمير مفردة مؤنثة أو مثنى مطلقا
أو جمع مذكر ويكون جزمه بحذف النون نحو لتضربي ولتضربا وليضربوا
وكذلك الرباعي الداخلة عليه اللام المذكورة كقولنا ليكرما والأربع

في المثال

لعله سوى بينه وبين

في المثال فبدلنا من النون الخفيفة إن اعتبرناه مسندا إلى ضمير المفرد
المذكر أو في التثنية إن اعتبرناه مسندا إلى ضمير مثنى وقس عليه
الخماسي والسداسي وما اشتملت عليه هذه الثلاثة الأبيات من
زيادتي على الأصل تنبيهات الأول الأصل في هذه اللام أن
تكون ساكنة وهو مذهب ابن مالك ومن تبعه قال لأن السكون مقدم
على الحركة لأنها زيادة والأصل عدمها ولتشاكل لفظها عملها كاللام
الجارة ولذلك إذا دخل عليها الواو والفاء وثم العاطفات رجعت إلى
سكونها إلا غالبا حملا على كتف كما زعم المنفصل لا يجري مجرى المتصل
إلا ضرورة نحو قوله تعالى فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا وقوله تعالى
وليقضوا تفثهم قرئ بسكون اللام وكسرها لكن منع منه أنها قد تكون
في الابتداء والابتداء بالساكن متعذر وكسرت تشبيها لها باللام
الجارة لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء وذهب ابن الحاجب
ومن تابعه إلى أن وضعها الكسر ورد مذهب ابن مالك بأنها لو
كانت ساكنة الأصل لما قرأها القراء متحركة إذ لا وجه له ولتلزم
السكون في الوصل مطلقا ولوجب زيادة همزة الوصل كلام التعريف
وبأنه لم يوجد عامل بني على حرف ساكن والمشاكلة المذكورة غير
مطردة فإن الكاف الجارة مفتوحة وكذا اللام إذا جرت الضمير و
فتحها لغة حكاها الفراء عن بني سليم وقيد بعضهم النقل عنهم بما إذا
كان ما بعدها مفتوحا وعلل هذا الانتفاء نحو ليكرم زيد الثاني
إذا كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب
الحاضر لتقدمه لكون الخطاب معه نحو افعلا وافعلوا ويجوز على قلة
إدخال اللام في المضارع المخاطب لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة
مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه
السلام لتأخذوا مصافكم الثالث قد جاء في الشذوذ حذف
وجزم الفعل كقوله : محمد تفد نفسك كل نفس : إذا ما خفت
من أمر تبالا : ولا تستطل من يغلبني ومدني : ولكن يكن للخير منك

نصيب» أي لتقدير ليبك فحذفت اللام وبقي عملها وأجاز الفراء حذفها
في النثر أيضا كقولك قل له يفعل ومنه قوله تعالى قل لعبادي الذين
آمنوا يقيموا الصلوة وفصل ابن مالك في شرح الكافية فقال حذف لام
الأمر وإبقاء عملها مطرد بعد أمر بقول ومثله بالآية المتلوة وجائز
في الاختيار بعد قول غير أمر نحو قوله «قلت لبواب لديه دارها
تيذن فإني حموها وجارها» أي لتيذن ومختص بالضرورة فيما سواهما
انتهى والصحيح الإطلاق السابق وهو مقتضى كلامه في التسهيل وبه
جزم ابن الحاجب وقال الأولى رفع الفعل حينئذ فيقال يضرب زيدا
مرادا به ليضرب بمعنى الخبر في الماضي نحو غفر الله له والمضارع أولى لأنه
أشبه بما فيه لام الأمر قال والمراد من قوله تعالى تؤمنون بالله
لتؤمنوا بدليل قوله تعالى يغفر لكم مجزوما هذا والحق أنه في الآية
التي استدل بها الفراء جواب الأمر كما ذهب إليه الأكثرون فإن قلت
جعلها جوابا للأمر مستلزم لأن لا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة
لأن التقدير قل لهم أقيموا فإن تقل لهم يقيموا والواقع خلافه قلت
أشار التفتازاني إلى جواب ذلك حيث قال والشرط لا يلزم أن يكون
علة تامة للجزاء بل يكفي في جوازه توقف الجزاء على أمر آخر كالتوفيق
هنا وأجاب البدر بن مالك عن الآية بجوابين آخرين أن الفعل مسندا
إلى المكلفين على سبيل الإجمال لا إلى كل واحد فيجوز أن يكون
التقدير قل لعبادي يقيموا الصلوة يقيمها أكثرهم ثم حذف المضاف
فاتصل الضمير ويجوز أن يكون المراد بالعباد خلص المؤمنين وأولئك
لا يتخلف أحد منهم عن الطاعة انتهى **ومثلها** أي مثل لام الأمر في
الجزم لفعل واحد فقط كلمة **لا** أي **ذات الطلب** أي الدالة على أحد
أقسام الطلب السابق بيانها واحترزنا بهذا القيد عن لا النافية
إذ لا طلب فيها وهي غير عاملة للجزم فتنبيه إذا وقع المضارع
بعد لا الطلبية مرفوعا مثل قوله تعالى لا تضار في قراءة الرفع و
قوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع أحدكم على بيع أخيه وقوله ولا يؤذي

جارة

جارة في رواية إثبات الياء وقوله فإياكم وإياهم لا يضلونكم ولا يفتنونكم
بإثبات نون الرفع فيحمل ذلك كله على أنها نافية وأنه خبر أريد به النهي
وهو أبلغ والتعبير بما ذكرناه أشمل من قول الأصل لا الناهية لما
علمت على أن في اصطلاح النهي أيضا تجوزا لأن الناهي هو المتكلم بواسطتها
وإنما عملت الجزم لكونها نظيرة لام الأمر من جهة أنها للطلب أو
نقيضتها من جهة أن اللام لطلب الفعل وهي لطلب تركه وقيل أصلها
لام الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست أيضا هي
لا النافية والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع
لامين خلافا للكسائي **وجزمها** الفعل مسند إلى ضمير **غير متكلم** بصيغة اسم
الفاعل من لفظ غير أي متكلم وهو المخاطب والغائب **كثير** أي كثير وهي فيهما
على السوية كما قال الرضي ولا تختص بالغائب كاللام خلافا لما في الارتشاف وأما
جزمها للفعل المسند إلى ضمير المتكلم سواء بدئ بالهمزة أو بالنون فقليل جدا
سواء بني للفاعل أو للمفعول لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا مجازا تنزيلا له
منزلة الأجنبي وما في الأوضح من التفصيل بين أن يكون فعل المتكلم مبنيا
للفاعل فيندر كقول النابغة الذبياني «لا أعرفن ربربا حورا مدامعها
مردفات على أعقاب أكوار» وقول الوليد بن عقبة «إذا ما خرجنا من
دمشق فلا نعد لها أبدا ما دام فيها الجراضم» وبين أن يكون مبنيا
للمفعول فيكثر كقولك لا أخرج ولا نخرج بناء بهما للمفعول فهو طريقة
لبعضهم وما اشتمل عليه هذا المصراع من زيادة إذا تقرر هذا **فإذا جئت بها**
أي بلا الطلبية **نهيت شخصا** مذكرا **غائبا تقول لا يفعل** بالمثناة
التحتية **وإن** شخصا مذكرا **مخاطبا** أو مؤنثا غائبا **بها نهيت فقل له**
لا تفعل أنت أو هي بالمثناة الفوقية **وهكذا** القياس **فقس سائر**
أي باقي **المثل** بضمتين جمع مثال وقد تقدم تفسيره وأنه غني عن سرده
وبقي من تتمة الكلام على بحث المضارع مبحث ما إذا اجتمع في أوله تاءان
مفتوحتان والأصل رحمه الله أخر هذا المبحث وذكره عقب مبحث

فعل الامر ولا جهة للتاخير بل التبادر هنا اولى كما هو غير خاف وهذا
مما خالفته فيه ترتيبا ووضعا لما نبهت عليه في الخطبة وهذا فصل
عقدته لذلك فنقول اذا ابتدئ باول الفعل المضارع تاءان فوقيتان
احداهما حرف المضارعة والثانية التي كانت في الماضي وذلك حال كونه
فعل مخاطب او مخاطبة مطلقا او غائبة مفردة او مثناة واحترزنا
بالمضارع عن الماضي نحو تتبع وتتابع فانه لا يجوز فيه ذا التاويل الجائز
التخفيف بادغام اولاهما وصلا وابتداء وجلب همزة الوصل وبالتاءين
عن النونين فان التخفيف فيهما بحذف احداهما قليل كقراءة بعضهم
ونزل الملائكة تنزيلا بضم اوله واخره وفتح الملائكة وكقراءة نجي
المومنين بسكون الياء جاز فيه اي في المضارع المذكور وجهان جري
كلام مع اول الوجهين واولاهما ابقاء كليهما اي كلا التاءين وهو الاصل
نحو تتجنب وتتفاعل وتتدحرج والوجه الثاني هو حذف التاء الوا
حدة منهما تخفيفا لانه لما اجتمع مثلان ولم يمكن ادغام اولاهما في الاخرى
لرفضهم الابتداء بالساكن حذفوا احدى التاءين ليحصل التخفيف فتقول
انت تجنب وتفاعل وتدحرج بفتح التاء وفي التنزيل فانت له تصدى
والاصل تتصدى اي تتعرض ولو كان فعلا ماضيا لوجب ان يقال تصديت
لانه خطاب وفيه ايضا نارا تلظى اي تتلهب والاصل تتلظى ولو كان ماضيا
لوجب ان يقال تلظت لانه مسند لضمير المونث الغائب وفيه ايضا
تنزل الملائكة والاصل تتنزل الملائكة فان قلت يمكن التخلص مما يرد
على الادغام من لزوم الابتداء بالساكن وذلك بان تجلب في اوله همزة
وصل كما في الماضي قلت قال ابن هشام لم تدخل العرب همزة وصل في اول
المضارع وان كان ظاهر كلام ابن مالك وابنه يقتضي ذلك تنبيه
تعذر الادغام محله ما اذا ابتدئ به لئلا يلزم احد المحذورين الابتداء
بالساكن واجتلاب همزة الوصل في اول المضارع واما اذا وصل الفعل
المبدو بتاءين بما قبله جاز الادغام فيه بعد كما قال ابن هشام

والكوفيون
متحركين

والكوفيون لان التاء للمطاوعة وحذفها مخل بذا الذي متحركين اولين نحو
فكان تميزوا وانبئوا لعدم الاحتياج من ذا الذي الى همزة الوصل ومما تقرر
علم ان من ادغم المثلين في المضارع انما ادغم في الوصل ومن منع انما
منع في الابتداء فلا خلاف في الحقيقة وعلى الوجه الثاني وهو حذف
احدهما وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في المحذوف المذكور
هل هو التاء الاصلية الموجودة في الماضي التي هي ثانية في اللفظ
ام التاء الزائدة التي هي تاء المضارعة الاولى في اللفظ ففي المسالة
قولان فقال بالاول سيبويه والبصريون لان الاولى حرف المضارعة
التي يطلب الاجادة معنى وحذفها مخل بذلك وقال بالثاني هشام والكو
فيون لان التاء للمطاوعة وحذفها مخل بذلك والقول الاول منهما وهو
ان المحذوف الثانية رجح لان رعاية كونه مضارعا اولى ولان الثقل انما حصل
عند الثانية ولانها هي التي تسكن وتدغم في نحو فادارأتم وازينت وقد
يكون كذا علله سيبويه ومراده ان التخفيف يكون باحد امرين اما بالا
دغام واما بالحذف وقد ثبت في الثانية انها ادغمت فيما ذكر فلتكن هي
المحذوفة وقد صرح بذلك ابن مالك في التسهيل فقال في نسخة مقروءة
عليه والمحذوف هي الثانية لا الاولى خلافا لهشام انتهى وما اشتمل
عليه هذان المصراعان من زيادتي واعلم انه ليس ذا المذكور من جواز
حذف التاءين في كل فعل مضارع مصطلح عليه وانما يجوز في مضارع تفعل
مضعف العين نحو تكسر ومثله مضارع تفاعل نحو تباعد ومضارع
تفعلل نحو تجلبب والاربع الاوزان الثلاثة للاطلاق وابطالهم فهو
عاما بل هو خاص اعني بالفعل الذي بني بصيغة المبني للمفعول لفا
عل فقط منها لان الحذف خلاف الاصل فلا يتركب الا في الاقوى وهو
المبني للفاعل ولانه من هذه الابواب اكثر استعمالا من المبني للمفعول
فالتخفيف به اولى وايضا انما اختص جواز الحذف به تجنبا غيره وهو
المبني للمفعول عن الغلط والالتباس الحاصل من الحذف لانه لو حذف

الاولى المضمومة التي في المبني للفاعل المحذوف عنه انتقد ولان الفارق
انما هو التاء المضمومة وقد حذفت ولو حذفت التاء الثانية المفتوحة التي
في المبني للمفعول من مضارع فعل المطاوعة وفاعل وفعلل وما تضمنه
هاذا البيت من زيادة وبعد انقضاء الكلام على هاذا الفصل فنشرع في
الكلام على ما يليه وهو باب الامر بالصيغة وسمي بذلك لاختصاصه
بالصيغة المخصوصة دون اللام فنقول الامر اي فعل الامر كلمة
بسكون اللام افادة الطلب خرج بهاذا القيد ما لا دلالة له عليه اصلا
كالمضارع وفعل التعجب وخرج بتقييد كون الافادة للطلب بذاتها
اي بنفسها لا بانضمام شيء اخر اليها ما افاد بواسطة نحو لا تضرب و
لتضرب فان دلالتهما عليه بواسطة حرف النهي والامر ولا بد مع
ذالك ان تكون قابله للياء المعهودة في هاذا المقام وهي ياء المخاطبة
الفاعلة التي هي اسم مضمر عند سيبويه والجمهور كاضربي فانه دال
على الطلب بذاته وقابل للياء فنقول هي مخرج بهاذا القيد حرفا
النهي والاستفهام ولام الامر واسم الفعل كنزال والمصدر الدال
عليه كضربا زيدا وحرف الردع نحو كلا بمعنى انته ومن علامته ايضا
قبوله لنون التوكيد وهو شايع بين النحاة لكن قال ابو حيان كونها
علامة الامر مستلزم لان لا توجد في غيره ضرورة ان علامة الشيء ما
توجد فيه ولا توجد في غيره وهاذا فاسد فقد وجدت في المضارع بشرط
له فظهر بهاذا انها لا تكون علامة الفعل الامر اذا شاركه فيها
غيره وخصه ذا المذكور وهو الامر بالصيغة بامر من قد حضر اي بامر
المخاطب مذكرا كان او غيره مفردا او غيره وليس ذالك للمخاطب مطلقا
بل اذا الفاعل بني فعله كاصطبرا بابدال النون الخفيفة الفا فعلم
من هاذا ان الغايب ونايب الفاعل لا يومران بالامر بالصيغة بل بالامر
باللام المتقدم بيانه وانما خصوهما بذالك لقلة استعمال الامر فيهما وكثرته
في غيرهما فخصوا ما قل بالزيادة وما كثر بالاختصار وما اشتمل عليه

هاذان

هاذا ان البيتان من زيادتي على الاصل واعلم ان ذا الامر بالصيغة على لفظ
مضارع جزم بالبناء للمفعول اي مجزوم جار في حذف الحركات والنونات
واحرف العلة التي تحذف في المضارع المجزوم وكون حركاته وسكناته
مثل حركات المضارع وسكناته اي لا تخالف صيغة الامر صيغة المضارع
الا بما ياتي بيانه ولما كان قولنا على لفظ مضارع جزم جار رد ما يتوهم
منه اختيار انه مجزوم معرب كما هو مذهب الكوفيين والاخفش اسند
ركنا ذالك بقولنا لكن بالتشديد بناء له حتم بالبنا للمفعول هو مذ
هب البصريين الا الاخفش وهو الصحيح لان الاصل في الافعال البنا
وهاذا لم يشبه الاسم فيعرب ومذهب الكوفيين فيه تعسف وذلك
انهم يقولون ان الامر المذكور ليس بمبني بل هو مجزوم بلام طلب
مقدرة واصل افعل لتفعل فحذفت اللام تخفيفا لكثرة الاستعمال
ثم حرف المضارعة خوف التباسه بالمضارع ثم جلبت همزة الوصل توصلا
للنطق بالساكن وليس بالوجه لان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار وما
ذكروه خلاف الاصل ولا يترتب وبيان حكمه من زيادتي وانما اجروه
مجرى المجزوم لان الحركات والنونات علامة الاعراب فيشابه البنا
ولذالك لم تحذف منه نون جماعة النسا هاذا وقد تقرر ان الامر مقتطع
من المضارع على الاصح وليس بصيغة مستقلة فاذا اردت اقتطاعه منه
فانظر في المضارع الذي تريد تقطعه منه فهو لا يخلو اما يكون ما بعد
حرف المضارعة منه متحركا او ساكنا فان يكن ما بعد حرف زايد منه
وهو حرف المضارعة اتى محركا نحو قد حرج من زايد الا تثبتا فيغلب النون
الخفيفة الفا بل احذف الحرف الزايد وهو حرف المضارعة لئلا يلتبس
بالمضارع ثم بعد الحذف المذكور جيء بما بقي من المضارع كما في عل
مضارع قد جزما بصيغة المبني للمفعول والالف للاطلاق وما زايدة
بين الكاف ومجرورها اي ائت بفعل الامر بعد حذف زايد المضارعة
كالمضارع المجزوم بحسب الصورة لموافقة معنى ما فيه لام الامر

فإن كان المضارع يجزم بالسكون فأت به ساكناً أو بحذف حرف العلة
فأت به كذلك أو بحذف النون فكذلك وفي الإتيان بكاف التشبيه
تخلص مما اعترض به التفتازاني على الأصل حيث قال وتأتي بصورة
الباقي مجزوماً فإنه قال في هذا اللفظ تجوز لأن صورة الباقي
ليست مجزومة بل مثل المجزوم وقد تكلف في الجواب عنه إذا
علمت هذا فقل إذا في بناء الأمر المسند إلى ضمير المفرد المذكر المخاطب
من تدحرج تدحرج بحذف التاء وسكون الجيم لأنه يجزم بالسكون
كذلك قل في المسند إلى ضمير مثناه دحرجا وإلى ضمير جمعه دحرجوا بحذف
التاء منهما وبناؤهما على حذف النون لأنهما يجزمان بحذفها وهكذا
إلى الأخير أي قل كذلك إلى آخر ما يتصور من أمثلته فقل في أمر المفردة
المخاطبة دحرجي وفي مثناها دحرجا بحذف النون منهما كما سبق
وفي جمعها دحرجن بإثبات النون لما علمت وقد يستعمل لفظ الجميع
للواحد في موضع التعظيم نحو قوله تعالى رب ارجعون وقول الشاعر
ألا فارحموني يا إله محمد فإن لم أكن أهلاً فأنت له أهل ثم هكذا
افعل بتحريك اللام بالكسر للوزن في كل فعل يكون ما بعد حرف المضارعة
منه متحركاً مثل فعل مساو تفعّل في البناء للمفعول صيغة ثانية لفعل
فقل في الأمر من تفرّج فرّج إلى آخره ومن تفاعل فاعل إلى آخره ومن
تكسّر تكسّر إلى آخره ومن تباعد تباعد إلى آخره ومن تدحرج تدحرج إلى
آخره ولا يخفى عليك تصريفها كما سبق فإن قلت قضية ما ذكرته أن
يقال في الأمر من تقيم وتعيد قم وعد لأن ما بعد حرف المضارعة منهما وهو
القاف والعين متحرك وليس كذلك وإنما يقال فيهما أقم وأعد بهمزة مفتوحة
قلت ليس القاف والعين بعد حرف المضارعة فيهما وإنما الذي بعده
في التحقيق هو الهمزة إذ أصله بعد إعلال العين تأقيم وتأعيد بزيادة
حرف المضارعة على الماضي وهو أقام وأعاد إلا أن الهمزة حذفت من مضارع
المتكلم وهو أقيم وأعيد استثقالاً لاجتماع الهمزتين في بقية صيغ المضارع

طرداً للباب فإنما يقال في الأمر منهما على هذا التقدير أقم وأعد بهمزة
مفتوحة كما ذكرت لأن التي بعد زائد المضارعة نظراً إلى الأصل فإن
قلت فهلا نظروا إليه في نحو يعد ويهب بل أعرضوا عنه وأقبلوا على
الظاهر فجعلوه من قبيل ما وقع فيه بعد حرف المضارعة متحرك فأتوا
به في الأمر فقالوا عد وهب قلت أجاب عنه الرضي بأنه لو لوحظ الأصل
وهو يوعد ويوهب لاحتاجوا بعد حذف حرف زائد المضارعة لهمزة وصل
قبل الواو الساكنة ليمكن النطق بها وكانوا يقولون اوعد اوهب
ثم يعل إعلال المضارع الذي هو أصله بحذف الواو فيعود ذلك إلى
أن يكون السعي في رد الساكن ضائعاً فانتفى وجه ما فيه وإن يكن المضا
رع الذي تريد تقتطع منه الأمر ما أي الحرف الذي بعد زائد فيه وهو
حرف المضارعة قد سكن لفظاً وتقديراً كيخرج نحو يقوم ويبيع ويرد
يشترط أن يكون ثانياً له تخفيفاً وتقديراً كيخرج نحو يعد كما سبقت الإشارة
إليه فحرف المضارعة الزائد احذفه حينئذ وجوباً لئلا يلتبس بالمضارع
وبعد الحذف ائت بصورة الذي يبقى بعد الحذف المذكور كصورة مضا
رع منجزم فإن كان مسنداً إلى مفرد مذكر وكان صحيح الآخر فيكون
ساكناً أو معتلاً فيكون محذوفاً منه حرف العلة أو مسنداً إلى ضمير
غير المفرد المذكر فيكون محذوفاً منه النون وبعد الحذف انظر في
شأن هذا المضارع فإن يكن غير رباعي بأن كان ثلاثياً غير مبدوء
بهمزة كأخذ أو خماسياً أو سداسياً الزم أن تأتي في أوله محل حرف
المضارعة المحذوف بهمز وصل ليتوصل به إلى الابتداء بالساكن ولهذا
أي سميت همزة الوصل أو لأنها تحذف إذا اتصل ما بعدها بما قبلها
ويسميها الخليل سلم اللسان وخصصت بالزيادة دون غيرها من
الحروف لأنها أقوى الحروف والابتداء بالأقوى أقوى فإن قلت
فهلا حركوا ما بعد حرف المضارعة فإنه أيسر من اجتلاب الهمزة
قلت نعم هو أيسر لكن في الإتيان بها فائدة أخرى هي المحافظة على

صيغة المضارع ولهذا اردوا الهمزة في اول الرباعي نحو اكرم مع ان تخفيف
الاول قليل فان قلت ينتقض هذا بنحو خذ وكل ومر من يأخذ ويأكل
ويأمر فان ما بعد حرف المضارعة ساكن ولم يؤت فيه بهمزة بعد حذف
الزائد ومنه قلت دعوى عدم الاتيان فيه بالهمزة ممنوع بل اتي بها
ولكن استثقل اجتماعها مع همزة الفعل فحذفت الثانية تخفيفا و
الاولى استغناء عنها فتامل او لا يكون غير رباعي بان كان رباعيا
سواء كان جاء ماضيه على افعل كاكرم او فاعل مفتتحا بالهمزة كآخذ ماضي
يواخذ وسواء كان ذلك بحسب اللفظ كما مثلنا او بحسب التقدير نحو
ترى مضارع ارى فان الاول رباعي بحسب اللفظ والثاني كذلك بحسب
التقدير اذ اصله ترأي بسكون الراء وكسر الهمزة و اتى في اوله محل حرف
المضارعة المحذوف بهمزة قطع وهي همزة اصلية كانت في الماضي سميت
بذلك لانها تقطع ما بعدها عما قبلها ثم حكم الهمزة الاولى وهي
همزة الوصل الكسر وهذا حكمها في جميع مواضعها الا في ايمن وال
واو المعرفتين فتفتح فيهما مفتوحة وهل زيدت ساكنة ثم لما احتيج
الى تحريكها حركوها بالكسر ام زيدت متحركة قولان قال في الاول
منهما الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة والثاني هو ظاهر مذهب
سيبويه وعلله ابن مالك في شرح التسهيل بانه لما كان سبب الاتيان
بهمزة الوصل التوصل الى الابتداء بالساكن وجب كونها متحركة
واخف الحركات بعد الكسرة لرجحانها على الضمة بقلة الثقل وعلى الفتحة
بانها لا تتوهم استفهاما ولا يلتبس معها الامر بالمضارع المسند الى
المتكلم بخلاف الفتحة فانها تتوهم في نحو اصطفى ويقع معها ذلك
اللبس في نحو انطلق ولا يكفي الفرق بسكون الآخر فان المضارع قد
يسكن آخره في موضع الرفع تخفيفا كتسكين ابي عمرو نحو ينصركم واخواته
ولما استخف الكسرة في الافعال كسرت في الاسماء ايضا ليجري الكل على
سنن واحد انتهى وقال الاستاذ ابو علي من قال انها اجتلبت متحركة

فانما

فانما هو للفرار من نقض الغرض ومن قال انها اجتلبت ساكنة فعلى اصل
الحروف ولا نقض للعلم بانها لا تبقى في الدرج واحتج هؤلاء بانها مكسورة
ابدا على اصل التقاء الساكنين ما لم يمنع مانع وكلام سيبويه لا يأبى ل
فانه قال قدمت متحركة فهل جلبت متحركة او ساكنة لم يتعرض له نعم قال
من خروج مذهبه ان لا يجلب لساكن ساكن وهو القياس لكن ينبغي
ان يعلم ان ذا الحكم لهمزة الوصل وهو الكسر ليس ثابتا لها دائما وانما
هو ثابت لها ما لم يضم في البناء للمفعول ونائب الفاعل قولنا عين مضارع
وما مصدرية ظرفية اي حكمها الكسر مدة عدم ضم عين مضارعها
فيقطع منه هذا الامر فيشمل ذلك ما اذا كانت العين مكسورة كاضرب
او مفتوحة كاعلم وانما كسروها في ذلك لانهم لو ضموا في نحو اضرب التبس
بالماضي الرباعي المبني للمفعول وبمضارعه المبني للفاعل المسند الى
المتكلم نحو اكرم ولو فتحوا التبس بالامر منه ولو ضموا في مثل اعلم التبس
بالمضارع المبني للمفعول ولو فتحوا التبس بالماضي فتعين الكسر
في الصورتين مع ما انضم الى ذلك من العلة السابقة فكن عين مضارعه
غير مضمومة بان ضم ضما اصليا سواء كان موجودا كانصر او مقدرا كاغزي
لا عارضا كامشوا لا اعتداد به فالحكم هو ضم الهمزة المذكورة لمناسبة
حركة العين ولدفع التباس الامر بالمضارع على تقدير الفتح ولاستثقال
الخروج من الكسرة الى الضم على تقدير كسر الهمزة لان الحاجز غير حصين
لسكونه نحو اقتل واخرج وحكى ابن جني ان من العرب من يكسر الهمزة
في نحو اقتل واخرج ونحوهما على الاصل والاتباع وهي لغة شاذة ثم مثاله
اي مثال الامر في الصيغة ماخوذا من مضارع الثلاثي المكسور العين المجزوم
بالسكون نحو اضرب بكسر الهمزة والعين وسكون الراء ومن المجزوم
بحذف حرف العلة نحو ارم ومن المجزوم بحذف النون نحو اضربا واضربوا
واضربي ومن مضارع الثلاثي المفتوح العين المجزوم بالسكون نحو اعلم ومن
المجزوم بحذف حرف العلة نحو اخش ومن المجزوم بحذف النون نحو اركبا

واركبوا اركبي ومن مضارع الثلاثي المضموم العين المجزوم بالسكون نحو انصر
ومن المجزوم بحذف حرف العلة نحو اغز ومن المجزوم بحذف النون نحو انصرا
وانصروا وانصري وفي اعادته الامثلة التي الممثل لف ونشر مرتب وكذا
التمثيل المذكور فيه تمثيل ما وافق مضارعه احرف الثلاثة غير الرباعي
وهو الخماسي والسداسي وكذا يقلب النون الخفيفة الفا ولم امثل
بما مثل به الاصل لقصوره كما لا يخفى ولما كان في هذا المقام سؤال
وارد وهو ان نحو اكرم بفتح الهمزة امر من تكرم فيه مضارعه مكسورة
فلم لم تكسر همزته اجبنا عنه بقولنا واما الهمزة نحو قولك اكرم فهي
همزة قطع من بنية الفعل غير مجتلبة كهمزة الوصل فلزم الرد بفتحها
وعلامة الاصل المذ بسكون الذال لغة في اللغى اي الفاظهم فهو من
قبيل القسم الاول وهو ما كان ما بعد حرف المضارعة منه متحركا وذلك
لان اصل قولنا لم تكرموا لم يكرموا بهمزة مفتوحة بعد حرف المضارعة
بدليل قوله فانه اهل لان يؤكرما وقد تقرر انك اذا اردت تقتطع
من نحو ذلك الامر تحذف حرف المضارعة وتاتي بالباقي على ما هو
عليه فعند حذف حرف المضارعة من نحو تؤكرم تجد ما بعده متحركا
فيبقى على حاله وانما حذفت هذه الهمزة في المضارع لاستثقال اجتما
عهما مع همزة المتكلم وحمل الباقي عليه طردا للباب وكذا الرواة اي دلت
هذه اللغى الهمزة ها كقولهم في اراق هراق او عينا كقولهم في ايهل الابل
عيهل لا تحذف لعدم مقتضى الحذف فيقال هراق يهريق فهو مهريق
ومهراق وعيهل الابل يعيهلها فهو معيهل ومعيهل بكسر
الهاء وفتحها وانما ثبتت في الامر لانتفاء العلة المذكورة اذا تقرر
هذا فالفتح اي ثابت له اي للهمزة المذكورة فيلزم الاتيان به عند انعدام
المانع فلا يرد نقضا على ما قررنا من الحكم السابق للهمزة التي في اول الامر
لان ذلك الحكم انما هو للهمزة المجتلبة لا الاصلية وقد نظم العلامة
يحيى بن الفتى التغلبي المغربي ضابط حركة همزة الامر المذكورة

في قوله

في قوله: لافعل الامر ضروب تنحصر في الفتح والضم واخرى تنكسر
فالفتح فيما كان من رباعي: نحو اجب يا زيد صوت الداعي
والضم فيما ضم بعد الثاني: من فعله المستقبل الزمان
والكسر فيما منهما تخلا: ان زاد عن اربعة او قلا
فاحفظه فانه ضابط حسن تنبيه حكم اسم الفاعل والمفعول في حذف
الهمزة منهما اذا بنيا من افعل حكم المضارع المذكور فلا يجوز اثبات
الهمزة فيه على الاصل الا في ضرورة كالمصراع الذي استشهدنا كرام او كلمة
مستندرة كقولهم ارض مؤرنبة بكسر النون اي كثيرة الارانب وكساء
مؤرنب فيقتضيها اذا خولط صوفه بوبر الارانب على القول بزيادة همزة
ارنب وهو الاظهر وما تضمنه هذا المصراع من زيادة وبعد انقضاء
الكلام على الفعل باقسامه نشرع في التكلم على بعض احكام تتعلق به
ولا تخص قسما من اقسامه وهذا فصل عقدته لذكر جمل الاحكام المذكورة
انه متى ذكر فاء فعل باب الافتعال صادا او طاء مهملتين او ظاء اتت
او ضادا معجمتين وهذه هي الحروف المسمات عندهم باحرف الاطباق
وقد يقال لها الحروف المطبقة تجوزا لان المطبق في الحقيقة انما هو
اللسان والحنك الاعلى والحرف مطبق عليه لكنه اختصر فقيل مطبق
كما قيل في المشترك فيه مشترك ومثله شايع فتاوه المزيدة فيه بعد
فاء الفعل اذ ذاك الكون طاء مهملة بالنصب محمول مقدم لقولنا تنقلب
وهذا القلب واجب لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق وتعسر
النطق بها بعده لتنافي صفتيهما اذ التاء مهموسة مستفلة
والمطبق مجهور مستعل فابدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها
وهو الطاء واختيرت الطاء لقرب مخرجها من التاء والحاصل انه
عندنا يرجع الى السماع وعند العرب الى التخفيف ثم هذا التناصر
ناقض بمنع البيان واما خصوص القلب فلامتناع الحذف لاصالة
احد الحرفين وزيادة الاخر لمعنى ولامتناع الادغام هنا لفوات

الاطباق مع كون الحرفين في كلمة واحدة ومع ان التاء زائدة فكرهوا ان يغلب
الزائد الاصلي فاراد ادغام الطاء والضاد فيهما فامتنع مطلقا وان اردت من
مادة الضرب تصنع الافتعال قلت اضطرب على صيغة الامر واصله اضترب
فقلبت تاؤه طاء وهي لغة مشهورة وقد جاء فيه اضّرب بقلب الطاء
ثانيا ضادا وادغام الضاد الاولى فيها والضرب بقلب الضاد طاء مهملة
وادغامها في الطاء المبدلة من التاء وان ترد من مادة الطرد فقع الافتعال
او من مادة ظلم بصيغة الماضي المبني للفاعل وسكن آخره للوزن فجيئت
قل اطرد في الامر من الاول واصله اطترد فقلبت تاؤه طاء وادغمت الطاء
في الطاء وجوبا لاجتماع المثلين وقل في الماضي من الثاني اظطلم واصله
اظتلم فقلبت تاؤه طاء فصار اظطلم وسكن آخره في البيت لما تقدم ويجوز
فيه اظّلم بقلب الطاء المهملة ثانيا ظاء معجمة وادغام الظاء الاولى فيها
واطّلم بقلب الظاء المعجمة طاء مهملة وادغامها في الطاء وهاذه الاوجه
الثلاثة قال ابن هشام الخضراوي انه نادر شاذ وقد روي بالاوجه
الثلاثة قول زهير " هو الجواد الذي يعطيك نائله " عفوا ويظلم احيانا
فيظطلم " تنبيه استشكل بعضهم اجتماع الظاء المعجمة والطاء المهملة
لما بينهما من التباعد " فقلب الضاد لاما فقال في نحو اضطجع الطجع ::
فتحصل فيه نحو اربعة اوجه وبها ينشد قوله مال الى ارطاة حقف
فالطجع وتقول في افتعل اذا بنيته من الصلح اصطلح واصله اصتلح قلبت
تاؤه طاء فصار اصطلح حتى وهي لغة مشهورة وقد يقال فيه اصّلح بقلب الطاء
ثانيا صادا مهملة وادغام الصاد الاولى فيها ولا يجوز اطّلح بقلب الصاد
طاء وادغامها في الطاء والحاصل ان التاء المذكورة اذا ابدلت طاء بعد
الطاء المهملة وجب الادغام لاجتماع المثلين وبعد الظاء المعجمة جاز
فيه ثلاثة اوجه البيان والادغام اما بقلب الاول الى الثاني
او العكس وبعد الصاد المهملة وجهان البيان والادغام بقلب الثاني
الى الاول فقط ولا يجوز العكس وبعد الضاد المعجمة ثلاثة اوجه

ايضا

ايضا البيان والادغام بوجهيه لكن الوجه في نحو اضطلع واضطرب عدم
الادغام لان حروف الصفير وهي الزاي المعجمة والسين والصاد المهملتان
لا تدغم في غيرها وانما يدغم بعضها في بعض وحروف ضوي مشتفر
بالضاد والشين المعجمتين والراء المهملة لا تدغم فيما يقاربها لزيادة
صفتها لان الضاد فيها استطالة وفي الواو والياء لين وفي الميم غنة وفي
الشين والفاء تفش وانتشار لزيادة رخاوتهما وفي الراء تكرير فلو ادغموا
فيه زالت صفتها بخلاف ما اذا ادغمت في مثلها واما ما جاء من نحو اصّلح
واضّرب بقلب الثاني الى الاول وادغامه فيه فهو قليل فعلوه رعاية
لتصفير الصاد المهملة واستطالة الضاد المعجمة مع انه على عكس قياس
الادغام وقرا بعض شاذهم وتخسف بهم الارض ويغفر لكم وفي العرش
سبيلا بالادغام وهكذا القياس قياس جميع ما تصرفا من مادة الافتعال
التي فاؤها احد حروف الاطباق والالف للاطلاق فيجعل مشتق من ماض
ومضارع وامر ونهي واسم فاعل واسم مفعول واسم زمان واسم مكان واسم
والة لا اصل المأخوذ منه وهو المصدر فعلى ما تقرر في هاذا الحكم تقول اصطلح
يصطلح اصطلاحا فهو مصطلح وذاك مصطلح عليه اصطلح لا تصطلح وهاذا
مكان او زمان مصطلح فيه ونحو ذلك وهاذا القياس في يضطرب ويطرد
ويظطلم ونحوها وما تضمنه هاذا المصراع من زيادة وان لم يكن فاء
باب الافتعال من حروف الاطباق بل كانت دالا معجمة او دالا مهملة
او زايا فنالك التاء المذكورة دالا مهملة تقلبها وجوبا طلبا للخفة لان
التاء يعسر النطق بها بعد هاذه الثلاثة لمخالفتها اياها في
الصفات لان التاء حرف مهموس كما علمت وهي مجهورة وفي التاء
شدة وفي المعجمتين رخاوة فقلبوها دالا لموافقتها للتاء في المخرج
والشدة وللمعجمتين في الجهر اذا علمت هاذا فقل في موضع الافتعال
من الذكر بضم المعجمة ضد النسيان ومتعلقه القلب او بكسرها
ضد الانصات ومتعلقه اللسان اذا اردت تشتق منه الامر اذكر ::

واصله اذتكر وفيه ثلاثة اوجه اذكر بقلب التاء دالا مهملة بدون ادغام واذّكر
بقلب التاء دالا مهملة وقلبها ثانيا ذالا معجمة وادغام الاولى فيها
قال الشاعر «تنحي على الشوك جرازا مقضبا» والهرم تذريه اذ كرا عجبا
واذكر بقلب التاء دالا مهملة وقلب المعجمة اليها وادغامها فيها وفي
التنزيل واذكر بعد امة وفي النظم ما يحتمله بكل من الاوجه الثلاثة
وقلبه الافتعال من الدرء وهو الدفع ومن الزجر وهو المنع والنهي
اذا اردت تشتق الامر من الاول ادرء والاصل اذترء فعمل فيه ما مر
ولا يجوز فيه الا وجه واحد وهو الادغام لاجتماع المثلين ثم من الثاني
ازدجر بكسر الجيم والاصل ان تجرد فيه وجهان البيان كما مثلنا وبه ورد
القرءان قال تعالى وقالوا مجنون وازدجر والادغام بقلب الدال
زايا وادغام الزاي الاولى فيها فتقول ازجر ولا يجوز العكس لفوات
صفير الزاي وهذا الحكم في جميع متصرفات كل واحد من الثلاثة كما
تقدم فلا حاجة الى الاطالة بسرد امثلتها واقتصرنا على ابدال تاء
الافتعال طاء بعد حروف الاطباق ودالا بعد الاحرف الثلاثة
المذكورة تبعا للاصل وظاهره انها تقر بعد سائر الحروف ولا تبدل
وقد ذكر في التسهيل انها تبدل ثاء مثلثة بعد الثاء المثلثة فيقال
اثرد وهو افتعل من الثرد او تقلب المثلثة المذكورة مثناة وتدغم
في تاء الافتعال فيقال اترد بمثناة فوقية وقال سيبويه والبيان
يعني الاظهار عربي جيد فيقال اثترد وذكر فيه ايضا انها قد تبدل
دالا بعد الجيم كقوله في اجتمعوا اجدمعوا وفي اجتز اجدز قال الشاعر
فقلت لصاحبي لا تحبسانا «بنزع اصوله واجدز شيحا» والاصل اجتز
اي اقتطع قال التفتازاني وهاذا شاذ لا يقاس عليه انتهى لكن ظاهر
كلام ابن مالك في بعض كتبه انها لغة لبعض العرب فان صح ذلك جاز
القياس عليه والله اعلم ثم من الاحكام المتعلقة بالفعل ما تضمنه
هاذا الباب وهو باب نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة واخر

هاذا

هاذا عن الفعل الذي قبله لشمول الحكم السابق جميع انواع الفعل واختصاص
هاذا بالمستقبل كما ستعرفه واعلم انه يلحق الفعل اي المستقبلا بفتح
الموحدة سواء كان امرا بالصيغة نحو قومن او باللام نحو ليقومن
نونان مفيدتان للتاكيد والمبالغة في الطلب وعبر في الترجمة
بالتوكيد بالواو وفي النظم بالتاكيد بالهمزة للاشارة الى انهما
لغتان جائزتان قال الازهري في شرح التوضيح لم يتعرض احدهما
بتصريف فيجعل اصلا يقال وكد توكيدا واكد تاكيدا والواو اكثر
ولذلك شاع استعماله بها عند النحاة انتهى وقال غيره الاولى
افصح وبها جاء التنزيل انتهى والمراد بلحوقهما اتصال احدهما به
لا اتصالهما معا في حالة واحدة ولا يلحقان الماضي ولا المضارع الحالي
لانهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافي المضي والحالية
واما قوله عليه السلام فاما ادركن احد منكم الدجال وقول الشاعر
«دامن سعدك ان رحمت متيما» فهاذان الفعلان مستقبلان
معنى وانما اختصتا بالمستقبل لاشتمالهما على الطلب والغرض انما
يتوجه الى المستقبل الغير الموجود لان الطلب انما يطلب في العادة
ما هو مراد له فكان ذلك مقتضيا للتاكيد لان غرضه في تحصيله بخلاف
الخبر فان هاذا المعنى مفقود فيه وتعليل التفتازاني عدم لحوقها
الماضي بان الحاصل في الزمن الماضي لا يحتمل التاكيد معلول اذ يمكن
الاخبار عنه بانه كان حاصلا في الماضي متصفا بالمبالغة والتاكيد على
ان لقائل ان يقول ليس معنى التاكيد وصف المؤكد بالمبالغة و
القوة بل معناه تقرير الحكم وتثبيته في ذهن المخاطب فلا فرق بين
الماضي وغيره واما الحاصل في زمن الحال وان كان محتملا للتاكيد بان
يخبر المتكلم بان الحاصل من الحال متصف بالمبالغة والتاكيد لكنه لما
كان موجودا او امكن المخاطب الا غلب الاطلاع على ضعفه وقوته
اختصت نون التوكيد بغير الموجود الاولى بالتاكيد وهو المستقبل

ولا يتوهم من اختصاصها به جواز لحوقهما المستقبل الصريح نحو سيقوم
وسوف يقوم لانهما لا يلحقان في السعة الا ما فيه معنى الطلب او شبهه
كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم لكونه غالبا
على ما هو مطلوب او لكونه مقصودا للتصديق لا لحصوله في نفسه
فاجرى مجرى ما المقصود منه الحصول وشبه بالقسم نحو اما تفعلن
في ان ما للتأكيد كلام القسم ولانه لما اكد حرف الشرط بما كان تأكيد الشرط
اولى وقد تلحق النفي تشبيها له بالنهي لان النفي هو المقصود من
النهي وقد يتخطى الى ما يشبه حرف النفي بحرف النهي صورة نحو
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على القول بان لا فيه
نافية او شبهة به حكما كقوله "يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على
كرسيه معمما" تشبيها للم بلا الناهية من جهة الجزم بها قال التفتازاني
وقد لحقت ايضا المشبهة بالنفي نحو قوله "ربما اوفيت في علم ترفعن
ثوبي شمالات" لان ربما للقلة وهي تناسب النفي والعدم والنفي
مشبه بالنهي وكذلك الجاري مجراه نحو قلما يقولن احد هذا لان
قل تستعمل بمعنى النفي وتجري مجراه لكن هذا اخلاف الغيار وفي
استشهاده على المعنى الاول بالبيت المذكور نظر لان دعوى الشيخ
الاستقبال في ترفعن والقلة في ربما غير مسلمة فيهما اما الاول فلان
ترفعن حال من فاعل اوفيت وهو ماض لفظا ومعنى قال ابن هشام
في فصل ربما من المغني والحال قيد في عاملها فهي مبنية لوقت حصوله
واما الثانية فلنص ابن هشام ايضا في ذلك بان ربما للتكثير بقرينة الا
فتخار فدخول النون فيه من باب حمل النقيض على النقيض لان التكثير
يناقض التقليل انتهى وجوز سيبويه نحو انت تفعلن في الضرورة
وقد تلحق النون المذكورة اسم الفاعل بندرة كقوله "اقائلن احضروا
الشهودا" ثم هاتان النونان قسما بالتصحيح والبنا للمفعول الى
قسمين خفيفة ساكنة لشبهها بالتنوين وتلك مثل نون اضربن

بسكون

بسكون النون كذا الى ثقيلة متحركة كيجمعن بفتح النون الاخيرة مشددة
لكنها سكنت في البيت للوزن وهما اصلان عند البصريين لتخالف بعض
احكامهما كابدال الخفيفة الفا في نحو لنسفعا وليكونا وحذفها في نحو قول
الشاعر "لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه" وكلا
هما ممتنع في الثقيلة قاله سيبويه وعورض بان الفرع قد يختص احيانا
بما ليس للاصل ومذهب الكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل
ان التوكيد بالثقيلة اشد من التوكيد بالخفيفة ويدل له ليسجنن
وليكونا فان امراة العزيز كانت اشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا
انتهى واستدل به سيبويه على ان الخفيفة ليست مخففة منها
كما زعمه الكوفيون وفيه ما تقدم قال التفتازاني والمناسبة المعلومة
من قوانينهم تقتضي اصالة الخفيفة لان التأكيد في الثقيلة اكثر فالمنا
سب ان يعدل من الخفيفة اليها وكانه اشارة الى ما اشتهر بينهم
من ان كل ما كان اكثر حروفا ومعنى فهو فرع عن الاقل لان الفرع
فيه ما في الاصل وزيادة وحكم هذه الاخيرة وهي الثقيلة انها
مفتوحة في كل فعل غير ما اي الفعل الذي خص به بالبناء للمفعول ومعنى
اختصاصه به انفرادها بلحوقه كما يقال نخصك بالعبادة اي لا نعبد غيرك
فاندفع ما عسى ان يقال حق العبارة خصت به لان الثقيلة لا تختص
بفعل الاثنين وجماعة النساء بل تعم الجميع والفعلان المذكوران
يختصان بها فلا تلحقهما الخفيفة على ان هذا السؤال انما يرد بناء
على استعمال الاصطلاح الاصطلاحي من دخول الباء على المقصور عليه وقد
جرى العرف على ادخالها على المقصور فلا ورود له اصلا ويمنع ادعاء
لغة انه خص به فلا يرد السؤال ايضا واما الذي خص به فكسرها
تشبيها لها بنون التثنية الواقعة بعد الالف في جميع الازمان
بايد ال النون الخفيفة الفا او اي الذي اختصت به فعلان الاول منهما
هو فعل مسند الى ضمير اثنين مطلقا والثاني هو فعل مسند

الى ضمير اثنين مطلقا والثاني هو فعل مسند الى ضمير الجمع النسوان ففي الاول
كقولنا اذهبانّ يا زيدان او يا هندان والثاني نحو اذهبنانّ يا هندات
بالتشديد فيهما ولكنها خففت في البيت للوزن وفي اعادة التمثيل
الى الممثل له لف ونشر مرتب وبعد نون الجمع الكائن للاناث فالف لحرف
لفوق متعلق بقولنا جيء بصيغة الامر اي جيء بالالف لاجل ان يكون فاصل
بين النونات الثلاث نون جماعة الاناث والمدغم فيها كراهة توالي
الامثال واختصت الالف بالزيادة لخفتها فان قلت قد اجتمعت ثلاث
نونات في نحو النساء جنن في الماضي ويجنن في المستقبل ولم يفصل بينها قلت
اجيب عن ذلك بانه لما كان منها نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة
جاز ذلك بخلاف نحو اضربنان فان الاولى ضمير والاخيرتان للتوكيد فهما
زائدتان ففي الثلاثة زوائد على اصل الكلمة والثقل انما يحصل بالزوائد
ثم اعلم ان النون الخفيفة التي قد تقدم بيانها بالقرب من هذا المبحث
لم تلحقها اي فعل الاثنين وجماعة النساء فلا يقال اضربان ولا اضربنان
بسكون النون لانه ان لحقت فذين الفعلين يلزمه اي اللحوق المدلول
عليه بلحقت فضما التقاء الساكنين وهما الالف والنون ولو حركت
لخرجت عن وضعها لانها لا تقبل الحركة بدليل حذفها في نحو لم تضرب
القوم بفتح الباء والاصل تضربن دون تحريكها فلزم الى حذفها في نحو
لا تهين الفقير والاصل لا تهينن والا لوجب ان يقال لا تهينن لانه نهي
فحذف النون لالتقاء الساكنين ولم تحرك فان قلت ما وجه عدم قبولها
للحركة وهلا كسروها كما كسروا التنوين في نحو زيد العالم مع ان وضعه ايضا
على السكون قلت انما كسروا التنوين ليحصل المزية للنون اللاحقة للاسم على
النون اللاحقة للفعل ولان التنوين لازم للاسم الامكن اذ اخلاه عن اللام و
الاضافة واللازم كجزء الكلمة فلا يحذف والخفيفة لم تلزم الفعل فان قلت
يمكن التخلص من التقاء الساكنين بحذف احدهما كما هو شانهم في ذلك
قلت لا سبيل الى حذف النون لنقض الغرض الذي اتي بها لاجله مع عدم
دليل

دليل يدل عليها ولا الى حذف الالف لوقوع الالتباس بفعل الواحد فتعين ابقا
هما فيلزم المحذور ولا محيص عنه الا التزام عدم لحوقها لهما فان قلت
ما ذكرته من لزوم التقاء الساكنين لو الحقت فعل الاثنين وفعل جماعة
النساء بالنون الخفيفة مسلم بالنسبة الى الاول وممنوع بالنسبة الى
الثاني لانه مبني على زيادة الالف وهي مستغنى عنها لعدم نقيضها
لانها انما اتي بها في المؤكد بالثقيلة للفصل بين النونات ولا نونات
هنا قلت اشار ابن الحاجب الى جواب ذلك فقال لما كانت الثقيلة
اصلا والخفيفة فرعا عنها لزم ادخال الالف مع الخفيفة ايضا وان لم
يجتمع النونات لئلا يحصل للفرع مزية على الاصل واعترضه التفتازاني بان
اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على
الاصل في جميع الاحكام انتهى ولذا ان نقول نصرة لابن الحاجب لوقوع
اصل المجيز من
الخفيفة بعد الالف هم يونس والكوفيون وهم القائلون باصالة
الثقيلة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والجزولي فيما ذهبوا اليه ان
الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد اجمع الجميع على ان الثقيلة قد تقع بعد
الالف فكذا الخفيفة انتهى فهذا فرع جار على اصلهم اقول هذا لا
مصادرة كما هو ظاهر لان كون الخفيفة مخففة من الثقيلة هو اصل المدعى
فكيف يجعل سندا للدعوى والجواب الشافي عن السؤال المذكور
هو ما اشار اليه بعض المحققين من ان هذا المقتضي هو الفصل
موجود عند دخولها في بعض الصور نحو حسن امر الجماعة المؤنث
فاحتيج الى زيادة الالف ثم اجري الباب على سنن واحد تنبيه اجاز
يونس والكوفيون لحوق النون الخفيفة لفعل الاثنين وجماعة
النساء باقية على السكون عند يونس قال الخضراوي وحجتهم
انه قد يلتقي ساكنان في الوصل نحو محياي وفي قراءة ونحو هؤلاء
ان كنتم صادقين وبعضهم يحركها بالكسر وحمل عليه قوله تعالى ولا تتبعان
بتخفيف النون لكن قال التفتازاني لا يصلح هذا للتعويل عليه لمخالفة

القياس واستعمال الفصحاء وهي في تشبعان ليست للتأكيد والظاهر للتثنية
انتهى ولا شك ان في حملها على التثنية تكلفا اشد لانه يلزم منه الغاء
عمل الجازم وهو لا الناهية اذ مقتضاه حذف النون قال الفخر الرازي
في نحو هذا وانا لا اعجب كثيرا من تكلفات علماء العربية في الذي لا تشهد له
وجد واشعر مجهولا يستشهد لما اراده ويفرحوا به واتخذوه حجة قوية
وورود مثل هذا اللفظ في كلام الله تعالى المشهود له من الموافق
والمخالف بالفصاحة اولى بانه يدل على صحة هذا اللفظ واستقامته
انتهى فان قلت غاية ما يلزم من لحوقها الفعل الاثنين التقاء
الساكنين وهو جائز في بعض الصور قلت نعم هو كذلك لكن ليست
هذه الصورة من صور الجواز وانما يجوز التقاء الساكنين اذا كان على حده
والا التقاء الحاصل هناك اي في فعل الاثنين وفعل جماعة النساء لم يات
على حده فيقيل بل جاء على غير حده ومثله امنع وامضا بالضاد المعجمة
عطف تفسير على امنع والالف فيه بدل من النون الخفيفة ثم لما ذكرنا
انه يلزم التقاء الساكنين على غير حده انجر الكلام على بيان حده تتميما
للفائدة فاشرنا الى ذلك بقولنا والتقاء الساكنين انما يجوز اي يقبل
في حرفين سواء كانا في كلمة واحدة او في كلمتين خلافا لمن اشترط كونهما
في كلمتين حال كون الحرفين المذكورين جاء مدغما ثانيهما في حرف اخر
فاول منهما جاء حرفا لينا لان ما فيه من اللين يقوم مقام الحركة والاحرف
اللينة هي الواو والياء والالف الساكنات وذلك كدابة بتخفيف
الموحدة للوزن اجرا للوصل مجرى الوقف وقد استعملته العرب كثيرا
كقوله "الا ليت اللحا كانت حشيشا" فنعلفها دواب المسلمينا"
"جزى الله الدواب جزاء سوء" والبسهن من جرب قميصا" بتخفيف
الموحدة ولذا قيده نه حال كونه مشدد الباء الموحدة فالالف والباء
ساكنان والالف حرف لين والباء الاولى مدغمة في الثانية فاعطنا
وانما جاز التقاء الساكنين على هذا الوجه لان اللسان يرتفع عنهما

دفعة

دفعة واحدة من غير كلفة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين
كالساكن ولا يتحقق التقاء الساكنين الخالص السكون وغيرنا عبارة الاصل
فعبرت بحروف اللين بدل حروف المد ليشمل نحو خويصة لان حروف اللين
اعم من حروف المد كما استفيد كذا الذي بان قلت ما ذكرته من الحصر ممنوع اذ
التقاء الساكنين جائز في الوقف مطلقا لانه محل التخفيف نحو زيد عمرو
بكر وليس مرادا المراد غير الوقف لكنه يجوز ايضا في غيره وفي الذي في الاسم
المعروف بالالف اللام الداخلة عليه همزة الاستفهام نحو الحسن عندك بسكون
الالف واللام وهذا قياس مطرد لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر وفي
التنزيل الان بسكون الالف واللام وفي بعض القراءات وفي بعد ذلك الذي
ولبعض شانهم وفي العرش سبيلا بادغام اللام المهملة والقاف
الشين المعجمتين في الذال والشين المعجمتين والسين المهملة مع
سكون العينين والراء فيه ايضا واللاي ومحياي ونحوه الذي فلا وجه
للحصر قلت اجاب التفتازاني عن ذا الذي بان كل ما ذكر من الشواذ ومرادنا
غير الشاذ انتهى وهذا الجواب بالنسبة الى ما ذكر في بعض القراءات
صحيح واما ما ذكر قبله فقد صرح هو فيه بانه قياس مطرد فالجواب
حينئذ جزئي لا كلي والتوجيه الوجيه جوابه فيقال اما التقاء الساكنين
في هذه المذكورات اغتفر لكونه عارضا كالوقف بجامع قصد الخفة
ومن ثم جرى في المدغمات في الجملة الاشارة وبقاء اثر الحركة المنوية
ولان التقاء فيها تقديري اذ المدغم غير ملفوظ به تحقيقا وقد علم
بالخ قررنا ان كون الاول من الساكنين حرف اللين والثاني مدغما
شرط لجواز التقائهما ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط فلا
يرد علينا عدم جواز قولك في الدار باثبات الياء من في ولا نحو قوله تعالى
وقالوا ادارنا باثبات الواو من قالوا مع وجود الشرط فان قلت اذا
وجد الشرط فما المقتضي لتخلف المشروط وهو الجواز قلت المقتضي
لذلك هو ثقل الكلمة باجتماع الكسرة والياء مع السكونين ايضا في

نحو قولك في الدار واجتماع الضمة والواو مع السكونين ايضا في نحو نعال الوا
دار انما كان ثقيلا والحاصل ان كون الجواز مشروطا بذلك يقتضي انتفاء
الجواز عند انتفائه لا وجوده عند وجوده لما تقرر من ان تاثير الشرط
انما هو في العدم ومعهما اي مع التنوينين المذكورين احذف من الفعل
الذي اكد باحدهما نون رفع وهي النون التي توصل بالخمسة الامثلة
التي اي التي مثلوا بها وتلك الامثلة هي كل فعل اتصل به الف اثنين
او واو جماعة او ياء مخاطبة نحو يفعلان بالمثناة التحتية للغائبين
ويفعلون بالتحتية ايضا للغائبين وتفعلان بالفوقية للغائبتين
والمخاطبين مطلقا وتفعلين بالفوقية للمخاطبة وتفعلون بالفو
قية ايضا للمخاطبين والتعبير بالامثلة اولى من التعبير بالافعال
لانها ليست افعالا باعيانها وانما هي امثلة يكنى بها عن كل فعل
كان بمنزلتها فان يفعلان كناية عن يذهبان ويستخرجان ونحوهما
وكذلك الباقي وسميت خمسة على ارادة المخاطبين والغائبين
تحت المخاطبين لاشتراكهما في تفعلان والا فهي ان تعد سبعة وانما
حذفت نون الرفع من الامثلة المذكورة عند اتصال نون التوكيد
بها لان النون في هذه الامثلة قد تقرر انها علامة الاعراب وتقرر
ايضا ان الفعل يبنى مع نون التوكيد مبنيا لما ذكرنا في نون جماعة النسا
فالجمع بينهما مستلزم للجمع بين مقتضيين متناقضين المقتضي وكانت
نون الرفع اولى بالحذف لان هذه النون التي بها الغرض يفوت مع
حذفها فان قلت ظاهر كلامك هنا مقتض لجواز لحوق كل من التنوينين
للامثلة الخمسة واثنان منها يفعلان وتفعلان وقد قررت سابقا
ان الخفيفة لا تدخلهما فهل هذا الا تناقض قلت الجواب عن ذلك
مفهوم من قولنا ومعهما احذف اي احذف مع النون الخفيفة و
الثقيلة وهذا انما يكون عند ثبوتها للمعين واما لا تثبت معه
المعين كيفعلان وتفعلان فلا وقد تقدم ان لا معية بين الخفيفة.

وجعل

وجعل الاثنين فلا يكون فيه ذلك فان قلت لم لا تبقيه على عمومه و
يكون ذلك اشارة الى مذهب يونس والكوفيين القائلين بجواز لحوقها
ليفعلان وتفعلان قلت هذا الاعتبار صحيح ايضا لكن تبين في النظم
ذكر لمذهبهم حتى يشير اليه وكذا الواو وفعل جماعة الذكور الغا
يبين نحو يفعلون بالمثناة التحتية والمخاطبين نحو تفعلون بالمثناة
الفوقية والا لا فعل لا على الاطلاق تحذف كل واحدة منهما مع نون الرفع و
كذا الياء تحذف ايضا في فعل المفردة المخاطبة نحو تفعلين بالياء الاطلاق
تقول الزيدون يضربن وانتم تضربن وانت تضربن بضم الباء في الاولين
وكسرها في الاخير والاصل يضربون وتضربون وتضربين بتشديد
النون فيها او تخفيفها فعل الاول يحصل التقاء الساكنين وهما
الواو والنون في المثالين الاولين والياء والنون في الاخير فيلزم
حذف الواو والياء لالتقاء الساكنين فان قلت التقاء الساكنين
هنا على حده كما هو ظاهر فلم حذفت الواو قلت اما على قول من
اشترط في التقاء الساكنين كون حرف اللين والمدغم في كلمة واحدة
فالوجه ظاهر لانه هنا في كلمتين فليس على حده واما من لم يشترط ذلك
فوجهه ان الكلمة ثقلت واستطالت فحسن الحذف للواو والياء
تخفيفا مع وجود ما يدل عليهما وهو الضمة والكسرة هذا اذا اكدت
بالنون الثقيلة واما اذا اكدت بالخفيفة فالتقاء الساكنين على
غير حده اتفاقا فلذلك حذفت وانما لم تحذف الالف من يفعلان
وتفعلان لدفع اللبس بفعل الواحد قال التفتازاني والقياس يقتضي
ان لا تحذف الواو والياء ايضا كما هو مذهب بعضهم اذ كل واحد منهما
في هذه الامثلة ضمير الفاعل والتقاء الساكنين على حده انتهى لا
يقال التقاء الساكنين لا يجب ان يجوز عند وجود شرطه لان وجود
الشرط لا يلزمه وجود المشروط لانا نقول اللازم من هذه التراكيب
عدم التقاء الساكنين لا عدم جوازه الذي هو المشروط كما قاله

والاول اعم من الثاني اذ جواز الشيء يجامع عدمه فتامل وهذا الحكم
وهو حذف الواو والياء ثابت لهما في جميع الاحوال الا اذا انفتح
ما قبلهما اي ما قبل الواو والياء فانهما لا يحذفان حينئذ لعدم
ما يدل عليهما اعني الضم والكسر بل تحرك الواو بالضمة والياء
بالكسرة لدفع التقاء الساكنين كقولنا لا تخشون ولا تخشين
بضم الواو في الاولى وكسر الياء في الثاني واصلهما تخشيون و
تخشيين بياء مضمومة في الاول مكسورة في الثاني قبل واو الضمير
وياءه فحذفت الضمة والكسرة منهما لاستثقالهما على حرف العلة ثم
حذفت الياء المذكورة لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو في
الاول والياءان في الثاني ثم اكد بالنون بعد حذف نون الرفع
للجازم فالتقى ساكنان الواو والياء ونون التوكيد المدغمة او
الخفيفة وما امكن حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما فحركتا بحركة
تجانسهما وهي الضمة في الاول والكسرة في الثاني وان شئت قلت
تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وحذفت لالتقاء
الساكنين وهما الالف والواو والياء وبقي التقاء الساكنين بين الواو
والياء والنون المدغمة او الخفيفة فلم يجز حذف الواو والياء لعدم
ما يدل عليهما فحركتا بما يناسبهما تخلصا من التقاء الساكنين وهذا
اولى التعليلين فافهما بابدال النون الخفيفة الفا واياك ان
تظن ان المحذوف واو الضمير وياؤه كما ظنه الكوراني في تفسيره بل
المحذوف لام الفعل فانها اولى بالحذف من ضمير الفاعل كما هو ظاهر
وقد اخطأ من زعم ان حذف نون الرفع في مثل هذا المثال انما هو لاجل
نون التاكيد لانها لا تلحق قبل دخول ما يقتضي حذف نون الرفع منه
لما تقدم في اول البحث من ان نون التوكيد لا تلحق الا ما فيه طلب او
شبهه كما عرفت ولا يحصل فيه الطلب الا بعد دخول ما يقتضيه ومنه
ما هو مقتض لحذفها ايضا كما هو في هذا المثال ومثله اي مثل ما ذكر

في الحكم

في الحكم والاعلال نحو قوله تعالى لتبلون اصله لتبلوون فاعل اعلال
تخشون فقيل لتبلون ثم اكد بالنون المشددة فحذفت نون الرفع
لتوالي النونات اولان الفعل حين دخلته نون التوكيد صار مبنيا
فحذفت نون الاعراب لانتفاء الاعراب التي هي علامة عليه فلا يجامع
هذا الامر فالتقى ساكنان فحركت الواو بالضمة فقيل لتبلون فاعلا
فاعلاله قد انتهى كاعلال تخشون غير ان حذف نون الرفع كان في
الاول للجازم وفي هذا لتوالي الامثال او لانتفاء الاعراب والمماثلة
ثابتة في باقي الاعلال فان قلت قد خطأت من زعم ان نون الرفع حذفت
لاجل نون التوكيد مستندا الى انها لا تلحقه قبل دخول ما يقتضي حذف
نون الرفع فهاهنا هي قد دخلته مع وجود نون الرفع لعدم ما يقتضي
حذفها في هذا المثال قلت قد قررت لك سابقا ان من جملة مقتضيات
التوكيد القسم والفعل هاهنا جواب قسم فلزم ان اكد وليس كما
يقتضي التاكيد مقتضيا لحذف نون الرفع فلزم الرد فقيد تخطئته
بخصوص المثال المشتمل على الطلب فتامل وكذا الاعلال المذكور
اعلال نحو قوله تعالى فاما ترين اثينا يجوز ضبطه بصيغة الماضي
المبني للمفعول فانه للاطلاق وبصيغة الامر فانه مثقلة عن نون
التاكيد الخفيفة واصل ترين ترايين على وزن تفعلين فحذفت
همزته لما سيجي فقيل تريين بياءين اولاهما مكسورة وثانيهما ساكنة
ثم حذفت كسرة الياء الاولى ثم الياء نفسها لالتقائها ساكنة مع
الاخرى الساكنة فان قلت من قواعدهم ان حرف العلة اذا
تحرك وانفتح ما قبله يقلب الفا وقد تخلف حكم هذه القاعدة في
هذه الامثلة فانا نجد حرف العلة فيها متحركا بعد مفتوح وباقيا
على صورته من غير قلب قلت هذه القاعدة مخصصة بما حركته اصلية
لا عارضة وهذه الحركة عارضة فلا اعتداد بها كذا قاله التفتازاني
قال وهذا هو السر في عدم اعادة اللام المحذوفة حيث لم يقل لا

تخشاون وما اي الحرف الذي من الفعل الموكد تليه النون في الموكدة خفيفة
كانت او ثقيلة افتح انت لانه الاصل لخفته والعدول عنه انما يكون لغرض
ولانه لو ضم اشتبه بفعل جماعة الذكور ولو كسر اشتبه بفعل المخاطبة
لكن هذا الحكم وهو الفتح ليس على الاطلاق في كل فعل بل محله ان بدا
فاعله اي فاعل الفعل الموكد بها مذكرا موحدا بصيغة اسم المفعول
من المفاعيل وهذا الحكم ثابت له على كل حال سواء كان متكلما او مخاطبا
او غائبا او كان فاعل الفعل المذكور ضده اي ضد المذكر وهو المونث
فهذا الحكم ثابت له ايضا للعلة المذكورة لكنه اي الاخير ليس مطلقا
بل مقيدا بشرط ان تكون هذه المونثة ذات غيبة اي غائبة واحترز
بذلك عن المخاطبة فسيأتي بيان حكمها واختلف في هذه الفتحة فقال
ابن السراج والمبرد والفارسي هي فتحة بناء للتركيب وقال سيبويه
والسيرافي هي عارضة للساكنين وهما اخر الفعل والنون تنبيه
من العرب من يحذف ياء الضمير بعد الفتحة وهم بنو طي فيقول ارض
في ارضي وكذا لا تخشي فيقال في الكلام على ذلك وذا الحرف الذي تليه
النون اضمم اي ابقه على الضم لتدل الضمة المذكورة على الواو المحذوفة
لالتقاء الساكنين ان كان الفعل الموكد بها فعلا مسندا الى ضمير
زمرة بضم الزاي وسكون الميم اي جماعة الذكور غائبين كانوا او
مخاطبين نحو ليضربن ولتركبن طبقا عن طبق واكسر الحرف الذي تليه
النون الموكدة اذا جاء فاعل الفعل المذكور الموكد بها مونثا موحدا
بصيغة اسم المفعول من المفاعيل اي المفرد المخاطب لتدل الكسرة على
الياء المحذوفة ولم اعبر كالاصل باخر الفعل بل عدلت عنه الى قولي
وما يلي الموكد فرارا مما اورد عليه من ان عبارته غير شاملة لنحو لا تخشون
ولا تخشين فان الواو والياء ليستا اخر الفعل بل كل منهما اسم براسه
لان الفعل يخشى وهو ضمير الفاعل وعبارتنا شاملة لذلك وقد اجيب
عما في عبارته من التجوز بان الضمير المذكور صار كجزء الفعل فكانه اخره

مع ان

مع ان الغرض بيان الفعل غير الناقص لان الناقص قد علم حكمه في لا
تخشون ولا تخشين ولما لم يذكر حكم اخر الفعل المسند الى ضمير المثنى
اذا اكد بالنون المذكورة لانه مفتوح ابدا ضرورة وجود الالف المسند
عينة لفتح ما قبلها وكذا الذي المسند الى ضمير جماعة النساء لانه قد سبق
انه مبني على السكون اذا عرفت ذا الذي نقول في الامر بالكلام مسندا
لشخص مذكر غائب حال كون الامر المذكور موكدا بنونه اي نون
التوكيد الثقيلة لينصرن زيد بفتح الراء لكونه فعل المفرد المذكر وهذا
هو مقول القول ثم هكذا القياس قس انت تمثيله البالغ فقل اذا
اسندته الى ضمير الواحدة الغائبة لتنصرن بالفتح ايضا والى ضمير
الجمع المذكر الغائب لينصرن والمخاطب منه لتنصرن بالضم فيهما
لما علمت واذا اسندته الى الواحدة المخاطبة لتنصرن بالكسر
وان اكدت بها حال كونها خفيفة الفعل المسند الى ضمير المفرد
المذكر مخاطبا او غائبا فقل لتنصرن انت ولينصرن زيد بفتح الراء
وسكون النون واذا اسندته الى ضمير الجمع المذكر كذا الذي لينصرن
الزيدون ولتنصرن انتم بضمها وسكون النون وكذا الذي السابق اي
المسند الى المفرد المذكر قياس المسند الى المونثة الغائبة فيه
قل لتنصرن هند بفتحها ايضا ولا تدخل الخفيفة غير ما ذكر لما عرف
سابقا واما امر شخص حاضر سواء كان مذكرا او غيره النون ذات
الثقل بكسر المثلثة وفتح القاف لان هذا اللفظ اذا وقع في المعاني
فهو بالضبط المذكور واذا وقع في الاعراض فهو بسكون القاف وما
نحن فيه من القسم الاول لكن الضرورة اباحت تسكينه ان اكدته
فقل فيه اذا اسندته الى ضمير الاول انصرن بفتح الراء وتشديد النون
واذا اسندته الى ضمير الثاني انصرن بكسرها وتشديد النون ايضا
ولكنها سكنت في البيت للوزن وقس على هذين المثالين ما تفرع
بالفعل للاطلاق عليهما وذلك ان ثنيا او جمعا بصيغة المبني

للمفعول في الفعلين اي اسند الى ضمير مثنى او جمع لان الفعل لا يثنى ولا
يجمع في العبارة نحو فعل في امر المثنى مطلقا موكدا اي بالثقيلة انصران وفي
امر جمع المذكر انصرن بضم الراء او في امر جمع المؤنث انصرنان وامّا ن
بالنون ذات الخفا بكسر المعجمة اي الخفيفة فاكيد فرن اي بالبنا للمفعول
في امر المفرد المذكر المخاطب قل انصرن بفتح الراء وكذا في امر جمعه قل
انصرن بضمها ثم قل في امر المفردة المخاطبة انصرن بكسرها والنون سا
كنة في الامثلة وكل ذلك علم مما تقدم لكنه كما تكرر تقرر وقس على المثا ل
ذا المذكور نظايره اي نظاير كل من لينصرن وانصرن من نحو ليضربن و
ليعلمن واضربن واعلمن تنبيه لحوق هاتين النونين للافعا ل
على قسمين واجب وجائز اما الاول ففي جواب القسم اذا كان مضارعا
مستقبلا مثبتا خاليا من حرف تنفيس غير مقدم المعمول وذلك للفرق
بين لام القسم الواجبة الاقتران حينئذ ايضا المختصة بالمستقبل وبين
لام الابتداء الصالحة للحال وذلك نحو والله ليقومن زيد بخلاف ولسوف
يعطيك ربك ونحو لالى الله تحشرون هذا مذهب البصريين واجاز
الكوفيون وابو علي وابن مالك اغناء اللام كقوله صلى الله عليه وسلم
ليردن على قوم اعرفهم ويعرفونني وقول الشاعر
فان تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع
واجاب الاولون بان البيت ضرورة والحديث محذوف المبتدا اي لاناس
يرد واما الثاني فمنه ما هو قريب من الواجب وهو الشرط المؤكد بما عند
المحققين وعليه نص سيبويه ويدل له قوله فاما تريني ولي لمة
وذهب المبرد والزجاج وجماعة الى وجوب تاكيده كالقسم لان اللام
وما فيها للتاكيد ولانه لم يات في التنزيل الا موكدا ومنه ما هو كثير
ومنه ما هو قليل وما هو اقل ولا يخفى علمه مما تقدم والله اعلم وهذا
البحث قد تم بعون الله تحت الفعل بانواعه الثلاثة واحكامها
وهو المراد بقولي اعني ساهر اي جميعه لكن بقي الكلام عليه من

حيث

حيث التعدي واللزوم فعقدت لهذا الباب وهو باب
بيان الفعل المتعدي والفعل اللازم تتميما للفايدة وخالف الاصل
في وضع هذا الباب في هذا المقام وذلك لان معرفة نوع الفعل وما
يتعلق بجوهره من الاحكام اهم من معرفة تعديته ولزومه فلذلك
اخرته والا فهو عقد للمتعدي واللازم فصلا بعد تقسيمه اي الى
ثلاثي ورباعي وهذا كما عرفت اولى الفعل بكسر الفاء من حيث هو
والمراد به ما دل عليه لفظ الفعل من كلمات دالة على معنى في نفسها
مقترنة باحد الازمنة وضعا باعتبار تجاوزه من الفاعل الى غيره وقصوره
عليه اما متعد اي متجاوز وذلك بسبب تعدي مدلوله وهو الحدث
ومعنى التعدي في الاصطلاح كون فهمه متوقفا على متعلق بغيره وهذا
القسم هو المحدود بقولنا ما تجاوز الفاعل ولم يقتصر عليه نحو علما
من باب التفعيل والالف للاطلاق فان الفعل اللغوي الذي هو التعليم
تجاوز الفاعل لغيره اي الى غيره فاللام بمعنى الى نحو كل يجري لاجل
مسمى وذا الغير الذي تجاوز اليه هو المفعول به وهو مفعول تعلق
به فعل الفاعل على وجه المرفوع على مدلوله وينبغي ان تكون الباء
فيه للالصاق اي الذي لصق الفعل به او للمقابلة كما قال الرضي و
ذلك كقوله علمت زيدا فان الفعل اللغوي الذي هو التعليم قد
جاوز الفاعل الى زيد لا غير ذا الذي من المفاعيل الاربعة الباقية
وباقي المنصوبات فهو اي المتعدي لا يختص به اي بذا الذي الغير بل هو
واللازم متساويان في نصب ما عدا المفعول به من المنصوبات نحو
اجتمع الامير والقوم يوم الجمعة اجتماعا تاديبا زيدا فالقوم
مفعول معه ويوم مفعول فيه واجتماعا مفعول مطلق وتاديب
زيد مفعول لاجله ونحو ذلك الحال والتمييز والمراد بالمفعول
هنا الجنس فيتناول المفعولين والثلاثة في نحو ظننت زيدا
قايما واعلمت زيدا بكرا قايما وعدلت عن عبارة الاصل وهي قوله

وهو الذي يتعدى لما أورد عليهما من لزوم تعريف الشيء بنفسه إذ هذه
عين الفعل المتعدي بالفعل الذي يتعدى على أنه يمكن أن يجاب عنه بأن
المراد بالتعريف شرح مفهوم اللفظ لا شرح الماهية أعني أن هذا
التعريف لمن عرف أن الفعل منه ما يتعدى من الفاعل إلى المفعول
فيعمل فيه ومنه ما لا يكون كذلك ولم يعرف أن اللفظ لأيهما وضع
وهذا الجواب كثيرا ما يسلكه السعد والسيد وغيرهما في كتبهم وفي
كون هذا المتوهم دورا كما قاله التفتازاني نظر إذ الدور تعريف
الشيء بما يتوقف عليه والتوقف يقتضي التغاير بين المتوقف
والمتوقف وإنما هو تعريف الشيء بنفسه كما ذكرنا فإن قلت
قد استعملت الإيطاء في قافيتي مصراعي هذا البيت وهو معيب
قلت ليس ما يطا إذ ليس مطلق تكرير اللفظ يسمى إيطاء بدون اتحاد
المعنى وههنا ليس متحد المعنى لأن الجار والمجرور في عروض البيت
جزء كلمة إذ المفعول به صار بجملته علما على المنصوب الذي تعلق به
الفعل بوقوعه عليه وهو في ضرب البيت ليس بهذا المعنى ولو
سلم فالإيطاء كما عرفه العروضيون تكرير قافية البيت فتكرير
اللفظ الواقع في العروض في الضرب ليس منه كما علمت لأن الكلام
مفروض في تكرير القافية وهي الجزء الأخير من البيت على الخلاف
المشهور فيها عندهم وآخر النصف الأول من البيت ليس بقافية
اتفاقا وقد صرحوا بذلك في قافية المصراع وقالوا إن إعادتها
في الضرب ليس بعيب نعم إن اعتبرت الأرجوزة من مشطور
الرجز وأن كل مصراع منها بيت كما سيأتي بيان هذا الاحتمال في آخر
النظم فيستقيم ذلك لكنه بعيد والله أعلم فإن قلت يرد على عكس التعريف
نحو ضربت من قولك ما ضربت زيدا مما اقترن بحرف نفي فإنه متعد ولا
يصدق عليه أنه تجاوز من الفاعل إلى المفعول به فيكون غير جامع —
فيفسد قلت أجيب عن ذلك بأن الفعل الواقع في التعريف لا

مخلوا

مخلوا ما أن يراد به لفظه الذي هو صادق على ضربت ونحوه ولم يرد مع
ذلك تعلقه بالفاعل والمفعول لفظا مع معناهما فهو قد يتعدى في الإيجاب
نحو ضربت زيدا وإن لم يتعد في السلب فقد صدق عليه أنه تعدى فيصدق
الحد عليه فلا يكون خارجا عنه وإن أريد لفظ الفاعل والمفعول
مع إرادة الكلمة الفعل أيضا فلا خفاء في تعلق الفعل اللفظي بكل من
فاعله ومفعوله اللفظيين لرفع الأول ونصب الثاني سواء كان
مثبتا أو منفيا كذا قيل لكن يرد على الأول أن سلب التعدي عنه في
التركيب السلبي حقيقة فلا يكون إثباته له في ذلك حقيقة بل مجازا
والمتعين في التعاريف التناول الحقيقي وأن الحيثيات مراعاة في
الحدود وإن لم تذكر فقولهم هو الفعل الذي يتعدى إليه أي من حيث
أنه يتعدى إليه فلا يتناوله الحد من حيث السلب وما تضمنه هذا
المصراع من زيادتي لازم هذا هو القسم الثاني للفعل من تلك
الحيثية ويسمى لازما للزومه أي قصوره على الفاعل وعدم مجاوزته
إياه ثم المشهور انحصار الفعل في هذين القسمين وأنه لا ثالث لهما
وقد قسمه بعضهم إلى أربعة أقسام الثالث ما لا يوصف بتعد ولا
لزوم وهو الأفعال الناقصة والرابع ما يوصف بهما لوجود الاستعما
لين فيه كثيرا نحو شكر ونصح وتعريف ذا القسم الثاني أتى بضد
أي بخلاف تعريف ما سبق تعريفه وهو المتعدي أي ما لم يجاوز الفاعل
وذلك صادق بما له فاعل كقام وبما لا فاعل له مثل كان الناقصة وأخوا
تها لأن الأسماء المرتفعة لا تقتضي وجود موضعها وأما نحو ضرب زيد بالبناء
للمفعول فمتعد لأن بناءه له فرع مجاوزته إليه مثال اللازم كقولك
المثال نعق فإن الفعل اللغوي الذي هو النعاق لم يتجاوز المثال
بل ثبت ولزمه واعلم أن مدخول الكاف في مثل هذه العبارة جزئي
لما قبلها يقصد بذكره توضيحه وهو هنا لفظ قولك فلا يصح
أن يراد به حقيقته وهي التلفظ إذ ليست من جزئيات الفعل

اللازم فوجب حمله على المفعول وبعض المال تجيء بعده عطف بيان كذا
قال معناه السيد في بعض حواشيه في قول الشارح رحمه الله عند ذكر المتن
قوله كذا فإن قلت تعريف كلا القسمين منقوض بنحو مررت من
قولك مررت بزيد فإن التعدي ثابت لمعناه ولفظه في محل المفعول إذ
لم يتقيد التعدي بالنصب قلت أجيب عن ذلك بأن المجرور فيه لا يسمى
في الاصطلاح بالمفعول به وهو مراد في الحد لدلالة ذكره في حد مقابله
وإنما قدم المتعدي على اللازم لأنه عرفه بأمر إيجابي وعرف اللازم
بأمر سلبي والإيجاب مقدم على السلب وواقعا أيضا يسمى بالبناء
للمفعول القسم الأول أي كما يسمى متعديا يسمى واقعا لوقوعه
على المفعول به كذا يسمى مجاوزا بصيغة اسم الفاعل لمجاوزته
الفاعل بخلاف اللازم على ما تقدم أي ذلك وغير واقع وغير مجاوز و[illegible]
وقاصرا ومطاوعا يسمى بالبناء للمفعول القسم الثاني وهو اللازم
أيضا أي كما يسمى لازما يسمى بما ذكر كما بينه صاحب أصل هذا المنظوم
وهو الشيخ أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم بن علي الخزرجي
الشافعي الزنجاني بكسر الزاي المعجمة وسكون النون والجيم والنون
في آخره منسوب إلى زنجان بفتح الزاي بلد بأذربيجان ترجمه السبكي
في الطبقات الكبرى وقال من الحاويا له شرح على الوجيز مختصر من
شرح الرافعي العزيز في حياته ذكر أنه فرغ منه في شعبان سنة
خمس وعشرين وستمائة كذا في دستور الأعلام وله الهادي في النحو
وشرحه قال السيوطي في طبقات الوعاة قد أكثر الجاربردي من
النقل عنه في شرح الشافية ووقفت عليه بخطه وذكر في آخره
أنه فرغ منه ببغداد في عشرين من ذي الحجة سنة أربع وخمسين وستمائة
وله التصريف المشهور بتصريف العزي وله كتاب في العروض
والقوافي وخطه في غاية الجودة انتهى ثم علامة القسم الأول
من هذين القسمين وهو المتعدي أحد شيئين أولهما أن يصح

ان توصل

أن توصل به بصيغة المبني للمفعول ونائب الفاعل قولنا هاء ضمير عائدة
لغير مصدر على وجه لا يكون خبرا نحو ضرب ألا ترى أنك تقول زيد ضربه
عمرو فيتوصل به هاء ضمير غير المصدر وهو زيد واحترزت بقولي على وجه
لا يكون خبرا عن كان من قولك الصديق كنته فإنه يصدق عليه أنه
اتصل به ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا بالإجماع فتنبه أيها
الطالب لهذا القيد نبه أي ذا نباهة واستيقاظ وإنما احترزت
عن هاء المصدر لأنها تتصل بالمتعدي واللازم فليست علامة لواحد
منهما فإن قلت كان ينبغي أن تحترز أيضا عن ضمير ظرف الزمان و
المكان فإنه يتصل بالفعل اللازم كضمير المصدر نحو يوم شهدناه لم
والميل سرته قلت إنما لم أحترز عن ذلك لأنه لا يتصل باللازم حتى
يتوسع فيه وينصب ذلك الضمير بنصب المفعول به وثانيهما أن
يصح صوغ اسم مفعول تم أي تام منه أي من ذلك الفعل ومعنى
التمام استغناؤه عن حرف الجر وذلك نحو ضرب أيضا ألا ترى أنه
يصح أن تصوغ منه اسم مفعول تام فتقول هو مضروب وهو تام غير
مفتقر إلى حرف جر ولا بد أن يكون تمامه مطردا احترازا من نحو
تمرون الديار فإنه يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الديار
ممرورة لكنه ليس بمطرد فلا يكون متعديا وعقد ذين العلامتين
الاثنين للمتعدي وسم بفتح الواو وسكون المهملة أي علامة ما لزم
أي الفعل اللازم وذلك كخروج ألا ترى أنه لا يقال خرجه عمرو فيتصل
بخرج ضمير غير المصدر ولا هو مخروج فيبنى منه اسم مفعول تام
وإنما يقال الخروج خرجه عمرو فيتصل به ضمير المصدر وهو الخروج
ويقال هو مخروج به أو إليه بحسب المعنى فيكون اسم مفعول
ناقصا لاحتياجه إلى حرف الجر وهاتان العلامتان للازم عدميتان
وله عشر علامات وجوديات استطرد ذكرها في المفعولات
وما اشتمل عليه هذان البيتان من زيادة في تنبيه الفعل

الواحد تارة يتعدى بنفسه ويسمى متعديا وتارة بحرف الجر ويسمى
لازما وذلك عند تساوي الاستعمالين في الكثرة وإن كان أحدهما
أكثر أما إذا كان أحدهما قليلا فالعبرة للأغلب نحو شكرته وشكرت
له ونصحته ونصحت له فإن قلت التعدي واللزوم نقيضان وهما
اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان فكيف اجتماعهما في الفعل الواحد
قلت المستحيل اجتماعهما في وقت واحد واجتماعهما في الفعل الواحد
إنما هو في وقتي الاستعمالين فلا محذور قال الرضي والحق أن مثل
نصحت وشكرت مطلقا متعد واللام زائدة مطردة لأن معناه مع
اللام هو المعنى بدونها والتعدي واللزوم بحسب المعنى وهو
بلا لام متعد إجماعا فكذا مع اللام فهي إذن زائدة كما في ردف لكم
إلا أنها مطردة الزيادة دون ردف انتهى وأورد عليه أنا نجد
كثيرا من أفعال متحدين في المعنى وأحدهما متعد والآخر لازم كنسيته
وذهلت عنه وخفته وأشفقت منه ورجوته وطمعت فيه وأجيب
عن ذلك بأن المراد بقولنا التعدي واللزوم بحسب المعنى أن
المتعدي هو الذي يتجاوز معناه الفاعل إلى المفعول به واللازم
هو الذي يكون قاصرا على الفاعل كما علمت لا المتحد في معنى الفعل
فلا يلزم جريان ذلك في الأفعال المختلفين المادة المتحدين في المعنى
كهذه الأمثلة فتدبر ولقائل أن يقول إذا كان اتحاد المعنى مع
تساوي الاستعمالين يوجب اتحاد الوصف من التعدي واللزوم
فليس كونه متعديا واللام زائدة بأولى من كونه لازما واللام محذوفة
توسعا بل قد يترجح هذا بأن دعوى الحذف أولى من دعوى الزيادة
فتأمل واعلم أن الفعل إذا كان تعديته بنفسه قليلا نحو قسمت
العدا أو مختص بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت في التعدي
في الأمكنة دون غيرها نحو دخلت في الأمر فهو لازم حذف منه
حرف الجر وإن كان تعديه بالحرف قليلا فهو متعد والحرف زائد

كما في قوله

كما في قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وقوله تعالى
ردف لكم انتهى وقال السيد ركن الدين الحق أن اللام إنما دخلت للتعدي
إلى مفعول آخر إذ معنى شكرته له ونصحته له شكرت له صنيعته
ونصحت له رأيي فحذف توسعا انتهى وبعد انقضاء الكلام على تعريف
المتعدي واللازم نشرع في الكلام على ما يصير به المتعدي لازما وبالعكس
وهاك فصلا عقدناه لبيان ذلك فنقول وعد بصيغة الأمر
فعلا لازما ذا أحرف ثلاثة ولا يكون إلا مجردا إلا أحد شيئين تختص
به إما بالهمزة أي بنقله إلى باب الأفعال بكسر الهمزة فقط وإنما
قيدته به لدفع ورود نحو انفعل وانفعال لشمول ظاهر العبارة
لهما قال التفتازاني وقد ينقل فعل المتعدي إلى باب الأفعال
فيصير لازما وذلك نحو أكب وأعرض فيقال كبه أي ألقاه على وجهه
فأكب وعرضه أي أظهره فأعرض وهذا من النوادر أن يرد فعل
متعديا وأفعل لازما وقد قصره الزوزني على هذين الفعلين فقال
ولا ثالث لهما فيما سمعناه انتهى فإن كان هذا الحصر باعتبار
ما سمعه فهو مسلم وإن كان باعتبار ما سمعه الغير فهو ممنوع فقد
سمع غيره غيرهما نحو ذلك أنسل ريش الطائر ونسلته وأنزف
البئر ونزفتها وأمرت الناقة ومريتها وأقشع الغيم وقشعته
الريح وظارت الناقة على حوار غيرها فأظارت أي عطفتها فا
نعطفت وشنقت البعير أي استوقفته بجذب زمامه فأشنق
أي وقف وأجفل الطائر وجفلته وأنقع العطش سكن ونقعه
الماء سكنه وأخاض النهر وخضته وأحجم زيد عن الأمر وحجمته
وأصرم النخل والزرع وصرمته أي قطعته وأمخض اللبن ومخضته
وأثلثوا إذا صاروا ثلاثة وثلثتهم صرت ثالثهم وكذا إلى العشرة
وأبشر الرجل بمولود وبشرته وبشرته لكن ينبغي أن يعلم أن
ليس شيء من بناء أفعل مطاوع فعل خلافا لما تثبته جملة كتاب سيبويه

وانما الكب من باب انفعل واللام ومعناه دخل في الكب وصار ذا كب وكذا
لزم انقشع السحاب دخل في القشع وانما مطاوع كب وقشع انكب وانقشع
في ما مشى عليه التفتازاني في هذا البحث نظر لا يخفى واما في التضعيف
فليس ان ينقله الى باب التفعيل وانما قيدناه بزائدة لدفع ورود
نحو اعشوشب كما علمت فان قلت كان ينبغي هذه الزيادة ان تكون
في الاول كالاولى فلم زيدت في الحشو قلت لان هذه الزيادة انما
تكون من جنس احرف الكلمة فلو زيدت في الاول لزم الابتداء بالساكن
لانه يلزم الادغام حينئذ لاجتماع المثلين فيؤدي الى ما ذكر فلما
امتنع زيادتها في الصدر زيدت فيما هو اقرب وهو الحشو دون
الاخر والواو هنا بمعنى او اذ التعدية تحصل باحدهما كما قررناه
فمثال الاول نحو قولنا ارشدا والالف للاطلاق فان رشد لازم فلما
قلت ارشد صار متعديا ومثال الثاني نحو فرح بتشديد الراء
فان فرح بتخفيفها لازم فلما قلت فرح صار متعديا تنبيه معنى
التعدية ان يجعل الفعل بحيث يتوقف على متعلق بعد ان لم يكن كذلك
فان فهم رشد مثلا لا يتوقف على المفعول بخلاف ارشد واللزوم ضده
وقال بعضهم معنى التعدية ايصال معنى الفعل الى المفعول به
بحق وان كان ذلك المفعول به مفعولا فيه او له او معه كما صرح به
الرضي في باب المفعول فيه لان المراد بايصال معناه اليها ايقاع
معناه عليها وبيان ذلك ان المراد في نحو مررت بزيد في داره
في هذا اليوم ايقاع المرور على زيد على انه مفعول به وعلى داره
واليوم على انهما مفعول فيه انتهى ولا يتعدى كل فعل بالهمزة
والتضعيف فان النقل من المجرد الى بعض الابواب المتشعبة
موكول الى السماع لا تقول انصرت زيدا عمرا ولا ذهبت خالدا
ونحو ذلك وهذا هو مذهب المبرد وظاهر مذهب سيبويه
كما نقله ابن ابي الربيع ان التعدية بهما سماع في المتعدي قياس

في اللازم

في اللازم وقيل انه قياس في كل فعل الا باب علم وهو مذهب ابي
عمرو وجماعة وقيل في اللازم والمتعدي لواحد وهو مذهب ابي الحسن
وظاهر كلام الفارسي وغيره وتنفرد التعدية بالهمزة اذا كانت
عين المجرد همزة نحو نأى زيد فتقول انأيته ولا يجوز التضعيف
وكذا اسماء حروف الحلق غالبا نحو اذهبته وابعدته وربما قيل في
التضعيف نحو ذهبته وبعدته ولا تختص تعدية المذكورين
باللازم بل يجري في المتعدي ايضا الا في باب اعلم والمتعدي الى
اثنين نحو كسا وكسي وحسب فانه لا تضعيف عنه للتعدية ولا
تدخله همزة النقل الا علم ورأى وما الحق بهما على راي كذا عده
ايضا بحرف من حروف الجر المعروفة في علم النحو ثم اعلم ان التعدية بهذا
الاخير وهو حرف الجر لا يخص فعلا دون فعل بل يعم الثلاثي المجرد
والمزيد وغير الثلاثي كذلك لان حروف الجر وضعت لتجر معاني
الافعال الى الاسماء ولا يخص فعلا دون فعل فمثال الثلاثي
المزيد اللازم المعدى بحرف الجر كقولنا انطلق به بصيغة الامر
فان انطلق لازم فلما اردنا تعديته عديناه بحرف الجر كما رأيت
ومثال الثلاثي المجرد اللازم المعدى بحرف الجر نحو قولنا قم به فان
قام لازم فلما اردنا تعديته عديناه بحرف الجر وقس عليهما الرباعي
مجردا ومزيدا فان قلت كيف يتصور في هذين المثالين جواز
الانطلاق والقيام وايقاعهما على المجرور بواسطة الباء وقد كان
اصلهما كما قررنا انطلق وقام فهل كل من المعنيين ثابت له قبل
الباء ومعه قلت اجيب عن ذلك بان المعنى الموقع بالباء على مجروره
في نحو هذين المثالين هو التصيير ولا يمكن ايصاله معبرا عنه
بالقيام والانطلاق الا بالباء تنبيهان الاول ذهب بعضهم الى
انه لا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل الذي تعدى بها
عن معناه الافرادي لانها كما تقدم انما وضعت لجر المعاني لا

لتغيرها كما في قولك جلست في الدار فان جلوس المتكلم وهو معنى جلست
جزئيه في الدار لا الى بعض المواضع وهو الموضع الذي لا يراه فيه
لصوق معنى الفعل الوضعي بالمجرور بل يصير المجرور فاعله
فانها تغير معنى الفعل عن الوضعي الى التصيير نحو ذهبت به فان
المراد منه ليس ان ذهابك لصق به وان كان ذلك ممكن الارادة
بل تصييرك اياه فاعل الذهاب فقد غيرت البا معنى ذهب الى
التصيير بخلاف نحو مررت به ونظر التفتازاني في حصر التغيير في البا
ولعل وجهه ان الفعل قد يتغير معناه بتغير طاه كرغبت عنه
ورغبت فيه فلا يستقيم الحصر المذكور والجواب عنه ان ذلك القايل
انما اراد التغيير الخاص اعني التصيير وهو جعل المجرد بمنزلة
المفعول به بقرينة ان الكلام في الفعل المتعدي فتامل ثم الذي تغير
معناه البا يجب فيه عند المبرد مطاوعة الفاعل للمفعول به لان
البا التي للتعدية عنده بمعنى مع وفيه نظر لان جعلها بمعنى
مع يخرج الفعل عن موضوع المسئلة وهو ما غيرت البا معناه لان الفعل
مع الفاعل يفيد ان صدور الفعل والبا تفيد صدوره عن المجرور فلا تغير
فيه معنى الفعل كما لا يخفى وايضا مما تضع في نحو قوله تعالى ذهب
الله بنورهم فلذا الرد فكلامه ان جعلها في المثال المذكور للتاكيد كما
نقله عنه الرضي ومذهب سيبويه ان البا فيما غيرت معناه كالهمزة
والتضعيف فمعنى ذهبت بزيد اذهبته ويجوز المطاوعة وعدمها
والحق انه لا بد في المتعدي الذي يبحث عنه ويجعله مقابلا للازم من
تغيير الحرف معناه الوضعي الى معنى التغيير لما مر من انه بحسب
المعنى والحرف اذا لم يغير معنى الفعل اللازم كان معناه بدونه هو
معناه معه فيكون لازما ايضا فلا بد من تغيير المعنى كما في ذهبت
به بخلاف مررت به نعم يصح ان يقال في كل جار ومجرور ان الفعل متعد
اليه كما يقال يتعدى الى الظرف وغيره لكن لا باعتبار لغة التعدي

جزئيه في الى الدار

الخ

الخ نحو فيه واما الهمزة والتضعيف فلا بد فيهما من التغيير ان كانتا
للتعدية بنوة الرد لان فعل حصول الاثر وفعل فعل التاثير وهو
ايجاده لا اثر في الايجاد الغير والايجاد هو التصيير المذكور الثاني
كظاهر كلام ابن مالك ان المعنى مع الهمزة والتضعيف واحد وذهب
الزمخشري والسهيلي ومن تبعهما الى ان التعدية بالهمزة لا تدل
على تكرار بخلاف التضعيف ولهذا جاء انا انزلناه في ليلة القدر
لانه انزل فيها الى سماء الدنيا دفعة واحدة وجاء فانه نزله على قلبك
ونزلناه تنزيلا اي شيئا فشيئا والاول هو الصحيح لقوله تعالى لولا
نزل عليه القران جملة واحدة وقوله وقد نزل عليكم في الكتاب اجمع
المفسرون على ان المراد واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا الاية وهي
انما نزلت مرة واحدة وقد يجاب عنه من جانب الزمخشري بان التنزيل
في الاية ليس على بعلى فالمراد به الابلاغ ولا يحصل عادة مع كثرة
المبلغ والمبلغ اليه الا بان يكون شيئا فشيئا وقوله في الاية الاولى
جملة واحدة هو باعتبار نزوله الى الارض فتامل واعلم انه لا حصر
لتعدية الفعل بحرف جر واحد فقط بل يجوز ان يجتمع على فعل واحد
حروف كثيرة مختلفة المعنى كمررت بزيد بالبادية بخلاف نحو
مررت بزيد بعمرو فانه لا يجوز الا اذا كان من قولهم ضربا نحو جلست
في البلد في السوق واعتكفت في رمضان في العشر الاخير منه كما نص عليه
الرضي وعدانية غيره اي غير الثلاثي المجرد وهو شامل للاقسام
الاتي ذكرها في السؤال بحذف فا تفعلا حال كونه مضعف العين
نحو تبصر زيد فاذا اردت تعديته حذفت التاء من اوله وقلت بصر
زيد عمرا ابصاره متعديا كذا ايضا عديه بحذف تاء تفعللا المكرر اللام
نحو تدحرج فاذا اردت تعديته حذفت منه التاء فقلت دحرج
زيد الحجر لان زيادة التاء فيهما علامة اللزوم والمطاوعة فاذا
حذفت بقي الاول فعل والثاني فعلل متعديين على اصلهما والتاء

قوله يحدو نا فعلاه اخلة على المقصور ولا بناء قولي في البيت السابق
التعدية بحرف الجر تعم غير الثلاثي فافهم وان قلت قولك غير الثلاثي
المجرد شامل للثلاثي المزيد حرفا وحرفين وثلاثة وللرباعي المجرد
والمزيد حرفا وحرفين ولم تذكر الا حكم تعدية بعض الثلاثي المزيد
حرفين فقط وهو تفعل وتفعلل فما حكم الباقي قلت انما لم اذكر
ذلك لان ابواب الرباعي كلها متعدية بنفسها نحو دحرج وجرح
الا ما ندر نحو دربج فانه لازم ولكن لقلته لم انبه عليه وكذا
لان الثلاثي المزيد حرفا حكمه حكم الرباعي المجرد واما ابواب الخماسي
سواء كانت ثلاثية مزيدة حرفين او رباعية مزيدة حرفا واحدا
فكلها لوازم لا تتعدى الا ثلاثة ابواب من الثلاثي المزيد حرفين فانها
مشتركة بين التعدي بنفسها واللزوم وهي افتعل وتفاعل وتفعل
فاللازم من افتعل نحو اجتمع والمتعدي منه نحو اقتطع الثوب و
اللازم من تفاعل نحو تصالح والمتعدي منه نحو تنازع الحديث و
اللازم من تفعل نحو تكسر والمتعدي منه نحو تعلم العلم واما
ابواب السداسي سواء كانت ثلاثية مزيدة ثلاثة احرف او رباعية
مزيدة حرفين فلوازم الا باب استفعل فانه مشترك بين التعدي
واللزوم فالمتعدي منه نحو استخرج المال واللازم نحو استوحش
اي صار ذا وحشة وما اشتمل عليه هذا البيت من زيادة تروقه
انقضى الكلام على مبحث الفعل السالم وبيان اقسامه واحكامه
ولنشرع في الكلام على ما يليه وهو باب كيفية صوغ اسم
الفاعل وهو من حيث هو ما اشتق من مصدر فعل لمن قام به
على معنى الحدوث سواء كان على وزن فاعل كضارب او مفعل بكسر
العين كمكرم او غيرهما كضراب ومضراب وضروب وحذر وكريم
فكل ذلك داخل في اسم الفاعل عند اهل هذه الصنعة واما
النحاة فيخصون ذلك بما جاء على وزن فاعل او مفعل وهذا في
فامثلة

فامثلة المبالغة وفعيل بمعنى فاعل وكيفية صوغ اسم المفعول
وهو من حيث هو ما اشتق من مصدر فعل لمن وقع عليه سواء كان
بوزن مفعول كمضروب او مفعل بفتح العين كمكرم او بغيرهما كفعيل
بمعنى مفعول فكل هذه ايضا يطلق عليها اسم مفعول عند اهل
هذه الصنعة خلافا للنحاة فانهم يخصونه بما كان على وزن مفعول
او مُفعَل ويخصون غيرهما كفعيل بمعنى المفعول ولا يجعل من
امثلة المبالغة اسم المفعول ان رمت ايها الطالب صوغا لاسم
فاعل اي ما يدل على ذات قام بها الحدث على معنى الحدوث وقدمت
اسم الفاعل على اسم المفعول تبعا للاصل لانه الاصل حال كون هذا
الصوغ فذاك من الفعل الثلاثي الذي تجردا من احرف الزيادة
سواء كان سالما او غيره قاصرا او غيره فلا يخلو اما ان يكون مفتوح
العين او مضمومها او مكسورها فان كان الاول فجي به اي فات باسم
الفاعل منه في اكثر جزئياته على وجه واحد وهو كوزن لفظ فاعل
وذلك هو المراد بقولي اذا فتحت عين الفعل الذي صغته منه
نحو نبذا فاسم الفاعل منه نابذ وهذا مثال للمتعدي واما اللازم
فكصبر فهو صابر ووروده على فاعل هو اكثر الانواع ورودا
فلهذا يسمى الوصف باسم الفاعل ولم يسم باسم المفعل مثلا
وهو مشتق من المضارع بواسطة اشتقاقه من المصدر والقاعدة
في بنائه منه انه يحذف حرف المضارعة ويحرك ما بعده بالفتح
للابتداء به ويؤتى بالف فاصلة بين فاء الفعل وعينه وتكسر
ما قبل اخره ان لم يكن مكسورا لدفع الالتباس بماضي المفاعلة لو
فتح ولدفع الثقل لو ضم فان قلت لا يندفع الالتباس بالكسر
لانه يلتبس بالامر من المفاعلة قلت اجيب عن ذلك بانه مغتفر
للضرورة ولانه من التباس الشيء بما ينشأ عنه لان الامر مشتق من
المضارع واسم الفاعل مشابه له كما مر بخلاف الالتباس على تقدير

الفتح بمضارع المفاعلة فإن فيه الالتباس المشهور بما يأتي فيه لعدم مشابهة
اسم الفاعل للماضي وفي هذا الجواب نظر لأنه النزاع أثقل لو ضم أولى
من النزاع الالتباس وإنما قيدته بالأكثر لأنه قد يجيء اسم فاعل على
غير فاعل نحو طاب فهو طيب وشاخ فهو شيخ وشاب فهو شيب
وعف فهو عفيف ولم يأتوا فيه بفاعل ويطلق على جميع هذه
الأوزان اسم فاعل وإن لم تكن على وزن فاعل لما علمت وإن كان الثاني
أي باب ضمتها أي عين الفعل كعظم وضخم ولا يكون إلا لازما فجئ به
أي باسم الفاعل منه على وجهين إما على وزن فعيل وهو كثير فيه
كعظيم وضخيم وربما يشاركه فاعل كمجيد وماجد ومريد ومارد أو
على وزن فعل بسكون العين كضخم وهو نادر وإلا أي وإن لم يكن الأول
ولا الثاني وذلك بأن كانت عينه مكسورة إذ هي لا تخلو من
الاتصاف بإحدى الحركات الثلاث كما علمت فجيئنه فعلا بصيغة الأمر
من المضاعف والألف بدل من النون الخفيفة أي فإن كان مكسور
العين فعل فلا يخلو إما أن يكون لازما أو متعديا فجئ به أي باسم
الفاعل إن كان مصوغا من فعل لازم على أحد ثلاثة أوزان في الأول
كوزن فعل بفتح الفاء وكسر العين وهو للأعراض كزمن وفرح
كذا أيضا على وزن فعيل كعليم ومريض جئ به منه وهو للسجايا
والأعراض وجئ به أيضا منه على وزن أفعل للمذكر وفعلاء للمؤنث وهو
للألوان والعيوب كأحمر وحمراء وأعرج وعرجاء وقد يجيء اسم فاعله
على فاعل لكنه قليل وأما إن رمت صوغه من فعل المكسور العين
حال كونه معدى بصيغة اسم المفعول فجئ أنت به أي باسم الفاعل
منه كوزن فاعل كعالم وشارب وربما يشاركه فعيل كحافظ وحفيظ
كذا جئ به أيضا منه كوزن فعلان بفتح الفاء وسكون العين للمذكر
وفعلى كذلك للمؤنث وهو للامتلاء وحرارة الباطن كعطشان
وعطشى وريان وريى وقس على اسم الفاعل المجرد المذكر المتقدم

بيانه

بيانه للفاعل أي الباقي من مثناه وجمعه وكذا مؤنثه ومثناه وجمعه
فيما ورد منه واللام للتقوية وما تضمنته هذه الأربعة الأبيات
من زيادة شيء أما اسم مفعول له أي للثلاثي المجرد سواء كان سالما
أو غيره فهو قد أتانا بوزن لفظ مفعول في الأكثر ولهذا يسمى
باسم المفعول وهو مشتق من المضارع المبني للمفعول للمناسبة
بينهما من حيث إنهما يسندان إلى مفعول ما لم يسم فاعله ولا يبنى
من اللازم إلا إذا عدي بحرف الجر كما يجيء والقاعدة في بنائه منه
أن تحذف حرف المضارعة وتضع موضعه ميما مفتوحة وتضم عين
الفعل ثم تشبع تلك الضمة فتحدث منها واو وإنما أدخلت الميم
مكان حرف المضارعة لتعذر زيادة حرف العلة لما سيأتي وكانت
مفتوحة لالتباس الضم باسم المفعول من باب الإفعال والكسر باسم
الآلة مع خفة الفتحة وثقل الضمة والكسرة ثم ضمت العين لأنه لو
الكسر والفتح إلى الالتباس باسم المكان من الثلاثي المجرد السالم وزيدت
الواو بعد العين عوضا عن ضمة الميم التي كانت تستحقها ولئلا
يلزم وقوع ما ليس من كلامهم وهو مفعل بضم العين بلا هاء إذا علمت
ذلك فجئ مثالنا السابق وهو نبذ تقول إذا بنيت منه اسم المفعول
منبوذ للمفرد المذكر ومنبوذان لمثناه ومنبوذون لجمعه وقس عليه
المؤنث كمنبوذة ومنبوذتان ومنبوذات كذا إذا بنيت من مادة
نصر تقول منصور منصوران منصورون منصورة وقس عليه أي
على هذا المثال ما يغني من صورة فقل لمثنى المؤنث منصورتان
ولجمعها منصورات ولا يخفى لطف ما اشتمل عليه عروض هذا البيت
وضربه من جناس التركيب المحرف ومن اسم المفعول الثلاثي الآتي
على وزن مفعول نحو مبيع ومقول ومرمي ومدعو إلا أنها غيرت
عن صيغة مفعول في اللفظ فأصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء
إلى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت

الواو لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادة ثقلها وقربها من الطرف
واصل مقول مقوول بواوين فنقلت حركة الواو الاولى الى الساكن
قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف
للعلة السابقة هذا هو مذهب سيبويه في مبيع ومقول وذهب
الاخفش الى ان المحذوف منهما عين الفعل وان الضمة في مبيع قلبت كسرة
لتقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي وسيأتي بيان مذهبهما في النظم في مبحث
الاجوف واصل مرمي مرموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التي قبلها كسرة وادغمت الياء في الياء
واصل مدعو مدعوو بواوين ادغمت الاولى في الثانية لاجتماع المثلين
هذا قاعدة صوغه من الفعل المتعدي وان قصد من فعل لازم بعد ان
تعديه بحرف الجر فذا اي اسم المفعول المذكور كما اذا اردت ان تصوغه من
قولنا فعل مرة بصيغة الماضي المبني للفاعل وسكنت الراء للوزن
والمراة من قتل مرة نفسه على سبيل الكناية نحو مثلك لا يبخل الزمه
بصيغة الامر اي الزم اسم المفعول المصوغ من الفعل اللازم صيغة
لاسم مفعول ذكر في سائر الاحوال الثابتة له من افراد وتذكير وضده
بينهما ثم الفرق بين احواله المذكورة ان تلزمه في نحو من ضميره هذا اذا
المجرور بالحرف الذي عداه اليه فقد زكي بصيغة المبني للمجهول اي علم
تقول في المفرد المذكر زيد ممرور به فعلم كونه لمفرد مذكر من ضميره
وفي المفردة المؤنثة هند ممرور بها فعلم كونه لها من ضميرها وهكذا
الباقي نحو الزيدون ممرور بهم والزيدان والهندان ممرور بهما بسكون
الهاء للضرورة ونحو الهندات ممرور بهن بسكون النون للوزن فلم تتغير
صيغة اسم المفعول عن صيغة المفرد المذكر في جميع هذه الاحوال فلا
فرق بينهما في الصورة وانما الفرق بين الاحوال المذكورة قد يقع
بالنبا للمفعول من جعلك الضمير في الاول مفردا كذا مذكرا او من
جعلك اياه فيما عدا الاول ضد بين وهما المفرد والمذكر ونحوه

خمس

خمس صور مربيا نظارة اعرفنه اي الذي واحد اي التزم ذا المذكور
وقس عليه الباقي ولا تؤنث الوصف ولا تثنه ولا تجمعه لان القائم
مقام الفاعل اعني الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنث ولا
مثنى ولا مجموع فلا وجه لتانيث العامل وتثنيته وجمعه تنبيه
ظاهر كلام الزمخشري مقتض لجواز تقديم مثل هذا الفاعل
فيقال زيد به ممرور لانه ذكر في تفسير قوله تعالى كل اولئك كان
عنه مسئولا ان عنه فاعل مسئولا قدم عليه والمختار ان مثل
هذا الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله لان الفاعل الحقيقي لا يجوز
تقديمه فنائبه اولى بالامتناع لانه اضعف فعلى هذا في المجرور
في الاية مرفوع المحل باسم مفعول مقدر يفسره الظاهر كما في قوله
تعالى وان احد من المشركين استجارك وليس في الظاهر ضمير كما في
قوله تعالى استجارك لانه فرع الفعل فلا يعاقب على فاعله كما
يعطف على فاعل الفعل ولو استوفى الشروط كذا قاله الرضي
وعلى هذا فيمكن ان يجعل هذا لغزا فيقال اي اسم مفعول مستوف
لشروط العمل لا يطلب فاعلا فاحفظه واعلم انه قد يجيء من فعل
المفتوح العين كفاعل فعيل وهذه القلة انما هي بالنسبة الى
مجيئه من فعل مفتوح العين كما بينا والا فمجيئه من فعل مضموم
العين مطلقا ومكسورها اللازم كثير مقيس كما مر التنبيه
عليه كذا ايضا كمفعول يجيء فعيل وهو كثير ايضا ومع كثرته لم
يقس باجماع وفي التسهيل وليس مقيسا خلافا لبعضهم فنص على
الخلاف وفي شرحه وجعله بعضهم مقيسا فيما ليس له فعيل بمعنى
فاعل وقيده الشارح والطالب المتن تمثيل ما جاء فيه فعيل بمعنى
فاعل قولنا رحيم بالحاء المهملة بمعنى راحم وتمثيل ما فيه فعيل
كمفعول اتى قولنا رجيم بالجيم بمعنى مرجوم وفي عروض هذا
البيت وضربه الجناس المصحف تنبيه فعيل بمعنى مفعول

فيه لغز

اذا اجري على موصوفه ليستوي فيه المذكر والمونث كرجل جريح وامراة جريح
واذا كان بمعنى فاعل فيأتي على الاصل فتلحقه التاء اذا كان موصوفه
مونثا كامراة كريمة وانما جعل ذلك ليحصل الفرق بينما هو بمعنى
فاعل وما هو بمعنى مفعول واختص بما كان بمعنى فاعل بجريانه على
الاصل لان الفاعل اصل بالنسبة الى المفعول والتمييز بين المذكر
والمونث اصل بالنسبة الى التسوية بينهما اذ الاصل جريان الصفة
على الموصوف ومطابقتها اياه فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع هذا
والحكمان المذكوران غالبان فيهما والا فقد يحمل احد البنائين على
الاخر في الحكم للشبه اللفظي بينهما نحو رايت امراة قتيلة وهذه
خصلة حميدة وصفة ذميمة وان رحمت الله قريب من المحسنين وان
الساعة قريب واما اذا لم يجر فعيل بمعنى مفعول على موصوفه
بان حذف فتلحقه التاء نحو مررت بقتيلة بني فلان لدفع اللبس
وحيث كانت العلة امن اللبس فلو حصل مع حذف الموصوف يجوز
ايضا تجريده من التاء قياسا كمررت بقتيل من النساء ونحوه وان
تقع هاذ بين اي اسمي الفاعل والمفعول مما اي فعل زاد في
بنائه على ثلاثة احرف سواء كان ثلاثيا مزيدا او رباعيا مجردا او
مزيدا وحذفت التاء من العدد مع كون المعدود مذكرا للوزن
او لتاويل الاحرف بالكلمات فجيء انت به اي بكل واحد من اسمي
الفاعل والمفعول كصورة الفعل المضارع من ذلك المزيد على ثلاثة
احرف وفي محل حرف زائد للمضارعة بعد حذفه ميما ضع واختيرت
الميم للزيادة لتعذر زيادة احرف العلة وقرب مخرجها من مخرج
الواو ولانهما من الشفويين وانما قلنا بتعذر زيادة احرف العلة
لان الواو لا تزاد في اول الكلمة لثقلها لا سيما عند دخول واو
العطف وقد مر والياء والالف لشبههما صورة بالهمزة يوقعان
في التباس اسم الفاعل بالمضارع على ان الابتداء بالالف متعذر

لسكونها

لسكونها وحكم هذه الميم ان تكون مضمومة فيهما لان فتحها
يوقع في التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولوقع بعض الصور نحو
مكرم وكسرها يوقع في التباسه باسم الالة منه وشذ كسرها
في معين من اعان ومغير من اغار ومبين من ابان بكسر الميم فيها اتباعا
لحركة ما بعدها وما اي الحرف الذي يليه الحرف الاخر بكسر المعجمة
اذا صوغ اسم فاعل اردت يكسر بالبناء للمفعول كما فعل به اكثر
فعله وهو المبني للفاعل تشبيها باسم الفاعل من الثلاثي فيكون
على وزن المفعل والمفتعل والمستفعل والمفعلل والمتفعلل
مثلا ولا يسمى بشيء من هذه الاوزان بل يسمى باسم الفاعل قال
ابن الحاجب لكثرة الثلاثي المجرد واعترض بان تسميته باسم الفاعل
ليس لكونه على هذه الصيغة بل المراد اسم ما فعل الشيء وان ترد
صوغ اسم مفعول من الفعل الذي زاد على ثلاثة احرف فقل فيه بعد
حذف المضارعة وزيادة الميم المضمومة موضعه مفعل بفتح ما قبل
الحرف الاخير كما فتحته في فعله اعني المبني للمفعول في المثل السابقة
بضمتين جمع مثال كما تقدم فمثال اسم الفاعل من الثلاثي المزيد
حرفا كقولنا مكرم بضم الميم وكسر الراء اسم فاعل من يكرم فعل به
مامر ومثال اسم المفعول منه مكرم بضم الميم وفتح الراء ومثال
اسم الفاعل من الرباعي المجرد نحو مدحرج بضم الميم وكسر الراء
اسم فاعل من يدحرج ومثال اسم المفعول منه مدحرج بضم الميم
وفتح الراء ومثال اسم الفاعل من الثلاثي المزيد حرفين نحو مجتمع
بضم الميم الاولى وكسر الثانية اسم فاعل من يجتمع ومثال اسم
المفعول منه نحو مجتمع به بضم الميم الاولى وفتح الثانية ومثال
اسم الفاعل من الثلاثي المزيد ثلاثة احرف نحو مستخرج بضم الميم
وكسر الراء اسم فاعل من يستخرج ومثال اسم المفعول منه مستخرج
بضم الميم وفتح الراء ومثال اسم الفاعل من الرباعي المزيد حرفا

نحو مُنفرج بضم الميم وكسر الراء اسم فاعل من انفرج ومثال اسم المفعول منه نحو منفرج بضم الميم وفتح الراء ومثال اسم الفاعل من الرباعي المزيد حرفين مفعنسس بضم الميم وكسر السين الاولى اسم فاعل من افعنسس ومثال اسم المفعول منه مفعنسس بضم الميم وفتح السين الاولى وهكذا حكم ساير الامثلة **وشذ** اي ندر في اسم **الفاعل** من الثلاثي المزيد حرفا ما جاء مفتوحا ما قبل اخره كاسم المفعول منه **نحو ملفج** بضم الميم وفتح الفاء وبالجيم في اخره اسم فاعل من الفج اي افلس قال في الصحاح الفج الرجل افلس فهو ملفج بفتح الفاء انتهى وسمع الفج بالبناء للمفعول فعلى هذا فملفج اسم مفعول مقيس **و**من ذلك ايضا **محصن** بفتح الصاد المهملة من احصن **ومسهب** بفتح الهاء من اسهب اي اكثر واطنب في الكلام واما اسهب اذا كان فصيحا فاسم الفاعل منه مسهب بكسر الهاء على الاصل ووجه الشذوذ في هذه الثلاثة حيث انها **بالفتح جرت** بصيغة الماضي المبني للمفعول وسكون اخره للوزن والاصل جرى **بما** اي بالحرف الذي **قبل اخرها** اي لهذه الثلاثة في اسم الفاعل مفتوحا فصح تواردهما كما علمت وقد يقال ان مفعل بفتح العين من هذه الثلاثة اسم مفعول من فعل لم ينطق به في غير محصن ومن احصنت المراة فرجها فهي محصن وقد سمع الكسر في محصن على الاصل **و**شذ ايضا نحو **عاشب** من قولهم اعشبت الارض اذا انبتت العشب قال في الصحاح يقال بلد عاشب ولا يقال في ماضيه الا اعشب انتهى **و**نحو **وارس** من قولهم اورس المكان اذا انبتت الورس فهو وارس اي ذو ورس وهو كما قال في الصحاح نبت اصفر يكون باليمن تتخذ منه الحمرة للوجه **و**نحو **يافع** من قولهم ايفع الغلام اي ارتفع فهو يافع وشذوذ هذه الثلاثة من حيث ورودها **كضارب** في الوزن وكان قياسها معشبا وموِرسا وموفعا لان فعلها زائد على الثلاثة الاحرف كما عرفت وهذا الباب اما على حذف الزوايد او على النسب كلابن وتامر اذ لا يلزم

ان يكون

ان يكون فاعل الذي للنسب مما لا فعل له بل يجوز ان يكون ايضا مما جاء منه الفعل كما في دارع وعيشة راضية على ما ارتضاه الرضي والبدر ذهب الخليل في راضية وجزم به الشافعية فتحمل الثناء على المبالغة وما اشتمل عليه هذان البيتان من زيادتي **و**اعلم انه قد **يستوي اسم الفاعل واسم المفعول في بعض مواضعه** بالصرف للضرورة **بلفظ** الفاء كمزيرة **فاعرف له وذا** الكائن اذا سكن ما قبل الاخر فيهما اما باعلال او بادغام **كمختار** اصله مختير بكسر الياء ان كان اسم فاعل وبفتحها ان كان اسم مفعول وعلى التقديرين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار مختار فيحتمل ان يكون اسم فاعل وان يكون اسم مفعول والغالب تخصص **و**منه نحو **منصب** بتشديد اخره اصله منصبب بموحدتين سكنت اولاهما وادغمت في الاخرى **كذا قد جاء مضطر** مما استوى فيه لفظ اسم الفاعل واسم المفعول فان اصله مضطرر براءين مهملتين فيفعل به ما مر في سابقه **و**منه ايضا **معتد** بتشديد اخره اصله معتدد بدالين مهملتين فيفعل به ما عرفت وكذا الرابع مجاب اصله مجابب بموحدتين فيفعل به ما سبق فكل واحد من هذه الخمسة **اذا بنيته لفاعل** اي اعتبرته اسم فاعل **مقدرا** بقلب النون الخفيفة **الفا ما قبل** حرف **اخر** بكسر الخاء المعجمة منتصب **و**هو المدغم **منكسر او فتحه** اعتبره مفتوحا **ان يكن لمفعول وضع** بالبناء للمفعول اي بنيى بمعنى انك اعتبرته اسم مفعول **و**نحو **منجاب** بالنون والجيم اي منكشف واصله منجوب بكسر الواو ان اعتبر اسم فاعل وبفتحها ان اعتبر اسم مفعول وعلى التقديرين قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار منجاب هذا المتحد لفظ اسم الفاعل والمفعول فيه **بفير** **عرف** بالبناء للمفعول فان اعتبرته اسم فاعل قدرت ما قبل اخره مكسورا او اسم مفعول قدرته مفتوحا وذلك المتعدي منه واما اللازم نحو منجاب ومنصب فيعلم ذلك من متعلقه فان قدرته

اسم فاعل قلت منجاب ومنصب بدون طه او اسم مفعول قلت منجاب
عنه ومنصب فيه لانهما من اللوازم وقد تقدم ان بناء اسم المفعول
انما يكون بعد تعديته بحرف الجر فقط مثل هذه المواضع المذكورة
اتحد لفظ اسمي الفاعل والمفعول والجار والمجرور في منجاب عنه و
منصب فيه فشرط لا تشطروا فقد فرغنا من السالم ان ان نشرع في
الكلام على قسيمه وهو غير السالم وقد تبين لك من تعريف السالم
ان غيره ثلاثة انواع المضاعف والمعتل والمهموز ونحن نذكرها
على هذا الترتيب وقدمنا تحت المضاعف وان كان المناسب المعتلات
مقتضيا ان يذكر بعدها المشابهة السالم في قلة التغيير وكون حروف
فيه حروف الصحيح في النوع الاول منها هو المذكور في هذا الباب
وهو باب المضاعف بفتح العين المهملة اسم مفعول من ضاعف ولا
يجوز في لفظ باب من الاوجه المتقدم بيانها الا الاضافة لما علمت في
اول فصل من هذا الكتاب والتضعيف لغة ان يزاد على الشيء فيجعل
اثنين او اكثر قال الازهري التضعيف في كلام العرب المثل الى ما زاد وليس
بمقصور على المثلين بل جائز في كلامهم ان تقول هذا ضعفه اي مثله
وثلاثة امثاله فاكثر فاقله محصور وهو المثل واكثره غير محصور
لان الضعف في الاصل زيادة غير محصورة ومثله الاضعاف بكسر
الهمزة والمضاعفة وقد يطلق الضعف ويراد به الشيء ومثله
وتعريف المضاعف اصطلاحا سيجيء التنبيه عليه وغير سالم من
الفعل المقسم قد انقسم الى ثلاثة اقسام لانه اما ان يكون احد اصوله
مكررا وهو المراد بالمضاعف هنا وسمي ايضا الاصم لتحقق الشدة
فيه بواسطة الادغام والاصم لغة هو الشديد يقال حجر اصم
اي شديد ويمكن ان يقال سمي اصم لاسند عليه الجهر لما فيه من
الشدة كما ان الرجل الاصم يستند على الجهر لما به من الوقر او لانه
لا يتحقق الا بتكرير الحرف الواحد كما ان الاصم لا يسمع الصوت
الا بتكريره

الا بتكريره وقيل لانه حين يدغم اول المثلين يصير الحرف المدغم
كالمستهلك فكان الاذان اصمت عن استماعه او يكون احدها
همزا وهو المراد بقوله كذا الى المهموز او يكون احدها حرف علة
وهو المسمى بالمعتل وسياتي بيانها معقودا لكل منها باب
اما النوع الاول وهو الذي قد جاء مذكورا في هذا الفصل وهو
المضاعف فهو في عرف الصرفيين حال كونه من الفعل الثلاثي
مطلقا سواء كان مجردا او مزيدا فيه الجار والمجرور حال من مبتدا وهو
جائز عند سيبويه والمجردة حال من المجرور وهو جائز ايضا ما اي
الفعل الذي عينه ولامه توافقا اي اتحدا في الجنس بمعنى انه اي
حرف يكون عين فعله كان ذلك الحرف بعينه لامه فان كانت
العين دالا كانت اللام دالا او لاما فلاما وهكذا فمثاله من الثلاثي
المجرد نحو قولنا رد زيد بتشديد الدال المهملة ومن الثلاثي المزيد
نحو قولنا اعد بتشديدها ايضا اي هيأ وكون عين هذين
الفعلين ولامهما من جنس واحد ظاهر اذ اصل اول المثالين وهو
رد ردد فاجتمع فيه مثلان فسكن اولهما وادغم في الثاني واصل
ثاني منهما اي من المثالين وهو اعد اعدد فكان فيفعل به
ما مر لكن نقلت الفتحة في هذا الى الساكن قبلها وذا المضاعف
حال كونه من الفعل الرباعي مجردا كان او مزيدا فيه هو ما اي
فعل اتحد في الجنس فاؤه ولام سابقه وهي اولى لا فعلل وكان
عينه ولام لاحقه وهي ثانية لا في فعلل كزلزل اي في الجنس قد اتحد
بالمعنيين الاول و توافقا وهذا الجنس غير الجنس الاول ولم اجمع
المضاعف من البابين في تعريف لتغاير ماهيتهما كما رايت والجمع
بين مختلفي الماهية في حد متعذر كما هو ظاهر وهذا القسم الاخير
وهو المضاعف من الرباعي سمي ايضا الاصم كالثلاثي لانه وان لم يكن
فيه ادغام يحقق شدته لكنه حمل على الثلاثي ولان علة الادغام

قوله والمجردة اراد به
لعله مطلقا لانه حال مفرده
اي لا جمله ه

اجتماع المثلين فإذا كان ذلك مرتين كان ادعى الى الادغام لكن لم يدغم
لمانع وهو وقوع الفاصل بين المثلين فكان مثل ما امتنع فيه الادغام
من الثلاثي فإنه فيه يبقى على حاله حملا على الاصل كذا قاله التفتازاني
وقد يمنع حصول ثقل اجتماع المثلين في مضاعف الرباعي فضلا عن كونه
مرتين اذ الاجتماع ليس هو وجودهما في الكلمة على اي وجه كان
بل على وجه توالي فيهما من غير فصل وهو في الرباعي ليس كذلك
فتأمل وكما يسمى الاصم يسمى ايضا المطابق بفتح الموحدة
اسم مفعول من المطابقة وهي الموافقة يقال طابقت بين الشيئين
اذا جعلتهما على حذو واحد وقد طوبق فيه بين الفاء واللام
الاولى والعين واللام الثانية وقد يقال طابق بصيغة الاول
نصبه الثاني واصله مطابق فيه ثم حذف الجار توسعا واوصل الفعل
الى الضمير المجرور بنفسه فصار نعت الضمير واستتر فيه فصار مثل
نظائره كالمشترك وهذا الاسم تختص به دون الثلاثي لفقد وجه
التسمية فيه مثال اي مثال هذا الاخير وهو المضاعف من الرباعي
قولنا زلزلا والالف للاطلاق يقال زلزل الشيء اي حركه زلزلة
وزلزالا ويجوز في مصدر الثاني فتح فائه وكسرها بخلاف السالم
فإنه بالكسر لا غير نحو دحرج دحراجا وانما جاز فيه الفتح جبرا لما
اشتمل عليه من الثقل الحاصل بواسطة تقارب الامثال والكسر
وهو الافصح لانه الاصل وبه جاء التنزيل ولما كان ههنا مظنة سؤال
وهو انه لم الحق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم مثلها مع
ان حروفه حروف الصحيح اشرنا الى جوابه بقولنا انما هذا المضاعف
جعل معتلا ثنيا والحق به في جعله من غير السالم لمناسبته للمعتل
من حيث ان المعتل اذا اجتمع فيه حرفان من حروف العلة حذف
احدهما او قلب وعوض عنه غيره فكذا في المضاعف فإنه اذا
اجتمع فيه حرفان متجانسان واحدا دغم احدهما في الاخر فلهذه

المناسبة

المناسبة الحق بالمعتلات ولانه اي المضاعف المذكور يلحقه الابدال
كما يلحق حروف العلة على ما يجيء في باب المعتل والابدال كما في الشافية
هو جعل حرف من حروف يجمعها قولي : زمان صيف حده طويل :
موضع حرف اخر منها جعلا : شائعا لغير ادغام فنحو اظلم بتشديد
المعجمة في اظتلم بوضع الظاء المعجمة مكان تاء الافتعال لارادة
الادغام ليس من الابدال في شيء اذ الظاء المعجمة مكان تاء الافتعال
ليست من حروفه كما علمت والمراد بقولنا موضع حرف اخر ان يكون
العوض فاء ان كان الاصل فاء كما في اجوه وعينا ان كان عينا كما في قال
ولاما ان كان لاما كما في ماء وزائدا الا على المعنى المقصود ان كان الاصل
كذلك كما في عالم بالهمزة في عالم بالالف فنحو ليس اخت وبنت مما
نحن فيه وان قلنا ان التاء فيهما عوض عن المحذوف اذ ليس هو في
الحقيقة في مكانه على التفسير الذي ذكرناه وقد جمع بعضهم كما
نقله السعد الحروف التي تبدل من غيرها في قوله انصت يوم جد
طاه زل ولا يخفى فرق ما بين الجمعين وتكرير الياء في المصراع الذي
جمعناها فيه لا يضر وفيها خلاف كثير ليس هذا محل بسطه
وكل واحد من هذه الحروف المذكورة تبدل من عدة حروف
الا الصاد فإنها لا تبدل الا من حرف واحد وهو السين المهملة وقد
اتضح الكلام على بيان ذلك في مطولات شراح الشافية فعليك به ان رمت
تفصيلا ولحوق الابدال لهذا المضاعف هو في الحرف ذي التضعيف
اي الذي هو احد المتجانسين وذلك ان يقال امليت في امللت بابدال
اللام الاخيرة ياء لثقل اجتماع المثلين مع تعذر الادغام لسكون
الثاني وامثال ذلك كثيرة في الكلام نحو تقضى البازي اي تقضض
وحسيت بالخبر اي حسست به وتكعيت اي تكعكعت وكذا الرباعي
نحو دهديت اي دهدهت بمعنى دحرجت وصهصيت
اي صهصهت بمعنى قلت له صه صه وامثال ذلك وعبارة النظم

طائفة للحمل على كلا القولين في أمليت من أن أصله أمللت كما هو رأي
ابن عصفور أو هو لغة فيه كما هو رأي بعضهم ووجهوه بأن تصريفهما
واحد فليس جعل أحدهما أصلا والآخر فرعا بأولى من العكس
انتهى ومن موجبات إلحاق المضاعف بالمعتل أنه يلحقه الحذف
لأحد المثلين جوازا كما يلحق حرف العلة على ما سيجيء في بابه وذلك
حيث يقال منه مسست بكسر الميم أو فتحها مع سكون السين المهملة
في مسست بفتح الميم وكسر السين الأولى كقوله :. أنشد الأخفش
مسنا السماء فنلناها وطاولنا :. حتى نرى أحدا يمشي وثهلانا :.
قال في الصحاح مسست الشيء بالكسر أمسه مسا وهذه هي اللغة
الفصيحة وحكى أبو عبيدة مسست الشيء بالفتح أمسه بالكسر والضم
وإنما حذف أحد المماثلين من ذلك لتعذر الادغام مع اجتماعهما و
التخفيف مطلوب واختلف في المحذوف منهما فقيل الأولى لأنها
الزائدة التي تدغم وهو ظاهر كلام سيبويه وصرح به في التسهيل
وقيل الثانية لأن الثقل إنما يحصل عندها وهذا النوع من الحذف
لغة سليم في عين كل فعل ماض اتصلت به تاء الضمير أو نونه إذا
لم تفتح تلك العين عقب متحرك كهممت به كما في التسهيل وقد
حكى ابن الأنباري الحذف في المفتوح العين أيضا فيقال همت في هممت
ووجه الحذف التشبيه بحروف العلة فكما حذفوا مثل خفت و
ظلت وانقدت حذفوا هنا لأن الادغام إعلال للكلمة لتغييرها و
زنتها بذهاب حركة العين كذهاب حركة المنقلب حركة حرف
العلة في طال وخاف فشبهت عين الكلمة في المضاعف بعينها
في المعتل فاعلما ذلك بإبدال النون الخفيفة ألفا واعلم أيضا أن
المحذوف منه أحد المتماثلين كما مثلنا يجوز فيه فتح فائه وكسرها
وهو المشار إليه بقولي ظلت بفتح أوله وهي لغة عامرية و ظلت
بكسره وهي لغة الحجازيين في ظللت بفتح أوله وكسر ثانيه انتهى

بصيغة

بصيغة المبني للمجهول وفي التنزيل فظلتم تفكهون أما الفتح فوجهه
أنه اعتبر فيه حذف أحد المثلين مع حركته فبقيت الفاء متحركة بحركتها
الأصلية وأما الكسرة فوجهه أنه اعتبر فيه نقل حركة المحذوف
من المثلين إلى الفاء بعد سلب حركتها ثم حذفه ساكنا فيقال
ظلت أفعل بالفتح أو الكسر ظلولا إذا كان الفعل بالنهار ومن
الليل وهذا المصراع من ألفية ابن مالك استعملته هنا على طريق
التضمين وهو معنى بديعي كذا أي كما يحذف أحد المتماثلين من
الثلاثي المجرد يحذف أيضا من الثلاثي المزيد نحو أحسست بسكون
الحاء المهملة وفتح أولى السينين المهملتين وسكون الثانية فإنه
تحذف إحدى سينيه بعد نقل حركة المتحركة منهما إلى الحاء فيقال
فيه أحست قال أبو زيد :. خلا أن العتاق من المطايا :. أحسن به
فهن إليه شوس :. وهو من شواذ التخفيف وربما أبدلوا من السين
الثانية ياء فقيل أحسيت به تنبيه قال الفخر الرازي الحذف
في ظلت فصيح لكثرة استعماله بخلاف مست وأحست ولا يبنى عليه
قول التفتازاني وكذا قرئ ظلت بلا حرف فتأمله ثم هذا الحذف
مطرد في كل فعل مضاعف على فعل مكسور العين أو مفتوحه
على ما نقله ابن الأنباري أو على أفعل كما مشى عليه في التسهيل
وهو مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بأنه شاذ وأنه لم يرد
إلا في لفظين من الثلاثي المجرد وهما ظلت ومست وفي لفظة واحدة
من المزيد وهو أحست وممن ذهب إلى عدم اطراده ابن عصفور
ولكن ما حكاه في التسهيل من أنه لغة سليم يرد على المانعين فلما
لحق الإبدال والحذف حرف التضعيف كما يلحقان حروف العلة
كما يذكر في بابه ألحق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم فإن
قلت الإبدال والحذف كما يلحقان المعتل يلحقان الصحيح أيضا أما
الحذف ففي نحو تجنب وتقاتل وقد خرج كما مر وأما الإبدال

فاكثر من ان يحصى فليس الحاق المضاعف بالمعتل للعلة المذكورة باولى
منه الحاقه بالصحيح لاشتراكهما فيهما قلت اجاب التفتازاني عن ذلك
بانهما يلحقان المضاعف في الحروف الاصلية كالمعتل بخلاف الصحيح
فانهما لا يلحقانه حروفا اصلية بل الابدال يلحقها دون الحذف ولان
حرف التضعيف يصير حرف علة كما في امليت واحسيت على ما تقدم
ثم لما كان من لازم التضعيف في الثلاثي اجتماع المثلين وهو ثقيل لما
فيه من العود الى الحرف الاول بعد النطق به فيصير كوضع القدم
ورفعها موضع واحد وعادة الحديث مرتين وذلك مستهجن
في كلامهم اذ هو مبني على الخفة والرشاقة والتخلص من ذلك
انما يكون بادغام احد المتماثلين في الاخر فعلوا ذلك فرارا منه
مع حسن ذوقه يشهد به الوجدان وهذا فصل عقدته لبيان
الادغام واعلم انه يقال الادغام وهو بتخفيف الدال المهملة
افعال من عبارات الكوفيين وتشديدها افتعال من عبارات
البصريين وظن بعضهم ان الادغام بالتشديد كما يقوله البصر
يون غير متجه لانه افتعال وهو سهو لما في الصحاح يقال ادغمت
الحرف وادغمته على افتعلته وفي ق للفعل الثلاثي المضاعف
المتقدم بيانه ظرف لغو متعلق بيقال وهو اي الادغام لغة
الاخفاء والادخال يقال ادغمت اللجام في فم الفرس اي ادخلته فيه
وادغمت الثوب في الوعاء كذا في ق واما اصطلاحا فهو المعروف بقولنا
ان يدرج اي بالبناء للمفعول اي يدخل ذا الحرف الاول من الحرفين المتجا
نسين المجتمعين ولا بد من سكونه ليتصل بالثاني اذ لو تحرك لم يتصل
به لحصول الفاصل وهو الحركة بناء على ان الحركة عقب الحرف لا معه
وهو الصحيح فان كان ساكنا من الاصل فيها والا سكن ليصح ادراجه
في ثانيهما اي ثاني الحرفين ولا يكون الا متحركا لان الساكن كالميت
لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره نحو مد فان اصله كما علمت مدد

فاجتمع

فاجتمع مثلان وهما الدالان فسكنت الاولى وادرجت في الثانية فان
قلت لم عدلت عن عبارة الاصل في تعريف الادغام وهي قوله ان تسكن
الاول وتدرج في الثاني فجزمتها واقتصرت على شطرها الثاني فقط
قلت لان الشطر الاول منها زائد لا دخل له في مفهوم الادغام وانما
هو شرط له والتعريف يحصل بالشطر الاخير منها وايضا هي غير شاملة
لنحو مد مصدرا فان اصله مدد فالاول ساكن فكيف يسكن ويمكن ان يجاب
عنه بان المراد ان المتحرك يسكن عند ادغامه على ابقاء الساكن بحاله
بالطريق الاولى ويسمى اي الحرف الاول من المتجانسين المدغم بصيغة
اسم المفعول لادغامك اياه في الثاني واما الحرف الثاني من المتجانسين فهو
المدغم فيه فقد سمي بصيغة المبني للمفعول من المضاعف وخففت
للوقف وانما سمي بذلك لادغامك الاول فيه والمدغم والمدغم فيه حرفان
في التلفظ وحرف واحد في الكتابة فلذلك تسمعهم كثيرا ما يقولون
الحرف المشدد بحرفين والغرض من الادغام التخفيف فان التلفظ
بالمثلين في غاية الثقل حسا واعلم ان ذا اي الادغام المتقدم بيانه ينقسم
باعتبار وجوبه وامتناعه وجوازه الى ثلاثة اقسام وسنأتي على هذا
الترتيب فالقسم الاول منها ادغام حتم اي واجب وذلك في ما اجتمع فيه
حرفان من جنس واحد في كلمة واحدة وكان الثاني منهما متحركا ولم يقع
بينهما فاصل وذلك في الماضي والمضارع من الثلاثي المجرد مطلقا ومن
المزيد فيه من الابواب التي سنذكرها ما لم يتصل بالماضي والمضارع ضمير
الرفع البارز المتحرك فان اتصل به ففيه تفصيل يذكر واما نحو قولهم
قطط شعره اذا اشتدت جعودته وضبب البلد اذا كثر ضبابه
فدون ادغام فشاذ جيء به لبيان الاصل وضعفوا في قول الشاعر
مهلا اعاذل قد جربت من خلقي ∴ اني اجود لاقوام وان ضننوا ∴
ضرورة والشائع ضنوا في فعل الماضي المجرد نحو قر ومد اصله
مدد فاسكنت الاولى وادرجت في الثانية فصار مد والمضارع منه

يمد بفتح الياء وضم الميم واصله يمدد فنقلت حركة الدال الاولى الى
الميم ثم ادغمت في الثانية فصار يمد ومثال الماضي من المزيد حرفين
من باب الافتعال نحو قولنا اعتد اصله اعتدد ومثال المضارع منه
يعتد اصله يعتدد ففعل به ما سبق ومثال الماضي من المزيد حرفا
من باب الافعال اعد اصله اعدد ومثال المضارع منه يعد اصله
يعدد ففعل بهما ما مر ومثال الماضي من المزيد حرفين ايضا من
باب الانفعال نحو قولنا انقد اصله انقدد ومثال المضارع منه
ينقد اصله ينقدد ففعل بهما ما مر ومثال الماضي من المزيد
ثلاثة احرف من باب الاستفعال نحو قولنا استعد اصله استعدد
ومثال المضارع منه يستعد اصله يستعدد ففعل بهما ما مر ومثال
الماضي من باب التفاعل نحو قولنا تماد بالتشديد لكنه خفف
للوزن اصله تمادد ومثال المضارع منه يتماد اصله يتمادد ففعل
بهما ما مر والادغام ايضا في وردية افعال من غير المضاعف وذلك
في قولهم اسود يسود بتشديد الدال المهملة فيهما من باب الافعال
بالتضعيف اصلهما اسودد يسودد ففعل بهما ما مر وقولهم
اسواد يسواد بتشديد الدال المهملة فيهما ايضا من باب
الافعيلال واصلهما اسوادد يسوادد ففعل بهما ما مر وكذا قو
لهم اطمان بالبناء للاطلاق يطمان واصلهما اطمانن يطمانن من باب
الافعيلال بالتشديد ففعل بهما ما مر وكذا قولهم مارد يمارد
واصلهما ماردد يماردد من باب المفاعلة ففعل بهما ما عرفت
فيجب في هذه الافعال الادغام وان لم تكن من المضاعف لوجود
المقتضي فيها وهو اجتماع المثلين مع عدم المانع من الادغام وانما
لم تكن من المضاعف لان عينها ولامها ليسا من جنس واحد فان الاولين
عينهما الواو ولامهما الدال وعين الثالث منها ميم ولامه نون
وميزتها عن المضاعف بذكر غيرها عنه ولم اخلطها به كما جعله الاصل

لئلا

لئلا يتوهم ذلك مع التباسها به فهذه الابواب التي يدخل فيها الادغام
وما بقي فبعضه لم يجئ من المضاعف كباب افعوعل وافعلل وافعنلى
وبعضها جاء ليس للادغام اليه سبيل كباب التفعيل نحو مدد يمدد
والتفعل نحو تمدد يتمدد وذلك لان العين وهو الذي يدغم متحرك
ابدا للادغام حرف اخر فيه فهو لا يدغم في حرف اخر لامتناع امكانه
وحكم تلك الافعال المضاعفة الواجب ادغامها والافعال الملحقة
بها للمفعول حيث تبنى ماضية كانت او مضارعة كحكم ما بني للفاعل
منها بلا فرق فاذا عرفت ذلك فقل بتحريك اللام بالكسرة للوزن
مد فيه يمد فيه المبني للمفعول واصلهما مدد بضم اوله وكسر ثانيه
واصل ثانيهما يمدد بضم اوله وفتح ثالثه ففعل بهما ما سبق وهكذا
قياس ما بني للمفعول من الافعال الباقية تنبيه لا فرق في
وجوب الادغام في هذه الافعال بين ان تكون مجردة من تاء
التأنيث او متصلة بها نحو مدت واعدت وانقدت وكذلك المصدر
من هذه الافعال المذكورة وغيرها من المضاعف مما لم يقع بين حرفي
التضعيف فيه حرف فاصل ويكون الثاني منهما متحركا كلي اي اتبع
امر ولي يلي والياء اشباع ليعلم ان الحكم المذكور وهو وجوب
الادغام بل ينبغي ان تعلم انه لا يختلف ذلك الحكم اذا توفرت شروطه
كما ان بالفعل المضاعف وما شاكله مما مر او وصلت انت العين بالوقف
على السكون على لغة ربيعة واذا وقفتها الى ضمير بيانية او او وصلت
به واوا له اي واو الضمير كذا الدال او او وصلت به ياء ضمير بالغضب او ان
المخففين على ان الياء هذه الياء ضمير كالف يفعلان وواو يفعلون
خلافا للاخفش ولا فرق في هذا الفعل بين ان يكون ماضيا او
مضارعا او امرا مجردا او مزيدا مبنيا للمعلوم او للمجهول فلذا
قلت بالفعل ولم اقل بهذه الافعال وانما وجب الادغام في
هذه الافعال لتوفر شروطه وذلك لان ما قبل هذه الضمائر

وهو الثاني من المتجانسين يجب ان يكون متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين
فحينئذ وان كان الاول ساكنا يدرج في الاسكن ويدرج في الثاني
كما قد علمت ومن ثم كان الفك في هذه الافعال من مفاسد اللحن
كما نص عليه الحريري في درة الغواص اذ تقرر هذا فـ فعل في مثال
الاول وهو ما اتصل به الضمير مدا بفتح الميم على انه فعل ماض مسند
الى ضمير الاثنين واصله حينئذ مددا او بضم الميم على اعتبار انه
فعل امر مسند الى ضميرهما واصله حينئذ يمددان فحذف حرف المضارعة
والنون وادغم فصار مدا او انه ماض مبني للمجهول مسند الى ضميرهما
كذلك فاصله حينئذ مددا بضم اوله وكسر ثانيه لا يقال لم لا يجوز
الاظهار في الامر على رأي الحجازيين الآتي لان التحريك عارض بسبب
العلامات المذكورة لانا نمنع العروض لان الفعل مبني على تلك
العلامات وبيان ذلك انه اذا وقع المجزوم قبلها كان جزمه
بحذف النون نحو لم يمدا او هاذه لها الى الياء فتقدير السكون
فيكون نحو ذاكر ذلك لان هذا البناء حكم له بحكم المجزوم ومن ثم
حذفت اواخر الفعل المعتل نحو اخش واغز وارم و مثال ما اتصل
بواو الضمير نحو مدوا بفتح الميم على انه فعل ماض مبني للفاعل
مسند الى ضمير جماعة الذكور فاصله حينئذ مددوا او يحتمل ان يكون
بضم الميم على انه فعل امر مسند الى ضمير جماعة الذكور فاصله حينئذ
تمددون ويفعل به ما مر بل يمكن ان يعتبر حينئذ جعله ماضيا مبنيا
للمفعول مسندا الى ضمير جمع الذكور ايضا فاصله حينئذ مددوا
و مثال ما اتصل به ياء الضمير نحو قولنا مدي بضم الميم لا غير
وهو فعل امر مسند الى ضمير المؤنثة المخاطبة واصله تمددين
ويفعل به ما مر وقس على هذه الثلاثة من المزيد فيه مطلقا ماضيا
او مضارعا او امرا ومن المضارع الثلاثي المجرد ولا تقتصر في المثل
على ما ذكرنا و القسم الثاني من الادغام هو الممتنع وهو ما اجتمع

فيه

فيه حرفان متجانسان في كلمة واحدة وسكن ثانيهما سكونا لازما وذلك
ان يتصل بالفعل المضاعف ضمير رفع فقد وصل بصيغة المبني للمفعول
وكان الضمير المذكور ذا تحرك وهو تاء الخطاب وتاء المتكلم ونونه
في الماضي ونون جماعة النساء مطلقا ماضيا كان او غيره مجردا او
غيره مبنيا للفاعل او غيره واحترزت بكونه ذا تحرك عما اذا كان
ساكنا نحو مدت واعدنا فان الادغام فيه واجب كما مر التنبيه
عليه فـ هذا الفعل المتصل به ضمير الرفع المتحرك حظل بالمهملة فالظاء
المعجمة مبنيا للمجهول اي منع ادغامه واشرت الى علة امتناع
الادغام بقولي اذ الضمير الموجود فيه يطلب وجوبا تسكين الحرف
الذي هو يليه وهو الثاني من المتجانسين لدفع اجتماع اربع متحركات
فيما هو كالكلمة الواحدة وذاك اي الادغام للتحريك فيه اي في الثاني
من المتجانسين يقتضي ليصح ادراج الساكن فيه ولا يدرج الساكن في الساكن
لما تقدم فعارض المانع من الادغام وهو سكون ثاني المتجانسين هاذا
المقتضي له وهو اجتماعهما ومن القواعد الاصولية انه اذا
تعارض المانع والمقتضي يقدم المانع فيمتنع الادغام ايضا اذ اوله
الى لزوم بناء مضمومه من المضارع كماله ادغام نحو حبي كما ياتي
بيانه من بحث اللفيف وما تضمنه هذان البيتان من زيادة اذا
تقرر هذا فـ فعل اذن اي اذا اتصل به ضمير رفع متحرك وكان ضمير المتكلم
وحده او ضميره مع غيره مددت ومددنا بالفك فيهما المسمى
بالاظهار و كذا يفك اذا اتصل به ضمير المخاطب مجردا او غيره
مذكرا او غيره نحو مددت ومددت ومددتما ومددتم ومددتن
وكذا اذا اتصل به ضمير جمع الاناث الغائبات نحو مددن فهذه
تسعة امثلة من الماضي يمتنع فيها الادغام لما مر بيانه والباقي
من الامثلة الممكنة وهو مثالان للمضارع المتصل به نون جمع
الاناث نحو تمددن في المخاطب منهن وتمددن في الغائب

منهي ومثال الامر منه نحو امددن للمخاطب منهي ومثال النهي
نحو لا تمددن ولا تمدن وهذه الامثلة ايضا افككن بنون التوكيد
الثقيلة مثل ما افككت ذاك المثال من الماضي وهذا هو المشهور
ونقل سيبويه عن الخليل بصيغة زعم ان ناسا من بكر ابن وائل
يقولون ردت ناوردت وهي لغة ضعيفة كانهم قدروا الادغام
قبل دخول النون فابقوا الفعل على حاله قال في شرح المفصل ولا يعبأ
بها ولا يعتد بلغتهم وحكى بعض الكوفيين ردن بزيادة نون
ساكنة قبل نون الاناث مدغمة فيها محافظة على بقاء الادغام
لان نون الاناث لا يكون ما قبلها الا ساكنا ومثله حكاية بعضهم
في ردت رادت هذا وصيغة الزعم كثيرا ما يريد بها سيبويه التحقيق
لا التمريض كما صرح بذلك القواوي في شرح مسلم والقسم الثالث
من الادغام هو الجائز وهو فيما اجتمع فيه حرفان متجانسان في كلمة
واحدة وسكن ثانيهما سكونا غير لازم وذلك ان عليه اي على الفعل
المضاعف جازم من الجواز المذكور في النحو قد دخلا الالف للاطلاق
وكان الفعل المذكور فعل واحد مذكرا سواء كان متكلما او مخاطبا
او غائبا وقيد به لان الادغام واجب في فعل الاثنين
مطلقا وفعل جماعة الذكور كذلك وفعل الواحدة المخاطبة
كما مر وممتنع في فعل جماعة النساء فان كان كذلك فالفعل المذكور
وهو الادغام جواز بصيغة الامر نظرا الى ان السكون عارض لا
اعتداد به فحرك الثاني الساكن وبعد فيه الاول فيقال لم يمد
بالحركات الثلاث كما سيأتي وهو لغة بني تميم وقال ابو حيان
عزاه بعض اصحابنا لغير الحجازيين ولم يخص تميما ويجوز عدم
الادغام نظرا الى ان شرط الادغام تحرك الحرف الثاني وهو ساكن
هنا فلا يدغم بل يفك فتقول لم تمدد وهو لغة الحجازيين وهو
الاقرب الى القياس لموافقة الاصل وتقديما لاقوى الطائيين وهو

قيد المراد بالزعم عند سيبويه التحقيق لا التمريض ه

العامل

٥٨

العامل وحملا على ما اجمع على اظهاره من نحو رددت لتشبهه به في الجملة
ولانتفاء الثقل بسكون احد الحرفين ولورود القرآن به في التنزيل
ولا تمنن تستكثر قال الشاعر «ومن يك ذا فضل فيبخل بفضله على
قومه يستغن عنه ويذمم» فان قوله يذمم مجزوم لعطفه على
يستغن وهو جواب الشرط اعني من والمراد ان الفك والادغام جائزان
عندنا والا فالادغام ممتنع عند الحجازيين وواجب عند غيرهم
تنبيه محل جواز الفك عندنا اذا لم يل ثاني المثلين ساكن او
وليه ساكن منفصل كلم يرد الرجل فان اتصل به ساكن غير منفصل
كنون التوكيد لم يجز الاظهار فان قيل الحركة لاجل سكون هذا
النون عارضة فينبغي ان يظهر الحجازيون كما اظهروا اذا ولي
الساكن المنفصل لعروض التحريك لاجله اجيب بان الفرق بان الدال
في قولهم لم يرد الرجل فيه تقدير السكون وعند دخول النون ليست
كذلك لانها ابطلت اعراب الفعل ولذلك تحذف نون الرفع
معها ولا يبقى معها المرفوع مرفوعا فزال بوجوه البناء تقديرا
السكون كما ان التسكين مع نون الاناث مزيل للفعل الاعراب ثم لم
يقدر بعد ذلك وكذا اجوز الادغام ان كان الفعل المضاعف فعل
مؤنثة واحدة غائبة وذلك كقولنا لم تمد هند المائدة فيجوز
فيه الادغام وعدمه نظرا الى العلتين السابقتين وبعض الاصل
لا يشعر بحكم الواحدة الغائبة اذ لا تندرج في الواحد الواحدة
ولا يصح ان يقال المراد فعل الشخص الواحد مذكرا كان او مؤنثا
لانه يندرج فيه حينئذ فعل الواحدة المخاطبة والادغام فيه
واجب لا جائز اللهم الا ان يقال قد علم حكمه فيما سبق فهو في
حكم المستثنى وفيه تعسف لا يخفى ولذلك زدت التصريح
بها ولم اقتصر على الواحد كما فعله هو فان قلت ما ذكرته من العلة
في جواز الادغام كما جاز في هذا فلم لا اجيب عن ذلك بان هذا ل

من عروض السكون موجود في مددت ونحوه ايضا فلم لا يجوز فيه الادغام
كما جاز في هذا قلت اجيب عن ذا الرد بان هذا الظاهر كجزء من الكلمة
وسكن ما قبلها ولانه على ذا الرد كما علمت فلو حرك لزال الغرض وبان
الادغام موقوف على تحرك الثاني وهو موقوف على الادغام فيلا تتوالى
الحركات الاربع فيلزم الدور وفي هذا الجواب الاخير نظر اذ تحرك
الثاني لا يتوقف على الادغام بل على اسكان الاول وهو جزء الادغام
لا نفسه وما عسى ان يقال في دفع هذا النظر من ان اسكان الاول
موقوف على الادغام والموقوف على الموقوف عليه موقوف فيه نظر
ايضا لان الاسكان المذكور لا يتوقف على نفس الادغام بل على ارادته
كما لا يخفى فاللازم توقف الادغام على القصد اليه وهو مستقيم
ويمكن ان يمنع ذا الرد الدليل منعا اجماليا ايضا فيقال هذا الدليل
بجميع مقدماته غير صحيح لتخلف مقتضاه في الفعل المجزوم مقتضيا
لتحريك اخره الذي كان ساكنا للجازم اذا دخل عليه الجازم نحو لم يمد
فتامل ثم لما كان ادغام المضاعف احتجنا الى بيان تلك الحركة ما هي
وهذا فصل عقدته لذا الرد فنقول المضارع المضاعف المجزوم
لا يخلو اما ان يكون مكسور العين او مفتوحها او مضمومها فان
كان ذا المذكور مكسور عين كيفر بالفاء من الفرار وهو الهرب
فالكسر والفتح اي كل واحد منهما على الانفصال الحقيقي للام
المحركة لاجل الادغام يفر بالفاء اما الكسر فلان الساكن اذا حرك
به لما بين الكسر والسكون من التناسب ولان الجزم قد جعل عوضا
عن الجر عند تعذره اعني في الافعال فكذا جعل الكسر عوضا عن
السكون عند تعذره واما الفتح فلخفته ولك ان تقول الكسر في
لم يفر لمتابعة العين وبين عروض هذا البيت وضربه الجناس
المصحف كذا يجوز الكسر والفتح اذا مفتوحها كان اي اذا كان
الفعل المذكور مفتوح العين كلا نعض للتوجيهين السابقين

ولك

ولك ان تقول الفتح في نحو لم يعض للاتباع ولكن الكسر في مفتوح
العين لفتحه تال في الرتبة فهو دونه في ذا الرد لان الفتح له مقتضيان
وهو التخفيف والاتباع والكسر ليس له الا مقتض واحد وهو
تحريك الساكنين والمثال الاول بالعكس من هذا لان الكسر
هناك له مقتضيا كونه الاصل في تحريك الساكن والاتباع والفتح
له مقتض واحد وهو التخفيف وبيان كون الكسر في هذا دون
الفتح من زيادتي وان فككته اي المدغم المجزوم على لغة الحجازيين
فلم يفرر بتسكين اخره في المكسور العين فل وحرك في البيت
بالكسر للضرورة كذاك فل لم يعضض في المفتوح العين بسكون
اخره وقس على ما ذكرنا باقي المثل وسكنت الفاء للوزن وهكذا
الحكم للثلاثي المزيد منه نحو يقشعر ومثله تحمار بل تحمر بتشديد
اواخرها فتقول لم يقشعر ولم تحمار ولم تحمر بكسر الراء وفتحها لما
مر ولم تقشعرر ولم تحمارر ولم تحمرر بفك الادغام وكسر ما قبل الاخر
لانا نقدر الاصل فيها يقشعرر وتحمارر وتحمرر مكسورا ما قبل اخرها
في المضارع مفتوحا في الماضي حملا على اخواتها من نحو اجتمع يجتمع
واستخرج يستخرج ويدل عليه قولهم ارعوى يرعوي واحواوى
يحواوي لان وزنهما افعلل وافعالل لا احمرر واحمارر ووجه
الدلالة ثبوت الكسرة اللفظية في مضارعها لسبق الاعلال
على الادغام على ما سياتي في باب الناقص وان يكن الفعل المذكور
مضمومها اي مضموم العين كيمد فحكمه اي حكم اخره عند دخول
الجازم عليه كحكم فعل سابق وهو المكسور العين والمفتوحها
اي يجوز فيه الكسر والفتح للتوجيهين السابقين وجاز ايضا
مع ذا الرد ضمه اي ضم اخره اتباعا لحركة العين اعني بجواز هذه
الاوجه الثلاثة مع الادغام نحو قولنا لم يمد حال كونه مثلث
الدال فالفتح للخفة والكسر لانه الاصل في تحريك الساكن والضم

لاتباع العين والاوجه الثلاثة متساوية ليس احدها باولى من الاخر
لان لكل منها مقتضيا واحدا فقط تنبيهه حاصل ما حكاه سيبويه
في هاذا المقام اربع لغات الكسر والفتح مطلقا من غير استثناء
شيء والاولى لغة كعب والثانية لغة اهل نجد والفتح الا اذا لقيه
ساكن بعده فالكسر وهي لغة بني اسد والاتباع الا عند لقي الساكن
فالكسر والا عند لحوق ضميري المذكر والمونث الغائبين فالحركة
المناسبة لذالك اللاحق فالفتح في بعض وبعض وبعد على الثانية والثالثة
والكسر في الاخير على الاولى والضم في يعد على الرابعة والكسر في يعد والفتح
في بعض مشترك وحكى ابو علي في الايضاح ثلاث لغات فقط فقال منهم
من يتبع ومنهم من يفتح ومنهم من يكسر ولا مفاجات بين النقلين فتامل
وان فككت المدغم على لغة الحجاز بين رد بصيغة الماضي المبني للمفعول
ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه عائد الى السكون وسكنت الدال القافية
فيجوز ان يكون امرا فالسكون اصلي وهو جواب الشرط على الوجهين
اي اردد السكون الاصلي لعدم ما يمنعه تقول لم يمدد فيفك الادغام
لما تقدم وحكم فعل الامر من المضاعف في جميع ما مر من الفك والادغام
بكيفيته السابقة واحكامه المتقدمة من وجوبه وامتناعه وجوازه
كحكم ذا اي المذكور وهو المضارع المجزوم فيجب اذا اتصل به ا لعب
الضمير او واو او ياء لما تقدم ويمتنع اذا اتصل به نون جماعة النساء
ويجوز فيما عدا ذالك لانتفاء علة الامتناع وعدمه اعني الوجوب
والمراد هنا امر المخاطب وامر الغائب قد دخل تحت المجزوم فادغم
ذالك فان كان الامر من المفتوح العين كعض جاز في لامه الوجهان
السابقان الفتح للتخفيف او الاتباع والكسر لان الاصل في تحريك الساكن
او من مكسورها نحو فر جاز فيه ذان الوجهان ايضا واصلهما اعضض وافرر
فنقلت حركة العين الى الفاء فالتقى ساكنان فحركت اللام ردعا
لالتقاء الساكنين اما بالكسر او الفتح كما علمت ثم ان ضمت العين

في اللام

في اللام فاستغني عن همزة الوصل فحذفت فصار عض وفر وهو
المشهور المعروف عند البصريين والعلة ما ذكرناه من الاستغناء
بناء على الاعتداد بالعارض لكثرة الاستعمال ولان الحركة مع موجبها
في كلمة واحدة فصارت في حكم الاصلي ومن ثم وجب ايضا حذف همزة
قول امر من قال وكذا همزة اسل على الافصح ولم تحذف في الامر من
جاء نحو ورب وفي لام التعريف عند النقل هاذا وقد حكى الكسائي
اثبات همزة المضاعف المدغم سماعا من عبد القيس شبهوها في
مثل هاذا المدغم فصارا ذان التعريف في مثل الاحمر عند النقل الى
اللام على مذهب الاكثر والفرق من وجهين الاول ان لام التعريف
نقل اليها حركة من كلمة اخرى هي المعرفة بها فليست الحركة
اصلية ولا في حكمها فلذا فيها ان يؤتى فيها كالاصلية لانتفاء موجبها
موجبها في كلمة واحدة والثاني ان همزة ال شبهت بهمزة القطع
لانفتاحها وثبوتها في مواضع لا تثبت فيها غيرها من همزات
الوصل وذالك مع الف الاستفهام وباب النداء نحو يا الله وفي القسم
ونحو يا الله لتفعلن انتهى ويجوز ابقاؤهما على اصلهما فتقول في عض
اعضض اعني فكا وتقول في فر افرر بفك الادغام ايضا وان كان
مضموما نحو مد فهاذا مع الادغام بالتثليث للدال المهملة فرئ
بصيغة المبني للمجهول اما الكسر فلان الاصل في تحريك الساكن واما
الفتح فللخفة تشبيها باين وكيف واما الضم فللاتباع واصله امدد
فيفعل به ما مر وقد روي بالحركات الثلاث قول جرير " ذم المنازل بعد
منزلة اللوى " والعيش بعد اولئك الايام " والاعرف الافصح الكسر
في مثل هاذه الصورة اعني عند التقاء الساكنين وذالك لاجتماع
الاولى والاخيرتين من اللغات الاربع المتقدم بيانها فيه
دون الفتح لاختصاص الثانية به ودون الضم لشذوذه عن جميعها
ومحل ما ذكرناه من جواز الحركتين او الثلاث في المضاعف المدغم اذا

لم يتصل به هاء الضمير اما اذا اتصلت به فيلزم وجها واحدا وهو الفتح ان كان
ضمير مؤنث نحو ردها والضم ان كان ضمير مذكر نحو رده وروي بالكسر
وهو ضعيف وبالفتح ايضا على ما حكاه ثعلب وان فككت فقل فيه امدد
وهي لغة الحجازيين وهو الاصل قال الشاعر «واغضض من الرحمن فضلا
ونعمة» عليك اذا ما جا للخير طالب» وحكم الثلاثي المزيد فيه في جميع
ما ذكرنا كحكم المجرد وانما لم نذكره اكتفا بالاصل وليعتبر الفك اذا
لا خفاء في شيء منه على من اطلع على ما ذكرنا تنبيه الادغام في
المضارع المجزوم اقوى منه في الامر ومن ثم اتفق القراء على الاظهار في قوله
تعالى واضمم وقوله واشدد ولم يظهر في قوله تعالى ومن يرتد
سوى نافع وابن عامر وابي جعفر والسر في ذلك ان سكون الامر سكون
بناء فكان كسكون رددت وسكون المضارع سكون اعراب عارض والعارض
لا يعتد به ولان المضارع ادغم قبل دخول الجازم فابقي على حاله بعد دخو
له بخلاف الامر وصوغ اسم فاعل ان ترد من ذا الفعل المضاعف فاذا
صغته من مد مثلا ماد فقل بادغام فقط وجوبا لاجتماع المثلين مع
عدم المانع والتقاء الساكنين على حدته والاصل مادد فسكنت الدال
الاولى وادغمت في الثانية فصار ماد وهكذا قياس مثاله سواء
كان مذكرا نحو قولنا ماد او مؤنثا نحو قولنا مادة او كذا لك
جمعه نحو قولنا مادون ومادات ومواد على هذا النمط المذكور في
المفرد وهو الادغام واصلها ماددة ومادتان ومادة ودون وما
ددات ومواد د فقل فيها ما مر ولفظ ماد وما دات وما دون يقرا
في النظم بتخفيف الدال للوزن وفي اسم مفعول له اي للمضاعف ان
صغته من مد الممد ود قل ممدود بالفك لا غير لحلول الفاصل وهو الواو
بين حرفي التضعيف فهو كالصحيح في حكمه واما المزيد فيه في اسم
الفاعل واسم المفعول منه تابع للمضارع فان كان من الابواب المذكورة
فيجب والا امتنع واما الرباعي المجرد فلا مجال للادغام فيه اصلا

وقد تم

وقد تم ذا الفعل وهو فعل المضاعف بحمد الله وكمل بضم الميم لمناسبة
عروض البيت وان ان نشرع في القسم الثاني غير السالم وهو باب
الفعل المعتل واصله معتلل بوزن مفتعل اسم فاعل من اعتل فادغمت
احد اللامين في الاخرى وقد مثال على المهموز لما له من الاقسام والابحاث
التي للمهموز وسمي هذا القسم من الفعل معتلا لما فيه من الاعلال
باشتماله على حروف العلة وهذا تفسيره بحسب اللغة واما بحسب
الاصطلاح ان رمت ان تعرف ذا الفعل المعتل بحده فهو ما اي فعل
احد اصوله اي حروفه الاصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام
من احرف العلة الاتية بيانها قد جا فهو فدخل فيه نحو قل وبع وعدوا
شاكلها وخرج عنه نحو اعشوشب وقاتل وتبيقى واشالها لا يقال
يخرج اللفيف من هذا التعريف فان اثنين من اصوله حرفا علة
لانا نقول اذا كان اثنان منها حرفي علة صدق عليه ان احدهما
حرف علة ويلزم من صدق ذلك صدق ان احد اصوله حرف علة وهو معنى
الفعل ضرورة ان الواحد جزء مما فوقه وتحقق الجزء لازم لتحقق
الكل فصدقه لازم لصدقه بالضرورة فان قلت يرد هذا ان ذات
الواحد هو الجزء اللازم تحققه لتحقق ما فوقه واما مفهومه فهو
الذات مع وصف الوحدة اي الانفراد وذا الى غير جزء لما فوقه ولا
لازم له بل مضاد له لعدم صدقها على ذات واحد باعتبار واحد ومن
ثم صح اعتبار مفهوم العدد فيه وفي غيره قلت هو مسلم لكن المذكور
في التعريف لفظ احد لا واحد وهو صالح للفرد وما فوقه فلها ذا
وصف بالجمع في قوله تعالى من احد عنه حاجزين فتامل وتلك اي
احرف العلة المذكورة هي الواو واليا التحتية والالف سميت
بذلك لان من شانها انقلاب بعضها الى بعض وحقيقة العلة
تغيير الشيء عن حاله وقال ابن الحاجب في اماليه سميت بذلك
اما لانها تعل ما تكون فيه بالتغيير اي تغيره فتكون اضافتها

وبفتحها حكى قاموس

كالظاهرة حروف الاستعلاء فانها مضافة الى صفة من صفاتها كما تقول
رجل علم وليس المراد هاهنا الاضافة التي في اصطلاح النحويين
من منعهم اضافة الصفة الى موصوفها او العكس فانا هاهنا
قد بينا المراد من قولنا انها مضافة الى اثرها والى صفة من صفاتها
انتهى يعني انه ليس المراد بالصفة هنا المصطلح النحوي المرادف
للنعت بل المراد به المعنى القائم بالشيء وكون منها اي من احرف
العلة الهمزة ذلك الكون اختلف بصيغة المبني للمجهول اي
اختلف العلماء في كون الهمزة من احرف العلة فذهب بعضهم الى انه
منها لما يقع فيه من التغييرات المطردة والجمهور على خلافه اذ لا
يجري فيه ما يجري فيها في كثير من الابواب وفي الدرة خرج المهموز
من حد المعتل قال في شرح المعتل ولكل من المذهبين وجه وهذه
الفائدة من زيادتي على الاصل تنبيه اطلق الاصل تسمية احرف
العلة باحرف المد واللين وليس ذلك على اطلاقه بل فيه تفصيل
فان تكن الاحرف المذكورة ذات تحرك كوعد ويسر فتي بكسر
الفوقية اسم اشارة اي فهذه المتحركة باحرف العلة فقط
سمها ولا تسمي حروف المد واللين لانتفائهما فيه واما التي
تسكن من هذه الاحرف فسم احرف اللين لها ايضا اي كما
تسميها باحرف العلة سمها باحرف اللين لما فيها من اللين لاتساع
مخرجها لانها تخرج في لين من غير خشونة على اللسان واللين كما
قاله الجاربردي تطويل الصوت لا يقال فتعليل اللين باتساع
المخرج يقتضي انها حرف لين وان تحركت لانا نقول المراد تعليل
حصول اللين فيها بسبب السكون باتساع المخرج اعني ان سكونها
اوجب فيها لينا لاتساع مخرجها بخلاف غيرها فان ضيق مخرجها
لا يصير سكونها موجبا اللين لانضغاط الصوت المقتضي لعدم
لينه واما اذا كانت متحركة فلا لين لان الحركة توجب قوة وصلابة

للحرف

للحرف وان اتسع مخرجه فان قلت الواو من احرف العلة ومخرجها
الشفة ولا مدخل للسان فيه لا ساكنا ولا متحركا قلت السابق طارد في
فيطلب الموضوع او المراد باللسان المحل تغليبا فان قلت نصوا على
ان مخرج الالف اوسع المخارج مع انه لا لين فيه متحركا ولا ساكنا قلت
منع من ذلك انحراف اللسان فيه فان كانت هذه الاحرف ساكنة
وجانسها ما قبلها اي جانسها حركته بان كان ما قبل الواو مضموما
والالف مفتوحا والياء مكسورا فايضا سمها باحرف المد اي مع
تسميتها باحرف اللين وانما سميت باحرف المد لاجل حكمها وهو
الامتداد نحو قال وسار ويقول ويبيع والاسم هذا وهو المد
لزم الالف لا ينفك عنها لانها لا تكون الا ساكنة ولا تكون حركة
ما قبلها الا مجانسة لها ضرورة استدعائها فتح ما قبلها دائما واما
الحرفان الباقيان وهما الواو والياء فهذا الاسم قد يوجد فيهما
موجبة كما مثلنا وقد ينتفي وذلك بان يكونا متحركين وينتفي
معه ايضا تسميتها باللين كما مر او ساكنين ولم تجانسهما حركة ما
قبلهما فينتفي هذا دون اللين فتارة يكونان حرفي علة فقط
وتارة حرفي لين ايضا وتارة حرفي مد ايضا فظهر بما قررناه ان حروف
العلة اعم منهما وحروف اللين اعم من حروف المد فكل ما كان حرف
لين فهو حرف علة ولا عكس وكل ما كان حرف مد فهو حرف لين
ولا عكس وهذا التفصيل الدال على التفصيل كله من زيادتي على
الاصل كما رايت وعبارة الاصل قاصرة ومخلة بالمقصود الا انها
يمكن ان توجه بانهم قد يطلقون على هذه الاحرف حروف المد
واللين مطلقا فكانه جرى على هذا الاصطلاح وعليه فقد ذكر
في شرح كتاب الهادي في وجه تسميتها بحروف المد واللين انها
تخرج في لين من غير كلفة على اللسان وذلك لاتساع مخرجها فان المخرج
اذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان واذا ضاق انضغط فيه الصوت

وطلب وهاذا الازم لها سواء كانت متحركة او ساكنة فيلها حركة من جنسها
اولا واعلم انه ليس في الافعال كلها ولا في الاسماء المتمكنة فقط
الف اصلية بل زايدة نحو قاتل واحمار وتباعد مما ليست في حروفه
الاصول او ذات قلب فذالف بصيغة المبنى للمجهول وبين عروض
هاذا البيت وضربه الجناس المحرف اي منقلبة عن واو وياء نحو قال
وباع مما هي في حروفه الاصول وذالك لان الحروف الاصول هي
حروف الماضي من المجرد وهي من الثلاثي متحركة ابدا في الاول والاخر
ساكنة فلا تكون اصلا واما في الرباعي فلان حروفه الاصول تكون متحركة
الا الثاني ومع ذالك لا يجوز ان تكون الفا لالتباسه بفاعل من الثلاثي
المزيد فيه ولانه امتنع كونه اصلا في الثلاثي فحمل عليه الرباعي ومفهوم
البيت انها تكون اصلية في الحروف نحو متى وبلى ومهما وعلى وما اشبه
ذالك وفي الاسماء الغير المتمكنة لكن يرد على عمومه ان في الاشارة فقد
صرحوا ان الفه منقلبة عن واو او ياء والتنبيه على هاذا لي الفايدة
من زيادتي وذا الفعل المعتل جنس تحته انواع مختلفة في سبعة
انواع لحصره في البناء للمجهول ووجه الانحصار ان حرف العلة فيه
اما ان يكون متعددا او لا فان لم يكن متعددا فاما ان يكون فاء او عينا
او لاما فهاذه ثلاثة انواع وان كان متعددا فاما ان يكون اثنين
او اكثر فالثاني قسم واحد والاول اما ان يفترقا او يقترنا فان
افترقا فهو نوع واخر وان اقترنا فاما ان يكونا فاء وعينا او عينا
ولاما فهاذان نوعان اخران فالمجموع سبعة انواع فالنوع
الاول من الانواع التي اتحد فيها حرف العلة وهو اول الانواع السبعة
ايضا للفعل المعتل فاء بالنصب تمييز محول عن النسبة اي المعتل
فاؤه اي الذي تكون فاؤه فقط حرف علة وقد مثلنا بكون حرف العلة
فيه متحدا للكثرة المباشرة واستعماله ثم قد مثلته معتل الفاء فقدم
الفاء على العين واللام ولم يسم مثالا اذ خلت اللام لتقوية العامل
الضعيف

الضعيف بسبب تأخره عن معموله وانما سمي مثالا حيثما ماثلا اي
شابهه الفعل الصحيح وذالك في احتمال حروفه الحركة كاحتمال الحرف
الصحيح اياها والمراد بها جنس الحركة وبيان ذالك ان حروف العلة
اذا وقعت اولا تحمل الحركة لقوتها حينئذ كالحرف الصحيح وذالك
نحو وعد ويسر كضرب ونصر بخلاف ما اذا وقعت غير اول كما لو وقعت
فاء عينه لا تحمل الحركة لان تحركها مع فتح ما قبلها يوجب قلبها فلذا
تقلب الفا وكذالك الناقص فان لامه لا تحمل الحركة لما ذكرنا وانما
احتملتها مع الف التثنية لان قلبها يوجب حذفها لالتقاء الساكنين
على غير حده فيحصل لبس في المفرد ويجوز ان يقال سمي مثالا من المثول وهو
الانتصاب لانتصاب اوله فيسمى المعتل الفاء مثالا لانتصاب حرف
العلة فيه في الاول ثم حرف العلة التي يقع في الفعل اما ان يكون واوا او
ياء ولا تكون الفا لانها لا تقع في اول الكلمة لا اصلية ولا منقلبة لسكو
نها وتعذر الابتداء بالساكن فانحصر في الواو والياء فان كان واوا
فالواوي من فعل مضارعه اي المعتل الفاء الواوي اتركه بفتح الكاف
تخفيفا او لاعتبار الفعل مؤكدا بنون توكيد محذوفة وهاذا الترك
ليس دائما بل ان كسرت بالبناء للمفعول ونايب الفاعل فوطا عين له
وانما حذفت الواو لاستثقال وقوعها بين الياء والكسرة اذ الياء
في تقدير كسرتين فعدوقعت الواو بين كسرتين قبلها وكسرة
بعدها والواقع بين شيئين يظن انه مستثقل كاستثقال
الضمة الواقعة بين الكسرتين بل الضمة بعد الكسرة الواحدة
فقط ثقيلة ومن ثم اهمل في الكلام فعل بكسر الفاء وضم العين
على ما قيل ثم حمل على الياء اخواتها اعني التاء والنون والهمزة وانما
خصت الواو بالحذف لتعينها لذالك لامتناع حذف الياء لانها
علامة المضارع للزوم الابتداء بالساكن ولامتناع حذف الكسرة لالتقاء
الساكنين والحذف المذكور حتم فلذا الكلم يبنى من هاذا الباب

مضارعه نحو ودِدْتُ بفتح العين لانه حينئذ يكون مضارعه بالكسر فيجب
حذف الواو ثم ان لم يحذف يلزم خلاف القاعدة وان حذف لزم الاختلال
للاعلال بين كذا اي تحذف الواو من مصدره اي مصدر الفعل الذي على وزن
يفعل مكسور العين من المعتل الفاء وقولنا الذي يفعلة وزن
بصيغة المبني للمجهول وتنوين فعلة للوزن وكان القياس منع
صرفها لما تقرر في النحو من ان الكلمة الموزون بها اذا كان موضوعا للجنس
ما يوزن به لا للفرد فيعتبر حكم نفسه في الصرف وعدمه فحسب فقد
ان المانع ووجوده والمانع موجود هنا وهو العلمية والتانيث
لان الكلمة اذا قصد به نفسه صار علما اعني بكسر الفاء من فعلة
صفة كاشفة لا مفهوم لها فخذ الذي لان مصدر المعتل الفاء اذا لم
يكن للهيئة ليس في فعلة بكسر الفاء الا فيما كان المضارع منه على يفعل
بكسر العين بحكم الاستقراء واما الوجهة فهي اسم مصدر او اسم
مكان والتاء فيه عوض عن الفاء المحذوفة بالاعلال وقد تسقط
التاء ويعوض عنها الاضافة كقوله واخلفوك عد الامر الذي
وعدوا اي عدة الامر واما في الذي يفي من التصاريف للمعتل
الفاء من ماض ومضارع غير مكسور العين ومصدر على غير فعلة
بكسر الفاء واسم فاعل واسم مفعول فيها اي بالواو فيها اي في
التصاريف المذكورة انطق ولا تحذفها لعدم موجبه وان ترد تصريفه
اي المعتل الفاء قل في الماضي منه وعد باثبات الواو لما تقدم والالف
للاطلاق كذا قل في المضارع منه يعد تحذفها لما مر واصله يوعد ويقرا
بسكون الوقف للوزن وفي مصدره الذي على وزن فعلة مكسور الفاء عدة
تحذفها ايضا واصله وعدة نقلت كسرة الواو الى العين لثقلها عليها
مع اعتلال فعلها وحذفت الواو وقيل عدة على وزن علة وقيل
الاصل وعد حذفت الواو لما مر ثم زيدت التاء عوضا عنها وفي مصدره
الغير المكسور الفاء وعدا باثباتها لعدم الثقل وتشفه في المكسور
الفاء

الفاء ايضا اذا لم تحذف من فعله كالوصال مصدر واصل يواصل وتقول في
اسم الفاعل منه واعد وكذا الرد تقول في اسم المفعول منه موعود
باثباتها فيهما وتقول عد بحذفها في الامر بالصيغة من تعد وفي
النهي منه تقول لا تعد بحذفها ان قلت صدر كلامك يقتضي انها لا
تحذف من الامر حيث بينت انها تحذف من المضارع والمصدر المخصوص
وسكت والسكوت عن البيان وقت الحاجة يفيد الحصر وزدت على
ذا الرد ان قلت وفي الذي يفي من التصاريف فيها انطق واللام الداخلة
على الجمع يفيد الاستغراق ومن جملة التصاريف الامر واخر كلامك يقتضي
انها تحذف من الامر حيث ذكرته في جملة الامثلة المحذوف منها وهل
هذا الا تناقض قلت انما لم اذكر حذفها في الامر لانه فرع المضارع
فاذا علم الحذف في الاصل علم في الفرع ايضا فلا حاجة الى ذكره على ان الامر
ليست فيه الواو فتحذف لانه ماخوذ من المضارع الذي هو تعد بحذف
حرف المضارعة واسكان اخره كما علمت ولا واو فيه حتى تحذف واما
المجحد والامر باللام والنفي والنهي فهي داخلة في المضارع نحو لتعد
ولا تعد ولم تعد ولا تعد وكوعد نحو ومق كعلم اي احب ومقة
بسلامتها في الماضي وحذفها في المضارع والمصدر وهو باب حسب
يحسب والاصل يومق ومقة ثم لما كان علة حذف الواو المذكورة
وهو وقوعها بين يا وكسرة في المضارع كما علمت مركبة والمركب
ينتفي بانتفاء جزئه اشرنا الى حكم المضارع اذا انتفت العلة
بانتفاء جزئها بقولنا فان ازيل الكسر مما بعدها اي بعد الواو
ولم يفقد وجوده اعيدت الواو المحذوفة لزوال العلة بزوال جزئها
والحكم دائر معها وجودا وعدما كقولنا لم يوعد بالبناء للمفعول
فتارة فيها اي بالواو لزوال علة الحذف بزوال جزئها وهو انكسار
ما بعدها لان ما قبل الاخر وهو ما بعد الواو مفتوح ابدا واحترزت
بقولي ولم يفقد وجوده من نحو يطا ويسع ويضع ويدع مما ازيل فيه

الكسر ولم تعد الواو فيه فإنه مقدر مراد كما سيأتي في بيانه ومن نحو لم
يلد بسكون اللام وفتح الدال والأصل لم يلد نحو لم يعد والواو
محذوفة أسكنت اللام تشبيها له بكتف فإن أصله كتف بكسر التاء
فأسكنت فاجتمع ساكنان وهما اللام والدال ففتحوا الدال لالتقاء
الساكنين دون اللام لزوال الغرض وكسرت ما بعد الواو في هذه
الصورة وإن زالت لفظا لكنها موجودة تقديرا فلا ترد هذه
الأمثلة ونحوها علينا نقضا وثبتت الواو المذكورة في مضارع فعل
مكسور العين نحو وجل يوجل بالكسر أي خاف لانتفاء جزء علة الحذف
أيضا وهو وقوعها بين ياء وكسرة وذلك لأنه يجيء بوزن يفعل
أي مفتوح العين نحو وقعا يوجل بالفتح فلا تحذف لأن الفتحة خفيفة
وفيه أربع لغات الأولى وهي الأصل ما ذكرناه والثانية ييجل
بقلب الواو ياء لأنها أخف من الواو والثالثة ياجل بقلب الواو
ألفا لأنها أخف من الواو والرابعة ييجل بكسر حرف المضارعة وقلب
الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لأنهم يرون الواو بعد الياء
ثقيلا كالضمة بعد الكسرة فقلبوا الفتحة كسرة لتنقلب الواو ياء
وما عدا الأولى شاذ وأشد شذوذا الرابعة قال الجاربردي
والشذوذ في الثانية كالشذوذ في قولهم ثيرة في جمع ثور إذ
الواو المكسور ما قبلها إنما تقلب ياء إذا كانت في جمع أعل مفرده
كحياض أو كان بعدها ألف كرياض كما سيأتي أيضا ثم قال التفتازاني
وليست هذه أي اللغة الرابعة من لغة بني أسد لأنهم وإن كانوا
يكسرون حرف المضارعة إلا أنهم يخصون ذلك بما عدا الياء التحتية
فلا يكسرونها فلا يقولون هو يعلم لثقل الكسرة على الياء وأهل
هذه اللغة يكسرون جميع حروف المضارعة فيقولون هو ييجل
وأنت تيجل وأنا إيجل ونحن نيجل قال الشاعر
قعيدك ألا تسمعيني ملامة ،، ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا ،،

بكسر

بكسر الياء والأصل يوجع انتهى وهذا الكلام مأخوذ من شرح المفصل
وفيه مناقشة لأن من لغتهم كسر حرف المضارعة حتى الياء إذا كان
بعدها ياء أخرى لتقوى إحدى الياءين بالأخرى حينئذ صرح بذلك
صاحب الصحاح في مادة وجل عند ذكر اللغات الأربع في مضارعه فقال
في الرابعة ييجل بكسر الياء وهي لغة بني أسد والتحقيق أن العرب في حكم
حروف المضارعة على أقسام فأهل الحجاز لا يكسرونه مطلقا ومن عداهم
من بني تميم وقيس وربيعة وأسد وغيرهم يكسرونه إن كسر ثاني الماضي
كعلم أو زيد في أوله تاء المطاوعة أو شبهها كتدحرج وتكبر أو همز
وصل كاستغفر فإنهم يقولون في ذلك تدحرج وتتكبر وتستغفر
بكسر حرف المضارعة ما لم يكن ياء فإن كان ياء ترك كسره بعض بني كلب
مطلقا ويكسره أو ليكسرها في مضارع نحو وجل مما فاؤه واو أو ياء على
وزن فعل مكسور العين بشرط أن يكون المضارع مفتوحها سواء
كان ياء أو غيرها ولا يختص ببني كلب وقد سبق التصريح بذلك
في باب المضارع المبني للفاعل وإنما اشترطت تلك الشروط حذرا
من كسر ثالث المضارع أو ضمه لئلا يقترن كسر حرف المضارعة وذلك
الكسر أو الضم وثبت أيضا في الأمر منه نحو اوجل أمر من توجل فحذفت
فيه التاء وزيدت همزة الوصل لما مر لكن يجب أن تقول فيه ايجل
بقلب الواو ياء في النطق والكتابة وذلك إذا أسكن الواو
المذكورة وكان الحرف الذي قبل وهو الهمزة بكسر افتتن أي كان
مكسورا وهذا القلب قياس مطرد لتعسر النطق بالواو المكسور
ما قبلها وإن يكن ما قبلها أي قبل الياء المنقلبة عن الواو في نحو ايجل
انضم تعد الواو المذكورة أي ترجع إلى حالها ولا تقلب ياء لزوال علة
القلب أعني كسر ما قبلها تقول يا زيد اوجل تلفظ بالواو خالصة
لسقوط الهمزة في الدرج فيبقى ما قبلها وهو آخر زيد في المثال
المذكور مضموما ولا خلاف في أنها ينطق بها واوا بل ذا لازم

من كل يدي في اللفظ بها أما الخط ففيه خلاف وقيل اكتفاء في هذه
الحالة بصورته ياء تخفيفة وذلك لأن الأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة
لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها والابتداء في نحو ادع
بالياء نحو ايجل فتكتب كذلك وقيل لأجل التعليم بصورة الواو
أيضا فقلب النون الخفيفة ألفا في تكتب في الكتب التعليمية بصورة
الواو للتوضيح وتفهيم المستفيدين وهذا الأخير من زيادتي
على الأصل وتثبت الواو أيضا بمضارع فعل المضموم العين لانتفاء
على وزن يفعل المضم بفتح الفاء المعجمة أي المضموم عينه كقولنا في مضارع
وجه يوجه وفي الأمر منه أوجه ثم انتهى كذلك لا يوجه لانتفاء
علة الحذف وهو وقوعها بين ياء وكسرة فيها وقد تم الكلام
على مواضع حذف الواو المذكورة وإثباتها ولما كان على قولنا
وتثبت الواو بنحو يفعل المفتوح العين اعتراض هو أن يطأ
ويسع وما أشبه كلها مما جاء على يفعل المفتوح العين حذفت
الواو ولم تثبت وكان قياس ما ذكرت بثبوتها أشرت إلى جواب
ذلك بقولي وإنما تحذف الواو المذكورة من نحو قولنا يسع مضارع
وسع ويطأ مضارع وطئ ويضع مضارع وضع ويقع مضارع وقع كذلك
تحذف من يدع مضارع ودع لعروض الفتح فيها لانتفاء في الأصل يوسع
ويوطئ ويوضع ويوقع ويودع على وزن يفعل الفعل ورد بالكسر
في عين له فحذفت الواو منها لكسر بعدها فصارت يسع ويطأ
ويضع ويقع ويدع بكسر العين ثم فتحت العين لأجل حرف الحلق
كما سيأتي فإنما طرأت مفتوحة العين بعد حذف الواو ومع تحذف
الواو لأن يفعل المكسور العين فلا ترد تقضي في التسهيل و
المفصل ما يدل على أن فتح العين لأجل حرف الحلق مقدم على حذف
الواو فعليه إنما حذفت الواو من يفعل المفتوح العين لكن لما
كان الكسر موجودا تقديرا في حذف الواو بناء على ذلك الأصل كما
تقدمت

تقدمت الإشارة إليه قال أبو حيان وفي جعل مثل هذه الكسرة
ضرب من التجوز وإنما يقال قياس وضع ونحوه أن يكون مضارعه مكسورا
نحو يعد ولكن عدل به عن القياس لعلة أخرى هي مطردة فيه وهي
كون لامه حرف حلق ولولا ذلك لكانت الواو بين ياء وكسرة
فأجري يفعل المفتوح العين فيه مجرى يفعل المكسور العين لا
لكون الكسرة مقدرة في عينه انتهى والحذف في نحو يسع أيضا إشكال
لا منه في يضع لأن ماضي يسع على فعل بالكسر وقياس مضارعه الفتح فلا
يستقيم تقدير الكسر فيه بخلاف يضع فإن ماضيه على فعل بالفتح
ومجيئه على يفعل بالكسر فيستقيم تقديره وغاية ما يقال فيه أن
فعل المكسور العين مما اعتلت فاؤه جاء مضارعه بفتح العين وكسرها
فالواو في ما يكسرها ووجل يوجل بفتحها فإذا جاء يسع محذوف
اعلم أنه مما كان أصله في التقدير الكسر وأن الفتح عارض لحرف الحلق
ليجري على قياس لغتهم ولما قالوا يوجل وأثبتوا الواو علم أنه مما
جاء الفتح فيه أصلا لا لحرف الحلق فثبت أن الفتح في يسع كالفتح
في يضع وأن الفتح في يوجل كالفتح في يوعد كذا في شرح المفصل وقال
فعال الممثل فهاي البيت تقرأ بالسكون أو اظهار على سبيل
التعداد للوزن وأما فتح عين هذي الأفعال المذكورة هنا فإنما
هو لأجل حرف الحلق لأنه ثقيل والفتحة أخف الحركات ففتحت عينه
بعد حذف الواو لتعادل خفة الفتحة ثقله وهذه كلها مناسبات
بعد الوقوع وإلا فكسر العين مع حرف الحلق كثير في كلامهم وعلى
تقدير تسليم ذلك في يقع ويضع مشكل في يطأ ويسع فإن ماضيهما
وطئ ووسع مكسور العين فلم حكموا بأنه في الأصل يفعل مكسور
العين وهو شاذ ولكن لما مهدوا تلك القواعد احتاجوا إلى تأويل
ما خالفها لئلا تنخرم قواعدهم ثم لما كان هنا مظنة سؤال هو
أنهم حذفوا الواو أيضا من يذر مع أنه ليس مكسور العين ولا فتحه

لاجل حرف الحلق لعدمه هنا اجبنا عنه بانه انما حذفت منه لكونه
جاء كيدع معنى وفي يذر فحذفت منه كحذفها من يدع حملا للنظير على
النظير واعلم ان العرب قد اماتوا الماضي من يذر ويدع فلم يسمع منه
وذر ولا ودع وانما سمع يذر ويدع فحيث نطق بالفروع وهو
المضارع دون الاصل وهو الماضي علم منه وجوده واما نقله ان ترك
استعماله مع كونه قد وقع قال في الصحاح قولهم دع اي اترك
واصله ودع يدع وقد اميت ماضيه لا يقال ودعه وانما يقال
تركه ولا وادع لكن تارك وربما جاء في ضرورة الشعر ودعه فهو
مودوع على اصله .. قال الشاعر .. ليت شعري عن خليلي
ما الذي .. غاله في الحب حتى ودعه .. وقال الاخر
.. اذا ما استحقبت ارضه من سمائه .. جرى وهو مودوع وواعد
مصدق .. وذره اي دعه وهو يذره اي يدعه واصله وذره يذره
كوسع يسع اميت ماضيه ايضا لا يقال وذره ولا واذر ولكن تركه
وتارك انتهى كلامه قال التفتازاني وفي جعل مودوع من ضرورة
الشعر نظر ولعل وجهه ان الضرورة هي الالجاء وايقاع مودوع
في البيت لم يدع اليه وزن ولا قافية لان متروكا يفيد معناه
ووزنه فان كان الامر الذي يجوز ان الشعر مظنة الضرورة
وان تخلفت المادة لكنه لو اورد هذا الكلام في ودع لكان
وجيها لان في سورة الضحى قرئ قوله تعالى ما ودعك ربك
ما ودع بالتخفيف قرا بها عروة بن الزبير وابنه هشام وابو
حيوة وابن ابي عبلة وفي الملاحم من سنن ابي داود عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه قال دعوا الحبشة ما ودعوكم واتركوا الترك
ما تركوكم وروى النسائي في الجهاد مثله فلا يدل هذا على
انهم لم يستعملوا ماضي يدع وهذا من زيادتي على الاصل ولما كان
هنا مظنة سؤال وهو انه اذا لم يسمع من العرب ماضيهما

ولا اسم

ولا اسم فلعلهما ولا مصدرهما فما الدليل على ان فاءه واو وحتى
قيل ان المحذوف من المضارع الواو لا الياء اجبنا عنه بقولنا وحذف
الفاء اي فاء الفعل في هذا دليل على انها اي الفاء واو ولو كانت
ياء لم تحذف اذ الياء تستثقل من الفعل المعرب ضما فتثبت
على كل حال سواء وقعت في الماضي او في المضارع او في الامر او في غيرها
وسواء ضم ما بعدها او فتح او كسر لانها اخف من الواو تقول
في المضموم ما بعدها في الماضي منه يمن وفي المضارع ييمن كحسن
يحسن من اليمن وهو البركة وفي المكسور ما بعدها في الماضي
يئس ثم في المضارع منه ييئس كعلم يعلم اي قنط وقد جاء ييئس بالكسر
ولكن ينبغي ان يقيد لفظ النظم على الاول لافادة الكلام حينئذ
استيفاء حركة العين اذ هو اولى بالقصد من التمثيل بما يفيد
مطلق المغايرة مع شذوذه وجاء يئس بحذف الياء وياس بقلبها
الفا وهما من الشواذ وياييس بياء مفتوحة من غير همز على اعتبار
القلب المكاني ثم تسهيل الهمزة وهو رواية البزي عن ابن كثير
من طريق ابي ربيعة في هذا الفعل وبابه من نحو استيئسوا
ولا ييأسوا وغيرهما بل قل في المفتوح ما بعدها في الماضي يسر
وفي المضارع منه ييسر كضرب يضرب من اليسر وهو قمار العرب
بالازلام وجاء يبس ييبس بالضم فيهما لكن ينبغي ان يقيد
لفظ النظم على الاول ايضا لان مثال الضم مذكور فالياء في
هذه الافعال جميعها لم تستثقل اي ثبتت كما رايت فعلم بذلك
انهم لا يحذفون الفاء الا اذا كانت واوا فظهر ان يذر ويدع
فاؤهما واو والا لما حذفت فان قلت قد ذكرت انهم حذفوا
الياء في ييس فلا يكون في الحذف دليل على انها واو حيث
اشتركت الواو والياء فيه قلت لما كان الحذف في ييس نادرا
لم يعتد به بخلاف حذف الواو فانه شائع والحمل على الكثير اولى

ثم هاذه التي ذكرنا من احكام الواو والياء كلها فيما اذا كان
الفعل مجردا اما احكامها في المزيد فيه فقد اشرنا اليها بقولنا
واو من الفعل اليائي الفا فوتنبيس صيغة افعلا اي تقلبه الى
باب الافعال ففي الماضي منه ايسر وفي المضارع يوسر وفي اسم
الفاعل هو موسر بكسر ما قبل الاخر واضافته الى الملا للتوضيح
تتميما للبيت فهاتان الكلمتان جاءتا بقلب الياء التحتية لواو
اذ اصلهما كما علمت ييسر وميسر ولكن قلبت الياء فيهما واوا
اذ سكن و حرف سابق له اي للياء وهو حرف المضارعة من
المضارع والميم من اسم الفاعل بضم اقتفر ومن قواعدهم ان الياء اذا
سكنت وضم ما قبلها تقلب واوا لتعسر النطق بالياء الساكنة
بعد ضمة بشهادة الوجدان وذلك قياس مطرد فان قلت قد
قررت فيما سبق ان الواو بين الياء التحتية والكسرة ان تجيء
فحذفها اي الواو له بهم قد زكن اي عرف كما في يوعد فانها تحذف
فيقال يعد لكنها فيما مضى من نحو يوسر لم تحذف مع وجود ما
ذكرت من مقتضى الحذف قلت انما لم تحذف من ذا الذي لان بالاجحاف
اي الاضرار بالكلمة حذفها في نحو يوسر يفي لتأديه الى حذف حرفين
شلا يلتبس بالماضي وذلك لانهم قد حذفوا الهمزة التي كانت في
الماضي من المضارع نحو ييسر والاصل فيه كان يؤيسر بهمزة مفتو
حة بعد حرف المضارعة فحذفت ثم قلبت الياء الثانية واوا لما
علمت فلو حذفت الياء ايضا لحصل الاجحاف المذكور ولكن
وايضا الواو ليست واقعة بين الياء والكسرة بل بين الهمزة
والكسرة في الحقيقة لان المحذوف لعلة في حكم الثابت وايضا
النقل هاهنا ممتنع لانضمام ما قبل الواو ولا يقال تلك الهمزة
ليست بمانعة من قلب الياء واوا في نحو يوسر فهلا كانت كالذي
بالقياس الى السقوط لانا نقول انها لو لم تكن مانعة من السقوط

للزوم

للزوم النقل من الضمة الى الكسرة ومن ثم اتفقوا على ان الواو انما
تسقط اذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة وما اشتمل عليه البيتان
الاولان يوجد في بعض نسخ الاصل قال التفتازاني والحق انه حاشية
الحقت بالمتن انتهى وما اشتمل عليه هاذا البيت الاخير فهو من
زياداتي واذا نقلت المعتل الفا الى باب الافتعال فالواو والياء
الواقعتان فاءه تقلبان اي كل واحدة منهما في المعتل الفاء وازن
افتعل بسكون اخره للوزن تاء فوقية لان التاء اقوى اذ هي اجلد
على تحمل الحركة وهي مع ذلك اقرب الى الفم من الواو ولانهم لو اقروهما
لتلاعبت بها حركات ما قبلها فتكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة
الفا وبعد الضمة واوا فلما كثرة التغيير ابدلوها بحرف لا
تتغير وهو التاء وفي قال له اي تاء الافتعال اذ علم هذي التاء
في بالبنا للمجهول اي تبع وهاذه لغة لبعضهم فتقول اذا تصوغ
افتعل من الواوي او وتعد مثلا ثم تقلب الواو تاء وقد تمها
في تاء الافتعال وذلك في الفعل الماضي فيصير بعد القلب
والادغام اتعد اي قبل الوعد واصله كما علمت اوتعد فقلبت
الواو تاء وادغمت في التاء لدفع الثقل الحاصل من اجتماع المثلين فان قلت
مقتضى وقوع الواو الساكنة بعد كسرة ان تقلب ياء تحتية كما قدمت
بيانه فلم تخلف ذلك هنا فقلبت تاء فوقية قلت اجاب عن
ذلك ابن الحاجب بان قلبها تاء فوقية لازم في هاذه اللغة فلو قلبت
ياء تحتية لاحتجنا الى قلبها ثانيا تاء فوقية فالاولى قصر المسافة
والاكتفاء باعلال واحد فان قلت هاذا الجواب غير سديد لانها
لو قلبت ياء لم تجز قلبها ثانيا تاء فوقية لتدغم لان الياء التي
تنقلب في هاذه اللغة تاء هي الاصلية دون المنقلبة عن غيرها
فلذا لا تقلب الياء المنقلبة عن الهمزة كما ستذكره في المهموز
قلت هو ممنوع بل تقلب ثانيا وقياسك اياها على المنقلبة

عن الهمزة قياس مع الفارق لان اليا المنقلبة عن الهمزة انما لم تقلب
لانها عارضة مبدلة من همزة فحكمها حكم الهمزة والهمزة لا تقلب
تاء بخلاف ما ابدل منه لاتصاله بعطاو ولا كذلك الياء المنقلبة
عن الواو فقد قيل قولهم يتعد ومتعد وما اشبههما وقس فعلا
مضارعا لهذا الماضي عليه فقل فيه يتعد واصله يوتعد وكذا قس
اسم فاعل له عليه فقل متعد واصله موتعد فافعل بهما ما مر
وانتضع افتعل من الياء فاصله اينتع اذ القياس المذكور في الواوي
فيه من غير فرق نحو قولنا في الماضي منه اتسر اصله ايتسر وفي
المضارع يتسر اصله ييتسر وفي اسم المفعول منه موتسر فيه بفتح
ما قبل اخره واصله ميتسر فيه كذلك في اسم الفاعل نحو موتسر
بكسر ما قبل اخره واصله ميتسر فافعل به ما مر بيانه من قلب الياء
تاء وادغامها في تاء الافتعال لاهتمامهم بالادغام اذ يصير به
الحرفان كحرف واحد وهذه الامثلة تقرا بتسكين اواخرها لسكون
الوقف لاجل الوزن وقد يقال فيه اي في افتعل من الواوي والياءي
ايضا ايتعد بابقاء الياء التحتية اصلية كانت او منقلبة عن واو
وهذه هي اللغة الاخرى ونسبها ابن عصفور لبعض العرب
وابن مالك في التسهيل لبعض الحجازيين وقال ابن الخشاب هي
لغة الحجازيين ولكن اذا ازيلت كسرة ما قبلها لم تجز الياء نحو
وايتعد ولهذا احمل الزمخشري قول الشاعر :
فلا لها ينشد كل منشد * وايتصلت بمثل ضوء الفرقد *
على ان الياء بدل من التاء في اتصلت ولم يجعلها بدلا من الواو وقال
التفتازاني ويلزم اهل هذه ان يقولوا ووتعد ووتصل باثبات
الواو اذ لا علة للقلب اللهم الا ان تقلب لكراهة اجتماع الواوين
وحينئذ يمكن حمل البيت عليه لكن ذلك موقوف على النقل عنهم
انتهى وتقول في المضارع على هذه اللغة ياتعد بقلب الواو

الفا

الفا لانه وجب قلبها كما في الماضي ولم تمكن الياء لثقلها فقلبت الفا
لخفتها وفي اسم الفاعل موتعد فان اعتبر انه ماخوذ من ياتعد
فمفعول فقلبت الالف واوا لانضمام ما قبلها وهو قياس مطرد و
كذا اورد هذا الاستعمال في هذه اللغة في الياء ايضا نحو
ايتسر في الماضي على الاصل وياتسر في المضارع بقلب الياء الفا
تخفيفا لثقل اجتماع الياءين وفي اسم الفاعل موتسر بكسر ما
قبل اخره وقلب الياء واوا ان اعتبر انه ماخوذ من ايتسر
على الاصل او قلب الالف واوا ان اعتبر انه ماخوذ من ياتسر وفي اسم
مفعول منه فيقال موتسر فيه بفتح ما قبل اخره وانما زدت الظرف
لان الافتعال لازم فيجب تعديته بحرف الجر ليبنى منه اسم المفعول
اذ لا يبنى من اللازم الا بعد تعديته بحرف الجر كما علمت والحكم
في المعتل الياء من المضاعف نحو ود يود فدانني كالحكم في المضا
عف من غير المعتل نحو عض يعض في وجوب الادغام وامتناعه
وجوازه وسائر احكامه فلا تنس ما تقدم هناك يا فتى فيجوز
ادغامه وفكه على الاصل تقول ايدد بالفك والاصل اوود مثل
ما تقول اعضض حال كونه مفككا ويجوز ود بالفتح والكسر
مثل عض وثلث بايدد لما فيه من الاعلال تنبيه الفعل
المضاعف المعتل الفاء الواوي لا يكون مضارعه الا مفتوح العين
ولا يكون مضمومها ولا مكسورها اما الضم فلانه مفقود في المثال
الواوي قطعا الا مما جاء في لغة بني عامر من وجد يجد بالضم وهو
ضعيف والصحيح الكسر واما ثانيا فلما سيأتي بحث حذف
الواو من قولنا وجد يوجد فهو وزن عارض وقع التحويل اليه
من الفتح في الماضي والكسر في المضارع للدلالة على صيرورته معناه
كالسجية والطبيعة فلا يرد علينا لانه ليس اصليا واما الكسر فلانه
لو بني مكسور العين وجب حذف الواو والادغام لئلا تخرج

لقاعدة وحينئذ يلزم تغييران وتغيير الكلمة عن وضعها جدا وقد
انقضى الكلام على النوع الاول من المعتلات ولنشرع في الكلام على النوع
الثاني مما تجد فيه حرف العلة وهو ايضا ثاني الانواع السبعة المذ
كورة للمعتل وهو ما اي لفظ جاذ لكا الا لعلالكا اي جاء
الاعلال بما اليا كخرجيمة اي في الحرف الذي للفاء منه فعع وذا ل
الحرف هو عينه وسمي هذا المذكور وهو المعتل العين الاجوف
لخلوه ما هو كالجوف له من الصحة او من الحركة وقد مثله على المعتل الا
لتقدم العين عليها وسمه ايضا ذي الثلاثة وذا لكونه ماضيه
في بعض الصورات على ثلاثة احرف وذا اذا اخبرت عن نفسك
كقلت وبعت وهذا القدر كاف في وجه التسمية ولا يلزم اطراده
والمراد الاحرف الاصول لتطابق التسمية الاجوف المزيد كالمجرد
والتغاير بالتعريف والتنكير في عروض البيت وضربه تحاف في
فيه مع عيب الايطاء فان قلت ما تعلق به لكونه على ثلاثة احرف
على ذا لان التقدير ممنوع لان الثالث ضمير الفاعل فالفعل انما هو
على حرفين قلت اشار الى جواب ذلك المعترض بقوله فانه وان
كان جملة بتسمية اهل التصريف بالفعل الماضي للمتكلم فان قلت
ما فائدة تقييد كونه على ثلاثة احرف بحالة الاخبار عن النفس
المستلزم لما ذكرنا مع انه على ثلاثة احرف وان لم يسند الى النفس
قلت كانهم لما راوا هذا جاريا في غيره من الصحيح والمعتل قيدوه
بهذه الحالة التي تخصه لانه الذي يبقى معها على ثلاثة احرف
بخلاف الصحيح والمعتل غيره ولو لاحظوا ان وجه التسمية لا يجب
اطراده لما احتاجوا الى هذه التعسف اذا علمت هذا فعينه حال
كونه ماضيا ثلاثيا مجردا مبنيا للفاعل اقلبها الفا بالوقف على
السكون على لغة ربيعة وهذا الحكم وهو قلبها الفا في غير يا
في لفظ ذي واو وذي ياء لا تختلف اعني انها تقلب الفا سواء كانت

واوا

٧٠

واوا او ياء وذا القلب لاجل تحركها اي لحرف العلة ولاجل فتح ما اي
الحرف الذي جاء قبله اي قبل حرف العلة المذكور ومن قواعدهم ان حرف
العلة اذا تحرك وانفتح ما قبله فيقلب الفا سواء كان واوا كصان
فان اصله صون او ياء نحو باع فان اصله بيع فجعل بهما ما مر وذا الذي
قيل ليس مطردا فاعلما يقلب النون الخفيفة الفا وانما كان تحرك الواو
والياء وانفتاح ما قبلهما موجب لقلبهما الفا لان كل منهما حرفين
كحركتين وذلك لان الحركات ابعاض هذه الحروف ولما كانتا متحر
كتين وكان ما قبلهما او ما بعدهما متحركا ايضا كان ثقل ذلك مثل
خمس حركات متواليات وهو ثقيل فقلبوهما الفا وللعلة المذكورة
حاولوا دفع الثقل وعلمنا به بالاستقراء فان قلت كان يكفي
في دفع الثقل الاسكان مع ما فيه من قلة التغيير قلت لما كان موجب
قلبهما الفا العوارض التقل بولغ فيه بالقلب الى اخف الحروف وهو الالف
وايضا لو بقوهما اصلا كنتين لا لتبس صيغة المتحرك بصيغة الساكن فانهم
لو اعلوا نحو قوت بالتحريك جعلوا الواو بالاسكان لم يعلم كونه من باب
فعل او من باب فعل كيوم فقلبوهما الفا ايذانا بانها عن حركة واما
نحو صيد البعير وعود مما تحرك فيه حرف العلة بالكسر وانفتح ما
قبله ولم يقلب الفا فهو من الشواذ تنبيها على الاصل وكذا مصدرهما
كالصيد وهو الميل الى خلف والعود وهو انفصال واما ليس فانه
وان كان اصله بالكسر لكن لم يقلبوا ياءه الفا حيث لم يكن من الافعال
المتصرفة التي يجيء منها الماضي والمضارع وغيرهما ولم يجئ منه الا
اربعة عشر المثال الذي للماضي وكان الكسر ثقيلا فقلبوها الى
حالة لا تكون للافعال المتصرفة وهي اسكان العين والتزموه لتكون
على لفظ الحرف نحو ليت فيحصل الفرق بين المتصرف والجامد وطار
الكسر نسيا منسيا وانقل المعتل حال كونه من الواو وهو الواوي
ان كان على وزن فعل مفتوح العين الى فعُل بضمها وذلك بان

نحو عينه وهو اي فعل المفتوح العين ايضا حال كونه من الياء اي اليائي
انقل الى فعل بكسر العين بان تكسرها ثم تنقل ضمة العين من الواوي
وكسرتها من اليائي الى الفاء الفعل بعد سلب حركتها وتحذف العين
لالتقاء الساكنين وهذا النقل اذا اسند اي فعل المفتوح العين
الضمير المرفوع للمخاطب مطلقا او مضمر الجمع الاناث الغائبات
او مضمر المتكلم اي متكلم مطلقا وصل بصيغة المبني للمجهول وهو
جواب اذا الشرطية والظرف المتقدم متعلق به او الضم في فعل من
الواوي والكسر في فعل من اليائي دليل ما حذف اي منع من الواو والياء
لانهما تحذفان كما ستعرف في الامثلة فلو لم ينقل فعل المفتوح العين من
الواوي الى فعل المضموم ها ومن اليائي الى فعل المكسور ها لم تدل الواو
والياء المحذوفتين فلذا لزم نقل كل منهما الى فعل وفعل واما فعل
المضمومة العين نحو طول بضم الواو فلم يغيروه بالنقل الى غيره
كذلك فعل المكسور العين سواء كان يائيا نحو هيب بكسر الياء او
واويا نحو خوف بكسر الواو فلم يغيروهما بالنقل الى غيرهما فيما قرروه
لانك تنقل المفتوح العين اليهما فيلزمك ابقاؤهما بالطريق الاولى
لي للدلالة على الواو والياء ومعنى هذا انه لا فائدة في القيد الذي زاده
الاصل هنا وهو قوله اذا كانا اصليين لانهما منقولين كالاصليين فلذلك
تركته لعدم فائدته لانه ان اراد بعدم التغيير عدم النقل الى باب اخر
فيهما كذلك وان اراد انهما لم يتغيرا عن حالهما اصلا فممنوع لانه
تنقل الضمة والكسرة فيهما وتحذف العين منهما فطال من الواوي
فان اصله طول كما عرفت وهاب من اليائي فان اصله هيب فاذا اسندت
الاول وهو طول الى احد ما تقدم بيانه فانقل الضم من عينه الى
فائه بعد سلب حركتها ثم احذف الواو لالتقائها ساكنة مع لامه
المسكنة لاتصال الضمير المرفوع فيها كذلك اذا اسندت الكسرة
الثاني وهو هيب الى احد ما تقدم فانقل الكسر من عينه الى فائه

بعد

بعد سلب حركتها واحذف ياءها لما مر وهو العين لالتقائها
ساكنة مع لامه المسكنة لما تقدم فصار كما ترى فقد حصل فيهما التغيير
فكيف يحكم بعدمه فان قلت لعله احترز به عن تغيير الاصليين من حيث
انهما يتغيران بان يرجعان الى اصلهما عند زوال الضمير المذكور بخلاف
الاصليين فانه ليس لهما اصل ينقلان اليه قلت قال التفتازاني هذا
فاسد وفساده يظهر بادنى تامل في سياق الكلام لان سياق الكلام
انما يدل على ان فعل بالضم وفعل بالكسر لا يتغيران عن بابهما اذا اتصل
بهما الضمائر المذكورة لانهما لا يتغيران بعد انفصال الضمائر اذ المراد
تجريدهما عنها ولذا الاكثر بعضهم هذا التعليل الى انه اذا كانا اصليين
ليكون التعليل وليس بشيء لان لفظ فعل بالضم وفعل بالكسر اعم من
الاصل والمنقول اليه والاعم لا اشعار له بالاخص فقد فلا يجوز هي علته
المذكورة قال التفتازاني والحق يظهر لي ان هذا ليس بقيد احترز
به عن شيء ولكنه لما ذكر ان فعل الاصل يتغير اراد ان يبين ان فعل
وفعل الاصليين لا يتغيران فالتقييد به لانه هو المقصود لا للاحتراز
فليتامل اذا تقرر هذا فنقول في مثال فعل مفتوح العين من
الواوي صان للمفرد المذكر الغائب وصانا للمثنى وصانوا للجمع
وصانت للمفردة الغائبة وصانتا لمثناها اتانا ففي هذه الخمسة
الامثلة قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما مر ثم كذلك فنقول
لجمعها صن واصله صون بفتح العين فاذا خففت النون في القول
فصار صون فنقل الى فعل المضموم العين بان ضمت الواو فصار
صون ثم نقلت حركة الواو الى الفاء بعد سلب حركتها فالتقى
ساكنان هما عين الفعل ولامه فحذفت الواو لالتقاء الساكنين
فصار صن فعلى هذا ذكرنا لك اعلال هذا فقس عليه اعلال باقي
الامثلة وتقول للمفرد المذكر المخاطب صنت بضم التاء وللمثنى
صنتما كذا تقول للجمع صنتم وللمفردة المخاطبة صنت بكسر

التاء ولمثناها صنتما ولجمعها صنتن وكذا تقول للمتكلم وحده صنت
بضم التاء وله مع غيره صنا وهاكذا قياس كل اجوف واوي
مفتوح العين نحو قال ثم قل كذاك من غير حرف مثال فعل مفتوح
العين من اليائي نحو باع للمفرد المذكر الغائب وباعا للمثناة ثم
باعوا للجمع وصرفه هكذا المثال فعل للمفردة الغائبة باعت
ولمثناها باعتا ولجمعها بعن وقل للمفرد المذكر المخاطب بعت
بفتح التاء ولمثناه بعتما ولجمعه بعتم وللمفردة المخاطبة بعت
بكسر التاء ولمثناها بعتما ولجمعها بعتن اليا تقول في المتكلم وحده
بعت بضم التاء كذا له مع غيره بعنا واصل هاذه الامثلة بيعوا وبيعت
وبيعتما وبيعتم وبيعتن وبيعت وبيعنا بفتح الياء على وزن فعل
المفتوح العين فنقل الى مكسورها ونقلت الكسرة الى الفاء
وحذفت الياء وهاكذا قياس كل اجوف يائي مفتوح العين نحو
شاع وانظم في هاذا السلك امثال ذالك مما هو مفتوح العين
بخلاف نحو خاف وهاب وطال فانه لا نقل فيها الى باب اخر تقول
خفت والاصل خوفت وهبت والاصل هيبت وطلت والاصل
طولت فاعلت بنقل حركة العين ثم حذفها تنبيه هاذه
الطريقة التي ذكرناها في النظم تبعا للاطب اعلال فعل المضموم
العين ومكسورها هو طريقة المتقدمين وثم طريقة اخرى مشى
عليها المتاخرون منهم ابن الحاجب وتابعه على ذالك شارحوا
كلامه وتقريرها ان يقال تحركت الواو والياء فيهما وانفتح ما
قبلهما فقلبتا الفا ثم حذفت الالف عند اتصال الضمير لسكون
اللام حينئذ ثم ضمت الفاء في الواوي وكسرت في الياوي دلالة
عليهما وانما لم يرتض ابن الحاجب الطريقة الاولى لما فيها من النقل
من باب الى باب مخالفة لفظا وهو ظاهر ومعنى لاختلاف معاني
الابواب ولما يلزم فيها من المحذور وهو مجي فعل المضموم العين

متعديا

متعديا وذالك لان اصل قولنا سدته وقلته مثلا سودته وقولته بضم
العين كما هو مذهب الكسائي ثم نقلت ضمة العين الى الفاء وحذفت
العين لالتقاء الساكنين فقد جاء فعل المضموم العين متعديا و
اجيب بمنع كونه في الاصل مضموم العين وذالك لان المعتل اذا اشكل
امره يحمل على الصحيح ولم يجي في الصحيح فعل مضموم العين متعديا
فهو في الاصل بفتح العين وانما ارتكب الاولون ذالك لما راوا انه
لم يعرف فرق بين خفت وهبت بين الواو والياء فقالوا لو كانت الحركة
لبيان الواو لوجب الضم في خفت لانه واوي واجاب عن ذالك ابن
الحاجب بانهم انما كسروا في خفت لاجل بيان البنية وذالك لان
الدلالة على البنية اهم من بيان الواو والياء لتعلق الاول بالمعنى
والثاني باللفظ ولا يمكنهم الدلالة على البنية في قلت وبعت
اذ لو فتحوهما لما دل على حركة العين لان الفتحة لخفتها لا ينقل
الى الفاء بخلاف الضم والكسر ولاحتمال الاصالة بخلاف الاخيرين
لان الفاء لا تقع مكسورة ولا مضمومة فوجودهما دليل على النقل
فلما لم يتركوا بيان الواو والياء حذرا من فوت المقصود
اجمع بخلاف خفت وهبت فان الكسرة تدل على انه مكسور العين
فراعوا فيه بيان البنية انتهى وان بنيت الماضي من الاجوف
المذكور للمفعول فالكسر قد قرن في البناء للمجهول فعل به من
الجميع اي من مفتوح العين ومضمومها ومكسورها واويا كان او
يائيا متصلا باخره الضمائر اولا في الواوي والياءي منه صيغ قيل وهو
بالنقل اي نقل حركة العين وهي هنا الواو الى ما قبلها بعد
اسكانه والقلب اي قلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
اعلالا له كمل بضم الميم للمشاكلة فاصله قول فنقلت كسرة الواو
الى القاف بعد حذف ضمتها فوقعت الواو ساكنة بعد كسرة
فقلبت ياء فصار قيل وانما لم تذكر حذف حركة الفاء لانه مفهوم

من نقل الحركة البتة ضرورة ان الحرف الواحد لا يحرك بحركتين في آن واحد
وقس على هذا باقي الامثلة وفي اليائي منه بيع وهو في النقل فقط
اي نقل حركة العين وهي هنا الياء الى ما قبلها بعد سلب حركته
معلول، اذ اصله بيع فنقلت كسرة الياء الى الموحدة بعد حذف
ضمتها فصار بيع ولم تحتج الى قلب الياء الى شيء، اخر لسكونها بعد
حركة تجانسها بخلاف الواوي ففي اليائي عملان وفي الواوي ثلاث
اعمال وهذه هي اللغة المشهورة الفصحى وهي لغة قريش
ومن جاورهم وفيه لغتان اخريان احداهما صون وبوع في الواو
حذفت حركة العين وقلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما
قبلها وهذه عكس اللغة الاولى لانه في اللغة الاولى بعد النقل
تبقى الياء في اليائي على حالها وتقلب الواو في الواوي ياء لانكسار
ما قبلها وفي هذه تبقى الواو في الواوي وتقلب الياء في اليائي
واوا لانضمام ما قبلها وهي لغة بعض بني تميم وجميع فقعس
ودبير وهما من فصحاء بني اسد واللغة الثالثة هي الاشمام وهي
لغة كثير من قيس واكثر بني اسد والاشمام هنا هو الاشارة الى
الضم مع التلفظ بالكسر وحقيقته ان تنحو بكسرة فاء الفعل
نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة
لحركة ما قبلها كذا قاله التفتازاني وفيه رد لما قيل من ان الاشمام
في قيل مثلا انما يكون بعد النطق بالقاف حال النطق بالياء وانما
امكن لما في الياء من المد ووجه فساده ان الاشمام ثابت في مثل بعت
يا عبيد وقلت يا قول على انه لو فعل ما ذكر لا تقلب الياء واوا
الضم الشفتين اذ لا معنى للواو الا ذلك ثم ظاهر كلام التفتازاني
ان المتقدم الكسر وقد قيل بالعكس وبه اخذ بعض مشايخ الاقراء
وقيل القاف مثلا متحركة بحركة ممتزجة شيوعا وانكره بعضهم
وما ذكرناه في تعريف الاشمام هو المراد عند النحاة والقراء
لا ضم

٧٣

لا ضم الشفتين فقط مع كسرة الفاء كسرا خالصا كما في الوقف ولا
اتيان بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة كما قيل لانه ليس هنا حركة بين
حركتين الضم والكسر بعدها حرف بين حرفين الواو والياء. تنبيه
قد يشترك المبني للفاعل والمبني للمفعول من الاجوف اليائي
في بعض المواضع في اللفظ وذلك اذا اتصل به ما يسكن لامه كضمير
الضمير ونحوه والفرق بينهما تقديري اذ اصل بعن اذا كان مبنيا
للفاعل بيعن مفتوح الفاء والعين فنقل الى فعل مكسور العين
فصار بيعن ثم نقلت حركة العين الى الفاء وحذفت العين لا
لتقاء الساكنين فصار بعن واذا كان مبنيا للمفعول فاصله
بيعن بضم الفاء وكسر العين فنقلت حركة العين الى الفاء
بعد سلب حركتها ثم حذفت العين لالتقاء الساكنين فصار
بعن وكذا الكلام في بعت فلا تغفل عنه فان الفرق بينهما في مثل
هذه المواضع مما يشتبه على كثير من الطلبة وذلك بناء على جواز
الاوجه الثلاثة وهي اخلاص الضم والكسر والاشمام في جميع
فعل من هذا المعتل وان اوقع في لبس على ما في الشاطبية خلافا
لما في التسهيل فانه قال فيه ويمنع الاخلاص عند خوف اللبس
انتهى ولما فرغنا من بيان الاعلال في الماضي نشرع في بيان
المضارع فنقول ومضارعهما اي الواوي واليائي يقول
يصون في الاول والاعلال فيه بالنقل اي نقل ضمة الواو الى
ما قبلها فقط اذ الاصل يصون كينصر فنقلت الضمة من الواو الى
الصاد فصار يصون كذا اعلال مضارع اليائي نحو يبيع فانه على
هذا النمط المذكور فاعلاله بالنقل فقط ايضا فان اصل يبيع
يبيع كيضرب فنقلت كسرة الياء الى ما قبلها وهذا اذا كان
الواوي مضموم العين واليائي مكسورها كما مثلنا اما اذا كانا
مفتوحي العين نحو خاف في الواوي وهاب في اليائي فان اصلهما

نحو ويهيب كيعلم فهما بالنقل اي نقل حركتي الواو والياء الى ما قبلهما
والقلب اي قلب الواو والياء الفا لتحركهما في الاصل وانفتاح ما قبلهما
في الحال اعلا في البناء للمفعول حملا للمضارع على الماضي فافهما بابدال النون
الخفيفة الفا واما اعتلال المبني للمفعول من الجميع فهو بالنقل والقلب
ايضا نحو يصان ويباع ويخاف ويهاب فاصلهما يصون ويبيع ويخوف
ويهيب على وزن يضرب المبني للمجهول فنقلت حركات العين فيها
وهو حرف العلة الى ما قبله فتحرك حرف العلة في الاصل وانفتح ما قبله
في الحال فقلب الفا وانما مثلت باربعة امثلة لانه اما واوي او يائي و
الاول اما مفتوح العين او مضمومها والثاني اما مكسور العين او
مفتوحها وان عليه اي على المضارع الاجوف جازما من الجوازم اي ادخلنا
باب الاطلاق فعينه المعتل سواء كانت واوا كيصون او ياء كيبيع
او الفا منقلبة عن احدهما كيخاف ويهاب تسقط وجوبا ان اسكنتا
بابه الاطلاق ايضا ما اي الحرف الذي بعدها اي بعد العين وهو لام الفعل
لالتقاء الساكنين سواء كان سكونه بالجازم او بغيره وذلك في
سبعة مواضع كما سياتي بيانها وان تحرك ما بعدها بحركة اصلية مع
الضمائر لان الضمائر كالجزء او شبيهة بالاصلية كالحركة مع نون التوكيد
كالضمائر لان النون تشبه الاجزاء تثبت عين الفعل المذكورة لعدم علة
الحذف وذلك في الصيغ الباقية فالاول من السبعة التي تسقط
فيها العين وهي ما اعرب من الافعال بالحركات او بني على السكون
وهو المسند الى ضمير المفرد المذكر الغائب كقولنا لم يصن بحذف العين
واصله يصون فلما دخل الجازم حذف حركة الاخر ثم حذفت العين لالتقاء
الساكنين على غير حده وقس عليه الصيغة الباقية و الاول من
السبعة التي تثبت فيها العين وهو ما اعرب من الافعال بالحروف
هو المسند الى ضمير المثنى مطلقا نحو لم يصونا باثبات العين واصله
يصونان فلما دخل الجازم حذف النون فبقي يصونا فهما بعد حرف
العلة

العلة فيه متحرك فلم يحذف لعدم موجبه وفي خلي تتميم للبيت وهو
بفتح المعجمة وتشديد اللام وبالمثناة الفوقية الصداقة والضم لغة
فيها وقس عليه ما بقي وهو الستة الاخرى جميعا فللجمع المذكر
لم يصونوا باثباتها وللمفردة الغائبة لم تصن بحذفها وللمثنى لم يصونا
باثباتها وللجمع لم يصن بحذفها كما تقول يصن بغير جازم فلا يتغير
الحكم لان الجازم لا عمل له فيه لانه مبني فان قيل اذا كان الجازم لا عمل
له فيه فما سبب حذف العين اجيب بانها انما حذفت لالتقاء الساكنين
عند اتصال نون الاناث به وذلك لان الفعل مع نون الاناث مبني
على السكون انتهى وللمفرد المخاطب لم تصن بالحذف وللمثنى لم تصونا
وللجمع لم تصونوا وللمفردة المخاطبة لم تصوني وللمثنى لم تصونا
بالاثبات وللجمع لم تصن وللمتكلم وحده لم اصن وله مع غيره لم نصن
بالحذف كذلك فقس كل ما كان عينه ياء نحو لم يبع بحذفها لسكون ما
بعدها ولم يبيعا باثباتها وكذا الذي عينه الف نحو لم يخف بحذفها
ولم يخافا باثباتها وكذا قياس جميع نظائرهما والضابط في سقوط
العين وثبوتها في المضارع الاجوف المجزوم ان المحذوف للجازم ان
كان حركة تحذف العين وان كان نونا فالرجع تثبت وانما كان حذف
النون علامة لثبوت العين لتحقق الضمير قبلها المقتضي سكونه
لتحرك اللام المانع من التقاء الساكنين الموجب لعدم ثبوت العين
وقس عليه اي على المضارع المجزوم في سقوط عينه اذا سكن ما بعدها
وثبوتها اذا تحرك الامر اي فعل الامر فتحذف منه عين الفعل اذا
سكن ما بعدها نحو صن امر من تصون حذف حرف المضارعة وسكن
اللام فصار صون فحذفت العين لالتقاء الساكنين وتثبتها اذا تحرك نحو
صونا القسي بكسر القاف والسين المهملة جمع قوس اتى به تتميما
للبيت واصله قووس لانه فعول الا انهم قدموا اللام فقالوا قسو
على وزن فلوع ثم قلبوا الواو ياء وكسروا القاف كما كسروا عين عصي

فطارت فسببا على طبيع كان من ذوات الثلاث فطار من ذوات الاربع فاذا
نسبت اليها قلت قسوى فتردها الى الاصل وقس عليه باقي الامثلة.
وان تؤكد بنون ثقيلة او خفيفة فعل اذا اكدته بالاولى صونن للمذكر
المفرد بفتح النون وهكذا القياس لما في المثل نحو صونان للمثنى وصونن
للجمع بضم النون الاولى وصونن للمفردة المخاطبة بكسر النون الاولى و
صونان للمثنى باعادة العين المحذوفة في جميعها وهو فعل المفرد
المذكر لزوال علة الحذف بتحرك ما بعدها لما تقدم من انه يبنى اخر الفعل
وبضم وبكسر فعلا لالتقاء الساكنين وبقاؤها فيما تثبت فيه وهو ما
عدا ذالك وعبارة النعتنا زائغ تقتضي ان الواو لعيدة في جميع الامثلة
وتورك عليها بانه لم تحذف الا في فعل المفرد المذكر فقط والعود فرع
الحذف وتكلف بعضهم في الجواب عن ذلك قايلا لما كان فعل المفرد المذ
كر اصلا بالنسبة الى باقي الامثلة صح ذلك الاعتبار في الجميع اذ الفعل
المتصل به الف الاثنين هو فعل الواحد متصلا به الف الاثنين وكذا
فعل الواو ونون المخاطبة هو فعل الواحد متصلا به ياء المخاطبة
فالعلة فيه هي العلة فيها فاعادة العين بعد حذفها موجودة في
الجميع وفيه تعسف لا يخفى واما جمع المونث فتحذف العين منه لزوما
سواء اتصلت به نون التوكيد او لا نحو صنان وكذا ان اكدته بنون
الخفيفة نحو صونن للمفرد المذكر وصونن للمفردة المونثة وصونن
لجمع المذكر بثبوت الواو في ذالك لزوال علة الحذف ولا يوكد بالخفيفة
غير ما ذكر كما تقدم من الاشارة اليه وكذا الرد ايضا الاثبات والحذف
للعين في اليائي تحذف فاذا اكدتها كان نحو بع فان اصله تبيع فلما
صيغ منه الامر حذف حرف المضارعة وسكن اخره فالتقى ساكنان
الياء والعين فحذف اليا لالتقاء الساكنين وتثبت اذا انتفى ذلك
نحو بيعا وبيعوا وبيعي باثباتها فيما عدا المفرد المذكر وجمع
المونث وكذلك من الواو المنقلبة واوه الفا نحو خف اصله تخاف

بفعل

75

بفعل به ما فعل بما قبله فتثبت الالف فيه فيما عدا المفرد المذكر وجمع
الاناث وتحذف فيهما وهذا ان الفعلان ان بنون ثقيلة او خفيفة اكدا
في البناء للمفعول فلهما احكام فان اكدت بالاولى الاول وهو بع بيعن
قل فيه وان اكدت بها الثاني وهو خف قل فيه خافن العدا باعادة
العين فيهما لزوال علة حذفها وكذا تقول في الخفيفة صونن وبيعن
وخافن الى اخر ما جرى ويشترط في هذه الحركة التي تعود العين
لاجلها اذا وجدت ان تكون اصلية معتدا بها فلذالك لم تعد العين
في نحو صن الشعر وبع الفرس وخف القوم لان الحركة فيها عارضة
لا اعتداد بها موجود وهي اكد منها في خلاف الحركة في نحو صونا وصونوا
وصوني وصونن وامثالها فانها كالاصلية لاتصال ما بعدها بالكلمة
اتصال الجزء اما في نحو صونا فلان ضمير الفاعل المتصل بالفعل كالجزء
منه واما في نحو صونن فلان نون التوكيد مع الضمير المستتر كالمتصل
وتحقيق هذا المقام ان تشبيه ضمير الفاعل المتصل ونون التوكيد
مع المستتر بجزء من الكلمة في امتناع وقوع الفصل بينهما اطلاقا تشبيه
الحركات الواقعة قبلهما بحركة اصل الكلمة حتى كان المجموع كلمة
واحدة ثم تستعير احكام الحركة الاصلية لهذه الحركة العارضة
فتثبت معها العين كثبوتها مع الحركة الاصلية وهذا انما يكون
اذا لم تكن الحروف التي قبل ضمير الفاعل موضوعة على السكون كتاء
التانيث في الفعل نحو دعت فانه تجب ان يقال في مثالها دعتا
بحذف اللام ايضا وان كانت التاء التي هي احد الساكنين متحركة
لاجل الالف لان هذه الحركة عارضة لا اعتداد بها لكون التاء التانيث
موضوعة على السكون ولا تقول دعاتا باثبات اللام اعتدادا بالحركة لانه لا
يجوز الاعتداد بها لما علمت فان قلت هذا المثال الذي مثلت به من الناقص
وليس مما نحن فيه وهو الاجوف وكان ينبغي ان تمثل بالاجوف قلت
انما مثلت بالناقص دون الاجوف لاشتراكهما في الحكم المذكور وفائدة

ذلك الاستغناء عن إعادته مثله هناك وإنما لم يعد المحذوف في نحو لا تخشون
وارضون فيقال لا تخشاون وارضاون مع أن هاهنا أيضا نون التوكيد في آخر
الكلمة إنما هو مع غير الضمير البارز والضمير في لا تخشون وارضون بارز وهو
الواو بخلاف يفعن وخافن والسر في ذلك أن الأصل فيها أن تكون كالجزء لأ
نها حرف اتصف به لفظا ومعنى فأشبهت ضمير الفاعل المتصل وهذا إنما
يتحقق في غير البارز إذ لا فاصل بينهما بخلاف البارز فإنه فاصل بين الفعل
والنون فلا يتحقق الاتحاد اللفظي فلا يشبه ضمير الفاعل المتصل قال التفتازاني
وهاهنا فائدة لا بد من التنبيه لها وهي أن المراد بالمتصل في هذا المقام
الألف التي هو ضمير الاثنين دون واو الضمير ويائه وإلا فيجب أن لا يجوز في اغز
مسندا إلى ضمير الواحد مؤكدا بالنون اغزن بدون إعادة اللام التي هي الواو
إذ النون حينئذ مشابهة لواو الضمير في صون الفعل واللام لم تعد مع
المتصل الذي هو واو الضمير فكذا لا تعاد مع مشابهه وهو نون التوكيد
وكذا لا تعاد اللام مع ياء الضمير كقولك للواحدة اغزن بالكسر وهذا
الظاهر وبعد انقضاء الكلام على إعلال المجرد من الأجوف نشرع في بيان إعلال
المزيد منه لا يعل بصيغة المبني للمفعول من فعل مزيد فيه حال كونه قد
أتى من الفعل الثلاثي سوى أربعة بالعين الإطلاق أي أربعة أبنية
وهي أربعة أبواب باب الإفعال والاستفعال والانفعال والافتعال
فمثال الأول نحو قولنا أجاب أصله أجوب على وزن أفعل فنقلت فتحة
العين وهي الواو إلى الفاء وهي الجيم وقلبت الواو ألفا لتحركها في الأصل
وانفتاح ما قبلها في الحال فصار أجاب ومثال الثاني نحو قولنا استقام
أصله استقوم فنقلت حركة الواو إلى القاف فقلبت ألفا للعلة السابقة
فصار استقام وأما نحو استحوذ واستصوب واستجوب واستنوق فلم
تعل للتنبيه على الأصل قال أبو زيد هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على
الأصل كذا في الصحاح وفي موضع آخر منه أن تصحيح هذه الأشياء لغة
فصيحة انتهى قال أبو حيان والصحيح المنع لأن هذه الألفاظ

بالقياس

بالقياس إلى ما جاء مع أنه لا يتفطن من غير فينبغي أن يتبع فيها السماع ولا
يقاس عليها وفي التسهيل القياس إذا أهمل الثلاثي فقط كاستنوق و
استحوذ واستيئس انتهى ومثال الثالث نحو قولنا انقاد أصله
انقود فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ومثال الرابع نحو
قولنا اختار أصله اختير فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقل
في هذه الأربعة إذا أمرت ونهيت أي إذا صرفت كل واحد منها إلى
المضارع والمصدر ونحوهما يجيب مضارع الأول وأصله يجوب كيكرم
فنقلت حركة الواو وهي الكسرة إلى ما قبلها ثم قلبت الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار يجيب وقل في مضارع الثاني يستقيم وأصله
يستقوم كيستخرج ففعل به كما فعل بالأول وقل في مصدر الأول إجابة
أصله إجواب فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها ثم قلبت ألفا كما في الفعل ثم
حذفت الألف لالتقاء الساكنين وعوض عنها تاء في الآخر وقد تحذف
نحو إقام الصلاة فإن قلت أي الألفين المحذوف ألف الإفعال أو عين
الفعل قلت فيه خلاف فمذهب الخليل وسيبويه أن المحذوف ألف الإفعال
لأنها زائدة والزائد أولى بالحذف من الأصل لا عين الفعل ووزنه حينئذ إفعلة
ومذهب الأخفش أن المحذوف عين الفعل لأنها لا تدل على معنى زائد و
وزنها حينئذ إفالة وقول سيبويه أولى لأن التاء كما علمت عوض عن المحذوف
وهي زائدة وتعويض الزائد عن الزائد أولى من تعويض الزائد عن الأصل
للتناسب وأيضا الأولى هي التي يثبت بها النطق بها زائدة أو
أصلية والثانية لم تطرد فيها للنطق بها لطيفة كان بعض المشايخ
المحدثين رحمهم الله تعالى إذا سأله طالب أن يجيزه أو يشهد له بالإجازة
سأل الطالب عن وزن لفظ إجازة وعن إعلاله فإن عرفه أجازه وإلا فلا
انتهى وإنما فعلوا هذا الإعلال في المزيد حملا على المجرد الذي هو فرع
وكذلك لم يعلوا نحو اعور واسود بتخفيف آخرهما حال كونهما فعلين دالين
من الألوان والعيوب كما لم يعلوا نحو اعورّ واسودّ المشددين لأنهم

يقولون الاصل في الالوان والعيوب افعلّ وافعالّ بتشديد اللام فيهما
بدليل اختصاصهما بهما والبواقي محذوفات منهما وهما لا يعلان اما الاول
فلان المراد في اغلب افعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال وذ الزگ
لان ابيض لو اعلت عينه بالاعلال المذكور لقيل باض فكان يلتبس بانه
فاعل من البضاضة وهي نعومة الجسد واما الثاني فلان الجاري مجرى
لو اعل لتحركت الفاء وحذفت همزة الوصل واحد الالفين فقيل في اعوار
مثلا عار فلم يبق له وفعال او فاعل فلما لم يعلوا الاصل لم يعلوا الفرع
فعلم بهذا انهم انما اعلوا اجاب حملا على مجرده ومنهم من لا يلمح هذا
ويعل فيقول اعار واسار وعارّ وسارّ بتشديد اواخرهما وهو قليل
قال الشاعر «اسائلة بقصر الغيب عني» «اعارت عينه ام لم تعارا»
واما نحو اخيلت واغيمت واطيبت واحوش واطول واحول فشواذ
جيء بها تنبيها على الاصل وكذا اسايرتا ربعها وقد جاء في هذين الا
فعال اعلال الاول هو الفصيح وعليه قول امرئ القيس «فمثلك
حبلى قد طرقت ومرضع» «فالهيتها عن ذي تمائم محول» ورواية
الاصمعي محيل كذا التمثيل المصدر الثاني نحو قولنا استقامة حذفا
بقلب التنوين الخفيفة الفا واصله استقوام ففعل به ما فعل في جواب
على ما مر وقل في مضارع الثالث ينقاد اصله ينقود وفي مضارع الرابع
يختار اصله يختير فقلبت الواو والياء فيهما الفا لما مر بيانه وقل في
مصدر الثالث انقياد اصله انقواد افقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها
مع اعلال الفعل وكذا في كل مصدر اعل فعله نحو قام يقوم قياما
والاصل قواما واما قولهم حال يحول حولا فشاذ قال التفتازاني كذا
ذكروه وفيه نظر لانه اسم مصدر كما في الصحاح انتهى وفي نظره نظر لان
الذي في الصحاح انه اسم مصدر لحول بالتضعيف لعدم مجاراته لفعله في
عدد الحروف ولا يلزم منه كونه اسم مصدر ايضا لحال كما هنا لمجاراته
له في الزنة وتغيره ما قالوه من ان نبات اسم مصدر لانبت ومصدر لنبت

لا يقال

لا يقال مصدر حال هو حؤول اذ قياس مصدر فعل بفتح العين اللازم فعول
لانا نقول هو مصدر له للمجازاة المذكورة وكونه قياسا او لا خارج عن
ذ الزگ وباء فلقت لم تنقل حركة الياء الى ما قبلها حتى تقلب الفا كما في
اقامة قلت الاعلال في المصدر فرع الاعلال في فعله ولا نقل في انقاد
فلا نقل فيه ايضا لانه تابع لفعله في نوع اعلاله وجودا وعدما وايضا
لو اعل بالنقل لالتبس بمصدر افعل وذ الزگ لانه لو نقلت حركة الياء
الى القاف وقلبت الياء الفا لزم حذف احدى الالفين كما فعل في
اقامة فيبقى على صورة افعال وهو محل الالتباس ومثل هذا التقرير
بائيته باب اختار بلا فرق وكذا اقل في مصدر الرابع اختيارا على الاصل
لعدم موجب الاعلال وان كان واويا نقلب الواو في المصدر ياء كما
ذكرنا في انقياد اولم يعلوا نحو اجتوروا واحتوشوا لانه بمعنى تفاعلوا
كتجاوروا وتحاوشوا ومثله مما لا نقل فيه لمكان الالف فلو اعلوه لادى
الى الاخلال به بخلاف اقلع فانه اعل وان كان ما قبل حرف العلة فيه
ساكنا لامكان بقاء حرف عوض منه وهو الالف ثم هذه الابنية الاربعة
المعتلة من مزيد الثلاثي اذا بنيت منها للمفعول قل في ماضي الاول
منها اجيب بالعين الاطلاق وفي مضارعه يجاب بضم الياء واصلهما
اجوب يجوب بكسر العين في الاول وفتحها في الثاني فنقلت حركة
عينه وهي الواو الى فائه وهي الجيم فوقعت الواو في الماضي سا
كنة بعد كسرة فقلبت ياء كما في يجيب وتحركت في المضارع في الاصل
وانفتح ما قبلها في الحال فقلبت الفا كما في يجاب والامر من يجوب
بعد اعلاله اذا اسندته للمفرد المذكر قل فيه اجب وكيفية اقتطاعه
من المضارع ان تحذف حرف المضارعة وتعيد الهمزة المتروكة ثم تنبه على
السكون وتحذف الياء لالتقاء الساكنين كما مر وتثنيتها اذا اسندته
الى ضمير غير المفرد المذكر تقول فيه اجيبا للمثنى مطلقا واجيبوا
لجمع الذكور واجيبي للمفردة المخاطبة بفتح اولهما واثبات الياء

لعدم مقتضى الحذف وأجيب للجمع المؤنث بحذف الياء لالتقاء الساكنين
وفتح عين الرباعي الباقي كذا قل في ماضي الثاني منها استقيم وفي مضارعه
يستقام بضم أولهما وأصلهما استقوم يستقوم بكسر العين في الأول
وفتحها في الثاني فأعلا بالنقل والقلب كما في الأول واستقم للأمر
للمفرد المذكر جاء وكيفية اقتطاعه كالأول غير أنك تجلب في أوله همزة
وصل للتوصل بها إلى النطق بالساكن وتثبت الياء فيما عدا المفرد المذ
كر نحو استقيما للمثنى مطلقا واستقيموا للجمع المذكر واستقيمي للمفردة
المخاطبة بإثبات الياء لعدم مقتضى الحذف فكما قد علمت الذي مر
وقل فيما ماضي الثالث منها انقيد وفي مضارعه ينقاد بضم أولهما
وأصلهما انقود ينقود بكسر العين في الأول وفتحها في الثاني فأعلا
الأول منهما بالنقل والقلب والثاني بالقلب فقط كما مر كذا قل في الأمر
منه إذا أسندته إلى غير المفرد المذكر انقادا للمثنى مطلقا وانقادوا
للجمع المذكر وانقادي للمفردة المخاطبة بقلب الواو فيها ألفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وتحذف الألف في المفرد المذكر نحو انقد لالتقاء
الساكنين وقل في ماضي الرابع منها اختير وفي المضارع يختار بضم
أولهما وأصلهما اختير يختير بكسر العين في الأول وفتحها في الثاني
فنقلت حركة الياء في الأول إلى ما قبلها بعد سلب حركته وتحركت
الياء في الثاني وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا كذا قل في الأمر منه
اختر بحذف الألف لالتقاء الساكنين إذا أسندته لمفرد مذكر
وأما غيره أي غير المفرد المذكر فتثبت الألف فيه نحو اختارا للمثنى
مطلقا واختاروا للجمع المذكر واختاري للمفردة المخاطبة لعدم مقتضى
الحذف والظاهر في إعلال هذه الأمثلة ما ذكرناه من أن عينها
تحذف إذا أسكن ما بعدها وتثبت إن تحرك حركة أصلية أو مشابهة
لها لما مر بيانه تنبيه يجوز في نحو اختار وانقاد إن بني للمفعول
الأوجه الثلاثة الجائزة في نحو قال وباع لأنهما مثلهما بضم ما قبل

حرف

حرف العلة لاصل بخلاف نحو أجاب واستقام فإنه ساكن فيهما فلا وجه
للإشمام والواو فيهما وهذه الأربعة الأمثلة مثل المجرد في الإعلال فلذا
لك أجريت عليها أحكامه من حذف العين عند اتصال الضمير المتحرك به
وعند دخول الجازم إن أسكن ما بعده ونحو ذلك وأما ما عدا هذا الخ
فقد مر ذكره من الأبنية الأربعة التي من الثلاثي المزيد المعتل العين
فصحيح وجوبا لا تعله مثل ما أعللت هذه الأربعة لعدم علة الإعلال
بل صحح فقل إذا بنيت باب التفعيل أو التفاعل من الواو قول بتضعيف
العين ثم قاول كذا قل فيه إذا بنيت باب التفعل والتفاعل من الواو
تقولا بتضعيف العين وتقاولا وكذا تقول فيه إذا بنيت باب التفعيل
أو التفعل من الياء زينا وتزينا بتضعيف العين فيهما وتقول إذا بنيت
باب المفاعلة أو التفاعل منه أيضا سايرا وتسايرا مبنيا والألف في هذه
الأمثلة للإطلاق أو ضمير التثنية وتقول فيه إذا بنيت باب الافعلال
من الواو والياء اسود ومن الياء ابيض بتشديد آخرهما وكذا تقول فيه
إذا بنيت باب الافعيلال من الواو والياء اسواد وقولنا في هو بفتح
الواو والياء ماض من المقاربة والمقاومة للبيت ومن الياء ابياض بتشد
يد آخرهما أيضا وهكذا قياس جميع ما صرف بصيغة المبني للمفعول
من المضارع فقس على ما ذكر ما صرف من هذه الأمثلة المذكورة من
مضارع وأمر واسم فاعل واسم مفعول ومصدر وغير ذلك من اسم زمان
ومكان فتصرف جميعها تصرف الصحيح بعينه لعدم علة الإعلال
كما تقدم ولكون العين فيهما في غاية الخفة لسكون ما قبلها وإنما
أعل أفعل واستفعل مع أن ما قبل العين فيهما أيضا ساكن دون هذه لأنه
لا مانع من الإعلال فيهما لأن ما قبل العين فيهما يقبل نقل الحركة إليه
بخلاف هذه فإنها لا تقبله إما لألف ظاهرا أو الواو والياء فلأنه
يؤدي إلى الالتباس فإنك تقول مثلا إذا نقلت حركة الواو إلى
الواو قبلها وجدت كلا الواوين قد استحق الإعلال فتختلج

الى قلبها جميعا دفعا للتحكم وحينئذ يجتمع الفان ولابد من حذف احد
هما فتصير الصيغة الى فال وهو واضح الالباس واعلم انه اذا بني
للمفعول من نحو قاول وتقاول يجب ان تقول فيهما قوول وتقوول
بوزن ضورب وتضورب بلا ادغام لئلا يلتبس بالمبني للمفعول من
قول وتقول المضعفين وايضا الواو فيهما بدل من الالف كما سبق
والالف لا تدغم في شيء فكذا ما هو بدل منها ومثله سوير وتسوير
بدون قلب لئلا يلتبسا بنحو زين وتزين ثم اسم فاعل مصوغ من الفعل
الثلاثي المجرد الاجوف يعتل عينه بالهمزة سواء كان واويا او يائيا اما
المصوغ من الفعل الثلاثي المزيد فيه بتشديد الياء اسم مفعول والمضارع
فهو ما اعتل به فعله المضارع يعتل اعني اعلال اسم الفاعل من الابواب
الاربعة المذكورة مثل اعلال مضارع تلك الابواب التي اشتق اسم
الفاعل منها بعينه فمثال اسم الفاعل من الثلاثي المجرد الواوي
فهو بسكون الهاء للوزن طائف من طاف واصله طاوف ومثاله اليائي
منه نحو قولنا بائع من باع فقلبت الواو والياء فيهما همزة لان الهمزة في
هذا المقام اخف منهما كذا قاله الشيخ عبد القاهر الجرجاني
والحق كما قاله التفتازاني انهما قلبتا الفا حملا على الفعل ثم قلبت
الالف المنقلبة همزة ولم تحذف لالتقاء الساكنين يؤدي حذفها
الى الالتباس واختصت الهمزة بذلك لقربها من الالف وانما كان
هذا هو الحق لان الاعلال فيه انما هو لحمله على الفعل في المناسبة
تقتضي ان يعل مثله ويشهد لذلك صحة نحو عاور وصايد وقد
يرجح الاول بقلة الاعلال ووقع في المفصل في بحث الابدال ان
الهمزة منقلبة عن الالف المنقلبة وفي بحث الاعلال انها منقلبة
عن الواو والياء فكانه قصر المسافة من بحث الاعلال لما علم ذلك في
بحث الابدال وما في النظم يصلح ان يحمل على كل من الوجهين تنبيه
تكتب هذه الهمزة فيهما بصورة الياء بدون نقط لان الهمزة
المتحركة

المتحركة الساكن ما قبلها تكتب بحرف حركتها كذا قالوه وترد
عليهم همزة مسئلة فانها لا تكتب بحرف حركتها بل تكتب بلا حرف
واعلم انه قد جاء في الشواذ حذف الالف دون قلبها همزة كقولهم
شاك والاصل شاوك قلبت الواو الفا وحذفت الالف ووزنه فال
بحذف العين وليس المحذوف الف فاعل المنقلبة عن الواو لان حذف
حروف العلة كثير خلافا للعلامة لكن قال في الكشاف في تفسير
قوله تعالى على شفا جرف هار وزنه فعل قصر عن فاعل ونظيره
شاك في شائك وليست الفه الف فاعل وانما هو عينه واصله هور
وشوك انتهى والصواب ما ذكرنا ومشى عليه هو في المفصل حيث
قال وربما تحذف العين فيقال شاك انتهى ومنهم من يقلب
فيضع العين في موضع اللام واللام في موضع العين فيقول
شاكو ثم يعله اعلال غاز كما يجيء فيقول الشاكي ووزنه فالع فعلى
هذا القول تقول جاءني شاك ومررت بشاك بالكسر فيهما ورايت
شاكيا باثبات الياء لخفة الفتحة وعلى الحذف تقول جاءني شاك
بالضم ورايت شاكا بالفتح ومررت بشاك بالكسر ومثاله من الثلاثي
المزيد ثلاثة احرف من باب الاستفعال نحو مستقيم اصله مستقوم
نقلت كسرة الواو الى القاف ثم قلبت ياء وكذا مستقيمان و
مستقيمون ومثاله من الثلاثي المزيد حرفا من باب الافعال نحو
مجيب اصله مجوب ففعل به ما فعل بسابقه وكذا مجيبان ومجيبون
الى اخره ثم قلب اسم الفاعل من الثلاثي المزيد حرفين من باب الا
فتعال نحو مختار اصله مختير بكسر الياء التحتية فتحرك حرف العلة
وانفتح ما قبله فقلبت الفا وكذا مختاران ومختارون الى اخره
ومثاله من الثلاثي المزيد حرفين من باب الانفعال نحو منقاد
اصله منقود بكسر الواو ففعل به ما فعل بسابقه وكذا منقا
دان ومنقادون وهذان الوصفان يقرءان بالفاظ اولها الى

ثانيهما للوزن ويقاس عليهما في المثل من الابنية الاربعة واو لم يكن منهما ولا يحتمل كما تقدم ثم اسم مفعول الزائد على الفعل الثلاثي المجرد الاجوف سواء كان واويا او يائيا فاعل بصيغة المبني للمفعول في النقل اي نقل حركة الواو والياء الى ما قبلها والحذف اي حذف احد الساكنين وسيأتي الخلاف في المحذوف منهما اما الواوي فهو فاعل بالنقل والحذف مفعول وليس فيه عمل غير ذلك الذي ذكر كما نقل عنهم نحو مصون اصله مصوون اذ هو ماخوذ من يصون فنقلت ضمة الواو الى الصاد فالتقى ساكنان وهما الواوان الاولى التي هي عين الفعل والثانية الزائدة التي هي واو مفعول فحذفت الثانية عند سيبويه فوزنه مفعول والاولى عند الاخفش فوزنه مفعل وسيأتي بيان ذلك واما اليائي نحو مبيع ففيه بعد النقل والحذف عمل اخر وهو قلب ضمة الياء المنقولة الى الباء الموحدة كسرة لتنقلب الواو ياء لدفع الالتباس بالواوي هذا على مذهب سيبويه القائل بان المحذوف هو واو مفعول واما على مذهب الاخفش القائل بان المحذوف عينه فيصير بعد النقل والحذف مبوعا فتبدل ضمة الباء كسرة فتنقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فيصير مبيعا فوزنه على مذهب سيبويه مفعل بكسر الفاء وسكون العين وعلى مذهب الاخفش مفيل بكسر الفاء وسكون الياء وندر تصحيح اسم المفعول من الاجوف في الواو وسمع من بعض العرب ثوب مصوون ومسك مدووف قال الجوهري لم يات من ذوات الواو على التمام الا حرفان مصوون ومدووف بالدال المهملة انتهى وبه الغياس على ذلك خلاف منعه الجمهور واجازه المبرد في احد قوليه وذكر الجوهري ان بعض النحويين يقيس الاتمام في الواو وانها لغة لبعض العرب وقال الاستاذ ابو علي حكى ذلك الكسائي وقاس عليه وحكى الفراء عنه ان بني يربوع وبني عقيل يقولون ابظ حلى

ان مبلول وخيل مسموما ... في مختار

حلى مصووغ ورجل معوور وفرس مقوود وقول مقوول قال ابن السيد وهذا كله خرج عن الكوفيين والبصريون لا يعرفونه والتصحيح في اسم المفعول من الاجوف في الياء اشهر قال سيبويه وبعض العرب يخرجه على الاصل فيقول مخيوط ومبيوع ولا نعلمهم اتموا في الواو لانها اثقل لا يقال لبس اتمام هذا النوع من الواوي اثقل من قولهم سار يسور سورا اذا وثب وغارت عينه تغور غورا بل ذلك الذي اولى لان في هذا اجتماع ضمتين وواوين وليس في مصون مثلا الا ضمة واحدة وواوان ومن ثم قاسه المبرد كما نقله عنه ابو الفتح وابن مالك لانا نقول ان مثل عوور شاذ ايضا وانما احتمل لانهم لو حذفوا بعد اسكان الواو لالتبس مفعول بفعل لان المصدر يأتي عليهما وكذا الذي فوول لو حذفوه لالتبس مفعول بفُعُل لان الوصف يأتي عليهما بخلاف مصوون وما نقل عن المبرد غير مسلم فقد نص في تصريفه على تقييده بالضرورة كما سيأتي بيانه وهذا البعض الذي ابهمه سيبويه هم بنو تميم كما حكى ذلك المازني وغيره قال شاعرهم: حتى تذكر بيضات وهيجه "يوم الرذاذ عليه الدجن مغيوم" وقال الاخر "قد كان قومك يحسبونك سيدا" "واخال انك سيد معيون" وخالف المبرد في تصريفه فقال انما اجاز ورود مبيع الى اصله في الضرورة ولم يجعله لغة انتهى وهذا البيت من القصيدة ابن مالك ذكرتهما على طريق الاستعانة وهو معنى قد يقع والتنبيه على قدر فصيح الواوي واشطار تصحيح اليائي من زيادتي وان قلت هل واو مفعول هو المحذوف من نحو مصون ومبيع او ذا المحذوف منها الواو الاصلية التي هي العين من فعل له قلت فولان للعلماء بفتح المثلثة اسم اشارة الى جهة قوله فالاول بالتصرف بمعنى سابق من القولين وهو ان المحذوف واو مفعول هو اختيار النحاة سيبويه وشيخه الخليل بن احمد فقد قيل نقله ووجهه انها زائدة والزائد اولى بالحذف والثاني من القولين وهو ان المحذوف

عين فعله مفعول عن علي بن سليمان اعني به ابا الحسن الاخفش الاصغر ووجهه ان العين كثيرا ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفها اولى والواو الثانية علامة المفعول والعلامة لا تحذف ولان الساكنين اذا التقيا في كلمة واحدة حذف الاول منهما كما في قل وبع ومذهب سيبويه اولى لان الثانية زائدة وهي بالحذف اجدر وكونها علامة للمفعول ممنوع وانما هي متولدة من اشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم الا مكرما ومعونا وليس يلزم فيها هنا علامة اخرى وهي الميم ولان التقاء الساكنين انما يحصل عند الثاني فحذفه اولى ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له ولو قيل العلة دفع الالتباس فالجواب انه لو قيل بما قال به سيبويه لدفع الالتباس ايضا فان عورض بان الزائد اذا اجتمع مع الاصل فالمحذوف هو الاصل كالياء من غاز مع وجود التنوين الذي هو زائد فكيف يحذف هنا الزائد وبانه اذا التقى الساكنان والاول حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع وخف اجيب بالفرق لان كلا من حذف الاصل في المعارضة الاولى والساكن الاول في المعارضة الثانية انما يكون اذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا والاول منهما حرف علة واما هنا فليس الياء حرفا صحيحا بل الاول والياء حرفا علة لا يقال قد ثبت حذف الاول مع ان الثاني ايضا حرف علة في الرمي في الاعلال نحو مصطفون لانا نقول انما حذف الاول لان حذف الثاني مخل للدلالة على معناه وما نحن فيه ليس كذلك ولان قلب الضمة الى الكسرة ليس على اصل الاخفش في هذا فان اصله ان الفاء اذا ضمت وبعدها ياء اصلية فالقياس قلبها واوا لانضمام ما قبلها الا في الجمع نحو بيض وقد قلبت ههنا الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها ومراعاتها وهي موجودة اجدر قال التفتازاني بعد ترجيح قول سيبويه واما قولهم مشيب في الواوي من الشوب وهو الخلط ومهوب في اليائي من الهيبة فمن الشواذ والقياس مشوب ومهيب

انتهى

انتهى توهم خروجها عن قول سيبويه فاجاب بالشذوذ فيهما وهو بالنسبة الى الثاني صحيح لان اصله مهيوب لانه يائي فحذفت الياء التي هي عين مفعول بعد نقل حركتها الى ما قبلها فصار مهوبا واما بالنسبة الى الاول فليس كذلك لان اصله مشووب اذ هو واوي فقلبوا الواو الاولى التي هي عين مفعول ياء وحذفوا الثانية وانما لم يقل بالعكس لانه قد عهد منهم قلب الواو التي هي عين ياء فقالوا حورا وحور وحيرا وحيرا انشد ابو زيد عينا حورا من العين الحور ولم يعهد عنهم قلب واو مفعول ياء الا ان يدغم نحو مرمي حكى ذلك الرضي ابو حيان فيظهر من هذا ان مشيبا جار على قياس قول سيبويه فلا شذوذ فيه فتامل فان قلت هل يظهر لهذا الخلاف من كون المحذوف عين الفعل او الزائد ثمرة لفظية قلت نعم قد قالوا تظهر فائدة ذلك في تخفيف مسوء وامثاله تقول على راي الاخفش رايت مسوا بالتشديد كما تقول في مقروء مقرو لانها عنده واو مفعول وعلى مذهب سيبويه رايت مسوا بالنقل كما تقول في خب خب فتحرك الواو لانها في مذهبه عين الكلمة وهو اي اسم المفعول من الفعل الاجوف المزيد فيه اما بالقلب فقط اي قلب العين الفا سواء كانت واوا او ياء لوجود علة القلب فيه يعني وذلك ان اخذ لا من نحو استقام واجاب ابان من نحو اختار وانقاد واما بالقلب والنقل ايضا وذلك ان اخذ من احد هذه الاربعة الابنية السابق بيانها وهو المراد بقوله ان فعل له وهو المضارع المبني للمفعول به اعتلال اي بان كان من الابنية المتقدم بيانها فحاصله ان اسم المفعول من الاجوف المزيد فيه اذا كان من الابنية الاربعة فهو يعل كما اعل فعله اما بالقلب فقط كما في الماخوذ من اختار وانقاد او بالقلب والنقل كما في الماخوذ من استقام واجاب وعبارته اوضح واشمل من عبارة الاصل فانه اقتصر على اعلال اسم المفعول من المزيد على القلب فقط وهو قاصر لانه من استقام واجاب

فعل بالنقل والقلب كما علمت وكانه قصر المسافة بذكر الاصل لاستشناعه
المقدمة فما اعل بالنقل والقلب نحو مجاب ومستقام اصلهما مجوب ومستقوم
بفتح الواو فيهما فنقلت حركة الواو الى ما قبلها فتحرك حرف العلة في
الاصل وانفتح ما قبله في الحال فقلبت الفا فصار مجابا ومستقاما وكذا تقول
فيما اعل بالقلب فقط نحو مختار ومنقاد لذا اصلهما مختير ومنقود بفتح حرف
العلة فيهما فقلب الفا لتحركه وانفتاح ما قبله فاعلال هاذه الامثلة من
اسم المفعول كاعلال المضارع المبني للمفعول من غير فرق فان قلت لم
قلت في اسم الفاعل من المزيد يعتل بما اعتل به مضارعه وفي اسم المفعول
منه يعتل بالقلب فقط او بالقلب والنقل قلت لان القلب والنقل هنا لازم
للفعل بخلاف اسم الفاعل لانه قد يكون فيه اذا وجد في فعله وقد لا يكون
اذا فقد في فعله كمبيع من باع فان مبيعا لا قلب فيه لان فعله وهو يبيع
لا قلب فيه وقد انقضى الكلام على النوع الثاني من المعتلات ولنشرع
في الكلام على النوع الثالث مما اتخذ فيه حرف العلة وهو ثالث الانواع
السبعة المذكورة للمعتل ايضا وهو ما اي اللفظ الذي لاما اعل بالبناء
للمجهول اي ما يكون لامه حرف علة نحو غزا ورمى والعصا والرحى
وسمه بناقص لنقصان لامه من الحرف الصحيح وقال التفتازاني لنقصان اخره
عن بعض الحركات وفيه اشارة الى ان بعض الحركات تثبت فيه وذالك كثبوت
النصب في الاسم والمضارع والفتحة في الماضي اذا كان ما قبل لامه مكسورا
كرضي ولهاذه العلة يسمى النحاة الاسم المعرب الذي اخره ياء لازمة
قبلها كسرة بالمنقوص كما قد نقل ذالك عنهم فان كان فعلا فسمه
ناقصا لما تقدم وكذالك ايضا سمه اي والفعل المذكور ذا اي صاحب الاربعة
وذا الاربعة لكون ماضيه اتى على حرف اربعة اذا اخبرت عن نفسك نحو غزوت
ورميت والتقييد بحالة الاخبار عن النفس في هاذا الصحيح ولا يرد عليه
ما ورد على الاجوف ولاحظ جميع ما ذكرناه من العلل في بحث الاجوف
في هاذا المقام لا يقال هاذه العلة موجودة في كل ما هو على ثلاثة
احرف

احرف غير الاجوف من المجردات كضربت لا نقول كونه على اربعة في
غيره الرد على الاصل بخلاف الناقص فان كان الماضي على ثلاثة احرف فيه
اولى منه في الصحيح وفي الاجوف يكون حرف العلة في الاخر الذي هو
محل التغيير فلزم الرد كان الناقص الاصل فيه ان يكون على ثلاثة احرف
فلما خالف الناقص ذا الرد وبقي على اربعة سمي بذي الاربعة وايضا
تسمية الشيء بالشيء لا يقتضي اختصاصه به حتى يلزم تعليلها بما
يختص بالمسمى فلا يصح التعليل بالكون على اربعة احرف لكونه عاما
بل يجوز ان يسمى ذا الرد المسمى بذا الرد الاسم وان لا يسمى كما في القارورة
للزجاجة لاستقرار المائع فيها المشترك بين الزجاجة وغيرها كالكوز
مما لا يسمى به كذا قيل والتحقيق ان تسمية شيء باسم لمعنى قد
يعتبر فيها ذا الرد المعنى جزا من المسمى والمراد ذات باعتبار نسبة
المعنى اليها فهاذه التسمية تطرد في كل ذات كذا الرد كالاحمر فانه
لذات ما لها الحمرة فاعتبر في المسمى خصوصية صفة اعني الحمرة مع
ذات ما فاطرد في جميع محاله وقد يعتبر ذا الرد المعنى من حيث انه مرجح
لذا الرد الاسم من غير دخوله في التسمية وكون جزا من المسمى والمراد
ذات مخصوصة فيها المعنى فهاذه التسمية لا تطرد في جميع الذوات
التي يوجد فيها ذا الرد المعنى اذ المسمى انما هو تلك الذات المخصوصة
التي لا توجد في غيرها كلفظ احمر اذا جعل علما لشخص له حمرة والحاصل ان
اعتبار المعنى قد يكون للتصحيح فيطرد وقد يكون للترجيح فلا يطرد
وما نحن فيه من القسم الثاني فالواو والياء الكائنان في اخر اسم مقصور
او فعل مجرد ناقص الف بالبناء للمفعول اقلبهما اذا تحركا الفا بالنو
قف على السكون على لغة ربيعة اما اذا سكنا نحو غزوت ورميت فلا يقلبان
ونبه قلبهما اذا تحركا الفا على ان الفعل معتد بشرط ان يفتح ما قبلهما
ولم يذكر فيه ما يمنع من الاعلال كما سياتي مثال كونهما في الاسم المقصور
كقولنا العصا اصلها عصو والرحى اصلها رحي فتحرك حرف العلة فيهما

وانفتح ما قبله فقلبت الياء ألفا وإنما حليتهما أل المعرفة لتثبت الألف المنقلبة
عنهما فيظهر ذلك وأما لو جردتهما عنها لحذفت الألف لالتقائها
ساكنة مع التنوين فلا يظهر ذلك وقد تورك النعت زائدا على الأصل
حيث مثل بهما مجردين عنها ومثال كونهما في الفعل المذكور نحو غزا
أصله غزو ورمى أصله رمي فقلبت حرف العلة فيهما ألفا للعلة
المذكورة مع عدم المانع من القلب فإذا فقد الشرط وهو فتح ما
قبلهما نحو الغزو والرمي ولن يغزو ولن يرمي فلا يقلبان ضرورة
أن الشرط يلزم من عدمه العدم وكذا لا يقلبان إذا وجد المانع من القلب
وإن وجد المقتضي وذلك إذا كان بعدهما ما يوجب فتح ما قبله نحو
غزوا ورميا وعصوان ورحيان ويرضيان وارضين ويرميان ويغزوان
حال كونهما مبنيين للمفعول فإن ألف التثنية تقتضي فتح ما
قبلها فلا تقلب اللام في هذه الأمثلة ألفا لئلا تزول الفتحة ولو
قلبت ألفا وحذفت لأدى إلى الالتباس وذلك مثل غزوا ورميا فإنه
لو قلبت اللام فيهما ألفا وحذفت لالتبس الفعل بفعل الواحد
ومثل عصوان ورحيان فإنهما لو انقلبت فيهما ألفا كقيل عصان
ورحان فيلتبس بالمفرد عند الإضافة ومثل يغزوان ويرميان بالبناء
للمفعول ويرضيان عند دخول الناصب والجازم والأمر نحو ارضيا
مقتطع من المضارع فهو فرعه وأما نحو ارضين واخشين أمر للواحد
المؤكد بالنون فلم تقلب ياؤه ألفا لأنه مثل ارضيا واخشيا المأخوذ من
أن النون مع المستتر كألف التثنية وإنما تركنا هذا القيد في النظم
اعتمادا على الأمثلة وعلى ما سيجي ﴿ تنبيه ﴾ كل ألف ختم بها فعل أو
اسم متمكن إذا كانت ثالثة مبدلة من ياء أو واو فما عدا مطلقا
فإنها تكتب بالياء سواء كانت منقلبة عن ياء كأوحى ومرمى أو واو
كأعطى وملهى وسواء كانت للإلحاق كعلقى أو للتأنيث كسلمى أو
للتكثير كقبعثرى وإنما كتبت في جميع ذلك بالياء لأنها ترد إليها عند

التثنية

التثنية وما أشبهها نعم يستثنى من ذلك الثلاثي المسبوقة بياء كالحيا
والدنيا والسقيا وخطايا فإنها تكتب بالألف لكراهة اجتماع الياءين
إلا في نحو يحيى علما كما في التسهيل وغيره وإلا في ريا كذا في الشافية
للفرق بينهما علمين وبينهما فعلا أو صفة وإنما لم يعكسوا لأن الاسم أخف
من الفعل فكان أحمل لاجتماع المثلين عند الاضطرار هذا ومقتضى
التقييد بالعلمية أنهما يكتبان بالألف عند التنكير والأوجه كتابتهما
أيضا بالياء كما يقتضيه كلام بعضهم واحترزنا بالتقييد بالفعل والاسم
المتمكن عن الحروف نحو ما ولا وعن الأسماء المبنية نحو ها وذا وهؤلاء
فإنهما يكتبان بالألف وشذ نحو بلى وإلى وعلى وحتى ونحو متى ولدى
واحترزنا بتقييد الثالثة بالانقلاب عن الياء عن المنقلبة عن الواو نحو عطا
وقفا والمجهولة فإنهما يكتبان بالألف على الأصل وشذ زكى من الواوي
وهذه التفرقة للفرق ولم يعكس لأنه لا أصل للمجهولة لأنهم كرهوا
أن يكون في آخر الاسم واو وقبلها فتحة ومنهم من يكتب الجميع بالألف
لأنه القياس وأنفى للغلط على الكاتب وتتميز الواوية عن اليائية بعشرة
أمور جمعها بعض الفضلاء في قوله ﴿ بعشر يبين انقلاب الألف التي
عن الواو تبدو في الأخير أو الياء ﴿ مستقبل الفعل الثلاثي وأمره ﴿
ومصدره والفعل منه أو الفاء ﴿ وعين له إن كانت الواو فيهما ﴿
وتثنية والجمع خطا بالأسماء ﴿ وعاشرها تمييل إلا ما لنزع الشيء ﴿
يشذ عن الأذهان عنصره الفاء ﴿ أمثلة ذلك يعد عواد غزوة
دعوة دعوة وصبي وهبي هوى غوى فتيان عصوان وتعرف أيضا
بلحاق الضمير المتصل نحو رميت وغزوت وهذه العلامة خاصة بالفعل
وكذا الواو الحكم المذكور في المجرد الثلاثي الناقص من قلب الواو
والياء ألفا حكم الفعل الناقص الذي زاد على أحرف ثلاثة فإنه تقلب
لامه واوا كانت أو ياء ألفا أيضا لوجود العلة المذكورة فيه سواء
كان مزيدا أحرفا أو واحدا نحو أعطى أصله أعطو فقلبت الواو ياء ثم ألفا

سيانة فصار اعطي ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اعطى
ومزيدا حرفين نحو **اشترى** اصله اشتري فقلبت الياء الفا لما مر او مزيدا
ثلاثة احرف نحو **استغصى** اصله استغصو فاعل اعلال اعطى وتكون
ما ذكر يخالف ما سبق في ان واوه انما تنقلب الفا ثم تبقى فصلنا لو وما
يليه من اسم المفعول عما قبله بقولنا وكذلك للرمز الى ذلك نبعا للا
صل ولو قال قايل ان الواو في اعطو واستغصو انما قلبت الفا لتحركها
وانفتاح قبلها من غير سبق انقلاب الى الياء لم يبعد لان الانقلاب الى الياء ∴
في نحو ذلك انما هو لدفع ثقل الواو فيما مر سيأتي وهو حاصل بالانقلاب ∴
الى الالف فلا ضرورة الى زيادة العمل مع اداية الى اجتماع الاعلالين
وقد **تلي لذي** الاجعال في الاعلال المذكور **اسم مفعول** منها فمثاله
من المزيد حرفا **ك** قولنا **معطي** اصله معطو قلبت واوه ياء ثم الياء الفا
لما مر ومن المزيد حرفين نحو **مشترى** اصله مشتري فقلبت ياؤه الفا لما
سبق **كذا** من المزيد ثلاثة احرف نحو **مستغصى** اصله مستغصو
فيفعل به ما فعل بمعطي والالف في جميع هذه الامثلة تكتب بصورة
الياء لما تقدم بيانه وكان ينبغي ذكر اسم المفعول في الامثلة محلى
بلام التعريف لتبقى الالف فيتحقق ما ذكره لولا اللام لحذفت الالف
لالتقاء الساكنين ولكن لما لم يساعد الوزن فيها تحليته بها تركتها ∴
وينبغي ان لا يلاحظ وجودها فيغفر اسم المفعول في الامثلة المذكورة
بدون تنوين لما علمت **واذا لم تذكرا** بغلب التنوين الخفيفة الفا
لفعلك المضارع من الناقص مجردا كان او مزيدا **الفاعل** الذي لم يبان
حذفته لغرض من الاغراض السابق بيانها وبنيت الفعل للمفعول
فالحكم كذلك اي تقلب لامه الفا ان ما قبل لامه مفتوح **فقل** اذا
بنيته من الثلاثي المجرد الواوي **يغزى** بضم الياء وفتح الزاي واصله
يغزو وقلبت الواو ياء ثم الياء الفا لما مر **و**من اليائي **يرمى** بضم الياء
وفتح الميم واصله يرمي فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

ثم

ثم افعل هكذا ايضا اذا بنيته من المزيد حرفا من الواوي نحو **يعطى**
بضم الياء وفتح الطاء واصله يعطو فاعل اعلال يغزى وقل هكذا
فيما في المثل من المزيد حرفين مثل الياء نحو يشترى بضم الياء وفتح الراء
واصله يشتري فاعل اعلال يرمى ومن المزيد ثلاثة احرف نحو يستغصى
بضم الياء وفتح الصاد واصله يستغصو فاعل اعلال يعطى والحاقية
هذا الفعل بالمضارع لان الماضي بنيت حكمه بقوله **والام** اي لام الفعل
من فعل **ماض** ناقص مسند الى ضمير جمع المذكور الغايبين **كمثل** قولنا ∴
فعلوا نحو غزوا **تحذف** وجوبا لانها وما قبلها متحركان في هذا
المثال البتة ومن كلتا الضمة لاجل واو الجماعة كنصروا وضربوا وحركة
ما قبلها لا تخلو اما ان تكون فتحة او غيرها فان كانت فتحة فتقلب اللام
المذكورة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو غزووا ثم تحذف الالف
لالتقاء الساكنين وهما اللام وواو الضمير وان كانت غير فتحة بان كانت
ضمة او كسرة فتسقط او تنقل الى ما قبلها بعد سلب حركتها كما
ستذكر فعطلا لثقلها عليها ثم تحذف اللام حينئذ لالتقاء السا
كنين فعلم بهذا ان في الكل يجب حذف اللام وهو المراد بقوله
مطلقا اي سواء كان مفتوحا ما قبلها او مضموما او مكسورا وسواء
كانت هي واوا او ياء وسواء كان الفعل مجردا او مزيدا فيه **علوما** ∴
تفعلو هذا الفعل الماضي الناقص **ان الى** ضمير فاعل **مونثة** غايب
قد استندا اي البناء للمفعول والالف للاطلاق **وكان** الضمير المذكور
ذا تثنية اي ضمير مثنى نحو الهندان فعلتا **او مفردا** نحو هند فعلت
فلا يخلو اما ان يكون ما قبل اللام منه مفتوحا او لا فان **فتحت** انت
حرفا **سابقا لها** اي للام فات قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
ثم **احذف** الالف المذكورة لالتقائها ساكنة مع الضمير المذكور وهو
ساكن وذلك **كقولنا غزت** والاصل غزوت فقلبت الواو الفا
ثم حذفت لالتقاء الساكنين كما علمت **كذا** قولنا **غزتا** والاصل ∴

غزونا فيفعل به ما سبق فإن قلت لا موجب لحذف اللام من المسند إلى ضمير
المثنى بعد قلبها ألفا لأن التاء متحركة كما رأيت فلم حذفت قلت عدم المو
جب ممنوع لأن التاء ساكنة في التقدير وهذه الحركة عارضة لا اعتداد
بها وإنما جيء بها لأجل ألف التثنية لأنها تستدعي فتح ما قبلها كما
قد علمت فهي ساكنة في التقدير لأن الحركة من خواص الاسم غالبا ومنهم
من لا يحذف هذه فيقول غزاتا ورماتا بإثبات الألف لعدم ما يقتضي حذ
فها باعتبار الظاهر وليس بوجه وقس على ما سبق نظائره من نحو دعتا
ورمتا وأعطتا واعتدتا واشترتا واستقصتا واستعصتا
وفي إسناد الفعل الماضي الناقص إلى غير الغائب فإنه مر وهو ضمير جماعة
الذكور مطلقا وضمير المؤنثة الغائبة ومثناها إذا فتح ما قبل اللام
من فعلهما وذلك … في ضمير المفرد المذكر الغائب ومثناه وضمير
جمع الإناث الغائبات وضمير المخاطب مطلقا وضمير المتكلم وحده أو مع
غيره وضمير المفردة المؤنثة الغائبة ومثناها إذا لم يكن ما قبل اللام
من فعلهما مفتوحا فهذه كلها في الجميع تثبت اللام أي لام الفعل فيها فيقال
إذا أسندته إلى ضمير المتكلم المفرد المذكر الغائب أو مثناه فعلا وفعلا
نحو رضي ورضيا وإلى ضمير جمع الإناث رضين وإلى ضمير المخاطب مطلقا
رضيت رضيتما رضيتم رضيت رضيتما رضيتن وإلى ضمير المتكلم وحده
أو مع غيره رضيت ورضينا وإلى ضمير المؤنثة الغائبة ومثناها إذا لم
يفتح ما قبل لامها رضيت ورضيتا بإثبات اللام وهي الياء في الجميع
ولا تقل فيهما رضت ورضتا بالحذف لعدم موجبه وهو التقاء الساكنين
فلم تحذف اللام من هذه الأمثلة إلا من مثال واحد وهو المسند إلى
ضمير جمع الذكور الغائبين نحو رضوا فإن أصله رضيوا فنقلت حركة
اللام وهي الياء إلى الضاد بعد سلب حركتها وحذفت الياء لالتقاء
الساكنين وهما الواو والياء والواو فصار رضوا وإذا أردت مثل
بضمتين جمع مثال كما تقدم في أمثلة الفعل الماضي الناقص الواوي

والياء

والياء أي الذي لامه واو وياء إذا بنيناه فيهما فخفف … أمثلة
الأول من نحو قولنا غزا فإن أصله كما علمت غزو والثاني من نحو قولنا
رمى فهذا بقلب الياء ألفا … فإن أصله رمي ففعله في تصريف الأول
للمذكر الغائب مطلقا غزا غزوا غزوا وللمؤنث الغائب كذلك غزت
غزتا غزون وللمخاطب المذكر كذلك غزوت غزوتما غزوتم وللمؤنث
المخاطب كذلك غزوت غزوتما غزوتن وللمتكلم وحده غزوت ومع
غيره غزونا بإثبات اللام وهي الواو فيما عدا جمع الذكور الغائبين
والمفردة المؤنثة الغائبة ومثناها وقل في تصريف الثاني وهو
اليائي رمى رميا رموا رمت رمتا رمين رميت رميتما رميتم رميت رميتما
رميتن رميت رمينا بإثبات اللام وهي الياء فيما عدا جمع الذكور
الغائبين والمفردة الغائبة ومثناها وإن أردت أن تأخذ أمثلة
الماضي الناقص واويا كان أو يائيا من فعل الذي كسرت عينه
أو من فعل الذي ضمت عينه فالأول خذه من نحو قولنا رضي
إن كان واويا وقد تقدمت أمثلته ومن خشي إن كان يائيا وأمثلته
ظاهرة ولام فعل المكسور العين تقلب ياء سواء كان واويا أو يائيا
لتطرفها وانكسار ما قبلها كما رأيت في رضي فإنه واوي إذ أصله رضو
بدليل رضوان كما صرح به في الصحاح ويكون لامه ياء على التقدير
في التمثيل بمثال واحد وإن أردت أن تأخذ أمثلة الماضي الناقص من
فعل المضموم العين فخذها من نحو قولنا سرو أي صار سيدا ولا يكون
إلا واويا فتقول فيه سرو سروا سروا سرت سرتا سرون سروت سروتما
سروتم سروت سروتما سروتن سروت سرونا فتثبت لامه وهي الواو
فيما عدا المسند إلى ضمير جمع الذكور وإلى ضمير المفردة المؤنثة الغائبة
ومثناها فهو مثل ما مر من الأفعال المذكورة تصريفه … مبنيا للمفعول
أي … ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال لم فتح ما قبل واو
الضمير في مثل فعلوا من الفعل الناقص في بعض الأمثلة وضم في البعض

الآخر ولم يجعل في الجميع على سنن واحد أجبنا عنه بقولنا إنما قيدت
الثنية بنحو قولنا الزيدون غزوا ما قبل واو الضمير بالجر عطف بيان
على واو أو بدل منه وما قبل الضم بحسب ظاهر اللفظ هو عين الفعل و
هي الزاي في غزوا والميم في رموا وأما العين ضممت في نحو قولنا رضوا
وسروا لأن من قواعدهم أن واو الضمير في الأفعال الثلاثية حيث
في الفعل الناقص اقترن أي يقترن واستمر مقترنا به من بعد حذف لامه
أي لام الفعل التي هي الواو والياء فينظر فيه فإن فتح في البناء للمجهول
ونائب الفاعل قولنا ما قبلها أي ما قبل واو الضمير وهو عين الفعل
نحو غزوا ورموا أو ضم ما قبل واو الضمير وهو عين الفعل أيضا نحو سروا
فكل من الفتح أو الضم أبقه أنت على حاله إذ لا مانع منهما تصح أي ثابتين
في الفعل الصحيح وضم أي ضم ما قبل واو الضمير وذلك بأن تنقل ضمة لام الفعل
إليه لمناسبة الواو والضمة إن كان فيه قد كسر فيفتح في غزوا ورموا
لأن ما قبل الواو بعد حذف اللام مفتوح لأنهما مفتوحا العين فيبقى
الفتحة وضم في سروا لأنه مضموم العين وكذا في رضوا لأنه كان مكسور
العين بعد حذف اللام فقلبت الكسرة ضمة لتنبغي فإن أصل قولنا
رضوا المحذوف عينه رضووا فقلبت الواو الأولى ياء لانكسار ما قبلها
فصار رضيوا بالياء كما اشتهر في ذلك فاستثقلت ضمة الياء فيه
عليها فالضاد المعجمة التي هي عين الفعل نقل الضم المذكور بعد
سلب حركتها فالتقى ساكنان وهما لام الفعل وهي الياء وواو
الضمير فلأجل التقاء الساكنين المذكورين الياء وحصل بضم المهملة
وكسرة المعجمة بصيغة المبني للمفعول فكل من عرو ضبي هاذين
البيتين وضربيهما بالضبط المذكور أي مع إثباته بمعنى حذف
وكان أولى بالحذف لكونه جزء كلمة بخلاف الواو فإنها كلمة مستقلة
فصار رضوا فإن قلت قولك من بعد حذف لامه الظاهر أنه متعلق
بقولك اقترن لا بقولك فافتح لأن معمول الشرط لا يتقدم عليه

وكذا

وكذا ما بعد فاء الجزاء ولا يصح تعلقه به أي باقترن لأن الاقتران ليس بعد
حذف اللام والإلزام سبق لحذفها علة فإن علة اجتماع الساكنين وأحدهما
الواو فكيف يكون الاقتران بعد حذف اللام قلت قد أشرت إلى
دفع هذا السؤال بتعبير الاقتران بما سبق بيانه على أن قولك
إن معمول الشرط وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء لا يتقدم عليها ليس على
الكلية بل هو مختص بغير الظرف على الظاهر أما إذا كان المعمول
ظرفا فيجوز تقدمه لتسامحهم فيه والمجرور أخو الظرف لمشاركته
إياه في كثير من الأحكام فتأمل فوائد الحذف كلام التفتازاني في هذا
المقام تظهر لك وجه تغييرنا عبارته إن اطل إلى هذا النظام وهذا
الذي ذكرناه جميعه في الفعل الماضي وأما الفعل المضارع الذي لذا
الناقص اليائي في البناء للمجهول فالواو والياء اللذان هما لامه سكنا
بصيغة المبني للمفعول من المضارع نحو يغزو ويرمي وأصلهما
يغزو ويرمي بضم حرف العلة فاستثقلت الضمة على حرف العلة
فحذفت فسكن آخره كذا تسكن الألف الواقعة لاما فيه نحو يخشى
وأصله يخشي بضم حرف العلة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله
فقلبت ألفا فصار يخشى بسكون آخره وهذا الآخر ساكن لازم
مطلقا في جميع الأحوال لعدم قبول الألف الحركة وأما الأولان فإنما
تسكنان بحال الرفع فقط أي حال كون المضارع مرفوعا بأن كان
مجردا من الناصب والجازم وعلامة الرفع الجميع ضمة مقدرة على
حرف العلة منع من ظهورها في الأولين الاستثقال لثقل الضمة
على الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها وقد ورد في
الضرورة إظهار الضمة عليهما فمن ظهورها على الواو قول الشاعر

∴ إذا قلت على القلب يسلو قيضت ∴ هواجس لم تنفك تغريه بالوجد ∴

وعلى الياء قوله

∴ فعوضني عنها غناي ولم تكن ∴ تساوي عنزي غير خمس دراهم ∴

وفي الثالث التعذر لتعذر تحريك الالف كما عرفت **واحدا** حال كونك
جازما للمضارع الناقص هاذه الاحرف **جميعها** معه وهي الواو
والياء والالف لان المضارع المذكور لما لم يكن في اخره حركة وكان
حرف العلة جاريا مجرى الحركات حذف للجازم كما يحذفها وقد
تسامح التفتازاني في تعليل هذا الحكم بقوله لان اللام قابلة مقام
الاعراب كالحركة فكما تحذف الحركة من الصحيح تحذف هاذه الحروف
من المعتل للضرورة في انه الاعراب بتلك الاحرف وليس كذالك
تقول في يغزو ويرمي ويخشى لم يغزو ولم يرم ولم يخش بحذف الواو
والياء والالف كما سبق والحركات زوال عليها وانما حذف لانه
لضعفه بسكونه صار كالحركات فتسلط عليها العامل تسلطه
على الحركات واعلم انهم اختلفوا في ان هاذه الاحرف حذفت بالجا
زم او عند الجازم فقال ابو حيان التحقيق انها حذفت عند الجازم
لانه لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهاذه الاحرف ليست علامة
بل العلامة ضمة مقدرة عليها وكان الاعراب امرا زائدا على هيئة
الكلمة وهاذه منها لانها اصلية او منقلبة عن اصل والجازم
لا يحذف الاصل ولا المنقلب عنه فالقياس يقتضي ان الجازم حذف
الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف المذكورة لئلا يلتبس المجزوم
بالمرفوع لو بقيت لاتحادهما في الصورة انتهى وهاذا الكلام
نقله جمع عن ظاهر كلام سيبويه واورد بعضهم عليه ان المجزوم
حينئذ مقدر لا ظاهر وذهب ابن السراج الى ان الحروف المذكورة حذفت
بالجزم لا عند الجزم كما ذكره المسهل والحركة كالفضلة في البدن فاذا
وجد فضلة ازالها والا اخذ من قوى البدن قال ابن هشام وهاذه
المسئلة مبنية على خلاف في هاذه الافعال في حالة الرفع وذالك
ان سيبويه يرى فيها ضمة مقدرة في المقصور والمنقوص فاذا
دخل الجازم حذفها واكتفى بها لانه يحذف ما هو علامة للرفع
كما تقدم

كما تقدم يحذف حرف العلة فرقا بين المرفوع والمجزوم وابن الضايع لا
يقدر فيها الاعراب في حالتي الرفع والنصب لانه انما قدر في الاسم لانه
فيه فيجب المحافظة عليه ولا كذلك الفعل لانه فيه فرع فلا حاجة
لتقديره وجعل الجازم كالدوا المسهل كما عرفت وظهر مما تقرر
ان من يقول بعدم التقدير يقول ان الجزم بحذف الاخر ومن يقول
بالتقدير يقول ان الجزم بحذف الحركة والاخر انما حذف للفرق
تنبيه محل حذف حرف العلة في المجزوم اذا كان اصليا واما
العارض فلا يحذف عند الاكثر واجاز ابن عصفور فيما اذا كان الا
بدال قبل دخول الجازم وجرى عليه ابن هشام في الاوضح وقد
ثبتت هاذه الاحرف مع الجازم في الشذوذ كقوله

هجوت زبان ثم جئت معتذرا ... من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

وقوله

الم ياتيك والانباء تنمي ... بما لاقت لبون بني زياد

وقوله

وتضحك مني شيخة عبشمية ... كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا

فاثبات الواو في تهجو والياء في ياتيك والالف في ترا مع تعلقها بالعامل
الجازمة وكل ذالك ضرورة عند الجمهور ولغة عند ابن مالك والجزم
مقدر على حرف العلة لانه اخر الكلمة وهو محل الاعراب لفظا او تقديرا
ومنع بعضهم اثبات الالف وهو اختيار ابن عصفور وسبب هاذا
اختلافهم فيما حذفه الجازم فمن يقول انه الضمة المقدرة فلا فرق
عنده بين الالف واختيها ومن يقول الضمة الظاهرة لفظا بها الفعل
ورتبه ثم حذفت فلا يجوز هاذا في الالف اذ لا يمكن فيها ذالك وقد
ذهب بعضهم الى ان هاذه الاحرف الثابتة اشباع وقد حذفت
الحروف الاصلية للجازم واما قراءة قوله تعالى انه من يتقي ويصبر
على قراءة قنبل باثبات الياء فمحمول على ان الياء فيه للاشباع لا اصلية

أو تجعل من موصولة وإنما سكن يصبر لتوالي حركات الباء والراء والفاء
والهمزة أو لأنه وصل بنية الوقف أو للعطف على المعنى لأن من
الموصولة بمعنى الشرطية لعمومها وإبهامها فجملة اتقى بعدها
الفاء هذا وقد يحذف حرف العلة لغير جازم نحو ويمح الله الباطل
سندع الزبانية **والواو والياء** المذكوران **أفتحهما بعامل**
النصب إن كان **الفعل** المضارع **نصب** في البناء للمفعول وإنما
فتحا **للخفة** لأن الفتحة خفيفة عليهما فتقول لن يغزو ولن يرمي نكم
بفتحهما كما سيجيء وقد جاء إثبات الواو والياء ساكنتين في النصب
مثلهما في الرفع كقوله "فما سودتني عامر عن وراثة" أبى الله أن
أسمو بأم ولا أب" وقوله"
"ما أقدر الله أن يدني على شحط" من داره الحزن ممن داره صول"
"وقوله"
"فيا ليت لا أرثي لها من كلالة" ولا من حفى حتى تلاقي محمدا"
فالنصب مقدر عليهما والقياس أن أسمو وأن يدني وحتى تلاقي بالفتح فيها
ويحتمل أن تكون أن غير عاملة تشبيها لها بما المصدرية كما في قراءة مجاهد
أن يتم الرضاعة بالرفع وقول الشاعر "أن تقرآن على أسماء ويحكما" مني
السلام وأن لا تشعرا أحدا" حيث أثبت النون في تقرآن وكلاهما من الشواذ
وحتى تلاقي أطلق فلا يحذف منه النون للنصب وجعل الالتفات من الغيبة
إلى الخطاب وربما قدر نصب الياء في السبعة كقراءة بعضهم من أوسط ما
تطعمون أهاليكم ونصب الواو كقراءة إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده
بسكون واو يعفو وبسط الكلام على ذلك لا يليق بهذا المختصر **والألف**
في حال دخول الناصب عليها **أثبتها** كحالها في المرفوع لأنها لا تقبل
الحركة ولا موجب للحذف واجعل النصب بفتحة مقدرة عليها منع من ظهور
ها التعذر **ونصب** في الكف بين عروض هذا البيت وضربه جناس التصحيف
واعلم أن جميع ما ذكرناه من الأحكام للفعل المذكور خاص بما إذا أسند

للمجرد

للمجرد المذكر مطلقا وللمفردة المؤنثة الغائبة **وأما إن** أسند إلى
غير ما ذكر وهو المثنى مطلقا والجمع كذلك والمفردة المؤنثة المخاطبة
مما كان رفعه بثبوت النون فحكمه إذا **علاه ناصب** من نواصب المضارع
قد دخلا أو جازم من جوازمه **يحل** النافية الناصبة **ولما** النافية
الجازمة **مثلا** هو بمعنى المثال إذ المثال والمثيل والمثل والمثل
بمعنى الشبيه وهو كما مر جزء بيت ذكر لإيضاح القاعدة ونصبه إما
على أنه مفعول به لفعل محذوف أي أذكر مثلا وإما حال من المجرور وهو
الأظهر **و**تثبت اللام المذكورة في جميع الأحوال كما سيأتي **ويسقط**
الناصب أو الجازم **النونات** فقط أي نونات الرفع **منه** لما علمت من أن
الناصب والجازم يحذف فإن ما كان علامة للرفع **لا نونا على جميع الأفعال**
دالا فإنها لا يحذف فإنها للأمر وفي هذا الاستثناء ما أسلفناه في باب المضارع
من جوازه متصلا ومنفصلا فراجعه فإن قلت ما اشتمل عليه هذان
البيتان لا طائل تحته لأنه مستغنى عنه بما ذكرته في بحث المضارع فإن
الحكم عام غير خاص بالصحيح قلت إنما ذكرته لبعد العهد وإيضاحا لما أجمل
للمعتل هناك وربما يتوهم اختصاص هذا الحكم بالصحيح فاحتيج
التنصيص على ذلك فلم تخل الإعادة من إفادة والحاصل أن المسند إلى
ضمير المفرد المذكر مطلقا والمؤنثة الغائبة تسكن لامه في حال الرفع
ويحرك بضمة مقدرة عليها وتظهر الفتحة في حال النصب فيما عدا ما
آخره ألف وتحذف آخره في حال الجزم والمسند إلى ضمير المثنى مطلقا
وجمع الإناث مطلقا تثبت لامه في جميع الأحوال وتحذف من الأول النون
في حالتي النصب والجزم والمسند إلى ضمير المفردة المخاطبة وجمع الذكور
مطلقا تحذف لامه في جميع الأحوال ونونه أيضا في حالتي النصب والجزم
إذا تقرر هذا **فتقول** فيما حال تجرده من الناصب والجازم زيد يغزو
وأنت أو هند تغزو بإثبات اللام وهي الواو والزيدان والهندان
يغزوان وأنتما تغزوان بإثبات اللام والنون والزيدون يغزون وأنتم

تغزون وانت تغزين بحذف اللام واثبات النون والهندات يغزون وانتن
تغزون باثبات اللام والنون فيهما وهكذا قياس اليائي واذا دخل
الجازم على الواوي من الناقص مسندا الى ضمير المفرد المذكر مطلقا والى
ضمير المفردة الغائبة فلنا زيد لم يغز وانت او هند لم تغز بحذف لامه
وهي الواو والى ضمير المخاطبة انت لم تغزي بحذف لامه وكذا النون فانها
علامة الرفع وتثبت اللام المسند الى ضمير المثنى مطلقا نحو الزيدان
او الهندان لم يغزوا وانتما لم تغزوا باثبات اللام وحذف النون و
تحذف من المسند الى ضمير جمع المذكر مطلقا نحو الزيدون لم يغزوا
وانتم لم تغزوا بحذف اللام والنون واما المسند الى ضمير جمع الاناث
فتثبت فيه النون ايضا نحو الهندات لم يغزون وانتن لم تغزون لانه مبني
كما مر على السكون وقس على ما ذكر الناقص اليائي نحو زيد لم يرم وانت
او هند لم ترم بحذف الياء منهما وقل فيما اسند لغير المفرد المذكر مطلقا
والمفردة الغائبة انت لم ترمي بحذف اللام والنون والزيدان والهندان
لم يرميا وانتما لم ترميا باثبات اللام وهي الياء وحذف النون و
الزيدون لم يرموا وانتم لم ترموا بحذفهما والهندات لم يرمين وانتن
لم ترمين باثباتهما فهو كالواوي على السواء بلا فرق وكذا في
عليه ما اخره الف منقلبة عن واو نحو زيد لم يرض وانت او هند لم
ترض بحذف اللام منهما وهي الالف وكذا قل فيما حذف منه النون
فقط الزيدان او الهندان لم يرضيا وانتما لم ترضيا باثبات لامه وحذف
النون وفيما حذف منه الزيدون لم يرضوا وانتم لم ترضوا بحذفهما
وفيما اثبتا فيه الهندات لم يرضين وانتن لم ترضين باثباتهما
وكذا في دخول الناصب على ما ذكر نحو زيد لن يغزو وانت او هند لن
تغزو بفتح الواو فيهما لخفة الفتحة وانت لن تغزي بحذفهما والزيدان
والهندان لن يغزوا وانتما لن تغزوا باثبات اللام وحذف النون
والزيدون لن يغزوا وانتم لن تغزوا بحذفهما والهندات لن يغزون
وانتن

اللهم صل على الحبيب محمد

وانتن لن تغزون باثباتهما وقل هكذا في اليائي نحو زيد لن يرمي
وانت او هند لن ترمي بفتح الياء فيهما لما علمت وانت لن ترمي بحذفهما
والزيدان والهندان لن يرميا وانتما لن ترميا باثبات اللام وحذف
النون والزيدون لن يرموا وانتم لن ترموا بحذفهما والهندات لن
يرمين وانتن لن ترمين باثباتهما واما ما اخره الف منقلبة عن واو
اذا اسند الى ضمير مفرد مذكر مطلقا او مؤنثة غائبة فتثبت الالف
وتقدر فيها النصب نحو زيد لن يرضى وانت او هند لن ترضى باثبات
الالف فيها والنصب الذي اقتضته لن فيه التقدير فيهما اي في الالف
المذكورة فالالف في البناء للمجهول فهو في هذه الامثلة منصوب
بفتحة مقدرة على الالف منع من ظهورها التعذر واما اذا اسند
الى غير ما ذكر فحكمه كحكمه اذا دخل عليه الجازم نحو انت يا هند
لن ترضي بحذفهما والزيدان والهندان لن يرضيا وانتما لن ترضيا
باثبات اللام وحذف النون والزيدون لن يرضوا وانتم لن ترضوا
بحذفهما والهندات لن يرضين وانتن لن ترضين باثباتهما وكذا
قياس ما اخره الف منقلبة عن ياء نحو يخشى وما تضمنه هذا
المصراع من زيادتي اذا تقرر هذا فالام من الفعل الناقص واوا
كانت او ياء في فعل المثنى اي الفعل المسند الى ضمير المثنى
مذكرا كان او مؤنثا قد ثبت متحركا مفتوحا كما رايته في الامثلة
السابقة وهي يغزوان ويرميان ويرضيان ويخشيان ولم تقلب فيهما
اما في الاوليين فلعدم موجب القلب واما في الاخريين فلانه لو قلب
فيهما لادى الى التقاء الساكنين المؤدي الى الحذف المؤدي الى الالتباس
بما ينصب بحركة مقدرة وهو فعل المفرد المذكر مطلقا والمفردة الغا
ئبة لان النون يسقط النون التي بها يحصل الفرق وحمل المجزوم على
المنصوب والاحط ذي العلة غير منافية فيه لان الجازم يحذف
من المفرد المذكر مطلقا والمفردة المؤنثة الغائبة لام الفعل فلو

فرض قلب الياء الواقع المجزوم المسند الى ضمير المثنى وحذفها لالتقاء
الساكنين لحصل الفرق بالف التثنية الفاعل فانه يصير بعد الحذف
المذكور والقلب بصورة لم يرضيا ولم يخشى باثبات الالف فيهما
فيحصل الفرق فتامل كذا اي كما تثبت لام الفعل في المسند الى ضمير
المثنى تثبت ايضا في الفعل المسند الى ضمير جماعة النساء مطلقا نحو
يغزون ويرمين ويرضين ويخشين لعدم مقتضى الحذف فهي كما
ترى اتت فيه ثابتة غير محذوفة وتلك اللام من فعل مسند الى ضمير
جمع الذكور مخاطبين كانوا او غائبين وهو المراد بقوله فاطمين
اي جميعا وهي من الالفاظ الموضوعة للدلالة على العموم ولا تستعمل
الا حالا كما في القاموس وكذا من فعل مسند الى ضمير انثى فرد غدت
مخاطبة احترزت بها عن الغائبة فقد مر حكمها فهي من جميع ما
ذكرنا تحذف لالتقاء الساكنين فمثال الفعل المسند الى ضمير
المخاطبة نحو قولنا تغزين يا هند وترمين وترضين وتخشين و
الاصل تغزوين وترميين وترضيين وتخشيين ففي الاولين نقلت
حركة الواو والياء لاستثقالها عليهما الى ما قبلهما بعد سلب
حركته ثم حذفتا اي الواو والياء لالتقاء الساكنين وفي الاخيرين
قلبت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للعلة
السابقة ومثال المسند الى ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو انتم
تغزون وترمون وترضون وتخشون والاصل تغزوون وترميون و
ترضيون وتخشيون فحذفت حركة اللام للثقل ثم اللام لالتقاء
الساكنين وضم ما قبل واو الجماعة في الثلاثة لمناسبة الواو ولم تضم في
الاخيرين لما اسلفناه في هذا الفصل وان شئت قلت في الاولين
نقلت حركة اللام الى ما قبلها ثم سلب حركته ثم حذفت اللام وفي
الاخيرين قلبت اللام الفا ثم حذفت ومثله المسند الى ضمير جمع
الذكور الغائبين نحو الزيدون قد يغزون ويرمون ويرضون

ويخشون

ويخشون فهذه اللغة بالفتحة فالمحذوف من جميع ذلك لام الكلمة
دون واو الضمير وياؤه فقد عرفت في توشيح باب نوني التوكيد سر ذلك
وفي عود التمثيل الى المثل وتشر مشوش والالف عوض هاذا
البيت وضربه لا طلاق اذا تقرر هذا اوردت ثلث تصريف الفعل المضارع
الناقص الى الامثلة الاربعة عشر فخذ مثال ذلك من الواوي
وهو المراد بقوله فيفعل المضموم عينا من نحو قولنا يغزو وضربه
الى الامثلة المذكورة بتصريف زكي اي عرف مما سبق تقول يغزو
يغزوان يغزون تغزو تغزوان يغزون تغزين تغزوان تغزون
اغزو نغزو فلفظ الفعل المسند الى ضمير جمع الرجال والمسند الى
ضمير جمع النساء في غيبة كذا خطاب ذوات نساء اي نساء واما في الخطاب
فلانك تقول انتم تغزون وانتن تغزون بالتاء الفوقية فيهما واما
في الغيبة فلانك تقول الرجال يغزون والنساء يغزون بالياء
التحتية فيهما فهما متساويان في اللفظ لكنهما في التقدير قد
تخالفا والفرق التقديري بين الالفاظ معتبر عندهم وبتمييز كل عن
صاحبه في الموازن بالقرائن فالوزن للفعل المسند للذكور الغا
ئبين يفعون بالتحتية وللمخاطبين تفعون بالفوقية فمحذوف
ومنه اي جاء تقدير اللام فيهما لما ذكرنا من ان الاصل يغزوون حذفت
اللام لما مر والواو والياء فيه ضمير الفاعل والوزن للفعل المسند
للاناث الغائبات يفعلن بالتحتية والمخاطبات تفعلن بالفو
قية باثبات اللام لما تقدم انها تثبت في فعل جماعة الاناث وذكرت
ثمرة علة كل منهما اذ اعرفت هذا ففعل اذا اسندته الى ضمير الجمع
الغائب فيغزون فان اعتبرته مذكرا فوزنه يفعون او مؤنثا فوزنه
يفعلن واذا اسندته الى ضمير الجمع المخاطب ففعل تغزون فان اعتبرته
مذكرا فوزنه تفعون او مؤنثا فوزنه تفعلن وقس على هذا اي في
المثل بلا فرق واذا اوردت الامثلة الاربعة عشر من الناقص اليائي

وهو المراد بقوله يفعل المكسور عينا فصرف ذلك من نحو قولنا رمى
فيه اي في تصريفه مثل قل يرمي يرميان يرمون ترمي ترميان ترمون
ترمي ترميان ترمين ترميان ترمين ارمي نرمي وسرد هذه الامثلة
كما فعلت هو المراد بقوله ثمة بصيغة الامر والالف منقلبة عن النون
الخفيفة واصل قولنا يرمو او هو الناقص اليائي المسند الى ضمير جمع
المذكر كان يرميونا ثم اعل مثل اعلال يرضيونا بعينه اعني نقلت
ضمة الياء الى الميم بعد سلب حركتها وحذفت الياء لالتقاء السا
كنين وانما خصصناه بالذكر لانه خالف يغزون ويرضون في عدم بقاء (نخ منبهنا)
عينه على حركتها الاصلية فيشتبها في كيفية ضم العين وانتفاء
الكسر وهكذا اي ومثل حكم يرمي في اعلال في جميع امثلته على
التفصيل المذكور حكم جميع ما اي الافعال التي كسر ما في الحرف الذي
قبل لامه اي لام كل واحد منها كيهدي فاعتبر جميع ما ذكرنا في
يرمي من الاحكام في هذا كذا حكم نحو يناجي ويرجي وينبري ويعرو
ري ويستدعي ويرعوي وقولنا السري تتميم للبيت وهو الرئيس
وجمعه سراة وهو جمع عزيز لا يكاد يوجد له نظير لانه لا يجمع فعيل على
فعلة وهذه الافعال كلها كانت مضمومة الاخر فاجرى عليها احكام
يرمي من حذف ضمة اخره للثقل وتصريفها كتصريفه فتقول يعروري
يعروريان يعرورون تعروري تعروريان تعرورون تعرورين تعروريان
يعرورين تعرورين تعروريان تعرورين اعروري نعروري وهو
من باب افعيعال ووزنه افعوعل كاعشوشب يقال اعروريت الفرس (نخ الافعيلال)
اي ركبته عريانا والاصل اعرورو ويعرورو فقلبت الواو ياء لوقوعها
طرفا واصل يعرورون يعروريون واصل تعرورين تعروريين فاعل
اعلال يرمون وترمين وذلك بعد قلب الواو ياء كذا قاله
التفتازاني والظاهر انه من العريان كما صرح هو به فهو يائي
وقد يرى ابدال الواو ياء بعيد وكان وجهه انه ماخوذ من العرو اي

الخلا

الخلا في الصحاح انا عرو منه اي خال وتقول في تصريف الاخير يرعوي
يرعويان يرعوون ترعوي ترعويان ترعوون ترعوي ترعويان ترعوين
ترعوين ترعويان ترعوين ارعوي نرعوي وهو من باب الافعلال والاصل
يرعوو وانما لم تدغم احدى الواوين في الاخرى مع وجود مقتضيه دفعا
للثقل ولانهم انما يدغمون بعد اعطاء الكلمة ما يستحقه من الاعلال
ووجهه ان سبب الاعلال موجب وسبب الادغام ليس بموجب بدليل
ما ذكره من امتناع التصحيح في باب رضي وجواز الفك في باب حيي هذا ما
ذهب اليه ابن مالك في التسهيل والكافية وابن الحاجب وغيرهما لكن قال
ابن هشام ان المعروف العكس بدليل ابدال الهمزة في ايمة بياء لا الفا ولو كان
اعتبار الاعلال مقدما لقالوا آمة هذا لكنه وما مشى عليه ابنا مالك
والحاجب هو الصحيح كما يشهد به كثير من اصولهم منها التزامهم في باب
قوي قلب اللام واتباعهم من الادغام ومنها قلب لام يقوى ويحيى
الفا حتما وكذا الامر في ارعوى واحواوى واحيا واستحيا مبنيات للفاعل ومنها
قولهم في ايمة ان الاصل ايممة كافعلة بفتح العين او كسرها فتحركت الياء
وانفتح ما قبلها فقلبت الفا واما ما تمسك به ابن هشام من عدم الاعلال
في ايمة حيث انه تجويز شذوذ ذكر ان المفهوم من كلام الجوهري في ناب
ذا الذي جمع فانه قال اصله ايمة على وزن فاعلة مثل اناء وانية واله
والهة ادغمت الميم فنقلت حركتها الى ما قبلها وقلبت الالف انتهى
فان قلت سلمنا ان الاعلال مقدم فلم خصت الواو الثانية به دون الاولى
مع وجود المقتضي في كل منهما قلت اجيب عن ذلك بانهم لو اعلوا الاولى
بقلبها الفا للزم ان يكون المضارع على صورة يرعى ومضموم الواو وهو
مرفوض عندهم واما الاخيرة فاعلت لوقوعها خامسة مع عدم
ضم ما قبلها والاخير اولى بالتغيير لانه محله وانما قيل في فعل جماعة
المذكور والواحدة المخاطبة يرعوون وترعوين ولم تحذف هذه ال
الواو منهما كما في يرمون وترمين ويرضون وترضين لانه قد حذف منه

لام الفعل اذ الاصل يدعوون وتدعووين فلو حذف فيهما ثم الواو ثانيا
ايضا لكان اجحافا بالكلمة والتباسا بالثلاثي المجرد لانه يصير الفعل بعد
حذف ذلك الواو يدعون فلا يعلم أهو مضارع ادعوى او دع ولم تقلب هاذه
الواو ياء مع وقوعها رابعة وعدم انضمام ما قبلها لما سياتيك من ان
اللام الاولى في افعلل وافعالل لا تقلب لان الاخيرة منقلبة لا محالة
فلو قلبت الاولى ايضا لاوقع في الثقل المهروب عنه لا سيما في المضا
رع فدليل ادعوى يدعوي وقيل لئلا يلزم اجتماع اعلالين اخف اعلال
حرفين من كلمة بنوع واحد وهو مرفوض فقال التفتازاني وما اشتهر
من امتناع اعلالين كلام بلا روية لانه ينتقض بنحو يغزون ويرمين ونحو
ايفاء والاصل اوفاي وما اشبه ذلك مما حذف فيه او قلب فيه حرفان اما
الحذف ففي يغزون وترمين فان اصل الاول يغزوون حذفت الواو لوقو
عها بين ياء وكسرة ثم الياء لالتقاء الساكنين بعد سلب حركتها للثقل
واصل الثاني ترميين ففعل به ما فعل بالاول واما القلب ففي ايفاء
اذ اصله اوفاي قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها والياء همزة
لتطرفها بعد الف زائدة ثم وكله ظاهر اللهم الا ان يخصص عاما قيل المراد
باجتماع الاعلالين توالدهما بان لا يكون بينهما فاصل حقيقة فلا يلزم
الانتقاض بما ذكر لوجود الفاصل وقد اشبعنا لك الكلام في هاذا
المقام فلا تكن ذكيا كمن عد هاذا في الحد والاثقل مقالة السعد و
ان اردت تصريف المضارع الناقص الواوي بحسب الاصل المفتوح العين
فصرف يرضى حال كونه مثال يفعل مفتوح عين مثل ما قد فعلوا
في تصريف ما سبق فقل فيه يرضى يرضيان يرضون ترضى ترضيان
ترضون ترضى ترضيان يرضين ترضين ترضيان ترضين ارضى نرضى
ولم تقلب الياء الفا في غير المفرد المذكر مطلقا والمفردة الغائبة لعدم
موجب القلب كما سبقت الاشارة اليه وهاكذا اي ومثل حكم
اعلال يرضى الذي اخره القياس في اعلال الفعل المضارع اي المأخوذ

من

نقل

من كل ما كان ما قبل لامه مفتوحا المأخوذ من تمطى وهو يتمطى والاصل
يتمطو قلبت الواو ياء لتطرفها خامسة ثم الياء الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها ومصدره التمطي واصله التمطو لانه من المطو وهو المد فقلبت
الواو ياء والضمة كسرة لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها و
كالمأخوذ من تطابى وهو يتطابى اصله يتطابو ومصدره التطابي واصله
التطابو لانه من الصبوة فاعل كاعلال السابق واسع وكالمأخوذ من
تقلسى وهو يتقلسى اصله يتقلسو اصله يتقلسي ومصدره التقلسي
واصله التقلسو لانه من القلنسوة فهو كتدحرج وزنا فاعل كاعلال
السابق فقد علمت ان الاعلال في هاذه الابواب الثلاثة بقلب الواو
ياء والياء الفا لا يخفى عليك تصاريف هاذه الافعال واحكامها اذا
علمت تصريف يرمي فلا حاجة الى الاطالة بذكرها فطيها احسن
من نشرها ثم لعلة المضارع الناقص المسند الى ضمير المؤنثة الواحدة
ذات الخطاب اي المخاطبة مثل لعلة المضارع المسند الى ضمير جمعها وهو
جمع الاناث المخاطبات اوردم ائتلف وذاك في بابي يرمي ويرضى فقط
المسندين الى ضمير المخاطبة وجمعها فانهما متحدان في اللفظ كما قد
عرف في البناء للمجهول تقول انت ترمين وترضين وتخشين وانتن
ترمين وترضين وتخشين والمراد بباب ترمين وترضين كل ما كان ما قبل
لامه مكسورا او مفتوحا فجر الباب الاول نحو تهتدين وتنجلين ومن الثاني
نحو تتمطين وتتطابين وتتقلسين فإذا المسند من البابين للواحدة
والجمع متحد في اللفظ لكن في التقدير بين البابين المذكورين جاء الوزن
مختلف بان وقف على السكون على لغة ربيعة فان الوزن في باب
يرمي اتى تفعين بكسر العين اذ اسند الفعل للها اي للمفردة المخا
طبة وفي باب يرضى اتى وزنه تفعين بفتح العين مع حذف لام
الفعل كما تقدم والوزن للفعل المسند لجمع الاناث المخاطبات
اذ اخذ من باب اول وهو باب يرمي اتى زكى بالبناء للمجهول

اي عرف يفعِل بكسر العين واذ اخذ من الباب الثاني وهو باب يرضى فهو
يفعَل بفتح العين وزيد بالبناء للمفعول والياء ثابتة فيهما لانها ثبتت
في فعل جماعة الاناث كما تقدم ومن على هاذا الى فن وبعد الفراغ من حكم
المضارع من الناقص نشرع في حكم الامر منه فنقول واغز بقطع الهمزة
للوزن وارم وارض بوصلها افعل في فعل الامر المسند الى ضمير المفرد
المذكر اذا اقتطعته من مضارع ما قد مضى بيانه وهي الثلاثة الا
فعال المذكورة وهي يغزو ويرمي ويرضى وصرفها كتصريف مضا
رعها فقل اغز اغزوا اغزوا اغزي اغزوا اغزون وارم ارميا ارموا
ارمي ارميا ارمين وارض ارضيا ارضوا ارضي ارضيا ارضين واعلالها
علم مما سبق وان يلحق اي بهاذه الاوامر الثلاثة قد قرن بالبناء للمفعول
ونائب الفاعل قولنا النون ذو التوكيد خفيفة كانت او ثقيلة
فاللام التي حذفتها اشف اي من الاوامر الثلاثة هنا اي في المؤكد
بالنون لها اي للام وهو مفعول قولنا اثبت فرد عليه فعل اذا قوي
في اللام واي عد اللام المحذوفة من نحو اغز وارم وارض اذا اكدتها با
لنون لان هاذه الحروف بمنزلة الحركة في الصحيح من حيث انها تحذف من
الافعال المعتلة الاخر في حال الامر كما تحذف الحركة من الصحيح في الامر ايضا
وانت تعيد الحركة اذا اكدت بالنون فكذا هنا تعيد اللام فقل في الاول
اذا اكدته بالنون الخفيفة اغزون باعادة الواو وقل كذا في الثاني
اذا اكدته بها ارمين باعادة الياء واما الالف المنقلبة عن الياء فاقلبها
اي اعدها ياء لانها اصلها اي الاصل الغير الاصيل لها لان الفعل واوي
كما عرفت فقل في نحو ارض اذا اكدته بالنون ارضين بقلب الالف
ياء ضرورة ان نون التوكيد تقتضي فتح ما قبلها والالف ساكنة لا تقبل
التحريك ولا يعاد المحذوف في الامر المسند الى ضمير جماعة الذكور والمؤ
نثة المخاطبة من هاذه الافعال الثلاثة اذا اكد بالنون اما من يرضى
فلان التقاء الساكنين لم يرتفع حقيقة لعروض حركتي الواو والياء

الضميرين

الضميرين واما من يغزو ويرمي فلان سبب الحذف باق اعني التقاء الساكنين
لو اعيدت اللام وذلك لان اللام فيهما واو او ياء مضمومتان او مكسورتان
فلو اعيدت وجب تخفيفها بحذف حركتها ثم احذفها للنون الساكنة
بعدها كما حذف الضمير ولغة طيئ على ما حكى عنهم الفراء حذف الياء التي
هي لام الفعل في الواحد المذكر بعد الكسر والفتح نحو والله ليرمين زيد
وارمن يا زيد واخشن وقد اقتضى الكلام على الفعل الناقص بانواعه
ولنشرع في الكلام على الوصف المشتق منه فنقول وان تصغ منها اي
من تفضي الانواع الثلاثة للناقص المتقدم بيانها وهي غزا ورمى
ورضي اسم فاعل مفردا وضده مذكرا وضده فقل فيه اذا اصغته من
الاول غاز غازيان غازون غازية غازيتان غازيات وغواز ومن الثاني
رام راميان رامون رامية راميتان راميات وروام ثم قل هكذا في الثالث ايضا
نحو راض راضيان راضون راضية راضيتان راضيات ورواض وهكذا في باقي
المثل المأخوذة من الافعال الناقصة ولا تقتصر على هاذه الثلاثة
واصله قولنا غازو وغازوان وغازون وغازوة وغازوتان وغازوات كناصر
وناصران وناصرون فالواو من الجميع قد قلبته ياء تخفيفا وذا القلب
اوجب حيث ورد الواو والحال كونه في الطرف للكلمة وحرف سابق له كسر
بالبناء للمجهول وذلك لان من قواعدهم ان الواو المتطرفة المكسور
ما قبلها تقلب ياء وهاذا عندهم قياس مطرد وكذا راض اصله راضو
فقلبت الواو فيه ياء فصار راضيا واما رام فاصله رامي فياؤه اصلية
ثم استثقلت الضمة على الياء في الجميع فحذفت فالتقى ساكنان الياء
والتنوين فحذفت الياء لكونها جزء كلمة دون التنوين لكونه كلمة
مستقلة ولكونها حرف علة والتنوين حرف صحيح وحذف حرف العلة
اولى ويكون الموجب لحذفها هو التقاء الساكنين فتعود عند عدمه
نحو الغازي والراضي والرامي وانما بقيت الياء سالمة في حال التثنية
لعدم ما يقتضي حذفها لانها متحركة بالفتحة وهي خفيفة واما في

الجمع فانها تحذف ايضا لان حركتها حينئذ الضمة فتحذف للاستثقال ثم اليا
لالتقاء الساكنين وانما اقتصر في النظم على بيان الاعلال الاول وهو قلب
الواو ياء دون الثاني وهو حذف الضمة ثم لام الكلمة لانه قد يقدم مثله
بخلاف الاول وهذا الغلب كذا القلب في الناقص المبني للمفعول نحو
غزي بضم اوله وكسر ما قبل اخره وسكون اخره للوزن واصله غزو
فقلبت الواو ياء لتطرفها بعد كسرة واعلاله على حسب ما قد ذكر
من الاعلال في اسم الفاعل منه وبنو طيء يقلبون الكسرة في المبني للمفعول
من الناقص فتحة والياء الفا فيقولون غزا ورمى ورضا ونحو ذلك قال
الشاعر هم: نستوقد النبل بالحضيض ونصطاد :. نفوسا بنت على الكرم :.
الاصل بنيت فقلبت الكسرة فتحة والياء الفا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين
فان قلت الحكم دائر مع العلة وجودا وعدما والعلة الموجبة لقلب الواو
ياء وهو تطرفها بعد كسرة منتفية في اسم الفاعل مونث من هذا
الناقص لان لامه وهي الياء غير متطرفة وانما هي وسط لان بعدها تاء
التانيث وقد قلبوها فيه ايضا والواو بها ياء فقالوا غازية ولم يقولوا
غازوة كما هو مقتضى الاصل قلت انما قلبت الواو فيه ياء مع انتفاء
علة القلب لانه اي المونث فرع للمذكر لما تقدم فلما قلبت الواو ياء في
المذكر للعلة المذكورة قلبت في المونث ايضا وان لم تكن العلة موجودة
فيه الحاقا للفرع بالاصل وايضا هذه التاء الموجودة فيه طارية اي
زائدة على اصل الكلمة وليست منها فهي غير معتبرة فكان الواو متطرفة
حقيقة فان قلت عدم اعتبار التاء غير مسلم بدليل قولهم قلنسوة وقمحدوة
اذ لو لم تعتبر لوجب قلب الواو ياء والضمة كسرة كما مر في التملي وحينئذ
لا تكون الواو فيها متطرفة فاعتبارها مرة باعتبارها مع تاء التانيث متطرفة تارة
وغير متطرفة اخرى تحكم محض قلت قياس نحو قلنسوة على نحو غازية
قياس مع الفارق فان الاصل في قلنسوة وقمحدوة وهو المعرد على التاء
والحذف طاري بخلاف ما نحن فيه فان الاصل فيه بدون التاء نحو غاز والتاء
طارية

طارية كذا قاله التفتازاني فان قلت النقض بغازية انما ورد على تعليل
هذا الاعلال بوقوعها بعد الكسرة فانهم يقلبون الواو المكسور ما
قبلها ياء طرفا او غير طرف كما ذكره الزمخشري في المفصل فحينئذ فقلبها
في غازية انما هو لوقوعها بعد كسرة لا لتطرفها لما ورد هذا النقض
فلم عدلت عنه الى التعليل بكونها طرفا المستلزم لورود النقض
المذكور وتكلف الجواب عنه قلت انما علله به لان قلب غير المتطرفة
ليس على الاطلاق بل بسبب حملها على الفعل كما في المصادر كصيام حملا
على صام او على المفرد كما في الجموع كديار حملا على دار وحيل حملا على حيلة فمجرد
كسر ما قبلها لا يقتضي القلب فما ذكرته اقرب قال التفتازاني ولا يبعد
عندي ان يقال في مثل ذلك قلبت الواو ياء لكونها رابعة مع عدم انضمام
ما قبلها انتهى وقال وهذا كله ظاهر وانما الاشكال في نحو غواز
ودواع ورواض اي في اعلاله بالحذف واما اعلاله بالقلب فلا اشكال فيه
لان موجبه وهو وقوع الواو فيه متطرفة بعد كسرة امر ظاهر لا خفاء
فيه ووجه الاشكال فيها هو انه ان قدر وجود التنوين فيها سابقا على
حذف الياء فيكون حذفها لعلة ناشئة ذلك كونه عوضا وكون ما هو فيه
غير منصرف وان قدر مسبوقا به فيكون عوضا ناشئا كون الحذف لازما قياسا
ولا محيص من ذلك الا ان يقال ليس علينا معشر الصرفيين الا ان نقول
الاصل غوازي بالتنوين اعلال اعلال غاز ولا بحث لنا عن انه منصرف
او غيره وان تنوينه اي تنوين هو لان البحث عن ذلك من وظيفة
النحاة لا من وظيفتنا وفي مثل ذلك مما اجتمع فيه موجبان موجب
اعلال وموجب منع صرف طريقان فمنهم من يقدم الاعلال وهو الارجح
لتعلقه بجوهر الكلمة وقوة سببه وهو الاستثقال الظاهر ومنع
الصرف انما هو من توابع اعرابها وسببه ضعيف اذ هو مشابهة
غير ظاهرة بين الاسم والفعل والاصل في الاسماء الصرف فتجعل الكلمة
مصروفة قبل الاعلال ويعامل بما يقتضيه القياس ثم ينظر في

حالها بعد الاعلال هل هي مما يجب منع صرفه ام لا فان وجد فيها
ما يقتضي منع صرفها عوملت معاملة غير المنصرف والا فلا فاصل
غواز عند هذا القايل غوازي بالتنوين فاستثقلت الضمة على
الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لما تقدم
فصار غواز بتنوين الصرف رفعا وجرا ثم نظر فيه فاذا صيغة منتهى
الجموع موجودة تقديرا لان المحذوف لعلة كالموجود فحذف تنوين
الصرف الموجود فيه اولا ثم خشي من عود الياء المحذوفة لانتفاء
الساكنين لعدم موجب حذفها حينئذ فعوض عنها التنوين لقطع
طمعها في العود اذ لا يجمع بين العوض والمعوض عنه وهذا هو مذ
هب الخليل وسيبويه على ان تفسير السيرافي وعبارة سيبويه التنوين
عوض من الياء فيفسره السيرافي بما ذكرنا وفسره غيره بما سيأتي
قال نجم الائمة الرضي وتفسير السيرافي هو الحق انتهى ومنهم من
يقدم منع الصرف على الاعلال عملا بمقتضى موجبه فاصل غواز عنده
في حالة الرفع غوازي بضم الياء من غير تنوين وفي سبب حذف الياء على
هذا القول مذاهب احدها ان حركتها حذفت تخفيفا وجيء
بالتنوين عوضا عنها فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وهو مذهب
المبرد وظاهر كلام ابن الحاجب اختياره وفيه نظر لاختصاصه بمن يقول
مررت بغوازي بالفتح لانه اذا قدر في الرفع غير منصرف وجب ان يقدر
في الجر كذلك فيفتح الياء فيمتنع التنوين وثانيها ان الياء حذفت بعد
حذف حركتها لما ذكر لكونها حرفا ثقيلا اخر اسم مستثقل لكونه
بصيغة منتهى الجموع ثم جيء بالتنوين عوضا عنها وظاهر كلامهم
اختياره وانه المشهور عندهم وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه
على تفسير بعضهم قال وانما عوض التنوين من الياء ليقطع طمع الياء
الساقطة في الرجوع اذ يلزم التقاء الساكنين لو رجعت ويرد عليه ما
اورد على مذهب المبرد وانه يستلزم ايضا ان يقال جاءني الغواز ومررت

بالغواز

بالغواز فيحذفون الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل العربية باق معها
وثالثها انها لما اخرت حذفت حركتها التقت ساكنة مع التنوين
المقدر في غير المنصرف بدليل الرجوع اليه في الضرورة فحذفت فعوض
عنها التنوين ورد بان حذفها لملاقاة ساكن شونهم الوجود مما لا
نظير فيه له وايضا تعويض التنوين منها تحصيل للحاصل لانه ساكن
ايضا ورابعها انها لما حذفت حركتها حذفت هي ايضا اكتفاء
بالكسرة ولانهم لما كانوا يحذفونها في المفرد كالقاض والتناد
مع خفته اكتفاء بالكسرة كان حذفها في الجمع اولى ثم جيء بالتنوين
وفيه نظر لا يخفى مما تقدم فان قلت لا تخلو حال من يقول بتقديم
الاعلال اما ان يسلم ان صيغة منتهى الجموع المقتضية لمنع الصرف
موجودة فيه قبل الاعلال او يمنع ذلك وعلى التسليم يلزمه العمل بمقتضاها
بتقديره ممنوعا بناء على عدم صرفه وان منعه فهو مكابر لما هو ثابت قلت
يمكن ان يوجه بان علم الواضع بحذف حركة الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين
المفوت لصيغة منتهى الجموع التي هي علة منع الصرف سوغ لحوق
التنوين ومن ثم لم يلحقه حالة النصب لوجوب بقاء الياء وحركتها فيه
فيعلم بهذا ان التنوين فيه قبل الاعلال تنوين صرف لا عوض فتامل
وفي اسم مفعول ماخوذ من الفعل الناقص المجرد الثلاثي الواوي
نحو غزوا تقول مغزو بتشديد اخره اصله مغزوو بواوين فادغمت
الاولى في الثانية فصار مغزو ومثله مغزوان مغزوون ومغزوة
ومغزوتان ومغزوات وللياي منه تقول مرمي بقلب الواو التي في
مفعول ياء ثقيلة وكسر حرف اي الحرف الذي قبلها به فذا ثبتا بصيغة
المبني للمفعول والالف للاطلاق وهذا الحرف هو عين مفعول
فاصل مرمي مرموي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما
بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء وكسر ما قبلها لتسلم
وانما قلب في الواو ياء لان من قواعدهم ان الواو والياء اذا اجتمعتا

في كلمة واحدة او ما هو في حكمها وكان ذا سكون ايضا الحرف الاول منهما
سواء كان الواو والياء وانما قيدت السكون لكونه اصليا ليخرج نحو قوي
وروي بسكون الواو تخفيفا قوي وروي بكسرها فانهما لا يدغمان
عند الجمهور بناء على عدم الاعتداد بالعارض ولم يكن اجتماعهما بكلمة
على صيغة افعل التفضيل نحو ايوم لانه شبيه بالاسماء الجامدة فلا
يدخله التصريف ولا في اسم علم نحو حيوة لان الاعلام كالامثال لا تغير
عن صورتها ولم يكونا اي كل واحد من الواو والياء اذا وقع اولا بدلا من
حرف اخر بغير المعجمة اي مغايرا احترازا من نحو سويد وتسيود سويد
وسيود كما تقدم ومن نحو ديوان فان الواو لا تقلب في مثل هاذه
الصورة ياء ولا بد من تقييد البدل بكونه جائزا احترازا عن البدل
اللازم فانها فيه كالاصل كما اذا بنيت من الامنة اسماء على وزن ابلم
بضمتين فانك تقول ائمن ثم تبدل الهمزة الثانية واوا وتقلبها ياء
ثم تدغمها في الياء فتقول ايمن كذا في التسهيل وطرده ايضا عند
سبق الياء فاوجب الادغام اذا لزم البدل كما اذا بنيت من اوب
على وزن فرح اسماء على وزن ابلم فانك تقول اويب ثم تبدل الهمزة
الثانية ياء وتقلب الواو ايضا وتدغم الياء الاولى فيها فتقول ايب
فتامل ولم تك الياء للتصغير حال كونها وقعت في الوسط لا في الاخر
بكسر المعجمة فمعنى ان الواو لم تقع طرفا نحو أُسَيْوِد جُدَيْوِل فانه
لا يجب القلب بل يجوز وهو الاجود اجراء له مجرى أُسَيِّد والتصحيح
صحيح اجراء لهاذه الياء مجرى الف جداول واساود لان كلا منهما
جيء به لمعنى اما اذا كانت الياء للتصغير ووقعت الواو اخرا اي
طرفا فالقلب واجب نحو صبي ودلي فان اصلهما كما يات صبيو
ودليو فالواو وقعت في طرفهما فقلبت ياء لانكسار ما قبلها
فتجتمع فيه ثلاث ياءات فتحذف الاخيرة منها وهي المنقلبة
عن الواو لانها طرف والطرف محل التغيير ولان زيادة التفعل حصلت

بها

بها ثم تدغم يا التصغير في ياء فعيل فمع الشروط المذكورة ان وجدتهما
محلها بكلمة اجتمعت فيها الواو والياء فاقلب الواو ياء ثم ادغمهم
وجوبا الياء في الياء فقط في هاذا العمل وهاذا القلب والادغام
في هاذه الحالة قياس مطرد طلبا للخفة وانما اشترط سكون الاولى
لتدغم واختيرت الياء لخفتها واما قولهم هاذا امر ممضو عليه
فشاذ والقياس ممضي عليه من الياء ومنهم من يقول في الواوي
ايضا مغزي ومعدي ومرضي بقلب الواو ياء كراهة اجتماعهما
وعليه قوله .. لقد علمت عرسي مليكة انني .. انا الليث معديا
عليه وعاديا .. والقياس الواو لكن الياء ايضا كثير فصيح وان كان مخالفا
للقياس تشبيها له بنحو عصي وجثي مصدرين او جمعين لعات
وجاث والاصل عتوو وجثوو والابدال فيهما قياس لان الجمع
مستثقل والواو الاولى مدة زائدة فلم يعتد بها حاجزا فصارت
الواو التي هي لام كانها وليت الضمة فقلبت ياء على حد قلبها
في ادل وفلس فصار عتويا وجثويا ثم ادغمت الواو بعد ابدالها
ياء في الياء وكسرت الياء للمناسبة وضبطها بعضهم بفتح الفاء على
وزن فعيل فلا وجه للشبه حينئذ لان فعيلا بمعنى مفعول
وفي مرضي امر اخر وهو اجراؤه مجرى فعله لانه وهو رضي فان
اصله رضو كما تقدم وانما قيدت اجتماعهما بكونه في كلمة واحدة تبعا
لما في بعض نسخ الاصل احترازا عما اذا كانا في كلمتين مستقلتين
نحو يغزو يوما ويقضي وطرا فلا قلب ولا ادغام لان اجتماعهما
عارض في حال الوقف خاصة وعممت بقولي او ما هو في حكمها
ليشمل نحو مسلمي اذ اصله مسلموي فقلبت الواو ياء وادغمت
في الياء او ادغمت في الياء لانهما اي الكلمتين في حكم كلمة واحدة
لشدة الامتزاج بالاضافة واشتراط غالب هاذه الامور مما زادني
على الاصل وقد اخل هو بها فقال التفتازاني لا يقال ان قوله اذا اجتمعت

نخ ليدخل

الى اخره فقضية مهملة وهي التي لم يبين فيها كمية افراد الموضوع من كلية او جزئية وتبين الحكم كذلك فيها على الطبيعة كما تقول الانسان في خسر وهي لا يجب ان تصدق كلية لانها في قوة الجزئية فيه لانا نقول قواعد العلوم يجب ان تصدق كلية انتهى **وقل عدو** بتشديد الواو في اسم فاعل على وزن فعول حال كونه **جاريا** من فعل ناقص في **واو** اي الواوي والاصل عدو واد غمت اولى الواوين في الثانية فصار عدوا ومثله عدوان الى اخره لا يقال الواو في عدو وقعت رابعة وما قبلها غير مضموم والقاعدة كما سياتي انها تقلب حينئذ ياء فلم لم تقلب هنا لانا نقول المدغمة التي قبلها لا اعتداد بها كما تقدم فلا تعتبر حاجزا فكان ما قبلها مضموما ولما الواو الساكنة كالضمة ولان الغرض هو التخفيف وهو يحصل بالادغام وكذا الكلام في اسم المفعول الواوي نحو مغزو والسر في جواز مد على مدعو ومغزي بقلبها ياء مع الكثرة والاطراد لا سيما في مرضي وامتناع ذلك في عدو هو ان نحو مغزو فاعل فقل والياء اخف فعدل اليه بخلاف فعول او انه محمول على فعله الماضي المبني للمفعول نحو غزي بضم اوله وكسر ثانيه في قلب الواو ياء وادغامها بخلاف عدو فان فعله وهو المبني للفاعل يكون فعول بمعنى فاعل لم تقلب الواو فيه ياء وان قلبت اتباعا لكل حمل على فعله وقال بعضهم معنى كونه محمولا على فعله هو ان عدو لا فعل له جار هو عليه حتى يحمل عليه في الاعلال بخلاف الاسماء المذكورة فان لها افعالا اعلت فحملت هي عليها **ولما** الفعل الناقص **ذو اليا** اي اليائي **فعل** في اسم الفاعل منه على وزن فعول **بغي** اصله بغوي اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء وكسر ما قبل الياء لتسلم فصار بغيا وقل كذا في مثاله وجمعه نحو بغيات وبغيون **تستبين** ذا الدرك والكون اصله فعول لم يات

مونثا.

مونثا في قوله تعالى وما كانت امك بغيا وقوله تعالى ولم اك بغيا لان فعولا بمعنى فاعل يستوي فيه لفظ المذكر والمونث و قال ابن جني وزن بغي في الاية فعيل ولو كان فعولا لقيل بغو كما قالوا فلان نهو عن المنكر كذا نقله الزمخشري في الكشاف قال التفتازاني وهذا اعجب من مثل الامام ابن جني والظنه سهوا منه لانه لو كان فعيلا لوجب ان يقال بغية لان فعيلا بمعنى فاعل لا تستوي فيه لفظ المذكر والمونث اللهم الا ان يقال شبه بما هو بمعنى مفعول في الزنة كما في قوله تعالى ان رحمت الله قريب من المحسنين وهو تكلف على انه في هذه الاية يحتمل ان يكون بمعنى مفعول اذ معناه مقربة من المحسنين وليس المراد بمعنى مفعول معنى يعبر عنه بصيغة اسم المفعول سواء كان على وزن مفعول ام لا على ان قوله لو كان فعولا لقيل بغو غير مستقيم بلا خفاء لانه بائي واما نهو فهو شاذ والقياس نهي انتهى **و** في اسم الفاعل على وزن **فعيل** والناقص في **الواو** اي الواوي **قل صبي** واصله صبيو قلبت الواو ياء وادغمت فيها الياء الاولى فصار صبيا وهكذا امثاله وجمعه نحو صبيان و صبيون الى اخره وهو من الصبوة فهو فعيل بمعنى فاعل جار على القياس اي يذكر مع المذكر ويونث مع المونث **و** في اسم الفاعل على وزن **فعيل** ايضا من الناقص في **اليا** اي اليائي **قل سري** اصله سريي اجتمع حرفان متجانسان وسكن اولهما فادغم في الثاني وكذا امثاله وجمعه سريان وسريون الى اخره والعرس السر هو الخ بسرى في سيره اي يحمله **والواو** في الثلاثي **المزيد** من المعتل اللام الواوي **تقلب ياء** اولا ثم تقلب الياء ثانيا الفا ان وجدت علة قلبها اذ من قواعدهم ان **كل واو رابعا** لا حرف ثلاثة **فصاعدا** بالبنا للمفعول والا لعلة لكان ونايب الفاعل قولنا **فصاعدا** في فوق رابعة وهو حال والفاء الداخلة عليه عاطفة عاملا فحذف وبقي معموله

من عطف الاخبار على الانشاء قال ابو البقاء ولا يجوز هنا من حروف العطف
الا الفاء انتهى ولم يضم ما جاء قبلها من الحروف فتقلب حين اجتماع هذا
ذين الشرطين ياء تخفيفا تخفيفا لثقل الكلمة بالطول والمزيد فيه كذا الرد
لا مجرد انه فتقلب الواو فيه ياء واحترزت بقولي رابعة من نحو الواقعة
في نحو غزو وغمت بقولي فصاعدا البد خل فيه نحو اعتدى واسترشى
واحترزنا بقولي ولم يضم ما جاء قبلها من نحو يغزو ونال ذ الرد انقلب
كما في الواو التي في نحو قولنا اعطى اصله اعطو فانها وقعت رابعة
ولم يضم ما قبلها فقلبت ياء ثم الياء الى الف لتحركها وانفتاح ما قبلها
وانما لم تقلب الواو الفا ابتداء اشارة لطرد الباب او لانه لما وقع حرف
العلة في لام فعله الذي هو محل التغيير والتبديل حصل بكثرة التغييرات
والتبديلات من بين اقسام المعتلات ثم قل هكذا في مضارعه ايضا نحو
يعطي فانه اصله يعطو لكن هنا قلب واحد فقط لانها قلبت الواو
فيه ياء لما ذكر وبقيت الياء على حالها ولم تقلب الفا لعدم ما يقتضي
ذلك كما في السابق نعم خففت بحذف حركتها وهي الضمة فصار
يعطي و نقول فيما اذا كانت الواو خامسة اعتدى و يعتدى
واصلهما اعتدو ويعتدو والكلام فيهما كالكلام في اعطى يعطي و
تقول فيما اذا كانت الواو سادسة استرشى و يسترشى واصلهما
استرشو يسترشو اي طلب الرشوة فجعل بهما ما فعل بسابقهما
و العدا بكسر المهملة الاولى جمع عدو ومفعول يسترشي اثبتنا به
تتميما للبيت وانما مثلت بثلاثة امثلة لانها اما رابعة او خامسة
او سادسة و قل كذا الرد مع الضمير المرفوع المتصل نحو اعطيت مما
وقعت فيه رابعة قبلها ياء تحتية كذا قل مثله فيما وقعت فيه
خامسة نحو اعتديت وكذا ان وقعت سادسة نحو استرشيت
اذ اصلها اعطوت واعتدوت واسترشوت كذا تقول تغازينا
وتراضينا واصلهما تغازونا وتراضونا فقلبت الواو في الجمع ياء لما
ذكرنا

ذكرنا هاكذا الملحق الا طوغيره الكلام في هاذا القلب على سبيل الكلية
وقال ابو حيان واو الى اخره وتبعتهم في ذلك وقرا في بيت بمثل ذا لا
كلام اي فيه على سبيل الكفاية على حد قولهم مثلك لا يبخل للعلامة سعد
التفتازاني رحمه الله تعالى فظهر هو ان هاذا القلب انما هو في لام الفعل
فقط لا في عينه ولا في لامه الاسماء وقوعه رابعا الكثير وهو اليق بالتخفيف
بدليل انهم لا يقلبونه من نحو استفوع ولا من نحو مدعو في التنزيل
استحوذ وكذا لا يقلبونها في نحو اعشوشب واجتوروا وتجاوروا واجلوذ
وما اشبه ذلك وفي نحو افعلل وافعالل لا تقلب اللام الاولى لان الاخرة
منقلبة لا محالة فلو انقلبت الاولى ايضا لاوقع في الثقل المهروب منه
وهو اجتماع المثلين لا سيما في المضارع فانه يلزم فيه الوقوع في الثقل
المذكور وزيادة الكسرة على اول حرفي العلة لوجوب كسر ما قبل
الاخر فيه نحو ارعوى يرعوي واحواوى يحواوي وما اشبه ذلك ولانه
ينتقض بنحو مدعو ومعدو وعبارتهم مطلقة كما رايتها فكانهم
اعتمدوا في اخراج نحو هاذه الصورة وتخصيص هاذه الكلية بما
عداها على ايراده هاذا البحث في بحث المعتل اللام وهاذا امر خارج
فيكون مخصصا للعموم الوارد فيه بالواو الواقعة لاما فعلوا واعتمدوا
ايضا على انه لا اعتداد بالمدة وان المدة قائمة مقام الضمة انتهى لكن
لقائل ان يقول الثقل اللازم وقوعه اسهل من الثقل المهروب عنه
اذ الياء اخف من الواو وقد انقضى الكلام على القسم الاول من المعتل
وهو ما كان حرف العلة فيه واحد ولنشرع في الكلام على القسم الثاني
وهو ما تعدد فيه حرف العلة وهو نوعان لانه اما ان تكون جميع اصوله
احرف علة او اثنان منها والثاني اما ان يقترنا فيه او يفترقا فالاول
اما ان يكونا فاء وعينا او عينا ولاما والثاني هو النوع الاول مما تعدد
فيه حرف العلة وهو رابع الانواع السبعة للمعتل من حيث هو
ما اي لفظ عينا اعل في البناء للمجهول كذا اي اعل لاما ايضا اي ما

كان عينه ولامه حرفي علة وفي مثال للكثرة انما أتى بالتسمية التي
تليه والا فمقتضى الترتيب الطبيعي تقديم ما فاؤه وعينه حرفي
علة وهذا النوع اسمه عندهم نقل بالبناء للمجهول لفيف مقرون
بإضافة أحد الجزأين الى الآخر فهذه المركب التوصيفي اذ اسمي
به فانه يجوز فيه رفع الجزأين على حكاية الأصل واضافة أحدهما الى
الآخر واختير هنا الوجه الاخير للوزن وانما سمي هذا النوع من
المعتل لفيفا لاجتماع حرفي العلة فيه يقال للمجتمعين من قبائل
شتى لفيف وسمي مقرونا لتقارن حرفي العلة فيه وعدم الفاصل
بينهما لفظا وما سبق يعرف والقسمة العقلية تقتضي ان يكون
هذا النوع اربعة اقسام لان الحرفين المقترنين لا يخلو اما ان يكونا
متحدين نوعا وفيه صورتان او مختلفين وفيه صورتان ايضا لكن
لم يجئ ما يكون عينه ولامه واوا فبقي ثلاثة واما حيوان فواوه
مبدلة عن ياء والاصل حييان ترجيحا للاحتمال الجاري على ما ثبت من
قياس كلامهم على احتمال العديم النظير بالاستقراء وان كان
ظاهر اللفظ ولا يستقيم الاستدلال بحيي لجواز ان تكون اللام
واوا قلبت ياء لانكسار ما قبلها الا ترى انهم قالوا رضي فقلبوا
الواو ياء ثم لما كانوا يكرهون اجتماع المثلين قلبوا الثانية واوا
دون الاولى لان التغيير بالآخر اولى ولم يقلبوها الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها لوجود المانع من ذلك وهو الالف التي بعدها فانها تقتضي
فتح ما قبلها ولا الاولى فرارا من مطابقة اللفظ لمعتل الكل لعلة
الفصول ومن ثم يدغموا تنبيها لا يكون فعل معتل لفيفا مقرونا
الا وهو من باب ضرب يضرب او علم يعلم فقط ولم يات من باب فعل وحسن
والتوجيه بعد الاعتماد على الاستقراء ان الفعل من هذا الباب اما ان
يكون واوي العين والياء او يائيهما او واوي العين يائي اللام
اما الاول فيجب ان يكون من باب علم لانهم لو بنوا فعل منه مثل ضرب

او

او حسن لقالوا قووت او قووت بفتح العين او ضمها وهم لاجتماع
الواوين اكره منهم لاجتماع الياءين وانما احتملوا نحو القوة والقوي
والبو والحولة ونحو ذلك واما الاخران فيجب ان يكونا من باب ضرب
او علم حذرا من وقوع الضمة في المضارع على الياء او الواو وفي الياء
اثر او مع شذوذ باب حسب والتزموا فيما يكون الحرفان فيه واويين
وكسر العين نحو قوي لتقلب الواو الاخيرة ياء دفعا للثقل وانما
جاء في هذا النوع فعل بالكسر حال كون العين واوا لان العين في
هذا الباب بلا لام وهذا لا تعل العين اذ لم يلتفت الى ثقل
وقوع الكسرة على الواو ولحصول الخفة باعلال اللام اذ اعلت في الذي
فعل في مثال ما اختلفا فيه وكان الاول واوا من باب ضرب يضرب
شوى ويشوي اصلهما شوي يشوي كضرب يضرب تحرك حرف
العلة في الاولى وهو الياء وانفتح ما قبله فقلبت الفا ولا يجوز
قلب الواو الفا وان كانت علة القلب موجودة فيها ايضا لانه
يلزم منه التقاء ساكنين فيؤدي الى حذف احدهما فيختل الكلمة
وتختص الاعلال باللام دون العين لما تقدم من ان الاخير اولى
بالتغيير واما الثاني فاستثقلت الضمة فيه على الياء فحذفت
ولم تقلب الفا كما في الماضي لعدم مقتضيه لان ما قبلها مكسور
فهما بعد الاعلال كقولنا رمى ويرمي سواء وبين عروض هذا
البيت وضربه جناس التصحيف اعني ان اعلالهما كاعلالهما بلا فرق
حتى ان شيا كرميا بالنصب على الحكاية والجر ايضا فتضمنه الكلام
مقدر على الياء منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الحكاية اعني
ان شيا مصدر له اي لشوى انيك مصدر ذاك المقيس عليه وهو رمي
من غير فرق كما رايت واصله شويا اجتمعت الواو والياء وسبقت
احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء واسم الفاعل
منه شاو كرام واصله شاوي فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم

الياء لالتقاء الساكنين فصار غزا وكغاز واسم المفعول منه مشوي
كمرمي واصله مشووي كمرموي ابدل ثم ادغم على ما سبق بيانه ولا
يقال فيهما شاء ومشيي لانهما قياس اسم الفاعل واسم المفعول
من شاء يشاء على تقدير اعلال العين كبايع من باع اعل الاول اعلال
قاض بعد قلب الياء همزة فاصله شايي واصل الثاني مشووي
كمقوول فنقلت حركة الواو الاولى الى ما قبلها ثم حذفت احدى
الواوين فصار مشوي كمقول فابدلت الواو الباقية ياء وادغمت
في الياء ثم كسرت الشين لمناسبة الياء فصار مشيا والحاصل فيما
نحن فيه ان يجعل في الاعلال مثل الناقص بعينه فيكون الاعلال
في لامه لا في مثل لا يجوز فنقل عينه و قل في مثال ما اتحد فيه
وكانا واوين قوي في الماضي بكسر العين يقوى في المضارع بفتحها
قوا في المصدر بالف الاطلاق اصلهما قوو يقوو فاعلا اعلال رضي
يرضى اي قلبت الاخيرة ياء ولم تقلب الاولى الفا لمانع وجود علة
القلب ولم تدغم ايضا لما سبق في ارعوى يرعوي من وجوب الاعلال
في مثل هذه الصورة اذ لا يجوز ان يقال رضوا مثلا بلا اعلال بخلاف
الادغام اذ يجوز ان يقال حيي بلا ادغام فقدم الواجب فلم يبق
سبب الادغام ولان قوي اخف من قوا بالادغام واصل قوة قووة
ادغم احد الواوين في الاخر واغتفر اجتماع الواوين فيها للادغام
فانه موجب للخفة ونظيره الجو والسو كما تقدمت الاشارة اليه
ذلك ولم تعل العين فيها يلزم في المضارع يقاي بياء مضمومة
وقيل لئلا يجتمع الاعلالين ومثال ما اختلفا فيه وكان الاول واوا
ايضا وهو من باب علم يعلم روي بكسر العين قل في ماضيه ويروى
بفتحها في مضارعه وريا بكسر اوله وتخفيف يائه في مصدره واصله
رويا ولم تقلب العين من روي لمانع وجود المقتضي وهو توجد
علة القلب وعدم المانع وهو لزوم اجتماع اعلالين لئلا يلزم ان
يقال

١٠٠

يقال في المضارع يراي كيخاف بياء مضمومة وهو مرفوض في كلامهم
ولان فعل المكسور العين فرع فعل مفتوحها ولم تقلب في الاصل
فلا تقلب في الفرع فقوي يقوي وروي يروى ومصدرهما ك
قولنا رضيا الالف للاطلاق و يرضى و رضا في جميع احكامها بلا
مخالفة وذلك ان لا تعل العين اصلا ولما لم يكن اسم الفاعل والمفعول
من روي مثلهما من شوى تبلغ على ذلك فقوي هو ريان اصله رويان
وهي ريا اصله رويا كمثل اسم الفاعل من نحو عطش فانه يقال
فيه عطشان وعطشى فلا يقال فيهما راو و راوية كما لا يقال عا
طش وعاطشة بل نبني الصفة المشبهة منه لان المعنى لا يستقيم
الا عليها لان صيغة فاعل الجارية على الفعل المرادة عند الاطلاق
تدل على الحدوث والصفة المشبهة على الثبوت فلذلك اذا قصد
بها الدلالة على الحدوث حولت الى صيغة اسم الفاعل كما يقال في
حسن حاسن و المعنى في هذا ادل على الثبوت لا على الحدوث لانه
الذي يقارن المتصف به ويلزمه في سائر اوقات وجوده على الهيئة
المطلوبة منه وان لم يكن الري دائما للمتصف اذا عرفنا ذلك فنقول
جمع ريان ريانان رواء ريا ريبان رواء ايضا واصلهما رواي فقلبت
الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف مد ثم وهو قياس مطرد وتقول
في تثنية المؤنث حال النصب والخفض مضافا الى ياء المتكلم
رييي تي بخمس ياءات المنقلبة عن الواو ولام الفعل والمنقلبة
عن الف التانيث وعلامة النصب وضمير المتكلم ثم اعلم ان المزيد فيه
من هذا النوع مثل الناقص بعينه وقد عرفته فجواز هذا
عليه ولا تعرف ولا تعد العين اصلا بل قل فيه ارووى كارعوى
في جميع تصاريفه وهو المراد بقوله ثم قس على ما ذكرناه المثال
النف له ولا حاجة الى الاطالة بسردها و مثال ما اتحد فيه وكانا يائين
من فعل مكسور العين حيي وهو جاء في الوزن كرضي من غير اعلال

ولا ادغام لانه لو اعل بقلب عينه فعله الفا او بادغام العين في اللام
لوجب ان يعل مثل ذلك في المضارع اذ هو في مثل ذلك تابع للماضي
غالبا فيقال يحيّي فيكون في الاخرة ياء مضمومة وهو مرفوض في
كلامهم كما علمت ولا يمكن حذف الضمة من لامه كما فعل ذلك في يرمي
لوجود المانع من ذلك هنا وهو سكون ما قبلها ثم اعلم انه يجوز
فيه الادغام لاجتماع المثلين فيقول حيّ بادغام اولى الياءين في
الاخرى ولم يجوز في مضارعه الا الفك لما تقدم ولغة الادغام هي اللغة
الكثيرة الشائعة قال الله تعالى ويحيى من حيّ عن بينة ويجوز الفك في
حاله حينئذ الفتح على الاصل والكسر بنقل كسرة الياء الثانية وهو تخفيفه
ما تقدم فقط يرمي في كسرة فاء ضعف وظلت فيقال هنا من ادغم بنقل
حركة الياء التي ما قبلها كسر الحاء ومن حذف الكسرة من غير نقل
ابقاء الفتحة تنبيه ـــــ حاصل القول في ادغام ما عينه ولامه يا
وان انه اما ان تكون الثانية ساكنة او متحركة فان كانت ساكنة لم
يجز الادغام نحو حييت وان كانت متحركة فان كان ما قبلها مفتوحا
قلبت الفا نحو احيى وان كان غير مفتوح وحركتها حركة اعراب فلا
ادغام ايضا نحو لن يحيي لان عروض الحركة كعروض السكون في نحو حييك
فكلاهما مانع من الادغام او حركتها حركة بناء والياء متطرفة فالفك
والادغام نحو حيي قال في الاصطلاح والفك في حيي اكثر في كلامهم وهو
مخالف لما ذكره التفتازاني هنا وتقول في مضارع الفك والمدغم يحيى
كيرضى فلا ادغام لئلا يلزم الياء المضمومة واصله يحيي بياء مضمومة
في الاخرة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتقول في مصدره حياة
اصله حيية فقلبت الياء الاخيرة الفا وكتبت بصورة الواو على لغة
من يميل الالف الى الواو وكذلك الصلوة والزكوة والربوا كذا ذكره
الزمخشري في كشافه قال التفتازاني والحق ان مثل ذلك يكتب في المصحف
بالواو اقتداء بمصحفه لان خط المصحف سنة متبعة فلا يتعدى فيه

كما انه

كما انه لا يتعدى في سائر ما كتب فيه على غير قياس وفي غيره بالالف كحياة
لانها وان كانت منقلبة عن الياء اذا كانت قبلها ياء تكتب بصورة
الالف الا في يحيى وريّا علمين فان قلت هل يقاس عليهما كل علم مثلهما
او ذلك خاص بهما قلت الذي يظهر من كلام ابن الحاجب وغيره انه
يقاس عليهما لكن قال في التسهيل لا يقاس عليه على شكله خلافا
للمبرد انتهى وقد تقدم الكلام على ذلك مشبعا في حذف الالف في
وانما كان هذا هو الحق لعدم اطراده الرسم الواوي في كل ما كان
اصله الواو نحو قناة ولذا رسمهم ما اتصل به الضمير من الالفاظ المذكورة
على الاصل وفاقا للمصحف الامام هذا وقد جمعوا في رسمهم الربوا
بين الواو والالف لشذوذه جمعا بين العوض والمعوض وكان النكتة
فيه ان الواو صورة لما انقلبت عنه الالف زادوا الالف تنبيها على
ان القياس كتابتها الفا فان قلت مقتضى هذا ان تكتب بعد واو
الصلوة والزكوة الفا ايضا فان النكتة في ذلك واحدة قلت النكتة
لا يجب اطرادها وتقول في اسم الفاعل المجرد من هذا الفعل هو
حيي بالادغام لاجل ما ذكرنا في روي معان المعنى على الثبوت
ولم يجز فيه حيّي بلا ادغام حملا على الفعل في الفك لان اسم الفاعل
فرع الفعل في الاعلال فيعل حيث يعل ويصح حيث يصح دون الادغام
فلا يلزم ادغامه حيث يدغم وفكه حيث يفك فلا يلزم من جواز
حيي بالفك في الفعل جواز حيي بالفك في اسم الفاعل ولو سلم جواز
حمله عليه فيه ايضا فالحمل على ما هو الاكثر اعني الادغام اولى وتقول
في هذا الفعل اذا اسندته الى ضمير اثنين حييا بفك الادغام و
حيا بالادغام وفي اسم الفاعل المثنى منه حيان بالادغام وفي
الفعل المسند الى ضمير الجمع المذكر حيوا بالادغام قال الشاعر
عيوا بامرهم كما :. عيت ببيضتها الحمامة :. ويقال فيه ايضا
حييوا بفك الادغام وتقول ايضا اقوم احياء في جمع حيي والفعل

المسند الى ضمير جماعة الذكور جاء ايضا فيه حيوا حال كونه مجموعا مثل
قولنا رضوا والاصل حييوا كرضيوا نقلت ضمة الياء الى ما قبلها
وحذفت لالتقاء الساكنين ووزنه فعوا قال الشاعر

وكنا حسبناهم فوارس كهمس :. حيوا بعدما ماتوا من الدهر اعصرا :.

وما ذكرناه من جواز الفك والادغام محله ما لم تتصل به الضماير غير تاء
التانيث اما عند اتصالها فلا مدخل للادغام كما تقدم من المضاعف واما
عند اتصال تاء التانيث فيجوز الوجهان ايضا نحو حييت وحيت
واحيي كاخشى قل في فعل الامر من يحيي مثل ارض بقطع الهمزة للوزن
في الامر من يرضى وقوله يا هذا الرجل تتميم للبيت وقس على هذا اذا
سايرت تصاريفه موكدا بالنون وغير موكد بها تقول احي احييا
احيوا احيي بياء ساكنة بعد ياء مفتوحة احييا احيين وبالتاكيد
احيين احييان احيين والوزن افعلن احيين بكسر الياء الثانية
ووزنه افعلن احييان احيينان وجاء بناء افعل منه احيى مثل ما
اعطى اصله احيي قلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها يحيي كيعطي اصله يحيي واستثقلت الضمة على الياء فحذفت
فصار يحيي واذا دخل عليه ناصب لا يدغم ايضا بل يفك ايضا حملا على
الاصل قال الله تعالى اليس ذلك بقادر على ان يحيي الموتى وتقول في
تصاريفه احيى يحيي احياء فهو محيي وذاك محيا لم يحي لا تحي لتحي
احي بحذف اللام وابقاء العين على فتحها وبالتاكيد احيين باعادة
اللام كاعطين وتقول فيه اذا نقلته الى باب المفاعلة حايى يحايي
اصلهما حايي يحايي اعلا اعلال سابقيهما تقول في تصريفه حايا
يحايي محاياة فهو محايي وذاك محايا لا تحاي لتحاي حاي
فهو كيناجي بعينه وتقول اذا نقلته الى باب الاستفعال استحيى
كذا يستحيي اصلهما استحيي يستحيي اعل اعلال سابقيهما تقول
في تصاريفه استحيى يستحيي استحياء فهو مستحيي وذاك مستحيى

لم يستحي

لم يستحي ليستحي لا تستحي فهو كاستقصى بعينه ومنهم اي
من العرب وهم بنو تميم من حذف احدى اليائين وهي اللام والعين
والاول اولى وقال في هذا الفعل استحى اصله استحيي كما تقدم
فقلبت الياء الاخيرة الفا لما تقدم ثم نقلت حركة الاولى الى الحاء
وقلبت ايضا الفا فالتقى ساكنان فحذفت احدى الالفين فصار
استحى وكذا الحكم تقول في المضارع يستحي اصله يستحيي فحذفت
الضمة من الياء الثانية للثقل ثم نقلت كسرة الاولى الى الحاء فا
لتقت الياءان ساكنتين فحذفت احداهما فصار يستحي وتقول
في الامر منه استح بالكسر للحاء المهملة الفتح في اخره وهو امر من
تستحي المحذوف واحد بيائه وقد علمت طريقة صيرورته بهذه
الصيغة وكذا سائر تصاريفه تقول استحى يستحي استحاء فهو مستح
وذاك مستحى منه لم يستح ليستح لا تستح بكسر الحاء وحذف الياء الاخرى
للجزم وقد قرا ابن محيصن في قوله تعالى ان الله لا يستحي ان يضرب مثلا
قال ابو حيان وروي عن ابن كثير والاولى لغة ما عدا بني تميم من
الحجازيين وغيرهم وهو الاصل الشايع قال الله تعالى والله لا يستحيي
من الحق وقال تعالى ويستحيون نساءكم وتقول على اللغة الثانية
استحى استحيا استحوا على وزن استفعوا استحت استحتا على وزن
استفعت استفعتا استحين على وزن استفعلن ان قلنا ان المحذوف
العين واستفين ان قلنا ان المحذوف اللام ويستحي يستحيان يستحيون
على وزن يستفعون تستحي تستحيان يستحيين على وزن يستفعلن او يستفين
حسبما تقدم واستح استحيا استحوا واستحي استحيا استحين وبالتاكيد
استحين باعادة اللام استحيان استحن استحن استحيان استحينان
ولما كان هنا مظنة سؤال تحريره قد تقرر ان هذا النوع لا يعتل
عينه البتة وها هنا قد حذف فاشرنا الى جواب ذلك بقولنا وق
الحذف المذكور في استحى ويستحي ليس للاعلال بل على سبيل الاعتباط

لكونه كثيرا يجري في كلامهم وذلك يقتضي الخفة ونظيره حذف اليا
اكتفاء بالكسرة من دون إعلال قولهم لا ادر بحذف الياء مع ان لا نافية
في لا ادر لكثرة استعمالهم هذه الكلمة كذا حكاه الخليل وسيبويه
فيها ونظيره ايضا حذف النون من يكون حال الجزم نحو لم اك ولم تك
ولم يك ولم نك وهو كثير في كلامهم ايضا وقال سيبويه حذفها الياء
من استحيى للاعلال وهو التقاء الساكنين لان الياء الاولى بعد نقل
حركتها الى ما قبلها تقلب ايضا الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما
قبلها في الحال وانما فعلوا ذلك حيث كثر في كلامهم وقال المازني
لم تحذف لالتقاء الساكنين والا لرد في المضارع اذا قالوا يستحيي
وما قالوا يستحي فيه لانه لا موجب هنا لقلبها الفا حتى تحذف
وانما قلبناها في الماضي لمصير ما قبلها مفتوحا بسبب النقل قال
التفتازاني وفيه نظر لانه كما تقلب في الماضي فكذلك هنا اي في المضا
رع تنقل حركة الياء الى ما قبلها وتحذف لالتقاء الساكنين والعلة
فيها كثرة الاستعمال وفي كلام سيبويه ايضا نظر لانه قيد المقلوبة
بقيد الاولى بعد ان اطلق المحذوفة فافهم ظاهر كلامه ان الياء
الاولى غير الياء المحدث عنها بالحذف وانما لقال انها تقلب
الفا او هذه التي ان المحذوف هو اللام والحق انه العين والا لوجب
ان يقال في المجزوم والامر لم يستحي واستحي باثبات الياء لان حذف
اللام انما هو لكونه قابلا لمقاطع الحركة وليس العين كذلك فحيث لم
يقل فيهما ذلك علم ان المحذوف هو العين فان قلت يمكن الجواب
من جانب سيبويه بانه اراد بالياء في قوله حذفها الياء الياء الاولى
واوقع المظهر موقع المضمر قلت المراد لابد فيه من الايراد وايضا
التفتازاني لم ينقل انه فعل هذه الكلمة بطريق الجزم وانما قال فيهم واذا
كان علة الحذف هو كثرة الاستعمال فلا حاجة الى دعوى قلب
الياء التي هي العين الفا لان حذفها انما هو لما ذكر لا لعلة فلا

فائدة

فائدة ثم في تكلف علة كما يقوله سيبويه لانها تحذف قلبت او لم تقلب
واعلم ان تشبيه المذكور فيه انما هو في مطلق الحذف لا في خصوص
المحذوف والا فالمحذوف من استحيى العين كما عرفته ومن لا ادر اللام
فان قلت هذا مسلم في غير المضارع المجزوم والامر المأخوذ منه
واما فيهما فغير مسلم لان المحذوف فيهما اللام قلت الكلام فيما
حذف فيه احدى الياءين فقط تخفيفا لكثرة الاستعمال وما ذكرته
حذف فيه الياءان الاولى وهي العين للعلة المذكورة والثانية
وهي اللام للجازم الظاهر او المقدر او البناء فليس خارجا عما نحن
فيه وحذف لامه ايضا لمقتض اخر لا يضرنا فقد ثبتت اللام المذكورة
كما في فعل الاثنين نحو لم يستحيا فان الجازم يكتفى فيه بحذف النون
وفعل جماعة النساء نحو يستحيين فانه لا اثر للعامل في لفظه لانه مبني
والياء الاولى التي هي عين الكلمة محذوفة في الجميع فلا نقض نعم
يرد على تعليل الحذف بكثرة الاستعمال ثبوتها في المصدر نحو استحياء
لوجود العلة المذكورة فيه فظهر بما قررناه ان التشبيه في مطلق
الحذف فقط لا فيه وفي علته كما قاله التفتازاني فانه قد يفقد مع
وجودها كما في المصدر والله اعلم النوع الثاني مما يعتد فيه حرف
العلة وهو خامس الانواع السبعة ما اي لفظ لاما وفاء اعل بالبناء
للمجهول اي ما كان لامه وفاؤه حرفي علة واسمه لديهم قد وجا
بمعنى الفاء اي جاء لفيف مفروق بالظاء وبالفاء اول الجزء يعني الاخر كما حد
ما تقدم في النوع الرابع ووجه التسمية علم مما سبق والقسمة العقلية
تقتضي ان يكون هذا النوع ايضا اربعة اقسام لما ذكرنا في النوع
الرابع لكن ليس في كلامهم من هذا النوع ما فاؤه ولامه ياءان الا
يدي بمعنى انعمت يقال يدي يدا فلان على غيره او فقط
والكلام بان يكون الا جاء لانه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واوان الا
لفظة واو وهو اسم فانحصر هذا النوع من الافعال في قسمين

احدهما اولى واو والاخر واوي ياء فحصر اللام في الياء فجيء قال بعضهم
والذي جاء من هذا النوع اي اللفيف المفروق من الافعال في كلام العرب
عدة افعال فجمعها قولك عشق فرج تحل هند فالعين من وعى
والشين وشى والقاف وقى والفاء وفى والراء ورى والجيم وجى
والكاف وكى والحاء وحى واللام ولى والهاء وهى والنون ونى
والدال ودى وزيد على ذلك واى تجيء انتهى ولم يجيء الا من باب
ضرب يضرب وعلم يعلم وحسب يحسب ولم يجيء من باب فعل وحسن لما
يلزم في مضارعهما هنا من الياء المضموم ما قبلها او الواو والمنظر جزء
اثر ضمة وكلاهما مرفوض اذا تقرر هذا فقل في مثاله من باب ضرب يضرب
وقى في الماضي ابا حجك اصله وقي قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها وقيا ولم تقلب ياؤه الفا لما مر وقوا اصله وقيوا قلبت
ياؤه الفا وحذفت للتقاء الساكنين وهكذا الى اخر الامثلة نحو وقت
وقتا وقين وقيت وقيتما وقيتم وقيت وقيتما وقيتن وقيت
وقينا وتصريف هذا الفعل نحو تصريف رمى رميا الى اخره والاعلالات
في وقى وفروعه كهي في رمى وفروعه وفي مضارعه لو في حذف ابدال
النون الخفيفة انما كذا في مثناه وجمعه مذكرا ومؤنثا يقيان قل
ويقون تقي تقيان تقين تقي تقيان تقون تقين تقيان تقين اقي
نقي ولم نقل فيه نحو يرمى كما قلنا في الماضي لانه خالفه في حذف الفاء
اذ الاصل يوقي واما حكم اللام في الاعلال فهو كحكمه من نحو يرمى
والاصل في يقون يقيون وفي تقين فعل المخاطبة تقيين فحذفت
اللام كما في يرمون وترمين والوزن يعون ويعين واما يقين في الجمع
فوزنه يعلن فالياء الموجودة فيه لام الفعل وفعل الامر من اللفيف
المفروق انما فيه حرف واحد فقط وهو العين تقول في امر الواحد
المذكر يا زيد قه فتنطق بعين الفعل فقط لان الفاء محذوفة وقد
حذف حرف المضارعة ولام الفعل فلم يبق غير العين وكذا تقول في

سابر

سكن المجزومات نحو لم يق ولا يق ولتق على وزن لم يع ولا يع وليع وهذا
الذي يبقى على حرف واحد الزمه هاء السكت وهي ساكنة تلحق بما حركته
غير اعرابية ولا شبيهة بها ان تقف عليه فتقول قه لئلا يلزم الابتدا
بالساكن ان سكنت الحرف الواحد للوقف او الوقف على المتحرك ان لم
تسكن وكلاهما ممتنع وان وصلت هذا الامر بما بعده فتحذف هذه
الهاء نحو ق يا رجل فتقول ان صرفت هذا الامر المفرد المذكر الى
المثنى والمجموع منه قه قيا قوا اصله قيوا و الى المؤنث كذلك في
قيا وقين على وزن علن وقوع في يا رياق تتميم للبيت واسم الفاعل منه
واق والاصل واقي واسم المفعول منه موقي والاصل موقوي فحكم
اللام في الجميع كحكم لام رمى بلا فرق فقس عليه ومن اللطيف ما يحكى
في هذا المقام ما نقله العلامة الاسيوطي في بغية الوعاة في ترجمة
سهل بن محمد سنج سفيان البصري انه دخل بغداد فسأله سائل عن
قوله تعالى قوا انفسكم ما يقال منه للواحد فقال قِ قال فالاثنين قال
قيا قال فالجمع قوا قال فاجمع لي الثلاثة فقال قه قيا قوا وفي ناحية
المسجد رجل جالس يسمعها فمضى الى صاحب الشرطة وقال اني
ظفرت بقوم زنادقة يقرؤون القران على صياح الديك فما شعرنا
حتى هجم علينا الاعوان والشرطة واخذونا واحضرونا مجلس صاحب
الشرطة فسألنا فتقدمت اليه واعلمته بالخبر وقد اجتمع علينا خلق
من خلق الله ينظرون ما يكون فعنفني وعذلني وقال مثلك يطلق
لسانه عند العامة بمثل هذا وعمد الى اصحابه فضربهم عشرة عشرة
وقال لي لا تعود الى مثل هذا انتهى وفعل الامر من هذا ان
تؤكده بنون التوكيد الثقيلة فقل فيه اذا اسندته للمفرد المذ
كر قين باعادة اللام كما عرفته في اغزون والا رمين فيه وفيما سيأتي
للاعلال واذا اسندته الى ضمير المثنى المذكر تقول قيان بالتشديد
للنون والى جماعة الذكور تقول قُنّ بضم القاف واصله قوون فحذفت

فيـ
من اللطيف ما يحكى

الواو وبعد نقل حركتها الى ما قبلها لالتقاء الساكنين والضمة دالة
عليها واذا اسندته الى المفردة المخاطبة تقول قفي بكسر القاف
واصله قفيي فحذفت الياء بعد نقل حركتها الى ما قبلها لالتقاء السا
كنين والكسرة دالة عليها واذا اسندته الى المثنى المؤنث تقول
قفيان والى جماعة النساء تقول قفين بالنون فيهما مشددا وان
واذا اكدته بالنون الخفيفة قلت فيه مسندا الى المفرد المذكر المخا
طب قفن والى جمعه قفن والمفردة المخاطبة قفن بسكون النون في الثلا
ثة ولم يات في التثنية لا في المذكر ولا في المؤنث ولا في جمع النساء
لان هذه الثلاثة تجامع النون الخفيفة لالتقاء الساكنين على غير
حده كما مر بيانه وقل في مثاله من باب علم يعلم وجي يوجى بالجيم
يقال وجي البعير اذا وجد في حافره وجعا وجاء ذان الفعلان
في جميع الاحكام والنظائر مثل رضي يرضى بلا فرق اصلا وانج
فلان اذا امرت من هذا كارض حال كونه امر يرضى جاء ذا المذكور
تقول انج انجيا انجوا انجي انجيا انجين وبالتاكيد انجين الى
اخره وانما ذكرنا الامر لان فيه تمثيل ان الواو فيه تقلب ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها فان الاصل اوج لانه ماخوذ من توجي
حذفت التاء من اوله وزيد الهمزة المكسورة في موضعها وحذفت
اللام من اخره فصار اوج ثم قلبت الواو ياء لما ذكرنا فصار انج
واما مثال ما جاء من باب حسب يحسب فلم نذكره في النظم تبعا للاصل
وهو ولي يلي فقس على ما مر والنوع الثالث مما تعدد فيه حرف
العلة وهو سادس الانواع السبعة ما اي لفظ اعلا فاء وعينا اي ما
كان فاؤه وعينه حرفي علة والقسمة العقلية تقتضي ان يكون
اربعة اقسام ايضا ولكن لم يجئ منه ما فاؤه وعينه واو لكونه في
غاية الثقل فبقي ثلاثة اقسام ما كانا فيه ياء نحو يين بياء
مفتوحة ثم ياء ساكنة ثم نون وليس في كلامهم ما فاؤه وعينه ياء
غيره

غيره وهو اسم لواد بو عين من اعراض المدينة الشريفة على بريد منها
وضبطه صاحب القاموس تبعا للصغاني بفتح الياء بين الكلمة في التخفيف
بالتحتية الاول وما كانت الفاء فيه واوا والعين ياء نحو ويل وهو اسم
واد في جهنم وكلمة معناها هنا عذاب ايضا يقال ويل لفلان من الله اي
عذاب له من الله وويح كلمة معناها رحمة يقال ويح لفلان اي رحمة
له ولم يجئ فعل من هذا الباب الاويل وويح وويس وويب وما كانت
الفاء فيه ياء والعين واوا نحو يوم اسم للزمان المعلوم ولم يجئ فعل من
بوحا هذا الباب الا يوم ويوح على ما نقله المبرد عن العرب من ان يوح
بفتحات تخفيفة اسم للشمس قال ابو الفتح كذا رويناه من ابي علي
ووجد قال بخط ابي العباس انتهى لكن قال ابن السيد المشهور
في اسم الشمس بوح بالموحدة ثم اعلم ان هذا النوع وهو ما كان فاؤه
وعينه حرفي علة ما جعل بني منه اي لم يوجد في كلام العرب وذلك
لثقل فيه لانه اثقل الانواع المتقدمة لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين
ولهذا لم يجئ مما هو الاثقل اعني ما فاؤه وعينه واو اسم ولا
فعل وبيان ذلك انك لو بنيته من باب يوم مثلا ان تبنيه على فعل
مفتوح العين او مضمومها واياما كان فاتيت بالمضارع على يفعل بالضم
فيجتمع فيه ياءان ياء المضارعة وياء الفعل وقضيتها ان تنقل
حركة العين الى ما قبلها وابدالها واوا الى ثقيل وبعض فعل مكسور
العين ايضا حملا له عليهما وان بنيته من باب فتح ويبني لثقل اجتماع
حروف العلة في المضارع الغايب واما انشده من قوله
" فويل لها اذا امات جدي وكعبي " وكانت لا تعلل بالتعليل "
جماد رشادة واما قوله
" جماول ولاموا " ولا وان ابو هند "
فمصنوع قاله ابو حيان واعلم بغلبة النون الخفيفة العاجلة فلقت
ما يسمى هذا النوع من المعتلات هل يسمى لفيفا مقرونا او جود

وجه التسمية المتقدم فيهما لا قلت لم اقف لهم على اسم خاص لهذين
النوعين الاخيرين ووجه التسمية لا يخفى لظهوره النوع الرابع مما
تعدد فيه حروف العلة وهو سابع الانواع السبعة ما اي لفظ
اصوله اي حروفه الاصول جميعها معلولة اي احرف علة اعني ما
يكون فاؤه وعينه ولامه حروف علة ويقال له اللفيف المقرون
من جهتين والقسمة العقلية تقتضي ان يكون لهذا النوع تاسع
تاسع الاقسام تسعة اقسام حاصلة من ضرب ثلاثة في ثلاثة لان
احرف العلة الثلاثة تكون فاء في هذه ثلاثة وقد يكون عينا
في هذه ثلاثة اخرى وقد يكون لاما في هذه ثلاثة اخرى والمجموع
تسعة وهذا بالنظر الى كون احرف العلة ثلاثا وكون الحرف الذي يقع
فيه احدها بسيطا اي فاء او عينا او لاما واما بالنظر الى اجتماع الحروف
الثلاثة التي يقع فيها احرف العلة فتنتهي القسمة فيه الى سبعة
وعشرين قسما حاصلة من ضرب ثلاثة احوال اي حرف منها فرض في تسعة
احوال الحرفين الباقيين الحاصلة من ضرب ثلاثة احوال احدهما
في ثلاثة احوال الاخر وهذا النوع تمثيله قولنا واو اي هذا
اللفظ واصله ووو قلبت عينه الفا دون لامه مع انها محل التبديل
والتغيير لكراهة اجتماع حرفي علة متحركين في اول كلمة وما ذكرنا
من كون عينه واوا هو مذهب الاخفش وهو الاقرب لان الواو اكثر
من الياء فالحمل عليه اولى ويدل عليه ايضا قولهم في التصغير اوين
بقلب فائه همزة لكونها اول واوين مصدرتين ولو كانت العين
ياء لقيل فيه ويية وذهب ابو علي الفارسي وغيره الى ان عينه ياء
ووجهه كون الالف انقلاب عن الواو يلزمه كون حروف الكلمة من جنس واحد
وهو مفقود في الصحيح لقلة باب ببب وددد وجريانهما مجرى
الاصوات فكذا في المعتل وقد جاء في الصحيح نحو قلق وسلس وفي
المعتل نحو يد واصلها يدي فحمله على هذا اولى انتهى وهو منقوض

على سبيل

على سبيل الاجمال بالياء الاتفاق على ان عينها ياء ايضا كما سياتي و
تمثيله ايضا قولنا ياء اي هذا اللفظ واصله ييي فعل به ما فعل
بالسابق فصار ياي ثم قلبت الياء الاخيرة همزة للتخفيف فصار ياء
وهو مركب من ثلاث ياءات بالاتفاق والدليل على ذلك فيهما قولهم
فيهما حكاه ابن الحاجب يييت الياء اي كتبتها وممن جزم بحكاية الاتفاق
البدر بن مالك في بغية الطالب وفي التسهيل ما نصه والاظهر كون
الواو والياء تطرفتا في التاليف اي نظير ببب فيفهم منه انهما
مولفان من جنس واحد واعلم ان المراد من قولي واو وياء لفظهما
من قولي الموضعان لا يسمى الحرفين المخصوصين اعني ان اسم
مسماه واو والياء اسم مسماه به اي كما ان الكاف اسم مسماه كه و
هكذا في الخ فهو من هذا النوع من المعتلات هو الاسم لا المسمى
لانه بسيط فلذا قال الخليل لاصحابه كيف تنطقون بالجيم من جعفر
فقالوا جيم فقال انما نطقتم بالاسم فلم تنطقوا بالمسئول عنه
والجواب جه لانه المسئول عنه المسمى ثم ذا الفصل وهو فصل
المعتلات اي بحثه بعون الله تعالى وتوفيقه فله الحمد والمنة على
ذلك ولنشرع في الكلام على القسم الثالث من اقسام غير السالم
وهو باب المهموز وانما جعل المهموز من غير السالم لما فيه من
التغييرات التي ليست في السالم وايضا كثيرا ما تقلب الهمزة حرف
علة اذا علمت هذا فتقول ان شئت ان تعرف مهموزا من الافعال
ما هو فخذ ذلك رسمه اي تعريفه ما ورد الهمز في محل احد اصوله اي
الذي احد حروفه الاصول همزة وهذا التعريف من زيادتي ولم يذكر
الاصل كما فعل في غيره بل ذكر احكامه وحاول التفتازاني الاعتذار
عنه بقوله ولفظ المهموز يشعر بذلك انتهى وهو على ثلاثة
اقسام لان الهمزة اما ان تقع فاؤه وتسمى مهموز الفاء والصدر
وعينه وتسمى مهموز العين والاوسط او لامه وتسمى مهموز

مطلب باب المهموز

الام والعجز وجعله قسيما للمعتل لا قسما منه هو على المذهب الصحيح
كما تقدم منا الاشارة اليه واما على مذهب من يجعل الهمزة من احرف
العلة فهو عنده قسم من المعتل وقد مر كل من الوجهين بتوجيهه
في اول مبحث المعتل و هذا المهموز الخالي من احرف العلة والتضعيف
حكمه في تصاريفه جعله كحكم الفعل الصحيح اي لان الهمزة فيه قد جاء
عندهم حرفا صحيحا بدليل قبول الحركات الثلاث بخلاف حروف العلة
المتحرك ما قبلها فانها لا تقبل الحركات الساكن ما قبلها كدلو
وظبي وكون الهمزة حرفا صحيحا هو نقول ان اسد بالمهملتين
اي الاصوب كما تقدم بيانه والخافية نسبا للخالي عن احرف العلة و
التضعيف لان لفظ المهموز اذا اطلق يفهم منه ذلك والافعال
المضاعف المهموز والمثال المهموز والاجوف المهموز ونحوه ذلك
والحاصل ان حكم المهموز في التصاريف حكم مماثله من غير المهموز
ان كان مضاعفا فمضاعف او مثالا فمثال الى غير ذلك و لكن الهمز
المذكور قد يدخل فيه التخفيف بالقلب والحذف وغيرهما ان لم يبد
به اي لم يقع في اول الكلام سواء وقع اول الكلمة ام لا وعبارته اشمل
من عبارة الاصل حيث قال اذا وقع غير اول فان المتبادر منه انه اذا
وقع اول الكلمة لا تخفيف وليس كذلك بل تخفف اذا لم يبدا به فنحو
وامر اهلك بالالف والاصل وامر بالهمز فلذلك كانت العبارة التي
عبارته بغير مبتدا به والمراد بالمبدو به ان يكون في اول الكلام اي لم
يتقدم عليه شيء فلا يخفف حينئذ لان الابتداء بحرف شديد مطلوب
الا ترى انهم زادوا همزة عند التوصل الى الابتداء بالساكن فان قلت قد
ورد تخفيفها بالحذف في نحو خذ لان اصله اؤخذ فحذفت الهمزة الاولى
منه مع كونها مبدوءا بها قلت ليس هذا مما نحن فيه لان الكلام
في حذف الهمزات الاصلية طلبا للتخفيف لا في الهمزة المزيدة
للاضطرار عند الاستغناء عنها بل حذفها في هذه الحالة واجب

لفقد

لفقد الاحتياج اليها حينئذ واما الهمزة الثانية من نحو اؤخذ امر
فتخفيفها بالحذف على القاعدة لانها غير مبتدا بها اذ الكلمة ذلك
فتقول في مضارع مهموز الفاء من الباب الاول نحو امل كنصر يامل
بتخفيف الهمزة فهو كينصر في الوزن في سائر التصاريف من غير فرق
تقول امل املا املوا الى اخره كما تقول نصر نصرا نصروا الى
اخره فانتبه وانما خفف الهمز المذكور لانه حرف شديد فخفف
رفعا للشدة وانما كان شديدا لانه ينطق به بالابتداء للمجهول وذهب
الفاعل قولنا به من اقصى الحلق لكونه مخرجه كما تقدمت الاشارة
اليه في اول الكتاب فانك اذا سكنت الهمزة وادخلت عليها
همزة اخرى مفتوحة رايت انها تنتهي عند قطرية الحلق فهو
مخرجها وهذه قاعدة في معرفة مخارج الحروف فيما حققوا و
المهموز المذكور واوا في النصب مجهول شاذ لقولنا اقلب فقدم
عليه اي اقلب همزة واوا في صوغ فعل الامر منه او مل فل بوزن
انصر فقلب الهمزة التي هي فاء الفعل واوا والاصل فيه امل
بهمزتين الاولى همزة وصل والثانية فاء الفعل فقلبت الثانية
واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فادر ذلك وانما قلب ذا
الهمز واوا لان من قواعدهم ان كل همزتين قد تلاقيا في كلمة واحدة
والحال انه قد وردت ثانيهما اي ثانية الهمزتين مفردة محرك الوصف لتاويل
الهمزة بالحرف مسكنا اي ساكنا فالقلب للهمزة المذكورة وهي
الثانية الساكنة من جنس لتحريك اي حركة لاولى الهمزتين قد ذكر
اي علم وجوبه عندهم روما للخفة اذ لا يخفى ثقل ذلك فان كانت الهمزة
الاولى من الهمزتين مفتوحة قلبت الثانية الفا لفتحة ما قبلها
كقولنا في الامر من امن امن بالمد اصله اامن فقلبت الهمزة الثا
نية الفا لفتحة ما قبلها فان قلت هذا منقوض بنحو ائمة اذ اصله
اأممة كاحمرة فلم تقلب الثانية الفا كما في امن مع توفر شرطه

بل نقلت حركة الميم اليها وقلبت ياء فيقال ايمة قلت اجاب التفتازاني
بانه شاذ وقد يجاب عنه بان الاصل المذكور في النقض عارضه في ايمة
الادغام والادغام مقدم على الاعلال والنقل من مقدمات الادغام
اذ جعلوه ليتوصلوا به اليه فلما نقلوا لارادة الادغام خرجت الهمزتان
عن الاصل المذكور لا يقال النقل فيه غير متعين في حصول الادغام
لجواز الادغام بحذف الحركة ثم يقع اعلال الهمزة الثانية بقلبها
الفا على القاعدة ولا محذور في التقاء الساكنين على حده اذ الوجه ثمامر
لانا نقول اذا كان الادغام مقدما على الاعلال فلو اد(؟) ثم نما بدون
نقل لزم التقاء الساكنين على غير حده وقد امل وكلام الشارح في التو
ضيح قريب مما ذكرنا لكن قال في فصل ابدال الالف من اخته الواو
والياء بعد نقل اقوال في اصل ايمة ما نصه ويلزم الاول تقديم
الاعلال على الاعلال والمعروف العكس يدل بل ابدال همزة ايمة بياء
لا يعا فيما مله انتهى وكذا تقلب الثانية واوا اذا كانت مضمومة
نحو اومي بصيغة الماضي المبني للمجهول نحو قوتل اصله اممي
بهمزتين قلبت الثانية واوا لضمة ما قبلها وان كانت الهمزة الاولى
مكسورة قلبت الثانية ياء كقولنا في مصدر آمن ايمانا والاصل
ائمانا تنبيه يفهم من قوله ولا قبل الهمزة الساكنة التي قبلها
حرف غير همزة فانه لا يجب قلبها من جنس حركة ما قبلها بل يجوز نحو
راس وبوس وريم ويفهم في كلمة واحدة بما اذا التقيا في كلمتين
فانه لا يجب ذلك بل يجوز ايضا نحو يا فاريا ايذن بالهمزة وكسر الزاي ايا
نحو القراءة ويجوز بالواو وكذا في باقي الفتح والكسر لان ذلك لم يبلغ
مبلغ ما في كلمة لجواز انفكاكهما وقيدنا الثانية بكونها ساكنة
لانها لو التقيا في كلمة واحدة ولم تكن الثانية ساكنة بل تحركت سواء
تحرك ما قبلها او سكن فله احكام اخرى وهي ان المتحركة بعد ساكنة
تبدل ياء ان وقعت موضع اللام كما نحو قمطر من قرا فنقول فيه
قراي

نخ الاعلال

قراي والاصل قرا او ويجوز ان وقعت موضع العين نحو سال بالادغام وبعد
متحركة تبدل ان وقعت لاما ياء مطلقا سواء كانت الحركة فتحا او ضما او
كسرا وكذا تبدل ياء ان وقعت غير لام مفتوحة بعد كسرة نحو
ايم بكسر الياء اصله ائمم او فتحة نحو ائمة جمع امام اصله اأممة او
ضمة نحو اين مضارع اينته اي جعلته يئن اصله ائئن وتبدل واوا ايضا
ان وقعت ايضا غير لام مضمومة بعد ضمة نحو اوم اصله اؤمم او فتحة
نحو اوب جمع اب وهو المرعى اصله اأب او كسرة نحو اوم اصله ايضا
ائمم او وقعت مفتوحة بعد فتحة نحو اوادم اصله اادم او ضمة
نحو اويدم تصغير ادم اصله ائيدم وهاتان الهمزتان المتلاصقتان
في كلمة واحدة المنقلبة ثانيتهما واوا وياء اذا اولاهما يكون همز
وصل اي همزة يتوصل بها الى النطق بالساكن وقد مر بيان احكامه
وانما قيد تهما(؟) المنقلبة ثانيتهما واوا وياء فقط ولم اقل او الفا
لان همزة الوصل التي في الفعل لا تكون الا مكسورة او مضمومة
فيلزم ان تنقلب الثانية ياء او واوا فقط من جنس حركة ما قبلها
ولا تنقلب الفا لانها لا تنقلب الفا الا بعد المفتوح وهمزة الوصل
لا تفتح الا في حرف التعريف وايمن القسم ولا يتاتى فيهما اجتماع
الهمزتين فتنبه فهمزة خالصة تصير اي ترجع عند الوصل اي وصل
تلك الكلمة بكلمة قبلها وهمزة بالنصب خبر مقدم لتصير واسمها
قولنا اخراهما اي اخر الهمزتين وهي المنقلبة واوا او ياء اعني عند
سقوط همزة الوصل في الدرج لانه يرتفع حينئذ التقاء الهمزتين فيبقى
فلا تبقى علة القلب فتعود المنقلبة فان قلت كيف تصير الهمزة
همزة وصل وهل الشيء يصير الى نفسه قلت المراد بالهمزة الثانية
المفهومة من قولنا اولاهما الواو والياء واطلاق الهمزة عليهما
مجاز لكونهما في الاصل همزة او لصيرورتهما همزة وقيد الاصل هاهنا اذا
الحكم بما اذا انفتح ما قبلها اي ما قبل الثانية بعد همزة الوصل

قال التفتازاني وفيه نظر بل هو وهم محض لان الهمزة الثانية تعود
عند سقوط همزة الوصل سواء انفتح ما قبلها او انضم او انكسر لزوال
العلة اعني اجتماع الهمزتين مثال انفتح ما قبلها قوله تعالى الى
الهدى ائتنا والاصل ائتنا فلما سقطت للوصل همزة الوصل
عادت الهمزة المنقلبة ومثال ما انضم ما قبلها قوله تعالى ومنهم
من يقول ائذن لي والاصل ائذن بياء فلما سقطت الهمزة الاولى
عادت الثانية ومثال ما انكسر ما قبلها قوله تعالى فليؤد الذي
اؤتمن امانته والاصل اوتمن بالواو فعند سقوط الهمزة الاولى عادت
الثانية وكذا في المنقلبة واوا افتعل من زجد اومل وفي افتعال
اومل فاعادة الهمزة انتهى ولو مثل للثالث بقوله تعالى ردما
ائتوني على رواية شعبة عن عاصم لكان اقعد لان قوله بعد ذلك
وكذا في المنقلبة واوا يقتضي ان الامثلة قبله مما انقلبت فيه
ياء ولكون هذا القيد مخلا بتركته في النظم ولم اتابع الاصل عليه
ولما كان في هذا المقام سؤال وارد وهو انا ما ذكرنا انفا من ان
الهمزتين اذا التقيا في كلمة واحدة وكانت ثانيتهما متحركة ساكنة وجب
قلب الثانية بحرف حركة ما قبلها يقتضي ان يقال في الامر من تاخذ
وتاكل وتامر اوخذ واوكل واومر بقلب الهمزة الثانية واوا كما
قيل اوصل من تامل لكن لم يجئ الا خذ وكل ومر بحذف الهمزتين كما
سبقت الاشارة اليه اجبنا عنه بقولنا **وهمزة** اصلية بالفعل بالنصب
مفعول مقدم لقولنا **قد حذفوا في نحو** قولهم **خذ وكل ومر** من تاخذ وتاكل
وتامر فلما اريد اشتقاق الامر منها حذف حرف المضارعة وجيء بهمزة الوصل
فصار اأخذ واأكل واأمر بهمزتين فحذفوا الهمزة الاصلية التي هي فاء الفعل
منها تخفيفا لكثرة الاستعمال ثم استغني عن همزة الوصل لصيرورة
ما بعدها متحركا حينئذ فيقال خذ وكل ومر وهذا الحذف غير قياسي وقد
تبعت الاصل فنظمت هذه الثلاثة الامثلة في سلك واحد وفيه تسامح
لان الحذف

لان الحذف واجب في خذ وكل بخلاف مر لانهما اكثر استعمالا والمراد بوجوب
الحذف فيهما في الاستعمال المشهور والا فقد نص سيبويه في باب عدة
ما يكون عليه الكلم على ان بعض العرب يتم فيقول اوكل وحكى الفارسي
وابو الفتح اوخذ واوكل قال الا ان ذلك في غاية الشذوذ استعمالا
انتهى والى جواز الوجهين في الثالث الاشارة بقولنا **وقد يبقوا** ابا
يأتوا **بهمزة مر فقط** دون اخويه خذ وكل فتعود الهمزة الثانية
التي انقلبت واوا همزة خالصة **ولكن خص** بالبنا للمفعول **ذلكا**
الاتيان بالهمزة اي الاتيان بها حال **الوصل** اي وصل تلك الكلمة
بكلمة قبلها **نحو قوله** تعالى **وامر اهلك** بالصلوة اصله اومر حذفت
همزة الوصل في الدرج واعيدت الثانية وتجيء الثانية وامر
بالحذف عند الوصل ايضا وتكرر الاتيان بها حال الوصل افصح وحذفها
فيه لزوال الثقل بحذف همزة الوصل وجاء في الحديث الذي اخرجه
اصحاب السنن من حديث ابي هريرة رضي الله عنه وصححه الترمذي
وابن حبان وفيه جاءني جبريل فقال اتيتك البارحة فلم يمنعني ان
اكون دخلت الا انه كان على الباب تماثيل وكان في البيت قرام فيه
تماثيل وكان في البيت كلب فمر براس التمثال الذي على باب البيت
يقطع فيصير كهيئة الشجرة ومر بالستر فليقطع فليجعل منه
وسادتان منبوذتان توطآن ومر بالكلب فليخرج ففعل رسول الله
صلى الله عليه وسلم ذلك انتهى والذي رايناه في شرح التفتازاني
ومر براس الكلب وبخط راس الكلب زيد على الحديث ولعله غلط
من ناسخ جلف الكاورد ناميس للحديث بسنده ليعلم ذلك ويقول
في مهموز الفاء من الباب الثاني **ازر** بوزن ضرب وهي قراءة ابن
ذكوان في قوله تعالى كزرع اخرج شطأه فازره **فازر** كيضرب
وهما بالزاي المعجمة ثم الراء المهملة قال التفتازاني ومعناه عاون
وفيه نظر ففي الصحاح آزرت فلانا عاونته والعامة تقول

وازرته انتهى وهو يشير الى ان الخ بمعنى عاونت انما هو آزر بالمد
لا ازر بالقصر بل معناه قوى من الازر وهو القوة ووزن آزر
بالمد فاعل ومضارعه يوازر وقيل وزنه افعل ومضارعه يؤزر وهو
غلط وتقول في مهموز اللام منه هنا يهنئ بالهمز فيهما لكنه ا
خفف في البيت للوزن وهو ايضا فيه اتى كقولنا ضرب يضرب المعنى
من غير جر والامر منه ازر ايزر فهو كاضرب جاء واصله ازر قلبت
الهمزة الثانية ياء كما في ايمان فصار ايزر وخصصته بالذكر لما فيه
من قلب ليس في الهنا وتقول في مهموز الفاء من الباب السادس ادبا
يادب مثل كرم يكرم والامر منه اذب اودبا بقلب النون الخفيفة
الفا وهي نحو النهي واصله اادب فقلبت الثانية واوا ولذا ذكرناه
ونقول في مهموز العين من الباب الثالث سال يسال بثبوت الهمزة
وهو جاء كقولنا منع يمنع وقل اسال كامنع ان يكرا امرا من تسال
وقع وانما ذكرناه وان لم يكن فيه تغيير تعريفا له على سال كتغير في سل
على تسئل بالتخفيف كما يجي ، وسل بتخفيف الهمزة بقلبها الفا
لقال وكذلك جا يسل بالتخفيف ايضا واصله يسال بنقل حركة
الهمزة الى السين ثم قلبت الفا والامر من تسئل بالتخفيف سل
اصله تسئل فحذف حرف المضارعة وحركة الاخر فالتقى ساكنان
فحذفت الالف المنقلبة عن الهمزة فصار سل فصار كالثلاثية وردت
بالقلب في همزتها كما رايت ولا تقس قلب الهمزة الالف في غير هذه
بل اقتصر عليها ولا تقلب قرا نافع وابن عامر وابو جعفر قوله تعالى
سال سائل وقال العكبري هو اجوف واوي مثل خاف يخاف ومصدره
المساولة وقيل يائي وهو ما يظهر من كلام ابن مالك حيث قال المسى
سال في قراءة من قرا سال سائل مخففا من سال وانما هو مثل هاب يهاب
انتهى وكلاهما بمعنى سال بالهمزة واما قول صاحب الصحاح فيه
السوال استخرجها مخفى السورة من البطن فغير مناسب للمقام والاول

عكبري بالضم والسكون وفتح الموحدة وراء الى عكبرا بليدة على دجلة فوق بغداد سيوطي

مقتضى

مقتضى ما في الكشاف فان قيل لم لم يبقوا همزة الوصل في الامر من سال لعدم
الاعتداد بحركة السين لكونها عارضة كما ابقوا ذلك من الامر من تخاف
وتراف حيث قالوا اخاف واراف ثم نقلوا حركة الهمزة الى ما قبلها ثم
نقلوا حركة الهمزة وحذفوها ثم ابقوا همزة الوصل فقالوا اخف وارف
لعدم الاعتداد بالحركة العارضة اجيب فان سال اكثروا استعماله فاو
جبوا فيه التخفيف بحسب الطاقة بخلاف اخاف واراف ولانه مشتق
من يسل بالالف بحذف حرف المضارعة واسكن الاخر ثم حذفت الالف
لالتقاء الساكنين فبقي سل وليس كذلك اخاف واراف فان التخفيف
انما هو في الامر دون المضارع وتقول في مهموز الفاء مثل العين الواوي
آب ايب رجع اصله اوب قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقل
في مضارعه يؤوب اصله ياوب نقلت حركة الواو الى الهمزة فصار يؤوب
ثم قل في مهموز اللام مثل العين الواوي ساء اصله سوء فقلبت الواو
الفا لما تقدم وقل في مضارعه يسوء اصله يسوء فنقلت ضمة الواو
الى السين فماضيهما كان ومضارعهما مثل يصون في نصر يفعل الى
اربعة عشر مثالا واعلالهما بالقلب والحذف على ما مر تفصيله في الاجوف
وتقول في مهموز اللام مثل العين اليائي جاء اصله جيء فقلبت
الياء الفا لما تقدم وقل في مضارعه يجيء اصله يجيء فنقلت كسرة
الياء الى الجيم فماضيه كان ومضارعه نحو يكيل ذواتيها الى ههنا
له واعلاله كما مر في يبيع يقال كال الزند اذا لم تخرج ناره والوصف اي
اسم الفاعل من ساء وهو من جاء جاء وانما ذكرنا اسم الفاعل منهما
فقط لخفا الغفة لا لاسم الفاعل من طان وباع لانه ليس مثل طاين وبايع
لان فيه حذفا وكان في اعلاله خلافا واصلهما سائو وجائي في الاقوال
ثم اختلف في اعلالهما فقال سيبويه قلبت الواو والياء همزة كما
في طاين وبايع فقيل سائو وجائي بالهمزتين ثم قلبت الثانية ياء
لانكسار ما قبلها كما في لوا في ايمن ولم تسهل بين بين فرارا من

الهمزتين لان الهمزة المسهلة بين بين في حكم الساكنة لانها متحركة بحركة
تقرب الى السكون فصار بعد القلب المذكور سايئ وجايئ ثم حذفت الضمة
من الياء لاستثقالها فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء كما
في غاز ورام فقيل ساء وجاء ووزنهما بعد الاعلال فاع فالمحذوف
اللام وقال الخليل اصلهما سايو وجايئ فقلب العين الى موضع
اللام واللام الى موضع العين فقيل سايو وجايئ ووزنهما فالع
ثم اعل اعلال غاز ورام فقيل ساء وجاء ووزنهما بعد الاعلال
فال فالمحذوف العين ورجح ابو علي الفارسي قول الخليل لقلة التغيير
لان في قول سيبويه من اعلالين بينا فيه وهما قلب العين همزة وقلب
اللام ياء والقلب المكاني قد ثبت في كلامهم كثيرا مع عدم الاحتياج اليه
كشاكي وناء ينأى والاصل شائك ينأى ينأى وايس والاصل ييئس ونحو
ذالك وههنا قد احتيج اليه لاجتماع الهمزتين ولا يبعد توالي
اعلالين على الكلمة من جهة واحدة لا نادرا او ضرورة كقوله ‌‌«
» واني لا استحيي وفي الحق مستحي «مع ان سيبويه اعرف بلسانهم
حيث قال وكلا القولين حسن جميل قوله وقول الخليل وقال ابن الحاجب
وابن مالك وغيرهما قول سيبويه اقيس ونشهد له السماع وذالك ان
من العرب من يقول شاك ولاث بالرفع فيحذف العين ومن يقول شاك
ولاث بالكسر فيقلب والذين لغتهم القلب ليس من لغتهم الحذف و
كلهم يقول شايك ولايث على الاصل فلما وجدنا العرب كلها يقول
جاء ولم تحذف اذ لو حذفت لقالت جاء او جاء دل على انه في لغة
الحاذفين على الاصل اذ ليس من لغتهم القلب ومن لغتهم البقاء على
الاصل فقد حصل ان ما ذهب اليه سيبويه سماعا ووقع ما ذهب اليه
الخليل في الاحتمال ولم يقم عليه دليل وايضا كلام سيبويه جار على
قياس كلامهم والقلب ليس بقياس واما ما اورده الفارسي عليه
من لزوم اعلالين فقد اجاب عنه ابو سعيد بان الممنوع هو ان يكون ان يكون ع

الكلام

الكلام والعين جميعا من جهة واحدة ومن جنس واحد في الاعلال مثل شوى
ان سكنت اللام فلا تسكن العين وبالعكس كما بينه ونحوه واما اذا كانت العين
تعتل اعتلالا مطردا واللام تعتل اعتلالا اخر ليس من جنس ذالك الاعتلال
فلا انتهى ويشهد له قول سيبويه انا اذا ابينا فيعلا من حييت فانا نقول
حيا فقد جوز توالي الاعلالين من جهة واحدة اذ الاصل حيوي فقلبت
العين ياء واللام الفا وتقول في مهموز الفاء معتل اللام من الواوي اساء
اصله اسو قلبت الواو الفا لما مر فصار اسا وهو بمعنى داوى ومضارعه
ياسو اصله ياسو حذفت ضمة الواو لثقلها فصار ياسو وهما كغزا يغزو
يدعو في الاعلال وتقول في مهموز الفاء معتل اللام من الياء اتى واصله اتي
قلبت الياء الفا لما مر ومضارعه ياتي واصله ياتي فحذفت ضمة الياء للاستثقال
والامر من ياتي ايت واصله ائت قلبت الثانية ياء كايمان ولذا ذكر ثالث
فهي كرمى يرمي ارم في جميع ما تقدم هناك وقولنا اتنا اسم اشارة معمول
لهذه اتينا به تتميما للبيت ومنهم اي من العرب من حذف الهمزة الثانية ثم
استغنى عن همزة الوصل فقال تيا رجل كما في الامر الماخوذ من مضارع
اتى ويقول في الوقف ته كقه بها السكت كخذ وكل اي تشبيها له بهما فكن
لذا فطن وعلى هذه اللغة جاء قول الشاعر ت لي آل زيد واندهم لجماعة
وسل آل زيد اي شيء يضيرها يريد ايت لي آل زيد وخصه ابن مالك
بالضرورة قال في التسهيل ولا يقاس على هذه الامثلة اي خذ وكل وغيرها الا في ضرورة انتهى وتقول في مهموز العين معتل الفاء واللام من
الياء واى اي وعد واصله واي فقلبت ياؤه الفا لما مر ومضارعه يئي واصله
يوئي حذفت الواو من اوله وضمة الياء من اخره فيهما كقولنا وفى يفي
انى كمثلها والامر منه إ بصورة همزة واحدة مثل ق في الامر من يقي
لكنه يقرا في النظم بياء الاشباع للوزن ونبهت للاصل في ذكر الامر هذا
الفعل مع عدم مخالفته للمشبه به فيه وقد اعترض عليه التفتازاني
بانه لا فائدة فيه لان عادته ان لا يذكر شيئا من النظائر في غير الماضي

والمضارع الا اذا كان فيه امر زائد ليس في المشبه تقول في المهموز الفاء معتل
العين واللام أوى واصله أوي فقلبت ياؤه الفا لما مر ومضارعه يأوي
واصله يأوي فحذفت ضمة الياء استثقالا وكذلك تقول في مصدره إيا
اصله اويا اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت
الواو ياء وادغمت الياء في الياء وهي كقولنا شوى ويشوي شيا
في جميع التصاريف من غير فرق وقد تبعت الاصل ايضا في ذكر المصدر ولا
فائدة في ذكره اذ ليس فيه امر زائد ويمكن ان يقال ان المفهوم من تشبيهه
بشوى يشوي شيا انما هو في التصاريف فقط اخذا من الكلام الذي اسلفه
في اول الفصل وهو قوله حكمه في التصاريف حكم الصحيح والمصدر ليس من
التصاريف فلم يعلم ان مصدره ايضا كمصدره في الاعلال او لا فاشار
الى ذلك بذكره هذا حاصل كلام التفتازاني في الاعتذار عنه وقوله
هو تخصيص من غير مخصص اذ جميع ما ذكره من الافعال المهموزة مشبهة
بفعل وان لم يذكر مصادرها مع جريان الاحتمال المذكور فيها فتامل
والامر منه ايو كاشو من تشوي والاصل اءو فقلبت الثانية ياء
لما ذكرناه ومنه قوله تعالى فأووا وهو فعل جماعة الذكور ويقال
ايوا ايويا ايووا والاصل اءوا واجتمعت الاولى منهما مكسورة بناء على
عدم الاعتداد بالساكن وقد تقدم بيانه فلما اتصل به الفاء سقطت همزة
الوصل وعادت الهمزة المنقلبة فصار فأووا وقس على هذا تنبيه
الياء في ايت وايذن وايو ونحو ذلك فيه همزة عند سقوط همزة الوصل
في الدرج لما تقدم وتقول في مهموز العين معتل اللام الياء نأى اي بعد
اصله نأي فقلبت ياؤه الفا لما تقدم ومضارعه ينأى اصله ينأي فقلبت
ياؤه الفا لما مر وتصريفه هكذا بين خفا بقلب النون الخفيفة الفا
تصريف قولنا رعى ويرعى في جميع الاحكام ولا يخفاك مقايستها بما
تقدم من المعتلات وبما مر من الاعلال الاتية عند التاكيد وغيره كذا اي
وكقياس نأى ينأى ورعى يرعى كان ينبغي ان يكون قياس قولهم
رأى

رأى يرأى بلا فرق لانه من بابهما ولكن قد اجتمعت العرب بضم المهملة
الاولى وسكون الثانية لغة في عرب بفتحهما وهم خلاف العجم سكنوا البوادي
او القرى والاعراب سكان البوادي تكلموا بالعربية ام لا فبينهما عموم
وخصوص من وجه وليس الثاني جمعا للاول اي اجمعت العرب على حذف
الهمزة هو عين الفعل من مضارع لرأى وفي بقية افعاله سواء كان
مبدوءا بياء الغيبة او غيرها من حروف المضارعة مسندا الى الواحد او الى
غير المذكر او غيره فالواجب يرى بحذف الهمزة واصله يرأى فنقلت
حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت فقيل يرى وهكذا حكم جميع ما
صرفا منه نحو يريان يرون ترى تريان ترين ترى تريان ترون ترى تريان
ترين ارى نرى والاصل في الجميع ما تقدم وهذا الحذف ملتزم تخفيفا
لكثرة الاستعمال ولا يقال يرأى على الاصل الا في ضرورة الشعر كقوله

الم تر ما لاقيت والدهر اعصر ومن يتمل العيش يرأى ويسمع

والقياس يرى وكقوله

اري عيني ما لم ترأياه كلانا عالم بالترهات

وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه ايضا حيث قال

صاح هل ريت او سمعت براع رد في الضرع ما قرى في الحلاب

والقياس رأيت ولم يلتزم الحذف فيه بناء لانه لم يكثر كثرة يرى وانما وقعت
الظاهر موقع المضمر فقلت من مضارع وفي ولم اقل منه مع ان البحث في يرى وهو
مضارع للتنبيه من اول الامر على ان ذلك الحكم جار في مضارع رأى مطلقا سواء
اسند الى مفرد او مثنى او غيرهما كذا لا جزم او لا اسند الى ضمير او
ظاهر لا مختص بيرى كما يتوهم ذلك لو قلت منه تنبيه رأى اذا كانت
علمية واسندت الى المتكلم فانها تخرج همزتها فابينها وبين رأى العلمية
واما الفرق بينهما وبين رأى البصرية فحاصل بالمفعول لان البصرية لا تتجاوز
مفعولا واحدا وهما يتعديان الى اثنين ومنه قول الشاعر

وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم

قال ابن الحاجب وتوصيغ للفاعل مراد ابن العزي ممتنع في القياس لكنه لم يسمع
محتملا الا مبنيا للمفعول انتهى اقول لم ار احدا من النحاة صرح بانها حينئذ
مبنية للمفعول حتى نتيجة ما قال وانما هي باقية على حالها من بنائها
للفاعل غاية الامر انه ضم همزتها تحصيلا للفرق ولا يلزم من ذلك بناؤها
للمفعول لانه ليس من لازم الضم البنا للمفعول كما هو ظاهر وكيف يصح
بناؤها للمفعول واسنادها الى فاعلها هذا لم يقل به احد على ان
ذلك مستلزم لاجتماع النقيضين وذلك لان البناء للمفعول مقتض لحذف
الفاعل وذكر الفاعل مناف لذلك فيلزم الخلف والله اعلم وانما ذكرت
هذا التنبيه وان لم يكن من متعلقات هذا الفن تتميما للفائدة واعلم
انه في خطاب مسند للمونث انت تعطين الفعل المضارع المهموز العين
المعتل اللام الياء المسند لضمير شخص واحد من الاناث والمسند لضمير
جمع منهن وجاء في النسوة متغير لانك تقول ترين يا امراة وترين يا نسوة
لكن تقدير الوزن في ترين المسند الى ضمير الجمع منه فا تفعلن محذوف
العين فقط لان اصله ترايين واحدة كتضربن فحذفت الهمزة تخفيفا
لكثرة الاستعمال لما مر فصار ترين على وزن تفلن باثبات الفاء واللام
وحذف العين وهذه الياء المجردة فيه هي لام الفعل ووزن المسند
الى ضمير ضده وهو المفردة المونثة انت تفين بحذف العين واللام لان
اصله ترايين حذفت الهمزة لما مر فقلبت الياء الاولى الفا وحذفت
لالتقاء الساكنين فبقي ترين بحذف العين واللام والياء الموجودة
فيه ضمير الفاعل والالف في المثالين للاطلاق وان امرت ابنيت امر
المخاطب من تراي المهموز ارء كارع قلنا لانه من ترأى كما علمت فحذف
حرف المضارعة ولام الفعل واتيت بهمزة وصل مكسورة فقلت ارء
وتصريفه كتصريف ارض وذا المذكور ان بنيته من تراي الجاري على
الاصل في ثبوت الهمزة وان بنيته مما حذفت همزته تقول ر براء واحدة
مفتوحة بوزن فا من ترى بحذف حرف المضارعة فقط واللام ولم تحتج
الى الهمزة

113

الى همزة الوصل فيه لتحرك فائه والهاء التي للسكت لهذا الامر الباقي
على حرف واحد الزم في الوقف نحو رَه وضابط وجوبها بقاء الفعل على
حرف او حرفين احدهما زائد سواء كان الحرف الاصلي فاء او عينا كما صرح به
المرادي فهو على حسب ما ذكرناه فيه وقل فيه اذا اسندته الى ضمير
اثنين مذكرين ريا والى ضمير جمع مذكر روا كعيا وفوا واصلهما ريا وريوا
فاعلم وان اسندته الى ضمير المفردة المخاطبة قل فيه ري واصله ريي والى
ضمير مثناها قل ريا ايضا والى ضمير جمعها قل رين واصلهما ريبا وريين
والرابع الجميع مفتوحة اذ لا داعي الى العدول عن الفتح وان توكدا المسند
من هذا المذكور الى ضمير المفرد المخاطب بالنون الثقيلة تقول رين في
باعادة لام الحذف ورجوع فتحتها كما مر في اغزون وفي المسند الى ضمير مثناه
ريان والى ضمير جمعه رون بتشديد نونهما وضم الواو من الاخير ولم تحذف
لعدم ضمة قبلها فتدل عليها الفتحة ما قبلها وهكذا اوردا المسند الى ضمير
المفردة المخاطبة اذا اكدته بالنون المذكورة فقل رين بكسر ياء
الضمير دون حذفها لعدم كسرة قبل عليها وكذلك تقول في المسند
الى ضمير مثناها ريان وفي المسند الى ضمير جمعها رينان بتشديد النون
ايضا فيهما وان اكدته بالنون الخفيفة فقلت رين رون رين وتقول
في اسم الفاعل المفرد المذكر من ذا الفعل هو راء والمثنى رائيان والجمع
منه راؤون واصل الاول رائي اعل اعلال رام ووزن الثالث رائيون فنقلت
ضمة الياء الى الهمزة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين ووزنه فاعون
ومونثه رائية رائيتان رائيات باثبات اللام وتصريف هذه الامثلة كذا
كمثل تصريف رام راميان واثنا لما لهما وكذلك راعون واسم المفعول
منه مرئي كمرمي اتى واصله مرءوي قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء
وكسر ما قبلها كما في مرمي وهكذا مرئيان ومرئيون ومرئية ومرئيات
وهذا في بناء افعل منه ايضا خذ اعطا اخوانه من نحو تقدير اعفى كما خا
لفهم في النزاع حذف الهمزة منه دون [illegible] كذلك خلافهم في بناء باب

ط
عبارة الاصل لان ما قبله مفتوح

الافعال سواء كان ماضيا او مضارعا او امرا او نهيا او غير ذلك لكثرة الا
ستعمال وقد ا باب الافعال منه جاء ارى اصله ارأى كاعطى فنقلت حركة الهمزة
الى الراء وحذفت لكثرة الاستعمال ثم قلبت الياء الفا فصار ارى وكذلك
اريا اروا ارت ارتا اريت وكذلك المضارع منه نحو يري اصله يرئي
كيعطي فنقلت كسرة الهمزة الى الراء وحذفت ثم حذفت الضمة فصار
يري وهكذا الى آخر الامثلة نحو يريان اصله يرئيان ووزنه يفلان
يفعلان ويرون اصله يرئيون ووزنه يفون وكذا نحو ترين تريان
ترئين والاصل ترائين ووزنه تفين واما اذا بنيت باب الافعال
من اخواتها نحو ناء فتقول اناء ينائي باثبات الهمزة ومصدر باب
الافعال من هذه اوفى بعين الفاء ايضا اراءة واصله إرآي كاعطاء فقلبت
الياء همزة لان الواو والياء اذا وقعتا طرفا بعد الف زائدة يقلبان همزة
فصار اراءة فتقلب حركة الهمزة الاولى الى الراء وحذفت كما في الفعل وعوض
عنها تاء التانيث كما عوضت عن الواو في اقامة وقيل اراءة ويقال
ايضا اراية بالياء في المصدر المذكور لانها انما تقلب همزة اذا وقعت
طرفا ومن قلب فنظر الى ان تاء التانيث صيرها حكم كلمة اخرى فكانت الياء
وهي اللام متطرفة كذا ايضا ورد في مصدر اراء بلا تعويض لان ذلك
ليس مثل اقامة لان العين لم تحذف من الفعل في اقامة بخلاف ذلك
فلما حذفت العين من اقامة ولم تحذف من فعله التزم التعويض في الاكثر
وها هنا حذفت في واحد من فعله وهو العين فلم يحتج الى لزوم التعويض
فجوز اراء كثيرا شايعا واسم فاعل هذا الفعل مري بضم الميم اصله
مرئي فنقلت كسرة الهمزة الى الراء وحذفت فصار مري ثم حذفت ضمة
الياء للاستثقال فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء فصار
مر ووزنه مف والياء اللاحقة له في التلفظ اشباع وقس عليه اي على اسم
الفاعل المفرد المذكر باقي الفروع اي المثنى والمجموع والمؤنث كذلك
نحو مريان اصله مرئيان حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ما

قبلها

وكذا نحو ترين تريان تريون والاصل ترئيين ووزنه تفان بفعوه

نخ

قبلها مريان ومرون اصله مرئيون فحذفت الهمزة بعد نقل حركتها
الى ما قبلها فصار مريون فاستثقلت الضمة على الياء فنقلت الى ما قبلها
بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان الياء والواو فحذفت الياء فصار
مرون واسم الفاعل المؤنث نحو مرية مريتان مريات اصله مرئية مرئيتان
مرئيات ففعل به ما مر وكذلك اسم المفعول نحو مرى اصله مرئي
حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها كما تقدم فقلبت الياء
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين مع التنوين
فصار مرى ووزنه مفا لكنه يكتب بصورة الياء تقول في اسم الفاعل
جاء مر ومررت بمر بالحذف ورأيت مريا بالاثبات لخفة الفتحة وفي
اسم المفعول تقول جاءني مرى ورأيت مرى ومررت بمرى بالحذف في
الجميع لبقاء العلة اعني تحرك الياء وانفتاح ما قبلها المقتضية
لحذفها حينئذ وتقول في تثنية اسم المفعول المذكر مريان بفتح
الراء ولم تقلب ياء مع وجود علة القلب لان الف التثنية
تطلب فتح ما قبلها البتة ولو قلبت وحذفت فقلت مران لزم
الالتباس بالمفرد عند الاضافة نحو مرا زيد وتقول في جمعه مرون
بفتح الراء اصله مريون وفي المفرد المؤنث منه مراة اصله مرئية
فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وتثنيتها مريتان اصله
مرئيتان وجمعه مريات باثبات الياء فيهما ولم تقلب مع وجود
علة القلب فيه ايضا لدفع الالتباس بالواحدة واذا اسند الماضي منه
الى المفرد المؤنث الغائب قلت ارت واصله ارأيت كاعطيت
حذفت الهمزة كما تقدم وقلبت الياء الفا وحذفت فقيل ارت
ووزنه افت وفعل الامر من باب الافعال مسندا الى ضمير المفرد
المذكر تقول فيه أر بناء على الاصل المرفوض في المضارع وهو ترئي
حذف حرف المضارعة واللام فبقي أر وقس الى مثناه اريا والى
جمعه اروا ووزنهما افيا افوا واصل المثنى اريا فنقلت ضمة الياء

الى ما قبلها بعد سلب حركتهما وحذفت والى المجرورة المخاطبة اي اطله
أُمري فنقلت كسرة الياء الى ما قبلها ثم حذفت والنون اجي والتي مثناها
ارميا والتي جمعها ارمين ووزنه افعلن فالياء هو اللام بخلاف المعروف
فان الياء فيها ضمير والنهي كهذا وعلى جميع ما ذكرنا لا نحو لا تر
لا ترميا لا ترو لا ترى لا ترميان لا ترمين سواء كان الامر والنهي موكدين
بنون التوكيد الثقيلة نحو ارمين باعادة اللام ارميان ارمن بحذف الواو
لدلالة الضمة عليها ارمن بحذف الياء لدلالة الكسرة عليها ارميان
ارمينان ونحو لا ترمين لا ترميان لا ترمن لا ترمن لا ترميان لا ترمينان او مجرد
عن نون موكد بكسر الكاف وقد مر تمثيله وعرفت انه لا فرق في
ما موكدا او غيره في اعلى ونحو ذلك في حذف اللام مما ذكرنا واثباتها
فيما عدا الواو الاعادة في الواحد عند التاكيد وحذف واو الضمير
وياؤه اذا دل عليه دليل كما هو مما مر واعلم ان حكم المجردات والمزيدات
والمنشعبات من المهموز كحكم غير المهموز الا ان الهمزة قد تخفف على حسب
المقتضى وفيما ذكرنا ارشاد وكفاية وقد ذكرنا كثيرا مما يستغنى
عنه تسهيلا على ذوي البداية وان من الفعل المهموز فاء المعتل عينا
اهوا وياء على وزن افتعل بنيت فعلا فعل فيه ايتزل اي اصلح واصله ايتول
قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها والواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فهو كاختار في العمل اي الاعلال وايتلى اي قصر ايضا تقول
واصله ايتلو فقلبت الهمزة ياء لوقوعها بعد كسرة والواو ياء لوقوعه
طرفا ثم الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فهو كاقتضى في قلب لامه
الفا وانما خصصنا هذا بالذكر لئلا يتوهم انه لما قلبت الهمزة ياء
صار مثل اتيسر فيجوز قلب الياء تاء وادغامها في التاء فبين
ذلك وانما لم يعمل فيه كما عمل في اتعد واتسر اي قلب ياؤه تاء وادغا
مه في التاء لان الياء ها هنا عارضة غير مستمرة وتحذف في اكثر الموا
ضع اي عند حذف همزة الوصل في الدرج وقول من قال ان اتزر مو

ايتزر

ايتزر خطأ واما اتخذ فليس من اخذ بل من تخذ بمعنى اخذ فلذلك
ادغم والا لوجب ان يقال ايتخذ وقد تم بعون الله بحث الفعل بجميع
انواعه بهذا البحث المذكور في ذا الفعل وهو فصل المهموز وانقضى
ولنشرع في الباب الذي ختمنا به الابواب وهو باب كيفية صوغ اسم
الزمان والمكان والآلة من المضارع واسم الزمان والمكان في الاصطلاح
اسم وضع لزمان او مكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقا من غير تقييد
بشخص او زمان ومكان الاصل ان يؤتى بلفظ الفعل ولفظ الزمان والمكان
فيقال هذا الزمان او المكان الذي كان فيه لكنهم عدلوا عنه الى الاختصار واشتقوا
من المضارع بواسطة اشتقاقه من المصدر اسما للزمان والمكان ايجازا
واختصارا والمراد بالفعل هو اللغوي وهو مطلق الحدث خرج
بقولنا ما وضع لزمان او مكان سائر المشتقات لان الصيغة فيها تدل
على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود وليس بهذه على هيئتها هذا
التعريف لاخذ خصوص الزمان والمكان بعد لولهما واعتبار الابهام
المطلق في مدلول الصيغة وبقيد الاعتبار نحو مكانك او يومك حسن
وبقيد الاطلاق نحو صمت يوما وجلست امامك فان يوما واماما فيهما
وضعا باعتبار وقوع الفعل فيهما بقيد وقوعهما بعد عامل بخلاف
نحو مضرب لمكان الضرب او زمانه فانه وضع لذلك سواء وقع بعد
عامل او لا واستفيد ايضا من قولنا باعتبار وقوع الفعل خروج
نحو المقبرة دون شذوذ لانها اسم لمكان خاص لم يلحظ فيه وقوع
الفعل ويجوز ان يخرجها قولنا من غير تقييد ايضا وهو من الالفاظ
المشتركة نحو المجلس فانه يصلح لمكان الجلوس وزمانه واذا قد عرفت
تعريفهما فلنبين لك كيفية صوغهما من الفعل فنقول ان الفعل
المضارع الذي يوزن بيفعل المكسور عينا نحو يجلس ان نزه صوغ
اسمي الزمان والمكان وهو او بمعنى اورد بالمهملتين اي اورد
هذين اي اسمي الزمان والمكان مثل وزن مفعل بالفتح في فيه

ولا الكسر في عين له للتوافق وللفرق بينهما وبين المصدر الميمي منه فإنه
بالفتح كما سيأتي سواء كان الفعل صحيحا كمجلس بفتح الميم وكسر اللام من
يجلس بكسرها أو معتل العين كمبيع من يبيع ومبيت من يبيت بسكون
التحتية فيهما وأصلهما مبيع ومبيت بكسرها كمجلس فنقلت كسرة المثناة
التحتية التي الموحدة قبلها أو مضاعفا كمفر من يفر أو مهموز الفاء كمأدب من
يأدب فاقتصر هنا على المثال في باقي الأمثلة وصوغه أي المذكور من
اسمي الزمان والمكان من المضارع الذي يوزن بيفعل المفتوح عينا نحو
يذهب أو من المضارع الذي يوزن بيفعل المضموم عينا نحو يقتل يوزن
مفعل روما أي قصدا بالفتح في غير له أما من المفتوح العين فللتوافق وأما
من المضموم فلتعذر الضم لرفضهم مفعلا له في كلامهم إلا مكرما ومعونا
وترجح الفتح على الكسر لخفته وذا الحكم له سواء كان من الفعل الصحيح
كمذهب من يذهب بالفتح كذا إن كان من المعتل نحو مقام فإن أصله
مقوم أعل إعلال فعله أي نقلت فتحة الواو إلى القاف وقلبت ألفا
لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها في الحال وكذا إن كان من الفعل
المضاعف نحو مغض من يغض أو من المهموز نحو مآب من آب يؤوب و
مثاله من المضموم الصحيح نحو مقتل من يقتل بالضم ومثال الأول أيضا
من باب علم يعلم نحو مشرب من يشرب بالفتح ولما كان هنا مظنة اعتراض
هو أنا نجد أسماء من يفعل بالفتح والضم على مفعل بالكسر أشرنا إلى جوابه
بقولنا وشذا أي خالف القياس فقط منه أي من المذكور آخرا وهو
يفعل المفتوح والمضموم أسماء جاءت على مفعل بكسر العين ثم المضموم
مسجد من يسجد ومشرق من يشرق ومغرب من يغرب ومسقط من يسقط
ومفرق من يفرق بتقديم الفاء للمكان المفرق ومنه مفرق الرأس ومطلع
من يطلع ومرفق من يرفق بتقديم الراء لمكان الرفق ومسكن من يسكن
ومنبت من ينبت لمكان النبت ومنسك من ينسك لمكان النسك وهو
العبادة ومحشر من يحشر أعني أن هذه كلها جاءت مكسورة العين

على خلاف

على خلاف القياس والقياس الفتح لأنها من يفعل المضموم العين وأما
ومن المفتوح العين فمجزر بالجيم والزاي فالراء لمكان جزر الإبل أي نحرها
كذا قاله العلامة التفتازاني وقد انتقد عليه بأنه كما في الصحاح
وغيره من يفعل المضموم العين لا المفتوحها فهو داخل في القسم الأول
لم ضبطه في القاموس بالكسر فهذه كلها شاذة مخالفة للقياس
كما قررناه فلا ينافي ذلك ورود بعضها في القرآن المجيد وقال
الفاراني الكسر في هذه الأسماء على غير قياس مسموع لأنها كانت في الأ
صل على الحنثى فبنيت هذه الأسماء على الحنثير ثم أميتت لغة وبقي
ما بني عليها كمثنثه والعرب قد تميت الشيء حتى يكون مهملا
فلا يجوز أن ينطق به انتهى فكأنه يشير إلى أن هذه الأسماء المسرودة
مبنية من يفعل المكسور العين لكنه أميت فلا شذوذ فيها حينئذ
بل هي واردة على القياس فتأمل هذا والفتح أي فتح العين على القياس
في بعض لها وهو المسجد والمسكن والمطلع والمرفق والمفرق قد حكي
بالبناء للمجهول ولم يحك في الجميع وقرأ به حمزة والكسائي وخلف في
النسك من قوله تعالى ولكل أمة جعلنا منسكا وقد أجيز الفتح
فيها أعني كلها قياسا لا سماعا قال ابن السكيت في إصلاح المنطق
الفتح في كلها جائز وإن لم نسمعه يعني في الكل ثم اعلم أنه يبحث الأصل في عد
المسجد مما جاء على الكسر شاذا أو فيه تفصيل لأنه لا يخلو إما أن يراد به
المكان المخصوص المبني للعبادة سجد فيه أو لم يسجد أو يراد به موضع
السجود فإن أريد به الأول فهو خارج عن الباب لعدم جريانه على
الفعل كالمغيرة على ما يفيده التعريف السابق كما تقدم بيانه فلا
يجوز أن يحكم عليه بالشذوذ وإن أريد به الثاني فلا وجه لذكره
لتنصيص سيبويه على أنه بالفتح لا غير واعلم أن هذا الذي ذكرناه من
القواعد في بناء اسمي الزمان والمكان من أنهما من يفعل المكسور على
مفعل بالكسر أيضا ومن يفعل بالفتح أو بالضم على مفعل بالفتح محله

إذا أما الفعل المصوغ منه صحيح فاءً وعيناً ولاماً أو صحيح فاءً أو صحيح لاماً أي أو كان صحيح الفاء واللام مع قطع النظر عن باقي حروفه كما مثلنا وهما أي أسماء الزمان والمكان قد جاء إذ صغتهما من غير صحيح فاءً أو لاماً وهو الفعل المعتل فاءً فقط نحو وضع ووعد بكسر في العين أبداً أي سواء كان الفعل مضموم العين أو مكسورها وسواء كان الكسر لفظياً أو تقديرياً فالأول نحو موسم من وسم يوسم بالضم والثاني كموعد من وعد يوعد بالكسر و الثالث كموضع من وضع يوضع فإن الأصل فيهما الكسر بدليل حذف الواو منهما وإنما كسر في هذا لأن الكسر هنا أسهل بشهادة الوجدان ولأن المسافة بين الفتحة والواو متغيرة قال ابن السكيت وزعم الكسائي أنه سمع فيه موجلا بالفتح قال الشـــاعر

جا صبح العين ركود أعيا الا وشارزان بن سحر في الموصل

وهو شاذ لما حكى يونس وغيره فيما حكاه سيبويه أن ناساً من العرب يقولون موحل وموجل بفتح الحاء المهملة والجيم وسمع الفراء موضعا بالفتح أيضا وورد أي في أسماء الزمان والمكان بالفتح في العين دائماً أي سواء كان الفعل مفتوح العين أو مضمومه أو مكسوره إذا صغتهما من الفعل الذي أعل لاماً سواء كانت اللام واواً أو ياءً وذلك كمرمى من يرمي المكسور العين وأصله مرمي بفتح كما تبادر بالضم وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ومثله ما كان عينه أيضا حرف علة نحو مأوى الإبل من يأوي بكسر العين أيضا وإنما مثلت بمثالين للتنبيه على ذلك وأن الحكم لا يختلف وروي مأوي الإبل ومأقي العين بالكسر فيهما قال في المصباح مأوي الإبل بالكسر والمأوى لغير الإبل بالفتح على القياس ومنهم من يقول مأوى الإبل بالفتح أيضا قال التفتازاني وفي هذه النظر لأنهم يقولون معتل الفاء يكسر أبداً ومعتل اللام يفتح أبداً فلم يعلم معتل الفاء واللام كيف حكمه أيفتح أم يكسر وكثيرا ما تردد في ذلك حتى وجدت في تصنيف بعض المتأخرين أن معتل العين كالناقص نحو موقي بفتح القاف وفي كلام صاحب المفتاح إيماء

الى ذلك

إلى ذلك انتهى أقول صرح في المقصود بأن اللفيف المقرون نحو قوي يقوي وطوي يطوي كحكم الناقص واللفيف المفروق نحو وقى يقي كحكم المعتل وبعض المتأخرين الذي أشار إليه التفتازاني لعله الجاربردي فإنه ذكر ذلك في شرح الشافية والتاء العوضية التي للغائبة قد تلحق بالبناء للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وإنما غيرت عبارة الأصل وعبرت باللحوق دون الدخول لأن الدخول في عرفهم يستعمل لما يأتي من جانب الأول واللحوق بعكسه والتاء تأتي من جانب الآخر ولحوقها المذكور كائن في آخر بعض الأسماء التي قد مر بيانها تمييز محول عن المضاف أي التي مر بيانها جارٍ في ولحوقها للمبالغة أو لإرادة البقعة وهو مقصور على السماع مثل مظنة بكسر الظاء المعجمة وهو شاذ كان القياس فتحها لأنها من ظن يظن بضم العين في المضارع وهو للمكان الذي يظن فيه أن الشيء وأصلها مظننة فنقلت حركة النون الأولى وهي الكسرة إلى ما قبلها وأدغمت في الثانية كمقبرة بحذف التاء مقبرة بالفتح الموضع الذي يقبر فيه وفيه البحث السابق ومشرقة للموضع الذي تشرق فيه الشمس وهذا الأخير بالكسر في العين وهي الراء قد جاء وهو شاذ كما مر مجررة بتحريك الراء الثانية بالفتحة للوزن وشذ منها ما بالضم للعين فجاء كمشرقة بضم الراء ومقبرة بضم الموحدة لمخالفته القياس المشار إليه بقولنا والفتح في ذلك فشى ومقفعة وهو تحريره كما تقدم توجيهه وإنما كان قياسهما الفتح لأنهما من يفعل المضموم العين وقد علمنا أن اسم الزمان والمكان منه مفتوح العين وقيل إنما يكون شاذاً إذا أريد بهما مكان الفعل وليس كذلك فإن المراد هنا المكان المخصوص كما تقدم الكلام عليه في التعريف بالمسا بين قال ابن الحاجب وأما ما جاء على مفعلة بالضم من أسماء غير جار على الفعل لكنهما بمنزلة قارورة ونسبتها وقال بعض المحققين كل ما جاء

على مفعل بالضم يراد به انه موضوع لذلك الفعل ومتخذ له كالمغفر
في بعض اسم لمكان الفعل او بالضم للصفة التي من شانها ان يغفر فيها
اي المتخذة لذلك وكذا المشرقة للموضع الذي تشرق فيه الشمس المهياة
لذلك ونحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل وجعل خروج صيغته الجاري
على الفعل دليلا على اختلاف معناه التشريحي وانما نبه على شذوذ مكحلة
في النظم للاشارة الى انها ليست اسم مكان حقيقة لان اسم المكان ما وضع لمكان
الفعل المشتق هو منه والمكحلة ليست كذلك اذ ليس ان المراد انها مكان
الكحل بل مكان يحرز الشيء المكنون داخل فيه كما سبقت الاشارة
اليه فذلك فقولنا او ادخل مكحلة بناء على انها اشبهت به لفظا ومعنى
وان تصغ اسم الزمان والمكان من الفعل الذي زاد على احرف ثلاثة سواء
كان ثلاثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه فات به كاسم مفعول
جا في الجيم اي ونحو من ذلك الفعل لانه اخف لفتح ما قبل الاخر كمدخل من
ادخل كذا مقام من اقام واصله مقوم ومدحرج ومستخرج من استخرج
ومحرنجم من احرنجم قال الراجز محرنجم الجامل والنوي وانما اتي به على
صيغة اسم المفعول لتعذر بنائه مفعل منه واختاروا مجيئه كاسم المفعول
دون اسم الفاعل لان اسمي الزمان والمكان مفعول فيهما من
جهة المعنى فحمله عليه اقيس والمصدر الميمي من هذه الابواب كاسم
الزمان والمكان منها في صيغة اسم المفعول تنبيه اعلم ان كل واحد
من هذه الثلاثة يحتمل ان يكون اسم مفعول واسم زمان واسم مكان و
مصدرا ميميا ويفرق بينها بقرائن موارد الاستعمال الحالية او
المقالية ومما يناسب بحث اسم الزمان والمكان التنبيه على فائدة لا باس
بها وهي انه اذا كثر الشيء بمكان وعرف ذلك المكان به فلا يخلو اللفظ
الموضوع لذلك الشيء اما ان يكون ثلاثيا مجردا او مزيدا فيه فخذ من اللفظ
المجرد الثلاثي لفظا بصيغة مفعلة بفتح الميم والعين واللام وسكون
الفاء

الفاء وليست مفعلة هذه اسم مكان لانه كما تقدم ما وضع لمكان الفعل
ومفعلة هذه لمكان اعيان لا لمكان فعل وايضا وضع اسم المكان للدلالة
على انه مكان حصول مطلق الفعل ووضع مفعلة هذه للكثرة فاحفظه
كالارض ذي مسبعة اي كثيرة السبع ومقتلة اي كثيرة القتل ومأسدة
ومذأبة اي كثيرة الاسد والذيب كذا من الفعل المزيد على ثلاثة احرف
فخذ بعد رده الى المجرد مفعل هذه الارض مبطخة اي كثيرة البطيخ
بحذف احدى الطائين والياء ومقثاة اي كثيرة القثاء بحذف احدى
الثائين والالف واما الفرق فهي من المزيد فيه في المثل وان كان غير
الثلاثي سواء كان رباعيا مجردا كثعلب او مزيدا فيه كعصفور او
خماسيا كذلك كجحمرش وعضرفوط فلا يبنى منه ذلك المثل
بل يقال كثيرة الثعلب والعصفور الى غير ذلك تنبيه
وجد في بعض نسخ الاصل مطبخة بتقديم الطاء على الباء الموحدة وهو سهو
ويمكن كما قال التفتازاني توجيهها بان يكون من الطبيخ في لغة في البطيخ
وهو لغة اهل الحجاز وفي نسخة من مسند الحميدي ثنا سفيان يعني ابن عيينة
عن هشام ابن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يجمع بين الطبيخ والرطب وفي اصل اخر قدم فيه بتقديم الباء
وهو الذي رواه اسحاق ابن اسرائيل وسعيد بن عبد الرحمن المخزومي ومحمد
بن منصور وعباس بن الفضل عن ابن عيينة وكلاهما عند المستغفري الا
اخرجها جعفر وابو نعيم كلاهما في الطب ورواه ابو داود في سننه من حديث
ابي اسامة عن هشام بلفظ كان ياكل البطيخ بالرطب ومثله في [illegible] الا
طعمة للدارمي من رواية سهل بن سعد وفي صحيح ابن حبان ما لفظه اخبرنا
محمد بن عبد الرحمن الشامي قال ثنا احمد بن حنبل قال ابنا وهب
بن جرير قال ثنا ابي قال سمعت حميدا يحدث عن انس بن مالك رضي
الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ياكل الطبيخ او البطيخ بالرطب
الشك من احمد انتهى ولما كان مما يناسب هذا المقام ايضا اسم

الآلة اشرنا اليه ذكره بقولنا **اما اسم الآلة** اي الاسم الموضوع للآلة وهو
اسم مشتق من فعل اسما لما يعالج به الفاعل المفعول لايصال الاثر اليه
وجواب اما هو قولنا فهو مثال محلب استغفر وما بينهما اعتراض **وتلك**
الآلة **ما** اي شيء **به يعالج الفاعل** اللغوي وهو الشخص الذي فعل **فعولا**
به كذلك وذا العلاج المذكور **لاجل ما اليه** اي الى المفعول **يوصل** به
الفاعل **الاثر** اي اثره مثلا المفتاح آلة لان الفاتح يعالج به الباب مثلا
لوصول الفتح اليه وهذه اي معنى قولهم الآلة هي الواسطة بين الفاعل
ومنفعله لوصول اثره اليه وهذه جملة مفسرة للآلة وقعت معترضة
بين اما وجوابها كما رأيت وعدلنا عن عبارة الاصل وهي قوله وهو ما
يعالج به الفاعل المفعول لان الضمير لا يخلو اما ان يعود الى اسم الآلة
او الى الآلة لا سبيل الى الاول لان اسم الآلة لفظ ولا يعالج به اذ المعالجة
الاستعانة في وصول اثر الفاعل الى المفعول بالمسمى الذي هو الآلة لان من اراد
ان يفتح بابا او يقطع ثوبا فالفتح والقطع انما يحصل بمسمى المفتاح
والمقراض لا باسمهما فلا يصح ان يقال اسم الآلة ما يعالج به الفاعل المفعول
في وصول الاثر اليه كما علمت ولا سبيل الى الثاني لانه لا يوافق غرضه اذ
هو بصدد بيان اسم الآلة وبيان كيفية بنائه من الفعل لا بصدد بيان
الآلة ويمكن ان يجاب عنه بان الضمير راجع الى اسم الآلة باعتبار مدلوله و
مسماه وفيه ان اسم الآلة هو ما يعالج به اي بمسماه الفاعل المفعول
لوصول الاثر اليه وفيه ايضا نظر لانه يلزم منه تشتيت الضمير وهو
مجتنب لا سيما في الحدود ولا يقال التقدير اسم الآلة هو اسم ما يعالج به
لانه غير صحيح ايضا لانه يدخل القدوم وامثاله وليس باسم آلة في
الاصطلاح وعلم من التعريف المذكور للآلة انها انما تكون للافعال
العلاجية لا للافعال اللازمة اذ لا مفعول لها **فهو** اي اسم الآلة
جاء **على** ثلاثة اوزان احدها مفعل **مثال** قولنا **محلب استغفر** وهو اسم
لما يحلب به فاستعارته وزن فعل يلزم من هذا ان يكون يد الحالب اسم

آلة

آلة فهي مثل محلب لانه يستعين بها على الحلب والمحلب انما هو اسم لما يحلب
فيه اجيب بان المحلب وان كان مما فعل فيه الا انه لما كان الحالب يستعين
بيديه اطلق عليهما اسم الآلة مجازا وفي هذا الجواب نظر بين **و**ثانيها
مِفْعَلةٌ **نحو مكسحة** من الكسح وهو الكنس بزيادة التاء على مفعل
وهو مقصور على السماع **وايضا مذكورة لتلك** اي للآلة مفعال نحو
مفتاح وهو الثالث من اوزانها والميم مكسورة في الثلاثة والعين
مفتوحة فيها وانما لم تفتح ميمه او تضم للفرق بين اسم الآلة والمصدر
الميمي واسم الزمان والمكان ولم يعكس الامر لان صيغة مفعل بالفتح
اخف واسم الزمان والمكان والمصدر ثقيل لدلالته على الزمان والمكان
والمصدر ثقيل لدلالته على الزمان والمكان والحدث والآلة قد دل على
معنى واحد فاعطي الثقيل للخفيف والخفيف للثقيل قصد التعا
دل وانما اكتفيت في النظم بخصوص الالفاظ دون الاوزان الشاملة لها
ولغيرها لئلا يحتاج الناظر فيه الى بيان التمثيل روما للاختصار و
التكثيف لا يجب الحرا ذها كما تقدم تنبيه قيل الاصل في اسم الآلة
ان يكون على مفعال واما مفعل ومفعلة فمنقوصان لكن الاول بلا عوض
والثاني بعوض وانه دليل على ان الكاتبهم الاعلال في مخيط تبعا للخياط
لكونه في تقدير مخياط انتهى وفيه نظر لان الحذف خلاف الاصل
والدليل المذكور مع قصوره ممنوع لاحتمال استناد التصحيح الى
اشتراك الصيغتين في المعنى كما في نحو اجتوروا واعتوروا حملا على
تعاونوا وبوجود وجوه الاعلال في نحو مرقاة ومصفاة جاورهم
وقال بعضهم اصلها مفعل والالف في مفعال للاشباع والتاء في
مفعلة زائدة غير قياسية وفيه ايضا نظر لانهم نصوا على ان الاشباع
مخصوص بالضرورة فلا يتحقق في سعة الكلام وقال بعضهم اصلها
مفعلة بالتاء لان مسمى الآلة مؤنث في المعنى وهو يقتضي ان يكون
اسمها ايضا مؤنثا وفيه نظر لانه يستلزم الحذف في مفعل وهو

خلاف الاصل ولا يلجأ اليه بلا ضرورة والذي عليه المحققون ان الثلاثة اصول
لان الاستعمال ورد بها جميعا والاصل في الاستعمال الحقيقة وكل من
ذهب الى ان اصلها احدها رد قوله كما قد رايت والله اعلم وما جاء
منها على مفعلة نحو مصطال لان اصله مصطول فقلبت الواو الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وانما ذكرها لئلا يتوهم خروجها حيث لم تكن على
وزن مفعلة ظاهرا وقد قالوا كذا اي بوزن مفعلة ايضا المرقاة وهو
اسم لما يرقى به وهو السلم واصله مرقية بالكسر في ميمه فقلب بالقلب وجعل
مفعل به فالحق بمفعالة ومن يفتح الميم اي الذي بالمرقاة لمجا يرد
اي يجعله اسما للمحل الذي لا لآلة فميمه الفتح قرن اي فتحها فقال
مرقاة وهذا جواب سؤال مقدر هو ان المرقاة جاءت ايضا بفتح الميم
ايضا وهو ليس من صيغ اسم الالة ومعناهما واحد فاجبنا عنه بما حاصله
ان لها اعتبارين فباعتبار كونها الة لمرقى به وردت مكسورة الميم
وباعتبار كونها محلا له وردت بالفتح وهذا انما يصلح فيما سمع فيهما
قال ابن السكيت قالوا مطهرة ومطهرة ومرقاة ومرقاة ومسقاة
ومسقاة فمن كسرها شبهها بالالة التي يعمل بها ومن فتحها قال
هذا موضع يفعل فيه فجعله مخالفا لاسم الالة في فتح الميم وظاهر كلامه
انها ليست باسم الة حقيقة وهو مخالف لما قدمناه من انها اسم
لما يرقى به الا ان يحمل قوله التي يعمل بها على ان المراد التي يعمل بها
وليست مكانا للعمل والاعتبار الثاني للهاذه لا يعارض وهو كونها
محلا للفعل ظاهر في غير مطهرة لانها ان كان المراد بها اناء مطهرة
فيه فصحيح وان كان المراد اناء فيه ماء يتطهر به الاغتراف منه فلا يصح
كونه اسم الة ولا مكان ولما قررت ان اسم الالة ما وازن احد هذه الثلاث
وهي مفعل ومفعال ومفعلة بكسر الميم وفتح العين استشعرت اعتراضا
هو انه قد جاءت اسماء الالات مضمومة الميم والعين فهذا التعريف
غير جامع فاجبت عنه بقولي وشذ اي خالف القياس مدهن بضم

الميم

الميم والهاء للاناء الذي يجعل فيه الدهن ومسعط كذلك اي
بضم ميم وعين له للاناء الذي يجعل فيه السعوط وشذ ايضا نحو منخل
المضم ميما وعينا لما ينخل ومدق لما يدق فيه ومكحلة للاناء الذي
يجعل فيه الكحل ومحرضة للاناء الذي يجعل فيه الحرض بضم المهملتين
وبالمعجمة في اخره وهو الاشنان حال كونهما وردا كذلك اي
مضمومي الميم والعين فيهما ايضا قد شذا لان القياس في جميع ما ذكر
كسر الميم وفتح العين وتبعت الاصل في الحكم على هذه الالات بالشذوذ وقد
قال التفتازاني وفيه نظر لانها ليست من اسم الالة التي فيها البحث
بل هي اسماء موضوعة لالات مخصوصة فلا وجه للحكم عليها بالشذوذ
وقد قال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل ولكنها جعلت
اسماء لهذه الاوعية الا المنخل والمدق فانهما اسماء الة فيصح الحكم
عليهما بالشذوذ وهذا التفصيل المنسوب الى سيبويه هو
الصحيح الموافق لتفسير المدهن بانه الاناء الذي يجعل فيه الدهن
والمسعط الذي يجعل فيه السعوط والمدق الذي يدق به والمنخل الذي
ينخل فيه حيث عبر بفي في الاولين فيه وفي الاخرين به لكنه لا يوافق
التفسير السابق على ان المنخل يمكن اعتباره اسم الة لانه ينخل به وعاء
لان المنخل حاصل فيه وكلام سيبويه لا ينافيه فتامل وذلك
القياس وهو كسر الميم وفتح العين قد ورد في قولهم مدهن ومدق
فانهما وردا بكسر الميم وفتح العين فمجوزا المذكوران على القياس الذي
ذكرناه بقوا فلا تفوت القياس فيه ولنختم الابواب بما زدته
على الاصل وهو باب المصدر وهو في الاصل مصدر ميمي من صدر
يصدر صدورا ومصدرا او اسم مكان الصدور وسائر المشتقات عنه في
العرف المصدر هو اسم دل بالوضع على معنى هو الحدث يقوم بالفا
قد فعلا اي الفاعل كفرح زيد فرحا وحسن زيد حسنا او دل على
معنى صادر منه صدورا على الحقيقة كقعد زيد قعودا وضرب

بكر ضربا او صدورا على وجه المجاز كمرض زيد مرضا ومات بشر موتا فان
صدور المرض والموت من المريض والميت مجاز واما معنى تحقيقا او دل على
معنى واقع على المفعول وذا كما قال ابن مالك هو المصدر الذي
من الفعل المبني للمجهول اي هو مفهوم وقيد الوضع مخرج لاسم
المصدر فانه دال لغة على الحدث انما هو بالاستعمال اي بل فانه مقام
المصدر في بعض المواضع كما يقام المصدر مقام اسم الفاعل واسم المفعول
وهو اي المصدر من حيث هو ميمي البناء لغير فيه وغير ميمي قد جاء
محصورا في ذي التقسيم لانه لا يخلو اما ان يبدأ بميم زائدة لغير مفاعلة
اولا فالاول اي الذي يبدأ بميم زائدة فقد يبدأ بالبناء للمفعول
حال كون الميم المذكورة لغير مفاعلة بزيادة ما بين المتضايفين
وهو الميمي خرج بقيد الزائدة ما كان مبدوا بميم اصلية كمكرم
وبكونها لغير مفاعلة نحو مضاربة ومقاتلة وهو اي المصدر الميمي
من الفعل المجرد الصحيح جاء بوزن مفعل بفتح الميم والعين كقولي
خرج زيد مخرجا وضرب مضربا وشرب مشربا كذا جاء بوزن مفعل بالفتح
من الفعل الاجوف نحو مقام ومخاف لان اصلهما مقوم ومخوف فقلبت
الواو فيهما الفا لما علمت ومن الفعل الناقص نحو مرمى سواء
كان مضموم العين او مفتوحها او مكسورها واما نحو مرجع ومحيص
مما جاء على مفعل بكسر العين فشاذ لا يقاس عليه واما المعتل فاء وهو
المثال وكانت فاؤه واوا اذا اسقطت فاؤه في المستقبل فالمصدر
الميمي منه بالكسر في العين فقط سواء كان متعديا او لازما كما افعل
ذلك عنهم نحو موعد وموضع وموسم وان ثبتت في المستقبل نحو
يوجل ويوجع فبعضهم يجريه مجرى الصحيح فيفتح عينه وبعضهم
يكسر مطلقا وجاء المصدر الميمي المذكور من الفعل المزيد كوزن الفعل
المضارع اعني به المبني للمفعول نحو يستخرج بضم اوله وفتح ما قبل
الاخر فيصير فيمي ذا الكلمة في محل حرف زائد للمضارعة ميما ضم حال

كونها

كونها مضمومة فقل في الاول مستخرج فيحصل الالتباس باسم المفعول
منه لكن القرائن تخصص وشذ من ذلك الماضي من اوتيت بالمد لم يسمع
فيه الضم وذا المصدر الميمي المتقدم تحققه قياسي غير سماعي فقد روعي
فيه محل السماع ولم يتجاوز عنه والقسم الثاني من المصدر وهو غير
الميمي لا يخلو اما ان يكون من غير الفعل الثلاثي اي او من الثلاثي
فالاول وهو غير الثلاثي سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه له
قياس عندهم قد اثبتنا في البناء للمفعول واستطرد ذكر هذا القياس
في الثانية وغيرها من المطولات والثاني وهو مصدر الفعل الثلاثي
سواء كان مجردا او مزيدا فليس له قياس ينتهي اليه وانما يقتصر
في البناء للمفعول على السماع فيه لعدم ضبطه فيحفظ كلما جاء من العرب
ولا يقاس عليه الا ما اشتهر في عليه فحينئذ كون فعل بفتح الفاء
وسكون العين مصدر فعل بفتحهما المتعدي نحو ضرب ضربا فانه يقاس
عليه ومحل القياس اذا لم يسمع لذلك الفعل مصدر فان سمع وقف عنده
وهذا هو مذهب سيبويه والاخفش وقيل يجوز القياس مع ورود السماع
بغيره وهو كذا هو قول الفراء وتفصيل هذه المباحث مذكور في المطو
لات وهذا فصل ختمنا به الكتاب بناء المرة وهي المصدر الذي قصد به التي
الوحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية
نوع واعلم ان المصدر مطلقا على ثلاثة انواع التاكيد والمرة والنوع وذلك
لانه ان لم يزد مدلوله على مدلول الفعل العامل فيه فهو للتاكيد نحو
ضربت ضربا وان زاد فاما ان يدل على العدد فهو للمرة كضربت ضربة
بفتح الفاء واما ان يدل على الهيئة وهو النوع كضربت ضربة بكسر
الفاء والنوع الاول من هذه الثلاثة هو الاصل واما المرة والنوع فكل منهما
ماخوذ ان منه فلهذا افرد فصلا عليهما واشرنا التي كيفية صوغ المرة
بقولنا كفعلة بالفتح للفاء ضع المصدر المراد منه الافادة للمرة حال كونه
ماخوذا من الفعل المجرد الثلاثي المضاعف نحو كر فالمرة منه كرة

بفتح الفاء او الصحيح نحو ضرب ضربة او المعتل نحو قام قومة اي مرة واحدة
وضربا واحدا او قياما واحدا وشذ نحو اتيته اتيانة ولقيته لقاءة لانه
ثلاثي مجرد لا تاء فيه فكان القياس اتية ولقية وان قصد المصدر الدال
على المرة من الفعل الذي قد زاد على الثلاثة الاحرف سواء كان ثلاثيا
مزيدا فيه نحو اعطى او رباعيا مجردا نحو دحرج او رباعيا مزادا فيه
نحو تدحرج فزد على مصدره اي مصدر غير الثلاثي التاء التي للتانيث
فقل في مصدر الثلاثي المزيد حرفا نحو اعطى اعطاءة في المرة منه وكذا قل
في المزيد حرفين منه نحو انطلق انطلاقة في المرة منه وفي المزيد ثلاثة
احرف نحو استخرج استخراجة وفي الرباعي المزيد حرفا نحو تدحرج تدحرجة
تلو العمل الصواب هذا اذا كان المصدر الاصلي مجردا عن التاء فالامر
ظاهر كما رايت اما المصدر الذي قد جاء فيه للتانيث تا سواء كان
ثلاثيا او رباعيا والفرق بين ارادة المصدر منه وارادة المرة او الهيئة
معه حاصلة في الوصف بالوحدة ونحوها فيه فقد اتى في الثلاثي المجرد
كقولنا رحمت زيدا رحمة واحدة فارادة المرة منه فهمت من تقييده
بوصف الوحدة وقد يفهم من ذلك قرينة الحال وكذا الثلاثي المزيد نحو
قاتلته مقاتلة واحدة والهمته تتمة الحماقة لا واحدة وكذا تقول تمت
في الرباعي المجرد الذي جاء مصدره بالتاء اذا صغت منه للمرة دحرجة
دحرجة اي واحدة فجعلتها اي المرة من هذا من المصدر بين انما هو بالوصف
بالوحدة لا بالتاء الزائدة فان المطلق وارد ايضا بها واعلم انه اذا كان
للرباعي المجرد وذي الزيادة مصدران احدهما اشهر فاجعل المرة وكذا
النوع على ذلك الاشهر دون الغريب فتقول دحرج دحرجة واحدة
او عكسته وقاتل مقاتلة واحدة ولا تشد بدية دون دحراجة واحدة
وقتالة تنبيه المصادر التي فيها تاء التانيث منها ما هو
قياسي وهو مصدر فعلل وفاعل مطلقا وفعل ناقصا وافعل
واستفعل اجوفين ومنها ما هو سماعي نحو رحمة ونشدة وكدرة

اشهر

وعليك

وعليك بالسماع والتتبع لما جاء من الابواب الثلاثة التي ذكرناها
ومن غيرها كابواب كراهية وغلبة وسرقة ومغالبة وزهادة ودراية
والقسم الثالث للمصدر هو الدال على نوع من الفعل وهو المعبر عنه
بالهيئة وهو المشار اليه بقولنا وصغ المصدر الذي المراد منه
الافادة للنوع وهي الحالة التي عليها الفاعل من انواع الفعل
على وزن فعلة بالكسر في فائه حال كونه ماخوذا من فعل ثلاثي
مجرد نحو اي علم كطعمة من طعم وجلسة من جلس فتقول هو حسن
الطعمة والجلسة اي حسن النوع من الطعم والجلوس هذا في الثلاثي
المجرد الذي لا تاء فيه اما الفعل الذي يزيد على ثلاثة احرف فالنوع
منه كمرة حذا بلا فرق في اللفظ والعبارة هو الغرابة الخارجية تقول
رحمة واحدة وتطيبة او نحوها للنوع وكذا دحرجة واحدة او تطيبة
وانطلاقة واحدة او حسنة فيفيد الوحدة للمرة وبغيره للنوع وقس
عليه البواقي وهذا ذا من زيادتي على الاصل واعلم ان المراد بالنوع
الحالة التي عليها الفاعل كما قدمناه فتقول هو حسن الركبة
اذا كان ركوبه حسنا اي ذا لك عادته في الركوب وهو حسن الجلسة
والعذرة والقتلة والميتة لحالة الجلوس والاعتذار والقتل والموت
فلما كان ذلك موجودا منه صار حالا له اذ الحالة عرض قائم بمحله
والقيام بالشيء اعم من ان يكون قارا فيه كالبياض او صادرا منه كما
في الامثلة ولما كان المتبادر للاول من القيام هو المعنى الاول
نبهنا على الحقيقة المرادة منه هنا بما رايته ولما ثبت ان النوع
من الفعل حالة للفاعل صح تفسير النوع بالحالة التي عليها الفاعل
وبهذا اذ قد تم الكلام على المقصود واما المشكور المحمود والحمد لله
وحده على التمام فقد تم النظام على احسن انتظام حال كونه حاويا جل
بضم الجيم اي معظم الزبد من مسائل هذا العلم بضم المعجمة وفتح
الباء المهملة في اخره جمع زبدة وهي خلاصة الشيء جهار العلاء

تحت
الموحدة

فصيحة اي اذا كان الامر كذلك فخذ يا من عول علينا فيه ما كنت تطلبه
وتبتغيه نظما شافيا للتعليل وانما اقحمت الظاهر مقام المضمر لقصد
التعظيم وكان الغياب تغليفا بلام العهد لكن نكرته تفخيما وهو
مفعول هاك ويمكن ان يكون حالا موطئة والمفعول محذوف اي
هاك نظما شافيا اي منظوما والنظم في الاصل جعل الخرز ونحوه في
السلك متناسبا متناسقا والمراد به هنا الشعر وهو الكلام المقفى
الموزون قصدا في علم الصرف والكلام على هاذه اللفظة فيه قد سبق
في الديباجة وقد الغي بالبناء للمفعول والتاليف هو ايقاع الالفة
بين الجزءين فهو اخص من التركيب ان جمع جمعا متناسبا نظامه
المشيد والنظم عقده العربية بمكة المشرفة في شهر شعبان
عام الف من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام
وعدة ابيات جمع بيت وهو في اللغة معروف وفي الاصطلاح ما اشتمل
على مصراعين يسمى الاول منهما صدرا والثاني عجزا او عروضا يجمع
القلة تنشيطا للطالب وتحريضا له اثنا خمسماية بيت بناء على انه
من كامل الرجز والبيت على انها من مشطوره والمختار الاول
فاضلة عن خطبة للكتاب بضم المعجمة وسكون المهملة فعلة
بمعنى مفعول وهي الكلام المسجع ونحوه المقدم امام المقصود
وهي هنا سبعة ابيات وتوطئة اي تمهيد للمقصود وهي
ثلاثة عشر انتعش بيتا فانظر له ايها الناظر فيه بعين انصاف
اي عدل ولا تنظر لمن قال بل انظر لما قال ولا تمل اي تعدل الى سماع
قول حاسد وهو الذي يتمنى زوال نعمة الشخص اليه او سلبها
عنه يقال حسده يحسده حسدا قال الاخفش وبعضهم يقول
يحسده بالكسر قال والمصدر حسدا بالتحريك وحسادة وحسدت
نك على الشيء وحسدتك الشيء بمعنى كذا في الصحاح فقد جهلا
الجاهل الحاسد الذي تعقبه بدون عيب ولا ادعي سلامة منه وكلام
الله تعالى

الله تعالى الذي هو المتعالي عن الريب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من
خلفه تنزيل من حكيم حميد فقابله ايها الناظر فيه بالراي السديد وان
تجد عيبا فسد اي اصلح الخللا بفتحتين الفرجة بين الشيئين فكان العيب
لما حل فيه فرق بين الكلام السالم منه فحصل في اثنائه فرجة فالمطلوب
سد ها فجل الذي لا عيب فيه وعلا ::
:: فعين الرضى عن كل عيب كليلة :: كما ان عين السخط تبدي المساويا ::
فالانسان محل الخطا والنسيان ومن صنف فقد استهدف وان رايت
الصواب يخفى اختلط فاصلح الذي تراه من غلطه اي الخطا الذي لم يجر في
وجه الصواب فيه وانشدني قول ابي القسم الحريري في مقامته الثالثة والعشرين
«سامح اخاك اذا خلط» «منه الاصابة بالغلط»
«وتجاف عن تعنيفه» «ان زاغ يوما او قسط»
«واقن الوفاء ولو اخل» «بما اشترطت وما اشترط»
«واعلم بانك ان طلبت» «مهذبا رمت الشطط»
«من ذا الذي ما ساء قط» «ومن له الحسنى فقط»
فكما انه يجب على من اطلع على عيب اخيه ان يكتمه ولا يبديه وبالدعاء
الصالح خص بعد التعميم لجميع المسلمين هديت الى الصواب فانك
وكن داعيا له بنيل توفيق وهو قدرة الطاعة في العبد وضده
الخذلان وهو قدرة المعصية فيه وهداية الى اقوم طريق وحسن
الخاتمة والامن من النار الحاطمة وقد اشتملت خطبة الانتهاء على
فنون بديعة كخطبة الابتداء منها براعة الختام وهي دلالة الكلام
على الانقضاء والتمام والكمال قالوا وخير الختم ما كان يلحظ
يؤذن بالختام وابلغه ولحظ الختام والتمام والكمال وقد وجد
الثاني في البيت الاول منها والاول في البيت الاخير منها المشعر
بان خطبة التمام الختام ايضا ثقف ومنها جناس التحريف وهو
تماثل الركنين في الحروف وتغايرهما في الحركات ليكون الشكل فارقا

بينهما وذلك من البيت الثاني منها بتمامه والعجز ومنها التضمين
وهو ان يضمن الشاعر شعره شيئا من شعر الغير مع التنبيه على انه من شعر
الغير ان لم يكن مشهورا عند البلغاء لئلا يتوهم بالاخذ والسرقة
والا فلا حاجة اليه وتضمين البيت كاملا يسمى استعانة لانه
استعان بشعر غيره وتضمين المصراع فما دونه يسمى رفوا وايداعا
لانه رفا شعره بشعر الغير واودعه اياه وقد وجد التضمين بنوعيه
في هذه الخاتمة لان البيت الخامس منها بتمامه من شعر الحريري
ختم به ملحته وهو مشهور ولهذا لم انبه عليه والعجز من البيت
السادس منها ايضا لكونه دون الاول في الشهرة نبهت عليه
بقولي وانشدن والله اعلم وليكن هذا اخر ما اوردناه ونختم الان بهذه
القلادة من الفوائد الغرر والزوائد الدرر نسئل الله ان يختم بالخيرات
اعمالنا ويبلغنا في الدارين امالنا انه سميع قريب ولمن دعاه مجيب
والله المستعان وعليه التكلان لا رب غيره ولا خير الا خيره وهو حسبي
ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

انتهى بحمد الله وحسن عونه ومن نعمه وتوفيقه
وصلى الله على نبينا ومولانا محمد وعلى اله وصحبه
وسلم تسليما والحمد لله رب العالمين آمين
وكان الفراغ منه يوم الجمعة المباركة
في تسعة وعشرين يوما مضى
من شهر الله شوال من شهور
عام خمسة وخمسين
ومائتين والف
بمكة المشرفة
اعزها الله
وحرسها
امين